

الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافًا في مسنده

جمعاً وتخرجاً ودراسة

من مسند ابن عباس رحمته الله (رقم ٥١٧٩) إلى نهاية مسند عبد الله بن عمر رحمته الله

Conversations that Male Bazaar where a difference in his Musnad
Collecting and issuing and study
Musnad Ibn Abbas, may Allah be pleased with interview (5179) to the
end of the palm Abdullah bin Umar

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث وعلومه

إعداد الطالبة

عواطف بنت نصار بن علي الرشيد

الرقم الجامعي: (٣٢١٢١٦٣٠٣)

إشراف

أ.د. عبد الله بن عبد العزيز الغصن

الأستاذ بقسم السنة وعلومها

العام الجامعي

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

تقرير لجنة المناقشة

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة القصيم

كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية

قسم السنة وعلومها



عنوان الرسالة

الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده

جمعاً وتخريجاً ودراسة

من مسند ابن عباس رحمته الله (رقم ٥١٧٩) إلى نهاية مسند عبد الله بن عمر رحمته الله

الطالبة/عواطف بنت نصار بن علي الرشيد

تقرير اللجنة

تمت الموافقة على هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (السنة وعلومها)

لجنة المناقشة

الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
أ.د. عبد الله بن عبد العزيز الفصن	استاذ	السنة	
د. سارة بنت عزيز الشهري	الاستاذ المشارك	السنة	
د. تركي بن فهد الغميز	استاذ المشارك	السنة	
تمت مناقشة الرسالة في يوم (الخميس) بتاريخ ١٤٣٦/٨/٣ هـ			

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة (الأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في مسنده " جمعاً وتخریجاً ودراسة")، الجزء الحادي عشر والثاني عشر وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من الباحثة (عواطف نصار علي الرشيدى)، تحت إشراف الشيخ الأستاذ الدكتور: عبدالله بن عبدالعزيز الغصن.

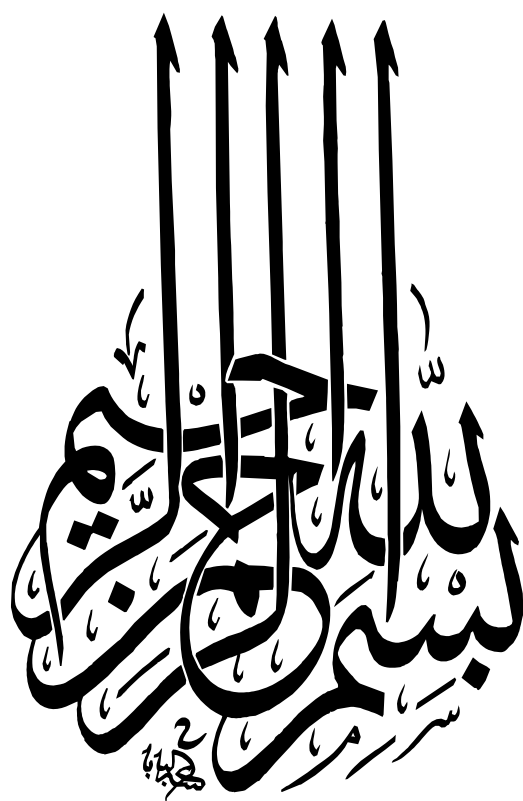
والكتاب عباره عن مشروع علمي تبناه قسم السنة وعلومها بجامعة القصيم، وهو موزع على عدد من الباحثين والباحثات وكان نصيبي من هذا الكتاب من مسند ابن عباس رضي الله عنه حديث رقم: (٥١٧٩) إلى نهاية مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنه. وقد بلغ عدد الأحاديث التي تم دراستها في هذا الكتاب حسب الترتيب والعدد الخاص بالباحثة (٥٣) حديثاً.

وكانت عبارة من مقدمة، وتمهيد، وقسمين، ثم خاتمة وفهارس.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها في هذا البحث:

- ظهور براعة الإمام البزار في نقد الأحاديث، وتمييز الصحيح من السقيم.
 - سعة علم المحدثين بالمرويات، وبعد نظرهم، وأصالة نقدهم.
 - أهمية علم العلل، ووجوب العناية بكلام أئمة الحديث المتقدمين فيه .
 - لم يقتصر مسند البزار على ذكر العلل فقط، بل تكلم في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً.
 - اعتنى بألفاظ المتون - رحمه الله -، وزياداتها، وميز بين الزيادة في المتن والاختصار.
- وما أهم التوصيات : أوصي بدراسة الأحاديث الأفراد الغرائب في مسند البزار كمشروع علمي يتبناه قسم السنة وعلومها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



المقدمة

- ✓ الاستفتاح
- ✓ مشكلة البحث.
- ✓ أهمية البحث.
- ✓ أسباب اختيار الموضوع.
- ✓ أهداف البحث.
- ✓ حدود البحث.
- ✓ الدراسات السابقة.
- ✓ منهج البحث.
- ✓ إجراءات البحث.
- ✓ خطة البحث.
- ✓ مصادر البحث.
- ✓ شكر وتقدير .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

أما بعد:

فقد أوتي رسول الله ﷺ الحكمة التي يقضي ويحكم بها بين الناس، وهي سنته التي لا انفكك لها عن الكتاب العزيز، فهي المفصلة لمجمله، والمقيدة لمطلقه، والشارحة لمعانيه. وقد حفظ الله تعالى سنة نبيه ﷺ كما حفظ كتابه الكريم، فهيأ لها رجالاً عظاماً يذبون عنها، ويبينون صحيحها من سقيمها، ويكشفون كذب الكذابين وخطل الدجالين، وما رواه الضعفاء من المرويات، ولم يقتصروا على ذلك، بل بينوا ما وهم فيه الثقات وأخطأ فيه الأثبات، فكانت كتب العلل التي بينت ذلك ووضحته.

ومن حمل الراية في هذا العلم الدقيق الإمام الكبير أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، فكان من المبرزين فيه، الذابين عن حياض السنة المشرفة ببيان ما وقع في رواياتها من خطأ ووهم، وظهرت بصماته بعلم العلل في مسنده، فقلماً أن تجد حديثاً في مسنده إلا وقد علق عليه بأصناف من العلل، كتعارض الوصل والإرسال، أو الاتصال والانقطاع، أو الرفع والوقف، إلى غير ذلك من التفريعات الدقيقة في هذا العلم.

ولما كان هذا الكتاب بهذه المنزلة أحببت أن تكون رسالتي خدمةً لجزء من هذا الكتاب؛ لتكون لبنَةً في المشروع المبارك الذي تبناه قسم السنة وعلومها مشكوراً، فتقدمت بهذا الموضوع الموسوم بـ ((الاحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً في "مسنده" جمعاً وتخريجاً ودراسة)) من مسند ابن عباس رضي الله عنهما حديث رقم: (٥١٧٩) إلى نهاية مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقد بلغ عددها ثلاثة وخمسين حديثاً.

❖ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أمرين:

الأمر الأول: أن علم العلل يعدُّ من علوم الحديث التي يكتنفها الغموض، ويحيط بها الإبهام وعدم الوضوح، ولهذا فإنه بحاجة ماسّة إلى مزيد من الدراسة والبحث؛ لكشف غوامضه وتوضيح مبهمه، فكان اختياري لدراسة هذا العلم من خلال كتاب البزار - موضوع البحث - خطوة على طريق الدراسة والبحث له؛ بهدف الكشف عن بعض غوامضه، وإزالة اللبس عن مبهمه على قدر استطاعتي، وقدر ما يقتضيه البحث.

والأمر الثاني: أنه يضاف إلى غموض علم العلل صعوبة أسلوب البزار في التعبير عن العلة في الحديث، وغموض تعبيراته وتعليقاته التي يطلقها في كثير من الأحيان في حكمه على الأحاديث، ممّا دفع كثيرًا من العلماء والباحثين إلى إدراج "مسند البزار" من كتب المسانيد فحسب، مع أنه مسند في العلل بالأصالة سلك فيه مؤلفه ضروب من التفنن في العبارة فأردت ببحثي هذا محاولة تفسير عبارات البزار، وتوضيح غامضها، بحيث يسهل فهمها، ويتيسر إدراكها، ومحاولة وضع رؤية واضحة عن التطبيق العملي لعلم العلل ونقد الرواة والمرويات.

❖ أهمية البحث:

١. تظهر أهمية الموضوع من أهمية العلم الذي يبحث فيه، وهو علم السنة المشرفة، وعلى الأخص ((علم العلل)) وهو أدق علوم الحديث، وأجلها، ولا يقوم به إلا الأفذاذ من الأئمة.
٢. خدمة كتاب من الكتب المؤلفة في السنة ألا وهو مسند البزار، وهو من الكتب الفريدة في باب العلل.
٣. كون الإمام البزار رحمه الله من أئمة الحديث المتقدمين، كما أنه من أوعية العلم والحفظ، فكانت له معرفة بعلم الحديث رواية ودراية.
٤. ما يحظى به مسند البزار من مكانة لدى أهل الحديث.
٥. الوقوف على كلام النقاد حين يختلف الرواة في إسناد حديث أو متنه، ومعرفة منهج هؤلاء الأئمة في الموازنة والنظر بين الرواة.
٦. إبراز منهج علماء الحديث وجهابذة نقاده، وما بذلوه من جهود في تمحيص الأحاديث ودراسة أسانيدها.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في الأمور التالية:

١. قيمته العلمية، وخدمته لجانب من جوانب السنة المشرفة، يتمثل في إبراز منهج جهابذة النقد فيه، وبيان ما بذلوه من جهودٍ عظيمة لتنقيتها، ونقد أسانيدھا ومتونها.
٢. الرغبة في الاستفادة من موضوع علم العلل، وتطبيقه تطبيقاً عملياً من خلال الدراسة في هذا الكتاب.
٣. المشاركة في إتمام دراسة الأحاديث المختلف فيها من مسند البزار التي آمل أن ينفع الله بها.
٤. حرصي الشديد على البحث في هذا المجال، وقناعتي التامة بذلك، ولم تكن صعوبة البحث فيه بخافية علي، ولكن يقيني بأن هذا الطريق هو أمثل طريق لإفادتي في العلم، وأيضاً ما يبعثه مثل هذا البحث من ملكة النقد والتمحيص، مع ما يورثه من حب للأئمة النقاد، وتعظيمهم، ومعرفة قدرهم.

❖ أهداف البحث

١. الإسهام في خدمة هذا الكتاب، وذلك من خلال جمع الأحاديث التي أعلاها البزار في كتابه ((البحر الزخار)) المعروف بمسند البزار، وتخرج أحاديث الجزء المحدد في عنوان الرسالة، وجمع طرقها، ودراسة الاختلاف فيها، والحكم عليها.
٢. تبين مناهج علماء الحديث في نقد الأحاديث، وبيان عللها، والاستفادة منها.
٣. السعي في تكوين ملكةٍ حديثية لدى الباحث متوافقةٍ مع منهج أئمة النقد.

❖ حدود البحث:

لهذه الدراسة بُعد كميّ، وهو بُعدٌ محدود بعدد معين مقداره ثلاثة وخمسون حديثاً من المسند، يتم التطبيق عليها، يبدأ عدّها من الحديث ذي الرقم: ٥٨٧١ من مسند ابن عباس رضي الله عنه إلى نهاية مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

❖ الدراسات السابقة:

قام بتحقيق مسند البزار عدد من الباحثين في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وما عمله الباحثون من تحقيق وتخريج ودراسة هو - مع نفعه العظيم - مختصر، ومختلف عما سيكون في هذا البحث من دراسة للأحاديث التي ذكر البزار فيها اختلافاً، دراسة علمية وافية - بإذن الله تعالى -.

ومن الجهود أيضاً في خدمة مسند البزار ما قام به بعض الباحثين من تخصيص دراستهم في الأحاديث التي ذكر البزار علتها، وذكر فيها اختلافاً بين رواها في الأسانيد والمتون. وهي كما يلي:

١. الدكتورة سارة بنت عزيز الشهري، وكان عنوان بحثها: «الأحاديث التي ذكر البزار علتها في مسنده جمعاً وتخريجاً ودراسة، من أول مسند أبي بكر الصديق إلى نهاية مسند عبدالرحمن بن عوف رحمته الله» وذلك لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب للبنات بجامعة الملك فيصل بالدمام.
٢. الدكتورة عواطف بنت عبدالرحمن الكليب، وكان عنوان بحثها: «الأحاديث التي ذكر البزار علتها في مسنده جمعاً وتخريجاً ودراسة، من أول مسند سعد بن أبي وقاص إلى نهاية مسند الفضل بن عباس رحمته الله» وذلك لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من كلية الآداب للبنات بجامعة الملك فيصل بالدمام.
٣. وقدمت الطالبة منى الحسن خطةً لدراسة جزء من الأحاديث من مسند عقيل بن أبي طالب إلى مسند معاذ بن جبل رحمته الله، سجلت رسالة للماجستير بجامعة القصيم.
٤. وقدم الطالب فهد بن عبدالعزيز الزلفاوي خطةً لدراسة جزء من الأحاديث من مسند عبادة بن الصامت إلى مسند عمران بن حصين رحمته الله، سجلت رسالة للماجستير بجامعة القصيم.
٥. وقدم الطالب حمد بن صعيب بن قطيع العتيبي خطةً لدراسة جزء من الأحاديث من مسند أبي بكر إلى مسند ابن عباس رحمته الله، سجلت رسالة للماجستير بجامعة القصيم.

❖ منهج البحث:

يعتمدُ البحثُ المنهجَ الاستقرائيَّ التحليلي، حيث أقوم أولاً باستقراء مسند البزار من حيث انتهى الباحث السابق، إلى نهاية القدر المحدد في عنوان البحث، أتناول ذلك بالجرد والتتبع، واستخراج الأحاديث التي ينطبق عليها شرطُ البحث، ثم تخريجها تخريجاً وافياً باستقراء طرقها، وتحليلها ونقدها وفق الضوابط العلمية، والقواعد المعروفة لدى أئمة هذا الفن.

❖ إجراءات البحث:

وسيكون منهجُ الدراسة كالتالي:

أولاً: نص الحديث:

- أثبتُ نصَّ الحديث بإسناده ورقمه من المسند، مع ذكر كلام البزار عليه، بالإضافة إلى تَرْقِيمِهِ تَرْقِماً خاصاً بالرسالة.
- أسوّقُ الأحاديث تحت الدراسة حسب تسلسلها في كتاب البزار.

ثانياً: تخريج الحديث:

- أُقَسِّمُ التخرِيجَ على أوجه الاختلاف.
- أجعلُ لكلِّ متابعٍ علامةً تميزها، وهي نجم هكذا (❁)، وأختمها بالراوي الذي يجتمع عنده جميع الرواة، وأجعله محبراً بالأسود الثقيل.
- أرتبُ المتابعات، مبتدئاً بالمتابعة التامة فالقاصرة، مُرتِّبَةً ذلك حسب الوفيات.
- أُقدِّمُ الأوجه التي ذكرها البزار: موصولة، أو معلقة، ثم أذكر بقية الأوجه التي وقفتُ عليها في الاختلاف، تحت عنوان (وللحديث أوجهٌ أخرى لم يذكرها البزار).
- أذكر المتابعين للراوي في إسناده البزار، مبتدئاً بالمتابع الذي أخرج روايته صاحباً الصحيحين، ثم من أخرج روايته من أصحاب السنن الأربعة، ثم أرتب المتابعين معتمدة على ترتيب مصادر التخرِيج، بحسب وفيات أصحابها، ثم أختم المتابعة بإعادة مختصرة لجميع المتابعين بقولي: جميعهم (...)، أو نحوها، عن فلان، وقد أخالف هذا الترتيب أحياناً إذا كان المقدم يروي الحديث من طريق المصنف، أو إذا كان المقدم في الترتيب يروي الحديث من طريق المتأخر في الترتيب.

ثالثًا: تحديد المدار:

- اعتمد المدار الذي يدور عليه الحديث.
- أرفع المدار إلى الأعلى إذا وقفت على متابعات للوجهين، وأضافت للاختلاف وجهًا جديدًا، بشرط ألا يترتب على رفع المدار إسقاط أحد الأوجه التي ذكرها البزار على المدار الأدنى.
- إذا ذكر البزار مدارين جعلته على الأعلى منهما.

رابعًا: دراسة الاختلاف:

- أضع عنوانًا لهذا الغرض، أستعرض تحته دراسة أوجه الخلاف دراسةً وافية، أُبين فيها أحوالها من حيث القوة والضعف، والراجح منها والمرجوح، معتمدةً على كلام البزار، وتوجيهه، والاستدلال له.
- أبدأ بذكر مدار الاختلاف.
- أشير إلى الراوي عن المدار مباشرة بشرطة هكذا (-) وأجعله محبّرًا بالأسود الثقيل، وإذا وقع اختلافٌ على الراوي عن المدار أشيرُ إليه دون تحبير، مع بيان حالهم باختصار.
- إذا وقع اختلافٌ نازلٌ على الراوي عن المدار عاجلت كل اختلاف في وجهه.
- أبحثُ عن أقوال النقاد الآخرين، وأتعرفُ على من وافق البزار ومن خالفه، وأثبت كلامهم، ثم أوازنُ بين كلامه وكلام غيره من أئمة النقد.
- أختتم الدراسة بذكر الحكم على الحديث من الوجه الراجح، وأسوق الوجه الراجح للتذكير به.
- أنصُ على درجة الوجه الراجح، بالنظر في زواته بعد المدار، واتصاله وانقطاعه.

خامسًا: تراجم الرواة:

- أذكر ما أحتاج إليه من أحوال الرواة بشكل مختصر إلا إن استدعى الأمر الإطالة؛ كأن يكون للترجمة تأثيرٌ على الحكم على الحديث بما يخدم موضوع البحث في الترجيح بين الروايات والأوجه.

— أَعْتَمِدُ المصادر الأصلية المباشرة في نسبة الأقوال إلى أصحابها من النُّقَاد وغيرهم ما أمكن، فإن لم أتمكن اعتمدتُ على مصادر وسيطة موثوقة.

❖ خطة البحث:

البحث يتكون من: مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس فنية، وتفصيل ذلك فيما يلي:

— **المقدمة:** وتشتمل على: بيان مشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطته، ومصادره، ثم شكر وتقدير.

— **القسم الأول (الدراسة النظرية):** وفيه تمهيدٌ وثلاثة فصول:
التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نبذة موجزة عن الإمام البزار.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب البحر الزخار.

الفصل الأول: التعريفُ بعلم العِلل، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف العلة، ووسائل الكشف عنها، وموضعها، وحكمها، وأهم المؤلفات في العِلل.

المبحث الثاني: تعريف الاختلاف، وأهمية معرفته، وأثره في إعلال الأحاديث.

الفصل الثاني: التعريفُ بمسند البزار وأهميته، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الغرضُ من تصنيف مسند البزار.

المبحث الثاني: الجوانب التي امتاز بها مسند البزار.

المبحث الثالث: عناية العلماء بمسند البزار.

الفصل الثالث: منهج البزار في المسند من خلال أحاديث الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجه في إعلال المرويَّات.

المبحث الثاني: أنواع العِلل التي أعلَّ بها أحاديث الدراسة.

- القسم الثاني (الدراسة التطبيقية): وفيه دراسة الأحاديث التي أعلها البزار بالاختلاف في الجزء المقرر.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- الفهارس الفنية: وتشتمل على:
 - فهرس الآيات القرآنية.
 - فهرس الأحاديث النبوية على حروف المعجم.
 - فهرس الرواة المترجم لهم.
 - فهرس المصادر والمراجع.
 - فهرس الموضوعات.

❖ مصادر البحث:

- الكتب الستة (صحيحا: البخاري ومسلم، والسنن الأربع: سنن أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، والمسانيد: وأهمها مسند أحمد، والحميدي، وابن الجعد، وعبد بن حميد، والطيلالسي، والبزار، وأبي يعلى، وغيرها، والمصنفات: كمُصنّف عبدالرزاق، وأبي بكر بن أبي شيبة وغيرهما، وسنن سعيد بن منصور، وسنن الدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي، وصحيح ابن خزيمة، والمستدرک للحاكم، ومعجم الطبراني الثلاثة، وغيرها من كتب المتن.
- علل الحديث لابن المديني، والعلل لأحمد، والعلل للدارقطني، وعلل الحديث لابن أبي حاتم.
- كتب الرجال، وأهمها: التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والطبقات الكبرى لابن سعد، والمعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي، والضعفاء والمتروكين للنسائي، والثقات لابن حبان، والمجروحين له، والكامل لابن عدي، والضعفاء الكبير للعقيلي، وتهذيب الكمال للمزي، وميزان الاعتدال، والكاشف للذهبي، وتهذيب التهذيب لابن حجر.

ومن كتب الرجال كتب التواريخ: كتاريخ أبي زرعة، وتاريخ الدارمي عن ابن معين، وتاريخ الثقات للعجلي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

ومن كتب الرجال كتبُ السُّؤالات: كسُّؤالات أبي داود للإمام أحمد، وسُّؤالات الآجري لأبي داود، وسُّؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني، وسُّؤالات السهمي للدارقطني وغيرها.

وكذا المراسيل لأبي داود، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي، وجامع التحصيل، والمختلطين للعلائي.

— كتبُ التخرّيج، وعلى رأسها: تحفة الأشراف للمزي، ونصبُ الراية للزيلعي، وتغليق التعليق لابن حجر، والتلخيصُ الحبير له أيضاً، والبرامج الحاسوبية.

وختاماً أحمد الله وهو أهل للحمد والثناء - على توفيقه لي بإتمام هذه الرسالة، وأسأله سبحانه وتعالى أن تكون عوناً لي على طاعته في الدنيا، ودُخْراً لي يوم ألقاه سبحانه، وقد بذلت غاية جهدي، وحاولت قدر استطاعتي، فما كان من صوابٍ فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وأَسْتَغْفِرُ الله وأَتُوبُ إليه.

ثم أتوجّهُ بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى فضيلةِ شَيْخِي المشرف على هذه الرسالة أ.د. عبد الله بن عبد العزيز الغصن، على ما منحني من جهده ووقته وعلمه، وما بذله لي من نصح وتوجيه، وإرشاد ومتابعة، فجزاه الله عني خير الجزاء، ووفقه لصالح العمل، وبارك له في علمه وعمره وأهله وماله، وأمدّه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء قسم السنة وعلومها بفرع الجامعة بالقصيم لما يبذلونه من جهد في خدمة الطلاب والطالبات.

وأخصُّ بالشكر فضيلة شيخنا الدكتور: إبراهيم بن عبد الله اللاحم على ما بذل لنا من وقته واهتمامه وتوجيهاته بكل كرم وتواضع، فاللهم ارفع منزلة شيخنا بالدنيا والآخرة، واحفظه ذخراً لنا وللأمة يا رب العالمين.

والشكر موصول لشيخنا الدكتور عادل بن سعد المطرفي، على ما قدم من نصح وتوجيه أثناء إعداد خطة البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وشكر الله لكل من أعانني على إكمال هذا البحث، أو أسدى إلي معروفًا، في سبيل إتمامه، فجزاه الله خير الجزاء.

ثم أسأل الله الهداية والسداد، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصًا، وأن ينفعني به، وينفع به قارئه، والناظر فيه، كما أسأله - جلَّ وعلا - أن يغفر لي ولوالديّ، اللهم اغفر لوالديّ وارحمهما إنك أنت الغفور الرحيم، وتغمّدهما يا ربّ بواسع رحمتك، وأسكنهما فسيح جنّتك، واجعل هذا العمل في موازين حسناتهما.

وصلّى الله وسلّم على عبده

ورسوله محمّد وعلى

آله وصحبه

القسم الأول

الدراسة النظرية

❖ التمهيد:

المبحث الأول: نبذة موجزة عن الإمام البزار.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "البحر الزخار".

❖ الفصل الأول: التعريف بعلم العلل.

❖ الفصل الثاني: التعريف بمسند البزار وأهميته.

❖ الفصل الثالث: منهج البزار في المسند من خلال أحاديث

الدراسة.



التمهيد

وفيه مبحثان:

✧ المبحث الأول: نبذة موجزة عن الإمام البزَّار.

✧ المبحث الثاني: التعريف بكتاب "البحر الزخار".



المبحث الأول

نبذة موجزة عن الإمام البزار

اسمه ونسبه وكنيته:

هو الشيخ الإمام، الحافظ الكبير، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي^(١) البصري، المعروف بالبزار^(٢)، أحد الأعلام المشهورين.

مولده:

كان مولده رحمته سنة نيف عشرة ومائتين^(٣).

نشأته:

لم تذكر المصادر التي وقفت عليها شيئاً مفصلاً عن نشأته، إلا أن بلد المنشأ وهو البصرة له دور كبير في تكوين شخصيته العلمية، حيث كانت البصرة موئلاً للكثير من العلماء وطلاب العلم.

والناظر إلى العصر والمكان اللذين نشأ فيهما البزار يصلُّ إلى قناعة راسخة في أهمية هذه النشأة.

رحلاته:

لما كان الحديث هو المصدر الثاني من مصادر الدين الإسلامي؛ أولاه العلماء جُلَّ اهتمامهم، وبذلوا من أجله الغالي والنفيس، حتى قطعوا المسافات البعيدة - على الرغم من شدة المشقة متمثلة؛ في وعورة الطريق وصعوبة المركب وشظف العيش - طلباً للحديث وبحثاً عن أسانيده وطرقه، وحيث كانت الرحلة محط أنظار المحدثين فإن الدافع الأساسي هو:

(١) العتكي: بفتح العين المهملة والتاء المعجمة بنقطتين من فوق وكسر الكاف، نسبة إلى عتيك، وهو بطن من الأزد. الأنساب (ص ٢٢٧).

(٢) بفتح الباء المعجمة بواحدة والزاي المشددة وفي آخرها الراء، هذا اسم لمن يخرج الدهن من البزر أو يبيعه، واشتهر به جماعة من الأئمة قديماً وحديثاً. الأنساب (ص ١٩٤).

(٣) تاريخ بغداد (٥٥٤/١٣)، سير أعلام النبلاء (٥٥٤/١٣).

أولاً: طلب علو الإسناد. يقول القاضي الرَّامُهرْمُزي^(١) في وصف طلاب الحديث: "فمنهم من لا يقتصر على أن يسمع الحديث من المحدث، وهو على أن يسمعه من المحدث قادر، فتنزح نفسه إلى لقاء الأعلى، والسماع منه بالمشاهدة إن كان داني الدار، وبالرحلة إليه إذا كان بعيد الدار"^(٢).

ثانياً: لقاء الحفاظ ومذاكرتهم، والأخذ عنهم كما ذكر الخطيب البغدادي^(٣). وقد أخذ البزار عن عدد من شيوخ بلدة البصرة، كما سيأتي في أسماء شيوخه، وأخذ كذلك عن غير شيوخها، كما يظهر ذلك من أسماء شيوخه الذين روى عنهم. وتذكر المصادر أن البزار كانت له رحلات عديدة، فقد قدم أصبهان مرتين، وكانت الثانية سنة ٢٨٦ هـ^(٤).

وقدم بغداد وحدث بها^(٥). وارتحل في آخر عمره أيضاً إلى الشام والنواحي ينشر علمه^(٦). وكانت له همة عالية رحمته في الرحلة وإفادة الآخرين من علمه، فقد حدث بالمسند بمصر حفظاً^(٧).

وانتهى به المطاف إلى الرملة حيث حدث بها وتوفي هناك رحمته^(٨).

شيوخه:

تلقى الإمام البزار الحديث عن عددٍ كبير من الشيوخ، وهذا يدل على شدة اجتهاده وعلو همته وطول صبره في طلب العلم، وسأذكر طائفة من مشاهيرهم فمنهم:

- (١) بفتح الراء والميم وضم الهاء والميم الثانية وفي آخرها زاي - هذه النسبة إلى رامهرمز، وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان. الباب (١٠/٢).
- (٢) المحدث الفاضل (ص ٢١٦).
- (٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٢٣).
- (٤) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٣٨٦)، تاريخ أصبهان (١/١٣٨).
- (٥) تاريخ بغداد (٥/٥٤٨).
- (٦) طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص ٢٨٩).
- (٧) تاريخ بغداد (٥/٥٤٨).
- (٨) تاريخ أصبهان (١/١٣٨).

مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، ومُحَمَّد بن إدريس أبو حاتم الرازي، وعمرو بن علي الفلاس، ومُحَمَّد بن المثنى العنزي البصري، وفضيل بن حسين أبو كامل الجحدري البصري، وعبد الواحد بن غياث البصري، ونصر بن علي الجهضمي البصري، وبشر ابن معاذ العقدي البصري، وإبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي، ومُحَمَّد بن عبد الرحيم (صاعقة) البغدادي، ومُحَمَّد بن العلاء أبو كريب الهمداني الكوفي، إبراهيم بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عثمان العبسي أبو شيبه الكوفي، وأحمد بن منصور ابن سيار البغدادي أبو بكر المعروف بالرمادي، وخلقاً غيرهم^(١).

هؤلاء طائفة من شيوخه، ولم يزل البزار يكتب الحديث ويجمعه حتى في كبره، فقد كتب العالي والنازل، وكان - رحمه الله - شغوفاً مولعاً بهذا العلم، فانظر إلى ما ذكره أبو الشيخ الأصبهاني حيث قال: " حضرت مجلس إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث ، فصار إليه أبو بكر البزار سنة ست وثمانين ومائتين ، فأخرج إليه كتب النعمان، فانتخب نحو خمسين حديثاً من كتب النعمان ، وكتبه عنه فيما انتخب عليه"^(٢)، وقال في موضع آخر : " إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث الحارث توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان عنده كتب النعمان عن مُحَمَّد بن المغيرة، وحديث البصريين، والأصبهانيين، والكتب، وحضرت مجلسه، فجاء أبو بكر البزار، فأخرج إليه كتب النعمان، فانتخب عليه وكتب عنه، عن أبيه"^(٣).

تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام البزار عدد كبير من الأئمة الحفاظ، وهذا يدل على سعة علمه، وعلو مكانته؛ قال أبو الشيخ: "اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه، وكتبوا عنه"^(٤). وقد اجتهد من سبقوني إلى ترجمة البزار في ذكر ما وقفوا عليه من أولئك التلاميذ، وأذكر

(١) غالب الذين ذكرتهم نقلتهم من رسالة الباحث إبراهيم بن حسن حريري -حفظه الله- . ولم أر فائدة من إطالة الترجمة والإسهاب في سيرة المؤلف البزار - نظراً لأنَّ الدكتور: سارة الشهري - حفظها الله -، قد وقّت ترجمة البزار، وكذلك الدكتور: عواطف كليب - حفظها الله -، وغيرهم كثير ممن اعتنى بالمسند - بارك الله في علمهم -.

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان (٢/٢٢٢).

(٣) المرجع السابق (٣/٣٥٦).

(٤) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٣٨٧).

منهم على سبيل المثال لا الحصر:

أحمد بن إبراهيم بن يوسف الضرير، وأحمد بن جعفر بن سلم الفرساني، وأحمد بن جعفر الخنتلي، وأحمد بن الحسن بن إسحاق الرازي، وأحمد بن معبد السمسار، والحسن بن رشيق، وأبا القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، وعبد الباقي بن قانع، وعبدالرحمن بن جعفر الكسائي، وأبا الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان، وعبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، ومحمد بن الفضل بن خصيب، ويعقوب بن إسحاق أبا عوانة، وعبد الله بن خالد بن رستم الراراني، ومحمد بن أحمد بن يعقوب^(١).

أقوال العلماء فيه:

اختلفت آراء العلماء في الحكم على البزار وانقسموا إلى فريقين؛ فريق أثني عليه، وفريق وجه إليه النقد، وإليك بيان أقوالهم:

أولاً: العلماء الذين أثنوا عليه:

أنعم الله تبارك وتعالى على الإمام البزار بثناء عدد كبير من العلماء عليه، وهذا يُبين علو شأنه ورفعة مكانته عند أهل العلم.

فقال أبو الشيخ: "كان أحد حفاظ الدنيا رأساً فيه، حُكي أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، واجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه فكتبوا عنه"^(٢).

وقال الخطيب البغدادي: "كان ثقة حافظاً، وقال أبو يوسف يعقوب بن المبارك: ما رأيت أنبل من البزار ولا أحفظ"^(٣).

وقال ابن القطان الفاسي: "كان أحفظ الناس للحديث"^(٤).

وقال السمعاني: "ثقة، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها"^(٥).

وقال ابن الجوزي: "كان حافظاً للحديث"^(٦).

(١) غالب الذين ذكروهم نقلتهم من رسالة الباحث إبراهيم بن حسن حريري ص (١٨-٢٠).

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٣٨٦).

(٣) تاريخ بغداد (٥/٥٤٨).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٥/٦٣٩).

(٥) الأنساب (٢/١٩٥).

(٦) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (٣٤/١٣).

ووصفه الذهبي: "بالشيخ الإمام الحافظ الكبير"^(١).

وقال السيوطي: "البزار الحافظ العلامة الشهير"^(٢).

ثانياً: العلماء الذين وجهوا إليه النقد:

من العلماء الذين وجهوا النقد للبزار:

- النسائي، وقد نقل عنه ذلك الدارقطني، فقال: "جرحه أبو عبد الرحمن النسائي"^(٣).
 - وقال الدارقطني - نفسه -: "يخطئ في الإسناد وال متن، حدّث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدّث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه"^(٤).
 - وقال - أيضاً -: "ثقة يخطئ كثيراً، ويتكل على حفظه"^(٥).
 - وقال الحاكم: سألت الدارقطني عنه فقال: "يخطئ في الإسناد وال متن"^(٦).
- والمتأمل فيما قيل فيه رحمه الله يدرك أن مرجع تلك الانتقادات التي وجهت إليه أنه كان يُحدّث من حفظه، فيقع منه الخطأ، والتحديث من الحفظ مظنة ذلك؛ فإن كل إنسان عرضة للخطأ والنسيان، ويمكن اغتفار ذلك له في جانب ما أثبتته في مسنده من العلم والفوائد الغزيرة. وما وقع من البزار من خطأ لا ينقص من شأنه، بل يضمحل في جانب كثرة ما أصاب فيه.

وأما تجريح النسائي له فلم أقف على نصّه، ولكن جرى بينه وبين البزار خلافٌ رحل بعده إلى مصر^(٧)، فالظاهر - والله أعلم - أن هذا سبب تجريح النسائي له، وقد وقع هذا للنسائي

(١) طبقات الحفاظ (ص ٢٨٩).

(٢) ميزان الاعتدال (١/١٢٤).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٩٢).

(٤) المرجع السابق.

(٥) سؤالات حمزة السهمي (ص ١٣٧).

(٦) لسان الميزان (١/٢٣٧).

(٧) سؤالات حمزة السهمي (ص ١٣٤).

مع غير البزار، كأحمد بن صالح المصري الحافظ، تكلم فيه النسائي، ولم يؤثر فيه كلام النسائي^(١).

مؤلفاته:

توفي الإمام البزار رحمته الله بعد أن ترك كنوزاً من العلم ينتفع بها، إلا أن بعض هذه الآثار لا تزال مخطوطة، والبعض منها لم يصل إلينا. ومن تلك المؤلفات:

١. المسند الكبير:

ومنه الجزء الذي أقوم بدراسته.

٢. المسند الصغير:

ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة^(٢).

وقال ابن حجر: "قد حدث البزار بهذا المسند في أصبهان، ورواه عنه أبو الشيخ الأصبهاني"، ونقل ابن حجر عن السلفي أنه قال عن المسند الصغير: "إنه أصغر من المسند الذي حدث به بمصر بكثير"، وذكر أن السلفي رواه بسنده، وكذا أثبت ابن حجر سنده إلى مؤلفه من طريقين:

أحدهما: طريق عبد الغفار بن إبراهيم المؤدب، عن أبي الشيخ عن البزار.
والثاني: طريق أبي الحسن علي بن يحيى ومحمد بن محمد بن الحسن، كلاهما عن أبي الشيخ، عن البزار^(٣).

٣. كتاب السنن:

ذكره ابن حجر في التهذيب في تراجم بعض الرواة:
— في ترجمة عاصم بن عبيد الله بن الخطاب المدني، قال ابن حجر: "قال البزار في السنن: في حديثه لين"^(٤).

(١) تهذيب التهذيب (٤٠/١).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٦٨).

(٣) المعجم المفهرس (ص ١٣٩).

(٤) التهذيب (٤٨/٥).

— وكذا في ترجمة حبان بن علي العنزي الكوفي، قال ابن حجر: "قال البزار في السنن: صالح" (١).

— وفي ترجمة سويد بن حجير بن بيان الباهلي البصري، قال ابن حجر: "قال البزار في السنن: ليس به بأس" (٢).

وذكره الأمير الكبير في سد الأرب وقال: "(سندنا) للبزار بسند صاحب المنح من طريق ابن عتاب، عن أبيه، عن القاضي أبي أيوب سليمان بن خلف بن عمرو، عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مفرح، عن محمد بن أيوب الصَّمُوت (٣)، عن البزار. (ح) من طريق الصدي، عن أبي محمد عبد الله محمد بن إسماعيل، عن أبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي، عن القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مفرح، عن أبي الحسن محمد بن أيوب بن حبيب الصموت، عن البزار" (٤).

٤. كتاب الأشربة وتحريم المسكر:

أورده ابن خير الإشيلي (٥) في فهرسته (٦).

وذكر طرق إسناده إلى مؤلفه فقال: "حدثني به الشيخ الكاتب أبو بكر محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز رحمه الله، عن أبي علي الغساني قال: قرأتها على أبي حفص عمر بن عبيد الله الزهراوي، وحدثني بها عن أبي القاسم خلف بن سعيد الشباك الكلبي، قال: نا محمد بن ابن أيوب الرقي الصَّمُوت، قال: نا البزار في جزء كبير. قال أبو علي: وحدثني بها أبو عمر بن عبد البر النمري، عن خلف بن قاسم الحافظ، عن أبي أحمد الحسين بن جعفر الزيات، عن أبي بكر البزار. وحدثني بها أيضاً أبي رحمه الله، عن أبي عثمان سعيد بن سلمة، عن القاضي أبي عبيد الله

(١) التهذيب (١٧٤/٢).

(٢) المرجع السابق (٢٧١/٢).

(٣) الصَّمُوت: بفتح الصاد المهملة، والميم المضمومة، بعدها الواو وفي آخرها التاء. الأنساب (ص ٣٢٨).

(٤) سد الأرب (ص ١٠٢-١٠٤).

(٥) نسبة إلى إشبيلية، بالكسر ثم السكون، وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة، ولام، وياء خفيفة: مدينة كبيرة عظيمة

وليس بالأندلس اليوم أعظم منها تسمى حمص أيضاً. معجم البلدان (١/١٩٥).

(٦) فهرسته (ص ٢٢٩).

مُحَمَّد بن أحمد بن مفرج، قال: قرأت على أبي الحسن مُحَمَّد بن أيوب الرقي الصموت، وأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الأذري^(١)، قالوا: نا أبو بكر البزار في مؤلفه".

٥. كتاب الأمالي:

ذكره الذهبي في ترجمة الصلت بن مهران، حيث قال: "قال عبد الحق في أحكامه: روى الصلت بن مهران عن أبي مُليكة، عن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه مرفوعاً: "لا صلاة لملتفت" وهذا لا يثبت، رواه البزار في أماليه لا في مسنده"^(٢).

وقد وصفه ابن القطان بأنه كتاب ضخم يقع في عدة مجالس، بيّن ذلك عندما ذكر حديثاً من طريق البزار، ثم قال عقبه: "هذا الحديث والكلام بعده ليس في مسند حديث عبد الله بن مسعود من كتاب البزار، ولعله نقله - يعني: عبد الحق الإشبيلي - من بعض أماليه التي تقع له مجالس مكتوبة في أضعاف - يعني: في أثناء - كتابه في بعض النسخ، ولعله يعثر عليه بعد - إن شاء الله تعالى -"^(٣).

وقال في حديث التكبير في صلاة العيدين: "وقد جهدت أن أجد هذا الحديث في مسند حديث ابن عمر عند البزار، فما قدرت عليه، وقد جوزت أن يكون وقع في بعض أماليه، فإنه قد يذكر منها"^(٤).

٦. كتاب المقلين من الصحابة:

هكذا جاء في بعض المصنفات، والبعض يختصره فيقول: "الصحابة"، وآخرون يقولون: "المقلين"، قال ابن عبد البر في ترجمة عدي بن زيد الأنصاري: "ذكره البزار في: المقلين من الصحابة"^(٥)، وقال ابن الأثير في ترجمة أبي الأشعث مُحَمَّد بن الأشعث: "قال ابن الدباغ الأندلسي: ذكره البزار في: المقلين من الصحابة"^(٦)، وقال ابن حجر في ترجمة علي السلمي:

(١) الأذري: بفتح الألف وسكون الذال المعجمة وفتح الراء وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى أذرعات وهي ناحية بالشام. الأنساب (ص ١٤٤-١٤٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٣٢٠).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٢/٢٣٩).

(٤) المرجع السابق.

(٥) الاستيعاب (٣/١٠٦٠).

(٦) أسد الغابة (٥/١٤).

"ذكره البزار في "الصحابة"، فوهم فأخرج في الوجدان من طريق يزيد بن عبد الرحمن، عن إسماعيل بن إبراهيم بن علي السلمي، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال له: «ألا أزوجك بنت ربيعة بن الحارث»، قال البزار: لا نعلم روى عن السلمي إلا هذا الحديث بهذا الإسناد" (١). انتهى.

٧. مسند أبي موسى الأشعري:

ذكره ابن الخطاب في مشيخته، ووصفه بأنه يقع في جزأين، الأول والثاني يرويه عن البزار ابن حيويه (٢).

٨. جزء في معرفة من يترك حديثه أو يقبل

ذكره العراقي، ثم السخاوي عند كلامهما على التدليس فقالا: "... وقد حدّه غير واحد من الحفاظ منهم الحفاظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار في جزء له في معرفة من يترك حديثه أو يقبل" (٣).

٩. كتاب الطهارة:

ذكره ابن حجر عند حديث: أنه ﷺ قال: «أنا لا أستعين في وضوئي بأحد»، قاله لعمر وقد بادر ليصب على يديه الماء. قال ابن حجر: "أخرجه البزار في كتاب الطهارة" (٤). وهذا الكتاب قد يكون كتاباً مستقلاً، وقد يكون جزءاً من كتاب السنن الذي سبق ذكره، ولأنه لم يصلنا أيٌّ منهما فلا يمكن الجزم بأحدهما.

١٠. الأحاديث التي خولف فيها مالك:

ذكره الذهبي، وقال في ترجمة الإمام مالك: "عمل الدارقطني أيضاً الأحاديث التي خولف فيها مالك، ولأبي بكر البزار مؤلف في ذلك" (٥).

(١) الإصابة (٢١٥/٥).

(٢) المشيخة، لابن خطاب (ص ١١٩).

(٣) التقييد والإيضاح، للعراقي (ص ٩٧)، فتح المغيث (٢٢٣/١).

(٤) التلخيص الحبير (١/١٦٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٨/٨٦).

١١. الفوائد:

عزاه إليه الزركشي في كلامه على أن الراوي إذا روى عنه اثنان ارتفعت جهالته، حيث قال: "فذهب أكثر أهل الحديث إلى قبول روايتهم والاحتجاج بها منهم: البزار والدارقطني، فنص البزار في كتاب الأشربة له، وفي "الفوائد"، وفي غير موضع على أن من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبت عدالته"^(١).

١٢. الفتن:

ذكره ابن حجر عند ذكره لحديث عبادة بن الصامت شاهدًا لحديث أبي بن كعب (أنه علم رجلاً القرآن)، فقال: "كذا قال مع أن له حديثًا آخر من روايته عن عبادة بن الصامت أيضًا، رواه أبو الشيخ في كتاب ثواب الأعمال، وثالث أخرجه الحاكم في النفساء تطهر، ورابع أخرجه البزار في الفتن"^(٢).

(١) النكت، للزركشي (٣/٣٧٦).

(٢) التلخيص الحبير (٤/١٨).

المبحث الثاني

التعريف بكتاب (البحر الزخار)

اسم الكتاب:

طبع الكتاب باسم "البحر الزخار المعروف بمسند البزار" بتحقيق الشيخ محفوظ الرحمن زين الله كما أسماه أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، فقال: "رواه البزار في مسند البحر الزخار"^(١)، وقال في موضع آخر: رواه من طريق المؤلف البزار في مسنده البحر الزخار"^(٢).

وكما سماه - أيضًا - الكتاني، فقال: "وله مسندان: الكبير المعلن وهو المسمى بالبحر الزخار"^(٣).

وقد أطلق علماء آخرون على كتاب البزار اسم "المسند" سماه بذلك الصفدي^(٤)، وكذا عمر رضا كحالة^(٥).

وقد أسماه الذهبي باسم "المسند الكبير"^(٦).

والبعض الآخر سماه "المسند الكبير المعلن"، كما ذكر ذلك الذهبي^(٧)، والسيوطي^(٨)، وكذا الصنعاني^(٩)، وابن العماد الحنبلي^(١٠).

والحقيقة أن كتاب البزار ليس "مسندًا" فقط بمعناه الاصطلاحي، وهو الكتاب الذي موضوعه جمع أحاديث كل صحابي على حدة سواء كان صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا، من غير نظر لوحدة الموضوع.

(١) ذم الكلام وأهله (١٨١/٤).

(٢) المرجع السابق (١٨١/٤).

(٣) الرسالة المستطرفة (ص ٦٨).

(٤) الوافي بالوفيات (١٥٧/٧).

(٥) معجم المؤلفين (٣٦/٢).

(٦) المعين في طبقات المحدثين (ص ١٠٥).

(٧) تذكرة الحفاظ (١٦٦/٢).

(٨) طبقات الحفاظ (ص ٢٨٩).

(٩) توضيح الأفكار (٢٠٦/١).

(١٠) شذرات الذهب (٣٨٧/٣).

بل هو "مسند معل" يحتوي على أنواع العلل؛ من اختلاف بين الرواة في أسانيد الأحاديث ومتونها، سواء كان في إبدال لفظ بلفظ آخر، أو إبدال راوٍ براوٍ ... أو غير ذلك. ومما يؤكد على أنه مؤلف في العلل، ما وصفه العلماء بذلك كما سيأتي من أقوال العلماء في الثناء عليه.

ولعل اسم "البحر الزخار" وصفٌ أُطلق على المسند من باب المبالغة؛ لكثرة ما ورد فيه من المسانيد والعلل وغيرها.

الفصل الأول

التعريفُ بعلمِ العلل

وفيه مبحثان:

➤ المبحث الأول: تعريف العلة، ووسائل الكشف عنها،

وموضعها، وحكمها، وأهم المؤلفات في العلل

➤ المبحث الثاني: تعريف الاختلاف، وأهمية معرفته،

وأثره في إعلال الأحاديث.



المبحث الأول

تعريف العلة، ووسائل الكشف عنها، وموضعها، وأهم المؤلفات في العلل

أولاً: تعريف العلة:

العلة في اللغة:

قال ابن فارس: "علّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تَكَرَّرَ أو تَكَرَّرَ.

الآخر: عائق يعوق.

والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العلل، وهو الشربة الثانية، ويقال: علّ بعد نهل، ويقال: أعلّ القوم إذا شربت إبلهم عللاً، قال ابن الأعرابي: في المثل: "ما زيارتُك إِيَّانا إلا سوم عالّة"، أي مثل الإبل التي تعلّ، وإنما قيل هذا لأنها إذا كرّر عليها الشرب كان أقلّ لشربها الثاني.

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: "العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال: اعتلّه عن كذا أي اعتاقه، قال: فاعتلّه الدهر وللدّهر علّ".

والثالث: العلة المرض، وصاحبها مُعتل، قال ابن الأعرابي: "علّ المريض: يعلّ فهو عليل"^(١).

وقال الفيروزآبادي: "العلّ والعلل محرّكة: الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعاً... والعلّة بالكسر المرض، علّ، يعلّ، واعتلّ، وأعلّه الله تعالى، فهو مُعلّ، وعليل، ولا تقل: معلول، والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلج، والحدث يشغل صاحبه عن وجهه"^(٢).

وقال السخاوي: "ولا تقل فيه: هو (معلول)، وإن وقع في كلام البخاري، والترمذي، وخلق من أئمة الحديث قديماً وحديثاً.

وكذا الأصوليين في باب القياس؛ حيث قالوا: (العلّة والمعلول)، والمتكلمون بل وأبو إسحاق الزجاج في المتقارب من العروض؛ لأنّ المعلول من علّة بالشراب أي: سقاه مرة بعد

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/١٢)، لسان العرب (١١/٤٦٧)، تاج العروس (٣٠/٤٤).

(٢) القاموس المحيط (١٠/٣٥).

أخرى ... إلا أنَّ مما يساعدُ صنيع المحدثين ومن أشير إليهم استعمال الزجاج اللغويِّ له، وقول الصِّحاح: علَّ الشيءُ فهو معلولٌ يعني من العِلَّة" (١).

العلة في الاصطلاح:

قال ابن الصلاح: "عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه، فالحديث المعلَّل هو الحديث الذي أُطْلِع فيه على علةٍ تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة منها" (٢).
وقال النووي: "عبارة عن سبب غامضٍ قاذحٍ، مع أنَّ الظاهر السلامة منه" (٣).
وقال السخاوي: "خبرٌ ظاهره السلامة أُطْلِع فيه بعد التفتيش على قاذح" (٤).
وعللُ الحديث من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقَّها وأشرفها، حتى قال ابن مهدي: "لأنَّ أعرف علة حديث هو عندي أحبُّ إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليست عندي" (٥).

ولا يقوم لهذا النوع إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومملكة قوية في تمحيص الأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني ونحوهم (٦).

ثانياً: وسائل كشف العلة:

ولما كانت العلة سبباً غامضاً كان لابد من وجود طرقٍ ترشِّد إلى وجودها، ووسائل تعين على الوقوف عليها، ومن أفضل من كتب في وسائل كشف العلة الباحث: مصطفى باحو في كتابه: "العلة وأجناسها عند المحدثين"، ومنه لخصتُ هذه الوسائل (٧)، وانظر كذلك فيما كتبه د. همام سعيد في مقدمته العلمية "لشرح علل الترمذي" لابن رجب (٨).

(١) فتح المغيث (٢٧٤/١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(٣) تدريب الراوي (٢٩٥/١).

(٤) فتح المغيث (٢٧٦/١).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ١٧٤).

(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ٩٢).

(٧) العلة وأجناسها عند المحدثين (ص ١٠٦-١٣٣).

(٨) مقدمة شرح علل الترمذي لابن رجب (١-٩٩-١٢٥).

ووسائل كشف العلة تحتاج إلى مزيد بحثٍ وعناية، ولكن لا بأس من ذكر جملةٍ من هذه الوسائل:

أولاً: جمع طرق الحديث، وتتبع الروايات والأسانيد، والنظر في اختلاف الرواة زيادةً ونقصاً، تقديمًا وتأخيرًا، رفعًا ووقفًا، ووصلاً وإرسالاً، فصلاً وإدراجاً، فيتبين الاتصال والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، والإدراج والاضطراب، والشذوذ، والتفرد، والتصحيح، والانقلاب، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

وقد كان المحدثون يعتنون بذلك ويؤكدون عليه:

ولذا قال ابن معين: "أكتب الحديث خمسين مرة؛ فإن له آفات كثيرة"^(١).

وقال - أيضاً -: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"^(٢).

وقال - أيضاً -: "لو لم نكتب الحديث من مائة وجهٍ ما وقعنا على الصواب"^(٣).

وقال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"^(٤).

وقال أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا"^(٥).

وقال أبو حاتم: "لو لم يكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه"^(٦).

وللمحدثين في ذلك أخبار كثيرة، ومن ذلك: "ما قال مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملقب: "جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد، قال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة فأسمع من التبوذكي، قال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى التبوذكي، فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر وأنت الثامن عشر،

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الإرشاد للخليلي (٢/٥٩٥).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٩١)، تدريب الراوي (١/٢٩٦).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).

(٦) فتح المغيث (٣/٢٩٩)، تدريب الراوي (٢/٥٩٤).

قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره؛ فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه...^(١).

ثانياً: معرفة مراتب الرواة، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

قال ابن رجب: "معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف: إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث"^(٢).

وأهمية معرفة طبقات الرواة تتجلى عند التعارض، فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفاظ، والمقدم منهم عند الاختلاف، والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه، ومعرفته لحديثه وتثبته فيه.

ولهذا تكلم الحفاظ في كتب الرجال كثيراً حول تمييز الآخذين عن الراوي، وأئهم يقدم عند الاختلاف، وقد أطل النفس في هذا ابن رجب في "شرحه على الترمذي"، وذكر علي بن المديني في "عله" أسماء من تدور عليهم الأسانيد، ثم ذكر تلامذة جماعة من الصحابة والتابعين المشهورين بالرواية، كما تكلم النسائي في كتابه "الطبقات" عن طبقات كثير من الأئمة الحفاظ، وهكذا فعل البيهقي في "المدخل إلى السنن"، كما تكلم غيرهم.

ثالثاً: التأمل في كيفية تحمُّل الراوي للحديث من شيخه، وهل هو سماعٌ أو عرضٌ أو إجازة أو مكتوبةٌ أو وجادة أو غير ذلك؟ وهل كان الراوي يقظاً متنبهاً حال السماع أم دخل شيء من التساهل في تحمله عن شيخه؟ وهل كان حال العرض واعياً ضابطاً لما يعرض عليه أم لا؟ وغير ذلك من الأمور التي تُعين على كشف ما يعتري الراوي أثناء التحمُّل من سهو وغلط.

وكثيراً ما يُعلَّون بمثل هذه الأمور؛ فهذا ابن معين يقول عن الأوزاعي: "الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي"^(٣).

وقال الذهبي: "كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة، وبالمناوله، ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري؛ لأنه حمل عنه مناوله، وهذه الأشياء يدخلها

(١) السير (٤٥٦/٧).

(٢) شرح علل الترمذي (٥٣/١).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٨٠/٣٥)، شرح علل الترمذي (٦٧٥/٢).

التصحيح، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعدُ شكل ولا نقط^(١).
رابعًا: النظر في مدى طول ملازمته لشيخه، وتثبته وضبطه لروايته، وهل هو من بلدِهِ أو لا؟ وهل لازمه حضرًا أو سفرًا، أم صحبه في الأسفار فقط؟.

قال ابن القيم: "طريقة أئمة هذا الشأن العالمين به وبعلمه هو النظرُ والتمهُّرُ في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين والمرسلين والواصلين أنهم أكثر وأوثق وأخصُّ بالشيخ وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور التي يجزمون معها بالعلة المؤثرة في موضع، وبانتفائها في موضع آخر"^(٢).

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن حجر، حيث قال: "وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان؛ للزومه إياه؛ لأنه جدُّه وكان خصيصًا به"^(٣).

ولهذا كانوا يُفضِّلون رواية الرجل إذا كان من آل بيت شيخه عن غيره.

خامسًا: النظرُ في حال الراوي نفسه، وضبطه وإتقانه، وكثرة الوهم وقلته في مروياته، واتِّساع نطاق مروياته وقصرها، وتغير حفظه: إما في مكان ما أو في حالة معينة أو في آخر عمره، وهكذا.

وعدم الضبط هذا يعود لأسباب منها:

أ- إما لتغيُّرٍ في حفظٍ في بعض المواطن دون بعض.

وقد وقع هذا لجماعةٍ، منهم: معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطرابٌ كثير، وحديثه باليمن جيد، وإسماعيل بن عياش؛ حديثه عن الشاميين جيد، وعن غيرهم ضعيف، وزهير بن مُحمَّد الخراساني؛ حديث الشاميين عنه ضعيفٌ، وجعفر بن برقان، حديثه عن الزهري ضعيف.

والحاملُ لهم على ذلك أشياء، منها أن يحدث في غير بلده من حفظه، أو يحدث في موطن ما بعد تغيُّر حفظه لكبرٍ أو آفةٍ أو غيرها، أو لأنَّ الآخذين عنه لم تطل مجالستهم له، أو لتساهلهم في السماع، أو تساهله هو في التحديث، وغير ذلك.

(١) سير أعلام النبلاء (٣٣١/٦).

(٢) تهذيب السنن (٢١٦/٢).

(٣) فتح الباري (٣٥١/١).

ب - وإما لذهاب بصره.

قال النسائي عن أبي حمزة السكري: "لا بأس بأبي حمزة، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"^(١).

ج - وإما لصغر سنه.

لأنَّ الصغر مظنة عدم الضبط عموماً، بخلاف الكبر، فهو وقت كمال النضج، وتمام قوة العقل، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان لمجالس السماع. قال معمر بن راشد: "جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد"^(٢).

د - وإما لكِبَرِهِ وشيخوخته:

قال الذهبي عن عبد الملك بن عمير: "والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا"^(٣).

هـ - وإما لعدم ممارسته لحديثه وتشبته فيه:

كان من عادة كثيرٍ من المحدثين تكرار سماع الحديث من الشيخ؛ طلباً لمزيد التثبت فيه، قال حماد بن زيد: "ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة"^(٤).

و - وإما لانشغاله عن الحفظ والضبط بأمور: كالعبادة والتجارة والقضاء والفقهِ والرأي ونحوها.

قال صالح جزرة في شريك القاضي: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه"، وقال العجلي: "من سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط"^(٥).

(١) السنن الكبرى (١٨٠/٣ ح ٢٦٨٩)، تهذيب التهذيب (٤٨٧/٩).

(٢) شرح علل الترمذي (٦٩٨/٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٦٦١/٢).

(٤) الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم (١٦٨/١).

(٥) تاريخ بغداد (٣٨٤/١٠)، شرح علل الترمذي (١١٠/١)، إكمال تهذيب الكمال (٢٤٥/٦).

ز - وإما للاشتغال بحفظ المتن على حساب الأسانيد كما يفعله كثير من الفقهاء، أو العكس، الانشغال بحفظ الأسانيد دون المتن كفعل كثير من المحدثين.

قال مسلم: "منهم من همم حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم" (١).

ح - وإما أن يدفعه الهوى إلى الوهم؛ لتمكنه من قلبه وسيطرته عليه:

ولهذا منع الجمهور قبول رواية المبتدع الداعية، ورواية غير الداعية إذا روى ما يقوي بدعته. قال ابن حجر: "يقبل من لم يكن داعيةً إلى بدعته؛ لأنّ تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح" (٢).

سادساً: النظر في سند الراوي، وإمكان المعاصرة واللقاء بينه وبين شيخه، ومواطن سماعه لمروياته، ووقت دخوله البلدان للسمع.

فيتبين به الاتصال والانقطاع والإرسال والتدليس، والإرسال الخفي، فقد يكون الراوي عاصر المروي عنه، لكن لم يثبت لقاؤهما.

قال ابن رجب: "ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده، لم يعلم أنه دخل إلى بلده، ولا أنّ الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه" (٣).

وأدق من هذا النوع أن يكون الراوي جالس المروي عنه، لكنه لم يأخذ عنه شيئاً، ولذا تكلموا في كثير من الرواة الذين ثبت لقيهم لشييوخهم، ومع ذلك عللوا بعدم السماع.

وأدق من هذا بكثير جداً، أن يكون الراوي جالس المروي عنه، وأخذ عنه كثيراً، لكن لم يثبت له سماع أحاديث معينة، وهذا النوع لا يهتدي لمعرفة إلا كبار الحفاظ.

سابعاً: معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم، واتفاقها واقتراحها، وائتلافها واختلافها، ومعرفة طبقاتهم وتلامذتهم وشييوخهم ووفائتهم.

وهذا يساعد على معرفة اشتباه الرواة وتصحيقات الأسانيد وانقلاب الأسامي وغيرها،

(١) التمييز (ص ١٧٠).

(٢) نزهة النظر (ص ١٢٨).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٢).

وكذا معرفة الإرسال الخفي.

وكثيراً ما يعلنون بمثل هذا، وأن الراوي اشتبه عليه اسم فلان بفلان، وأشده إذا اشتبه
ضعيف بثقه، فقد يصحح إسناد حديث وهو ضعيف.

قال ابن المديني: "أشد التصحيف في الأسماء" (١).

وصدق أبو إسحاق النجيري، حيث قال: "وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء
لا يدخله القياس، ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه" (٢).

ثامناً: معرفة أصول الكتب، ودرجتها في الضبط والإتقان، وهل هي أصولٌ مقابلة محررة أم
لا؟

وهذا يُعين على اكتشاف كثير من الأوهام التي تقع للرواة في أصولهم أو أصول مشايخهم.
قال الحاكم: "ثم يتأمل أصوله: أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة
يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعتهم بخطوطهم في كتبٍ عتيقة في الوقت
فيحدثون بها" (٣).

تاسعاً: معرفة الأسانيد المطروقة التي تسبق إليها الألسنة:

ولذا نراهم يعلنون بأن فلاناً سلك الجادة أو لزم الطريق.

قال ابن رجب بعد أن ذكر علّة حديث: "قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني أنّ رواية
ثابت عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل
حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة؛ فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ. وأبو
حاتم كثيراً ما يُعلّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة" (٤).

عاشراً: معرفة مخارج كل حديث، ومن عرف بروايته:

قال الخليلي: "فمن نظر إليه ممن لا معرفة له حكم بصحته؛ لأنه عن الزهري، ويعرف ذلك

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري (١٢/١).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢٦٩/١).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٥).

(٤) شرح علل الترمذي (٨٤٢/٢).

من رزقه الله حظاً في هذا الشأن، بمعرفة كل رجل بعينه، إلى أن يبلغ إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث، ويبحث عن أصل كل حديث، ومن أين مخرجه فيميز بين الخطأ والصواب^(١).

ولذا تراهم يُعلون الحديث بأنه ليس من حديث فلان، أو حديثه يشبه حديث فلان.

قال ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحدٍ منهم، لهم فهمٌ خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارةٍ تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم"^(٢).

وقال - أيضاً - : "وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه.

كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جريج ومعمّر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء.

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومعمّر، وإنما أخذها من كتي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب.

يعني: علم صدق قول هشام عنه.

ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر: إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمر.

ومن ذلك ما ذكر البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما.

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان^(٣).

(١) الإرشاد (٢٠١/١).

(٢) شرح علل الترمذي (٨٦١/٢).

(٣) شرح علل الترمذي (٨٦٦/٢).

حادي عشر: ومن أهم ما يستعان به على معرفة علل الحديث كثرة الاشتغال بالحديث، ومداومة النظر ومجالسة حفاظ الوقت، والمطالعة الدائمة لكتب أئمة العلل.

قال ابن رجب: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة، العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهه نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفسٍ وملكةٍ صلح له أن يتكلم فيه"^(١).

ثالثاً: مواضعها وحكمها:

قال ابن الصلاح: "تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه كذلك، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدر في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدر في صحة الإسناد خاصة من غير قدر في صحة المتن"^(٢).

والقدر هنا لفظ مجمل، إن أريد به القدر في صحة الحديث، ففي العلل ما هو قاذح، ومنها ما هو غير قاذح، وعلى هذا يحمل كلام ابن الصلاح وغيره من العلماء^(٣).

وإن أريد بالقدر القدر في صحة ما قاله الراوي عمن فوقه، فالعلة على هذا الاعتبار كلها قاذحة؛ لأنها دالة على وهم الراوي وخطئه، تقدر في الإسناد أو في المتن أو في كليهما، وتقدر في صحة ما قاله الراوي سنداً ومتناً^(٤).

رابعاً: أهم المؤلفات في العلل:

نظراً لقيام الباحثين بتتبع المصنفات المؤلفة في علل الحديث الموجودة والمفقودة فإنني سأكتفي ببيان المطبوع منها:

— علل الحديث ومعرفة الرجال لعلني ابن المديني (ت ٢٣٤هـ) الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

(١) المرجع السابق (٢/٦٤٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٨٨).

(٣) منهج البخاري لأبي بكر كافي (ص ٢١٦).

(٤) الحديث المعلول للدكتور حمزة عبد الله المليباري (ص ١٧).

- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رواية ابنه عبد الله، الطبعة الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
 - العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل - رواية المروزي وغيره، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
 - التمييز لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
 - علل الترمذي الكبير للترمذي - بترتيب: أبي طالب القاضي - (ت: ٢٧٩هـ)، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي.
 - علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم لأبي الفضل ابن عمار الشهيد (ت: ٣١٧هـ)، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي حسن عبد الحميد الحلبي.
 - العلل لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، الطبعة: الأولى، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي.
 - العلل للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
 - علة الحديث المسلسل في يوم العيدين للحافظ الجرجاني (ت: ٤٨٩هـ)، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد بن تركي التركي.
 - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. محمد بن تركي التركي.
 - شرح علل الترمذي لابن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، الطبعة الأولى، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.
 - المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.
- وهناك كتب هي من مظان الأحاديث المعللة، وفيها نقولات عن أئمة العلل، فمنها:

أولاً: كتب الأحاديث المسندة، مثل:

- سنن الترمذي (ت ٢٧٥هـ).
- السنن الصغرى والكبرى للنسائي (ت ٣٠٣هـ).
- تهذيب الآثار للطبري (ت ٣١٠هـ).
- معاجم الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

ثانياً: كتب التراجم، مثل:

- تواريخ البخاري (ت ٢٥٦هـ).
- الضعفاء للعقيلي (ت ٣٢١هـ).
- الكامل لابن عدي (ت ٣٦٥هـ).

ثالثاً: كتب السؤالات، مثل:

- سؤالات تلامذة أحمد له، كابنه صالح، وعبد الله، وكأبي داود، والمروزي، وابن هانئ وغيرهم.
- سؤالات تلامذة الدارقطني له، كالبرقاني والسهمي، ويحيى بن بكير، والحاكم وغيرهم.

رابعاً: كتب التواريخ، مثل:

- التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ).
- تاريخ بغداد للخطيب (ت ٤٦٣هـ).
- تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

خامساً: كتب الأفراد والغرائب، مثل:

- الأفراد للدارقطني، وقد وصل إلينا مرتباً على الأطراف لابن طاهر المقدسي.

الكتب المعاصرة في العلل:

قام بعض الباحثين المعاصرين بالكتابة حول هذا العلم والتعريف به، واختلفت مناهجهم ومقاصدهم فيه، فبعضهم كتب تنظيراً له، وبعضهم قام بدراسة بعض الأحاديث المعلة، إلا أن هذا العلم يحتاج إلى جهود متضافرة لإبراز أهميته وتوضيح معالمه.

وإليك بعض ما وقفت عليه:

- مقارنة المرويات، للأستاذ الدكتور إبراهيم اللاحم - حفظه الله وبارك فيه -.
- الحديث المعلول قواعد وضوابط، للدكتور حمزة عبد الله مليباري.
- العلة وأجناسها عند المحدثين، تأليف: مصطفى باحو.
- علم علل الحديث في حفظ السنة النبوية، تأليف وصي الله بن محمد عباس.
- مرويات الزهري المعللة، للدكتور عبد الله دمنفوي.
- الإعلال بسلوك الجادة في كتاب الكامل لابن عدي، للدكتور سعيد بن عبد الله الرقيب.
- شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، تأليف: أبي عبد الله مصطفى بن العدوي. وهو كتاب للمبتدئين.
- أحاديث معللة ظاهرها الصحة، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي .
- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، للدكتور ماهر الفحل.
- علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفارسي، للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري.
- منهج النقد عند المحدثين للدكتور حافظ الحكي.

المبحث الثاني

تعريف الاختلاف، وأهمية معرفته، وأثره في إعلال الأحاديث

أولاً: تعريف الاختلاف:

في اللغة:

الاختلاف: مصدر اختلف يختلف اختلافاً، وجذر هذه الكلمة: الخاء، واللام، والفاء، يدور على أصول ثلاثة، قال ابن فارس: "أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قُدام، والثالث التغير"^(١).

وأقرب هذه الأصول لمعنى الاختلاف: الأصل الأول، قال ابن فارس: "وأما قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه أي مختلفون، فمن الباب الأول؛ لأن كل واحد منهم يُنحّي قول صاحبه، ويُقيم نفسه مقام الذي نحاه"^(٢).

واختلف: ضد اتفق، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا. وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف. ويقال: القوم خلفه؛ أي: مختلفون، وهما خلفان أي: مختلفان^(٣).

فالاختلاف في الاصطلاح يطلق على التباين وعدم الاتفاق.

وأما معنى الاختلاف على الرواة، فقال أبو داود السجستاني: "أسند الزهري أكثر من ألف حديث عن الثقات، وحديث الزهري كله ألفا حديث ومئتا حديث، النصف منها مسند، وقدر مئتين عن الثقات، وأما ما اختلفوا عليه؛ فلا يكون خمسين حديثاً، والاختلاف عندنا: ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء"^(٤).

وبالنظر إلى كلام أبي داود يتضح أن معنى الاختلاف على الرواة: هو ما رواه اثنان أو أكثر - عن شيخ لهم، واختلفت صفة روايتهم عنه في السند، أو في المتن^(٥)، وقد يكون الاختلاف في الشيخ نفسه كاسمه، ونسبه، أو يكون من الشيخ نفسه.

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/٢١٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٢١٣).

(٣) لسان العرب (٩/٩١-٩٢)، تاج العروس (٢٣/٢٧٩)، القاموس المحيط (ص ٨٠٨).

(٤) تهذيب الكمال (٢٦/٤٣١).

(٥) مقارنة المرويات للدكتور إبراهيم اللاحم (١/٣٧٧).

وقيل: "أن تتعدد وجوه الرواية على الراوي مدار الحديث بأن يرفع بعضهم الحديث ويقفه آخرون، أو يصله بعضهم ويرسله غيرهم، أو يزيد بعضهم فيه راوياً ويسقطه بعضهم، وهكذا"^(١).

ثانياً أهمية معرفته، وأثره في إعلال الأحاديث:

الاختلاف أحد أركان علم إعلال الأحاديث، بل إن أهم الأسباب التي قد تذكر في أسباب الإعلال راجعة إليه، قال ابن رجب: "مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"^(٢)، ويقع الاختلاف في سند الحديث، ومتنه، ولا يكون معتبراً حتى يكون المخرج واحداً، وأما إذا تعددت المخارج فتعتبر الوجوه المختلفة طرقاً مستقلة.

والاختلاف على نوعين:

النوع الأول: اختلاف غير مؤثر: كالاختلاف في العبارات والألفاظ المترادفة، بحيث لا يغير المعنى المقصود، ولا يزيد فيه شيئاً، وكذا التفاوت في سياق الحديث في التقديم والتأخير، ونحو ذلك.

قال الترمذي: "فأما من أقام الإسناد، وحفظه، وغير اللفظ؛ فإن هذا واسع عند أهل العلم، إذا لم يتغير المعنى"^(٣).

النوع الثاني: الاختلاف المؤثر، يكون في السند، وفي المتن:

فالذي في السند له صور متعددة، منها: وصل الحديث، وإرساله، ورفع، ووقفه، وزيادة راوٍ وإسقاطه، وإبدال راوٍ بغيره، والاختلاف في اسم الراوي، وغير ذلك^(٤).
وأما الاختلاف في المتن، فله صور متعددة، منها: قلب المتن، والرواية مرة قولاً، ومرة فعلاً، وتغيير معنى الحديث، والزيادة في المتن والنقص منه وغير ذلك^(٥).

(١) ينظر لغة المحدث (ص ٣٤٩).

(٢) النكت على ابن الصلاح (١/١١٤).

(٣) العلل الصغير (١/٧٤٦).

(٤) انظر كتاب الحديث المعلوم (ص ٢٨-٢٩).

(٥) مقارنة المرويات للدكتور إبراهيم اللاحم (١/٣٨١-٤١٨).

الفصل الثاني

التعريفُ بمسند البزار وأهميته

❖ وفيه ثلاثة مباحث:

❖ المبحث الأول: الغرضُ من تصنيف مسند البزار

❖ المبحث الثاني: الجوانب التي امتاز بها مسند البزار

❖ المبحث الثالث: عناية العلماء بمسند البزار.



المبحث الأول

الغرض من تصنيف مسند البزار

كان هدف البزار الأساسي وغرضه الأصيل من تصنيفه لمسنده هو جمع أحاديث كل صحابي على حدة؛ وبيان علل هذه الأحاديث، فهو كتاب علل مرتب على المسانيد، كما هو الحال في مسند علي ابن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة؛ فقد وصفهما ابن رجب بقوله: "هما في الحقيقة موضوعان لعل الحديث" (١).

إلا أن البزار رحمه الله لم يلتزم بهذا المنهج في جميع المسند؛ بل كان يُورد الحديث أحياناً في مسند أكثر من صحابي، وأحياناً لا يذكر الحديث إلا في مسند صحابي واحد، مع أنه قد جاء عن صحابة آخرين، وبنه هو على ذلك، ومن أمثلة ذلك قوله: "وقد رواه جماعة عن النبي ﷺ، فاجتزنا بحديث أبي بكرٍ دون غيره" (٢).

ويضاف إلى ذلك أنه قد يذكر أكثر من طريقٍ للحديث الواحد في مسند الصحابي، ولكن قلما يفعل ذلك.

والأعم الأغلب أنه كان يكتفي بطريقٍ واحد للصحابي، وبنه أنه قد روي عن الصحابي من غير وجه وأنه تركها عمداً.

وقد فعل ذلك لأنه ليس من غرضه - فيما يظهر - جمع أحاديث الصحابي كلها، واستيفاء طرقها، وإنما غرضه إيراد أسانيد معلّة، وبيان عللها.

ومن أمثلة التزامه بذكر طريقة المسانيد قوله في حديث:

٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُيُوبَ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الصُّدَائِيُّ، عَنْ سَعْدَانَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْمَشْيُ: خَلْفَ الْجَنَازَةِ أَوْ أَمَامَهَا؟ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ وَمِثْلُكَ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: وَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا إِلَّا مِثْلِي؟ إِنِّي رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشِيَانِ أَمَامَهَا، فَقَالَ: رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَعَفَرَ لَهُمَا، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعَا كَمَا سَمِعْنَا وَلَكِنَّهُمَا كَانَا سَهْلَيْنِ يُجَبَّانِ السُّهُولَةَ، يَا أَبَا سَعِيدٍ إِذَا مَشَيْتَ خَلْفَ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، فَأَنْصِتْ وَفَكِّرْ فِي نَفْسِكَ كَأَنَّكَ قَدْ صِرْتَ مِثْلَهُ، أَحْوَكُ كَانَ يُشَاحُكُ عَلَى الدُّنْيَا خَرَجَ مِنْهَا حَرِيْبًا سَلِيْبًا، لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا تَزَوَّدَ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ، فَإِذَا بَلَغْتَ الْقَبْرَ، فَجَلَسَ النَّاسُ، فَلَا يَجْلِسُ، وَلَكِنْ قُمْ عَلَى شَفِيرِ قَبْرِهِ، فَإِذَا دُيِّ فِي حُفْرَتِهِ

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٩٢).

(٢) المسند (١/١٨٣).

فَقُلْ: "بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ عَبْدُكَ نَزَلَ بِكَ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، خَلَفَ الدُّنْيَا خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَاجْعَلْ مَا قَدِمَ عَلَيْهِ خَيْرًا مِمَّا خَلَفَ، فَإِنَّكَ قُلْتَ: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، ثُمَّ احْتُ عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدْخُلُ فِي مُسْنَدِ عَلِيٍّ لِمَا قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعَا كَمَا سَمِعْنَا وَلَكِنَّهُمَا كَانَا يُسَهِّلَانِ. وَلَا نَعْلَمُ رَوَى عَطِيَّةٌ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ^(١).
فَبَيْنَ الْبَزَّارِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدْخُلُ فِي مُسْنَدِ عَلِيٍّ؛ لِقَوْلِهِ: "وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعَا كَمَا سَمِعْنَا وَلَكِنَّهُمَا كَانَا يُسَهِّلَانِ".

ومثال آخر:

قال البزار:

نا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.

وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ نَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: نَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حِينَ تَأَيَّمْتُ حَفْصَةَ.... فَلَبِثْتُ لَيَالِي، ثُمَّ حَطَبَهَا إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ فَلَقِيتُنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلِيٍّ حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْني أَنْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي قَدْ كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَ حَفْصَةَ، فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ تَرَكَهَا قَبْلُهَا ."

هَذَا الْحَدِيثُ يَدْخُلُ فِي مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَأَمَّا أَكْثَرُ السِّيَاقِ فَعَنْ عُمَرَ، وَمَا يَدْخُلُ فِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مَا قَالَ: قَدْ كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ حَفْصَةَ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَأَنَّهَا حِكَايَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِحْبَارٌ مِنْهُ لِعُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

فَبَيْنَ الْبَزَّارِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدْخُلُ فِي مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ، لِقَوْلِهِ: "كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ حَفْصَةَ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَأَنَّهَا حِكَايَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

ثم أعاده في مسند عمر رضي الله عنه فقال:

١١٥ - وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

(١) المسند (٢/١٢٣).

(٢) المسند (٦/٥٠٧).

١١٦ - وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: نَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: نَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حِينَ تَأَيَّمْتُ حَفْصَةَ... فَلَبِثْتُ لَيْالِي، ثُمَّ لَقَيْتَنِي فَقَالَ: إِنِّي لَا أَتَزَوَّجُ فِي يَوْمِي هَذَا فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ، فَكُنْتُ أَوْجَدَ عَلَيْهِ مَيِّ عَلَى عُثْمَانَ، فَلَبِثْتُ لَيْالِي ثُمَّ حَاطَبَهَا إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئاً؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي قَدْ كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَ حَفْصَةَ، فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ تَرَكْتُهَا قَبْلُهَا^(١).

وأما ما لم يلتزم فيه طريقة المسانيد فكثير، ومن أمثلة ذلك قوله:

٥١٢٣ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، قال: أَخْبَرَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ رحمهما الله أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ نَيْدَ الْجُرِّ. ٥١٢٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ^(٢).

هذان الحديثان ذكرهما البزار في مسند ابن عباس رحمهما الله، ولم يعدهما في مسند ابن عمر رحمهما الله، مع أن بعض الرواة جعلهما عن ابن عمر رحمهما الله، والتصنيف على المسانيد يقتضي ذكرهما في مسند ابن عمر رحمهما الله، ولم يفعل البزار ذلك.

٥٣٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ بْنَ نُفَيْرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، رحمهما الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ مَرَّ بِامْرَأَةٍ مُجَحِّحٍ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ فَقَالَ: لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا، قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟! وَكَيْفَ يَسْتَرْقُوهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟!»^(٣).

هذا الحديث ذكره البزار في مسند ابن عباس رحمهما الله، ولم يعده في مسند أبي الدرداء رحمهما الله، مع أن بعض الرواة جعلوه عن أبي الدرداء رحمهما الله، والتصنيف على المسانيد يقتضي ذكره في مسند أبي الدرداء، ولم يفعل البزار ذلك.

(١) المرجع السابق (٢٢٧/١).

(٢) المرجع السابق (٣١٦/١١).

(٣) المرجع السابق (٤٨٠/١١).

المبحث الثاني

الجوانب التي امتاز بها مسند البزار

يعد مسند البزار تصنيفاً فريداً في بابهِ، ورائداً في فنهِ، وقد امتاز بعدة أمور، أذكر بعضاً منها فأقول:

أولاً - أنه مسندٌ معلَّل.

تبرز أهمية مسند البزار في كونه مسنداً معللاً؛ فقد كان التعليل هو الغرض من تأليفه كما سبق بيانه، وقد نصَّ على هذا الذهبي بقوله: "البزار الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب المسند الكبير "المعلَّل" ..."^(١).

وأشار إلى ذلك أيضاً ابن الملقن لما ذكر حديث: «أول من يصلي علي رب العزة...»؛ إذ قال: "في حديثٍ طويل، كرهتُ أن أذكره؛ لأن البزار قال في: "علله": إنه موضوع"^(٢).

ثانياً - اشتمل الكتاب على رواية عددٍ كبير من الأحاديث من طرق تفرَّد بها أصحابها، والتي قلما توجد مسندةً إلا فيه.

عُني البزار بالتفرد^(٣) عنايةً كبيرةً، والناظر إليه قد يظن أن السبب الأساس والرئيسي وراء تأليف هذا المسند هو الإشارةُ إلى ذلك؛ لوجود هذا الكمِّ الكبير في مسنده، ويلحظ ذلك بوضوح تام من اطلع على المسند، وقد نصَّ على هذا ابن حجر، فقال: "من مظانِّ الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه"^(٤).

وهو يُنبِّه على ذلك حين يسوق الاختلاف، ولم أقف على الأوجه التي يسوقها إلا في مسنده، بعضها موصولة، وبعضها معلقة، وستأتي الإشارة إليها في مواضعها.

ثالثاً - ذكره للعلل وحكمه على الأحاديث.

(١) تذكرة الحفاظ (١٦٦/٢).

(٢) البدر المنير (٢٧٧/٥).

(٣) والمراد بذلك: الأحاديث التي ينفرد بها راوٍ واحدٌ سواء كان تفرُّداً مطلقاً، أو نسبياً.

(٤) النكت (٧٠٨/٢).

رابعاً - بيّانه لأخطاء الرواة، وتصحيح ذلك.

ومثال ذلك: حديث: (رقم: ٦٠٨٧) «كفن في ثلاثة أثوابٍ».

قال البزار معللاً لها: "أخطأ فيه أبو الجواب، عن الثوري، وإنما رواه الحفاظ عبدالرحمن وغيره، عن سفيان، عن عاصم، عن سالم، عن أبيه أن عمر كفن في ثلاثة أثوابٍ»^(١).

خامساً - لم يقتصر كتابه على العلل فقط، بل تكلم على بعض الرواة جرحاً وتعديلاً.

سادساً - كثير ما يذكر أوجه اختلاف الرواة من وصل وإرسال، ووقف وغيرها من صور علل الحديث المتعددة، ثم بيّان الوجه الراجح.

سابعاً - ممّا تميّز به أنه قد يشير أحياناً إلى الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عنه، ومثال ذلك: حديث (رقم: ٥١٩١) وهو ما رواه عطاء، عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: «إني حلقت قبل أن أذبح، قال: اذبح، ولا حرج...»^(٢) الحديث.

قال البزار عند تعقيبه على هذا الحديث الذي ساقه: "فذكرناه لاختلافهم عن عطاء: لنبين ذلك"

فالمدار هنا: هو عطاء بن أبي رباح، وقد صرح بذلك البزار كما بيّنت آنفاً.

وأحياناً ﷺ يشير إلى الاختلاف الواقع في الحديث، ويذكر الراوي الذي اختلف عنه، والراوي الذي وقعت منه المخالفة، والراوي الذي خالفه، وصفة المخالفة.

ومن أمثلة ذلك: حديث (رقم: ٥٦٠٦) وهو ما رواه أبو أسامة، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».

فذكر البزار الراوي المختلف عليه، وهو عبيد الله بن عمر.

والراوي الذي وقعت منه المخالفة، وهو أبو أسامة.

والراوي الذي خالف أبا أسامة، وهو عبد الله بن إدريس.

(١) المسند (٢٨١/١٢).

(٢) المرجع السابق (٣٦٦/١١) ح (٥١٩٣).

وصفة المخالفة أن أبا أسامة، وهو ثقة، جعل الإسناد عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعبد الله بن إدريس جعله عن عبيد الله، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها.

وأحياناً لا يذكر الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عنه، إنما يفهم ذلك من سياقه للأسانيد، وعرض أوجه الاختلاف.

سابعاً - ذكره قرائن ترجيحه لوجه من الأوجه، وبيان سبب ذلك أحياناً، ومثال ذلك قوله: "وهذا الحديث إنما يرويه الحفاظ..."^(١).

ثامناً - غالباً ما يبدأ بالإسناد المرجوح، ثم يعلق الراجح، ويشير إليه أنه هو الصواب.

تاسعاً - يذكر نقده للراوي بعبارة جارحة أحياناً، وقد يعتذر له رحمته.

ومن أمثلة ذلك أنه: لما ساق حديث عمرو بن هاشم الجني عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "وعمر بن هاشم يجب أن يترك حديثه لهذا الحديث، وأحسبه لقن - والله أعلم -"^(٢).

فاعتذر له رحمته بقوله: "وأحسبه لقن - والله أعلم -".

عاشراً - اهتمامه بسماع بعض الرواة من بعض.

ومن أمثلة ذلك أنه لما ساق حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بكر، قال: "ابن أبي ليلى لم يسمع من أبي بكر"^(٣).

أحد عشر - وأحياناً يذكر الاضطراب فيه من شخص واحد.

ومن أمثلة ذلك قوله: "عطاء - بن السائب - ثقة كوفي مشهور، ولكنه كان قد تغير، فاضطرب في حديثه"^(٤).

(١) المسند (١١/١٣٨ ح ٤٨٦٨).

(٢) المرجع السابق (١٢/١٥١ ح ٥٧٤٥).

(٣) المسند (١/١٦٤ ح ٨٧).

(٤) المسند (١١/١٢٧ ح ٤٨٥٣).

ثاني عشر - ومما تميز به أنه كان يشير إلى أن الحديث المذكور قد يدخل في مسند صحابي آخر، وينبّه على ذلك.

ومن أمثلة ذلك بعد أن ساق حديثًا لابن عباس رضي الله عنهما قال: "وهذا الحديث يروى عن سمرة، وعن غير سمرة، ويروى عن ابن عباس بهذا الإسناد"^(١).

ثالث عشر - أحيانًا يشير إلى المتابعات والشواهد للحديث الذي ذكره.

- فأما المتابعات فمن أمثلتها، قوله: "هذا الحديث قد روي عن ابن عباس من وجوه"^(٢).

- وأما الشواهد فمن أمثلتها: "وهذا الحديث يروى عن سمرة، وعن غير سمرة، ويروى عن ابن عباس بهذا الإسناد"^(٣).

رابع عشر - ومما تميز به أيضًا تنصيحه على التفرد.

ومثال ذلك: قوله: "وحصين بن عمر قد حدث بأحاديث، لم يتابع عليها"^(٤).

ومثال ذلك - أيضًا - قوله: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا تابع حميد بن حماد على روايته"^(٥).

خامس عشر - بيانه لصاحب لفظ الحديث.

كقوله: "هذا اللفظ لفظ ابن خثيم ..."^(٦).

وقوله: "هذا اللفظ لفظ سعيد بن يزيد أبي مسلمة"^(٧).

سادس عشر - عنايته بذكر صيغ التحمّل والأداء، وجمع الأسانيد للحديث الواحد مستخدمًا صيغة التحويل (ح) أحيانًا، مما يدلُّ على كثرة شيوخه، وتفننه في أساليب الرواية

(١) المسند (١١/٢٩٤ ح ٥٠٩٢).

(٢) المرجع السابق (١١/١٧ ح ٤٦٨٩).

(٣) المرجع السابق (١١/٢٩٤ ح ٥٠٩٢).

(٤) المرجع السابق (١/١٢٧ ح ٥٦).

(٥) المرجع السابق (١٢/٣٠٠ ح ٦١٣٦).

(٦) المرجع السابق (١١/٣٦٦ ح ٥١٩٣).

(٧) المرجع السابق (٨/٦١ ح ٣٠٥٤).

والأداء.

سابع عشر - كثرة عدد أحاديثه مع ذكر اختلاف طرقها، وذكر عللها؛ لبيان حجيتها من عدمها. قال ابن الصلاح: "إنَّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها"^(١).



(١) علوم الحديث (ص ٩٠).

المبحث الثالث

عناية العلماء بمسند البزار

عُني العلماء قديماً وحديثاً بمسند البزار عناية بالغة، واهتموا به اهتماماً كبيراً، فقد بدأ تناوله بعضهم بالثناء عليه وعلى مؤلفه، وبسماعه وإسماعه، وتناوله بعضهم بالتعليق عليه ببيان زوائده أو انفراداته.

وحديثاً صنفت حوله الرسائل العلمية التي تجمع علل الأحاديث التي أوردها البزار في مسنده.

ومن اهتمامهم بالتعليق، وبيان زوائده وانفراداته ما صُنّف حوله من مصنفات ومؤلفات، ومنها:

- كتاب (كشف الأستار عن زوائد البزار)، لنور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، وقد جمع فيه زوائد البزار المسمى (البحر الزخار) على الكتب الستة، ورتبه على الأبواب، وساق فيه الأحاديث بأسانيدھا. وقد قال في مقدمته: "فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر البزار المسمى بـ"البحر الزخار" قد حوى جملةً من الفوائد الغزار، يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردت أن أتبع (ما) زاد على الكتب الستة من حديث بتمامه أو حديث شاركهم ... وفيه زيادة، ميراً بقولي: قلتُ رواه فلانٌ خلا كذا، أو لم أره بهذا اللفظ، أو لم أره بتمامه، واختصره فلان، أو نحو هذا، وربما ذكر الحديث بطرق (فيكتفي) بذكر سند الحديث الثاني، ثم يقول: فذكره، أو: فذكر نحوه وما أشبه ذلك، فأقول بعد ذكر السند: قال: فذكره، أو قال: فذكر نحوه^(١).

- كتاب (مختصر زوائد مسند البزار)، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، وقد بين منهجه في كتابه حيث قال في مقدمة الكتاب: "أما بعد، فإنني لما علّقت الأحاديث الزائدة على الكتب الستة، في مسند الإمام أحمد رحمته جمع شيخنا الإمام أبي الحسن الهيثمي، وقفت على تخرج زوائد أبي بكر البزار رحمته جمع أبي الحسن المذكور على

(١) كشف الأستار (٥/١).

الكتب الستة أيضاً، فرأيت أن أفرد ههنا من تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر البزار عن الإمام أحمد؛ لأن الحديث إذا كان في المسند الحنبلي لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته...^(١)، فإنني كنت عملت أطراف مسند أحمد في مجلدين، وحاجتي ماسة إلى الازدياد، فأثرت هذا المصنف على الاختصار الذي وصفت، وأضفت إليه كلام الشيخ أبي الحسن على الأحاديث مجموعته، الذي عمله محذوف الأسانيد؛ لأنَّ الكلام على بعض رجال السند عقب السند أولى لعدم الوهم...^(٢).

وقد تكلم ابن حجر رحمته على بعض الأحاديث قبولاً وردّاً، ولم يلتزم هذا في أحاديث الكتاب كله، وما ترك الكلام عليه أكثر بكثير مما تكلم عليه.

وأما الرسائل العلمية التي صُنِّفت حوله حديثاً فقد وفق الله بعض الباحثين في هذا العصر إلى بذل جهودهم لدراسة هذا الكتاب المبارك، فقاموا باستخراج علل الأحاديث التي ذكرها البزار في مسنده وتناولوها بالجمع والتخريج والدراسة، وسلطوا الضوء على حكمه عليها، وتلك الدراسات لها أهمية بالغة، ومكانة كبيرة.

وهذا بيان بأسماء الرسائل التي أفردت في هذا الموضوع:

- الأحاديث التي ذكر البزار علتها في مسنده جمعاً وتخريجاً ودراسة، من أول مسند أبي بكر الصديق إلى نهاية مسند عبدالرحمن بن عوف رحمته.^(٣)
- الأحاديث التي ذكر البزار علتها في مسنده جمعاً وتخريجاً ودراسة من أول مسند سعد بن أبي وقاص إلى نهاية مسند الفضل بن عباس رحمته.^(٤)
- الأحاديث التي ذكر البزار علتها في مسنده جمعاً وتخريجاً ودراسة؛ لدراسة جزء من مسند عقيل بن أبي طالب إلى مسند معاذ بن جبل رحمته.^(٥)

(١) كذا بالمطبوع، وعلق عليه المحقق بقوله: بياض في الأصل.

(٢) مختصر زوائد البزار (١/٥٨-٥٩).

(٣) الدكتورة سارة الشهري، جامعة الدمام، ١٤٢٩هـ.

(٤) الدكتورة عواطف كليب، جامعة الدمام، ١٤٣٠هـ.

(٥) الباحثة منى الحسن، جامعة القصيم، ١٤٣٦هـ.

— الأحاديث التي ذكر البزار علتها في مسنده جمعاً وتخریجاً ودراسة؛ لدراسة جزء من مسند عبادة بن الصامت إلى مسند عمران بن حصين رحمته الله (١).

— الأحاديث التي ذكر البزار علتها في مسنده جمعاً وتخریجاً ودراسة؛ لدراسة جزء من الأحاديث من مسند أبي بكرة إلى مسند ابن عباس رحمته الله (٢).

وأما ثناء العلماء عليه وعلى مؤلفه فيتضح فيما يلي من أقوال بعضهم، وإليك بيان أقوالهم: وصفه الذهبي بقوله "الحافظ الكبير، صاحب المسند الكبير الذي تكلم على أسانيده" (٣). وقال ابن كثير: "ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد" (٤).

وقال الهيثمي: "قد حوى جملة من الفوائد الغزار يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول عليه ذلك قبل أن يخرجها" (٥).

هذا بعض ما قيل في الثناء على هذا السفر العظيم؛ ولأجل ذلك استحق أن ينال الاهتمام والعناية من قبل المحدثين منذ القديم، وإفادتهم منه.

وغير ذلك من الأطروحات العلمية، مما يدل على عناية الباحثين بهذا الكتاب العظيم النفع، وما رسالي هذه إلا حلقة من حلقات تلك السلسلة العلمية القائمة على دراسة هذا الكتاب المبارك.

ولا يزال الاهتمام قائماً بهذا الكتاب المانع النافع، رحم الله مؤلفه رحمةً واسعة.

(١) الباحث فهد الزلفاوي، جامعة القصيم، ١٤٣٦ هـ.

(٢) الباحث حمد بن صعيب العتيبي، جامعة القصيم ١٤٣٦ هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٤).

(٤) الباعث الحثيث (ص ٦٤).

(٥) كشف الأستار (١/٥).

الفصل الثالث

منهج البزار في المسند

من خلال أحاديث الدراسة

وفيه مبحثان:

✧ المبحث الأول: منهجه في إعلال المرويات.

✧ المبحث الثاني: أنواع العلل التي أعل بها أحاديث الدراسة.



المبحث الأول

منهجه في إعلال المرويات

يمكن التعرف على ملامح منهج البزار في إعلال المرويات من خلال الأمور التالية:

١. طريقته في الكلام على الأحاديث.
٢. الألفاظ التي استعملها في حكمه على الأحاديث.
٣. الدلائل والقرائن التي اعتمدها في الحكم على الأحاديث، والترجيح بين الأحاديث المختلف فيها.

الأمر الأول: طريقة البزار في الكلام على الأحاديث:

لقد تميز كلام البزار على الأحاديث التي أعلاها بالإيجاز والاختصار؛ فهو يحكم على الحديث المعلول، ويبين وجهه الصحيح، وقد يحدد مصدر الخطأ وسببه، وهذا أحياناً، وليس دائماً.

ثم إن الناظر في الروايات يجد أن المسند لم يخل من فوائد علمية تتعلق بالأحاديث الشريفة، وتتعلق بالعناية بها، فللبزار ^(١) في ذلك منهج يمكن وصفه كما يلي:

- رواية الأحاديث بأسانيد عن شيوخه، وإذا روى الحديث عن أكثر من شيخ فإنه يستخدم رمز الإحالة بين الأسانيد (ح).
- إذا تكرر الحديث عنده وساقه مساقاً مستقلاً عن الحديث الذي سبقه فإنه يستخدم ألفاظ المقارنة بين الأحاديث، كقوله: "مثله"، و"نحوه"، ويبين في بعض المواضع فروق الألفاظ بين الرواة، وينسب كل لفظ إلى راويه^(١).

الأمر الثاني: الألفاظ التي استعملها البزار في حكمه على الأحاديث:

ومن أمثلة ذلك قوله:

- (أخطأ فيه في موضعين): (رقم: ٥٢٦١).

(١) المسند (١٢/٥٣ ح ٥٤٧٠).

- (إنما رواه فلان عن فلان): (رقم: ٥٢٦١).
- (إنما يرويه فلان، وفلان، وغيرهما من أصحاب فلان): (رقم: ٥٢٨٥).
- (هذا الإسناد من أحسنها إسناداً وأصحّها): (رقم: ٥٢٨٧).
- (لا نعلم روى هذا الحديث إلا فلان متصلاً، ورواه غيره مرسلًا): (رقم: ٥٣١٤).
- (أخاف أن يكون وهم فيه فلان): (رقم: ٥٦٠٦).
- (وهو الصواب): (رقم: ٥٧٢٥).
- (إنما رواه الحفاظ): (رقم: ٥٧٣٦، ٥٩٣١).
- (وقد رواه غيره موقوفًا): (رقم: ٥٧٤٢).
- (إنما يرويه الناس عن فلانٍ مرسلًا): (رقم: ٥٨٦٦).
- (لا يعلم لحديث فلانٍ عن فلانٍ أصلٌ): (رقم: ٥٧٤٥).
- (ورواه فلانٌ وهو ضعيف): (رقم: ٥٨٦٥).
- (إنما أتى رفع هذا الحديث من فلان؛ لأنه لم يكن بالحافظ): (رقم: ٥٩٩٦).
- (أسندهما فلانٌ وحده): (رقم: ٦٠٢٤).
- (لم نسمع أحدًا يحدث به إلا فلان): (رقم: ٦١٥٧).
- (هو مرسل): (رقم: ٦٠٢٠).
- (وفي حديث فلانٍ حرفان يخالفان حديث فلان): (رقم: ٥٩٩٠).
- (هكذا قال فلانٌ وخالفه فلان): (رقم: ٥٢٦١).

الأمر الثالث: الدلائل والقرائن التي اعتمدها البزار في الحكم على الأحاديث والترجيح

بين المختلف فيها.

إن بيان القرائن التي اعتمدها الأئمة النقاد في حكمهم على الأحاديث المعلّة أمر مهم؛ لأن معرفة القوادح الظاهرة في الأسانيد أمر يسير على أهل الفن، لكن معرفة القوادح الخفية - التي

غالبًا ما تقع في أحاديث الثقات —، والترجيح بين أحاديث الثقات عند اختلافهم أمران لا يستطيعهما إلا الأئمة النقاد؛ ولهذا يحتاج المحدث إلى معرفة هذه القرائن حتى يستطيع التعامل مع الأحاديث التي تُشكل عليه.

وحكم الأئمة على الأحاديث يقوم على قرائن ودلالات وأمارات تحضر بقلب الناقد، يحكم من خلالها على الحديث إما بالصحة أو بالضعف، وقد يقع منهم هذا الحكم بناء على قرينة أو عدة قرائن تجتمع في الحديث الواحد.

ومما ينبغي أن يتنبه له: أن هذه القرائن ليست بمطردة في كل الأحوال، فقد يُعمل بها في مواطن وتُهمَل في مواطن أخرى؛ بحسب نظر الناقد للحديث من جوانبه المختلفة.

ومن خلال دراستي للأحاديث التي أعلمها البزار وجدته قد نص على بعض من القرائن التي اعتمدها في حكمه على الحديث، إلا أن أكثر الأحاديث لم ينص فيها على شيء من القرائن التي اعتمدها في حكمه، ومن خلال الدراسة ظهر لي بعض هذه القرائن التي أظن أن البزار اعتمدها في حكمه على تلك الأحاديث دون أن ينص عليها.

وقد صنفتها تحت عنصرين:

أحدهما: القرائن المعتبرة في الترجيح عند الاختلاف على الراوي.

والآخر: قرائن التعليل عند البزار.

وإليك تفصيل كل منهما فيما يلي:

أولاً: القرائن المعتبرة في الترجيح عند الاختلاف على الراوي، ومنها:

— الترجيح بالأحفظ، والأوثق.

وهي أشهر القرائن، وأكثرها استخدامًا، وهي الغالبة في الترجيح، قال ابن عقيل: "وجه ذلك أن الأئمة والأحفظ النفس إلى روايته أسكن، والظن بصحتها أغلب؛ لأنه يكون عن السهو والشبهة أبعد"^(١).

وقد أشار البزار إلى هذه القرينة صراحةً، حيث قال في الحديث (٥٧٣٦) «إن الشيطان

(١) الواضح في أصول الفقه (٨١/٥).

يأكل بشماله...» الحديث. بعد أن ذكر الخلاف على عبيد الله بن عمر قال: "إنما رواه الحفاظ...".

وكذا في الحديث: (٦٠٣٣) «من أدرك من الجمعة ركعةً فليصل إليها أخرى»، بعد أن ذكر الخلاف على الزهري قال: "الحفاظ يروون هذا الحديث".

— الترجيح بالكثرة.

والمقصود بذلك: ترجيح أحد الوجهين لكون رواته أكثر عدداً. وهذه القرينة أيضاً من القرائن التي يكثر استخدامها جداً، ووجه الترجيح بها كما قال الشافعي: "فالعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد"^(١).

وقال ابن عقيل: "إنَّ ثقة النفس إلى قول تضافر على نقله جماعة أوفى من ثقتها إلى الواحد المجوّز عليه الخطأ والنسيان، وقد أشار سبحانه إلى ذلك بقوله: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فكان خبر الجماعة؛ أكد لكونه أقرب إلى الحفظ والضبط، وأبعد من الغلط والسّهو"^(٢).

وقد أشار البزار إلى هذه القرينة صراحةً في غير مثال:

— ففي الحديث (٥٨٦٤) «أن جاريةً لآل كعب كانت ترعى غنماً، فخافت على شاة...» الحديث.

قال البزار بعد أن ذكر رواية يزيد بن هارون، وابن نمير: "إنما يرويه الناس عن يحيى عن نافعٍ مرسلًا".

— الترجيح بكون الراوي أعرف بشيخه من الراوي الآخر:

وذلك أن بعض الرواة أحفظ من الراوي الآخر، وأكثر ملازمةً للشيخ، وأعرف بحديثه، فهنا يقدّم من هو أعرف بالشيخ على من ليس كذلك.

قال البزار في الحديث (٦٠٤٥) وهو حديث عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه، عن النبي

(١) اختلاف الحديث (٦٣٤/٨)، النكت لابن الصلاح (٦٨٨/٢).

(٢) الواضح في أصول الفقه (٧٨/٥).

ﷺ: «من كان له عبد بينه...»، الحديث - بعد أن ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار - :
"الصواب ما رواه ابن عيينة"، وقد وجدت ذلك من القرائن التي يمكن أن يكون البزار اعتمد عليها، وهو أن ابن عيينة من أثبت أصحاب عمرو بن دينار، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر كما بيّنته عند دراسته.

- الترجيح بسلوك غير الجادة.

والمقصود بهذه القرينة هو أن بعض الرواة يكون معروفاً بالرواية عن شيخٍ معين، أو معروفاً بالرواية بإسنادٍ معين، كروايته عن أبيه عن جدّه، وغالب أحاديثه هو بهذا الإسناد، لكنه قد يُحدّث بحديثٍ بغير الإسناد الذي اشتهر به، فيغلط بعض الرواة عنه ويرويه عنه بالإسناد الذي عرف بالرواية عنه.

قال ابن رجب: "فإن كان المنفرد عن الحَقَّاق، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحَقَّاق يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ"^(١).

وقال المعلمي: "الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة، فهشام بن عروة غالب روايته عن أبيه عن عائشة، وقد يروي عن وهب بن كيسان عن عبيد بن عمير، فقد يسمع رجل من هشام خبراً بالسند الثاني، ثم يمضي على السامع زمان، فيشتبه عليه، فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول على ما هو الغالب المألوف، ولذلك تجد أئمة الحديث إذا وجدوا راويين اختلفا بأن روى عن هشام خبراً واحداً، جعله أحدهما عن هشام عن وهب عن عبيد، وجعله الآخر عن هشام عن أبيه عن عائشة، فالغالب أن يقدموا الأول ويخطئوا الثاني، هذا مثال ومن راجع كتب علل الحديث وجد من هذا ما لا يحصى"^(٢).

ومن أمثلة ما علّل به البزار بهذه القرينة:

- الحديث (٥٧٣٦) «أنّ الشيطان يأكل بشماله...» الحديث.

فهذا الحديث يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عليه على خمسة أوجه: فرواه على الوجه

(١) شرح علل الترمذي (٨٤١/٢).

(٢) التنكيل (٨٢٦/٨).

الثاني جمعٌ من الحفاظ عنه عن عبيد الله بن عمر، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن جدّه ابن عمر، ورواه شريك بن عبد الله النخعي، ومُحمَّد بن عبيد الطنافسي، ومُحمَّد بن بشر العبدي عنه، عن نافع. وقد حكم البزار على رواية شريك بالخطأ، ورجَّح الوجه الثاني. وقد وجدتُ من القرائن التي يمكن أن يكون البزار اعتمد عليها أنَّ شريكاً وغيره سلكوا الجادة في رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع.

– ترجيح أحد الوجهين بوجود متابع له.

ومن أمثلة ذلك: الحديث: (٥٢٢٠) وهو ما رواه حبيب بن أبي ثابت، عن مُحمَّد بن علي، عن علي بن مُحمَّد، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «بعثني أبي إلى رسول الله ﷺ في إبل أعطاه إياه من إبل الصدقة...» الحديث.

فهذا الحديث اختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت على ستة أوجه، وقد الملح البزار إلى ترجيح الوجه الثاني، ومن قرائن هذا الترجيح أنَّ حبيب بن أبي ثابت توبع على هذا الوجه بهذا الإسناد، وهو ما رواه المنهال بن علي.

ومن أمثلة ذلك – أيضاً – الحديث (٥٣٣٠)، وهو ما رواه أبان بن يزيد، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ الرِّيحَ نَارَعَتَ رَجُلًا رِدَاءُهُ فَلَعَنَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَلْعَنُهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَى صَاحِبِهَا». فهذا الحديث اختلف فيه على أبان بن يزيد العطار في وصله وأرساله، والراجحُ عنه الوجه المرسل، ومن قرائن هذا الترجيح أنَّ أبان بن يزيد العطار توبع على هذا الوجه بهذا الإسناد، وهو ما رواه أصحاب قتادة وهم: هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة.

– ترجيح أحد الوجهين لعدم ثبوت الوجه الآخر.

ومن أمثلة ذلك: الحديث (٦٠١٥) وهو ما رواه عمر بن قيس، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «دلوك الشمس: زوالها».

فهذا الحديث موقوفٌ، وقد رواه معمر عن سالم، عن أبيه موقوفاً، وقد أعل البزار هذه الرواية المرفوعة، بضعف من رواه على هذا الوجه.

— ترجيح أحد الوجهين على الآخر الذي فيه تصريح الراوي بعدم ضبطه للحديث أو شكه فيه أو تردده.

ومثال ذلك الحديث: (٥٧٩٤) أَنَّ النبي ﷺ قال: «من حلف فقال: إن شاء الله فهو بالخيار، إن شاء مضى على يمينه، وإن شاء أن يرجع فلا حرج». حيث رجَّح البزار رواية عبيد الله بن عمر على رواية أيوب السخيتاني؛ لأنَّ أيوب تردد في ذلك، فأوقفه في آخر أمره كما نصَّ على ذلك الأئمة النقاد، قال البخاري - فيمن سألته عنه الترمذي -: "أصحاب نافع رووا هذا الحديث عن نافع، عن عمر موقوفاً، إلا أيوب؛ فإنه يرويه عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ويقولون: إنَّ أيوب في آخر أمره أوقفه" (١).

ثانياً: قرائن التعليل عند البزار، ومنها:

— الإعلال بالتفرد مع المخالفة.

الأصل في التفرد أنه مظنة الخطأ، وقد يقوي هذا الأصل قرائن كثيرة غير محصورة، قال ابن رجب - بعد أن ذكر أنَّ المحدثين يعلون بالتفرد -: "ولهم في كلِّ حديثٍ نقدٌ خاص، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه" (٢).

ومن ذلك التفرد عن راوٍ شُهر بالإتقان وكثرة التلاميذ.

ومثال ذلك: الحديث (٦٠١٥) وهو ما رواه الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه قال: «دلوك الشمس: زوالها».

فهذا الحديث رواه أحد أصحاب الزهري - معمر بن راشد - عن سالم، عن أبيه، موقوفاً.

وتفرد عمر بن قيس برواية الحديث عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وقد أعلَّ البزار رواية عمر بن قيس التي تفرد بها عن الزهري، وصرح بسبب إعلاله لها حيث قال: "وهذا الحديث إنما يروى موقوفاً عن ابن عمر، ولم يسنده عن الزهري إلا عمر بن قيس، وكان لين الحديث".

(١) علل الترمذي (٢٥٢/١).

(٢) شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢).

— تفرد من لم يشتهر بالحفظ بإسناد مشهور.

ومثال ذلك: حديث (رقم ٦٠٢٤)، «من مسَّ فرجه فليتوضأ»، وحديث: «توضؤوا مما غيرت النار».

فهذان الحديثان يرويهما العلاء بن سليمان الرقي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً. وقد تفرد العلاء بن سليمان الرقي بهذين الحديثين بهذا الإسناد المشهور، وقد أعلَّ البزار رواية العلاء بن سليمان الرقي التي تفرد بها عن الزهري، وصرح بسبب إعلاله لها، حيث قال: "هذان الحديثان إنما يُرويان عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، وأسندهما العلاء وحده".

— تفرد من يشتهر بالحفظ بإسناد مشهور.

ومن أمثلة ذلك: الحديث (٥٦٠٦) وهو ما رواه أبو أسامة، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».

وقد تفرد أبو أسامة حماد بن أسامة، وهو ثقة، بهذا الإسناد المشهور، وقد أعل البزار روايته التي تفرد بها عن عبيد الله بن عمر، وصرح بسبب إعلاله لها، حيث قال: "وهذا الحديث أخاف أن يكون قد وهم فيه أبو أسامة؛ لأن ابن إدريس يرويه عن عبيد الله، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، وهو الصواب عندي".

ومن أمثلة ذلك - أيضاً - : الحديث (٦٠١٦) وهو ما رواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا.

وقد تفرد معمر، وهو ثقة من أصحاب الزهري، بهذا الإسناد المشهور، وقد أعل البزار روايته التي تفرد بها عن الزهري، وصرح بسبب إعلاله لها، حيث قال: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه إلا أهل البصرة، وأفسده باليمن فرواه مرسلًا".

المبحث الثاني

أنواع العلل التي أعلَّ بها أحاديث الدراسة

تبَيَّن لي من خلال استقراء أحاديث الدراسة وجود عدة أنواعٍ من العلل في الإسناد والمتن،
أما أنواع العلل في الإسناد فهي كثيرة، وإليك بيانها:

الاختلاف على الراوي، وهو على صور:

— الاختلاف في الوصل والإرسال:

ومن الأمثلة على ذلك حديث (٥٧٤٥) ابن عمر رضي الله عنهما، فإنه أخرجه من طريق داود بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد هبط يوم مات سعد بن معاذ سبعون ألف ملك إلى الأرض لم يهبطوا قبل ذلك، ولقد ضمه القبر ضمة» ثم بكى نافع.

ثم قال: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله، عن ابن عمر إلا داود العطار، ورواه غيره عن عبيد الله، عن نافع مرسلًا".

وانظر - أيضًا - الأحاديث ذوات الأرقام (٥٧٤٤ ، ٥١٩١ ، ٦١٣٦ ، ٥٢٨٧ ، ٥٣١٤ ، ٥٧٤٦ ، ٥٨٦٤ ، ٦٠١٦ ، ٥٣٣٠ ، ٦١٤١ ، ٦٠٢٠ ، ٥٢٦٠).

— الاختلاف في رفع الحديث ووقفه:

ومن الأمثلة على ذلك حديث (٥٧٩٤) ابن عمر رضي الله عنهما، فإنه أخرجه من طريق نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ولا أعلمه إلا عن النبي ﷺ قال: «من حلف فقال: إن شاء الله فهو بالخيار إن شاء مضى على يمينه، وإن شاء أن يرجع فلا حرج».

ثم قال: "وهذا الحديث لا نعلم أسنده إلا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ورواه عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا إلا رجل سمعته يحدث عن أبي معاوية، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ فأنكرته عليه؛ وهو عباس البحراني"

وانظر - أيضًا - الأحاديث ذوات الأرقام (رقم: ٥٧٤٢ ، ٥٩٩٦ ، ٦٠٢٤ ، ٦٠٨٧ ، ٦١٥٧ ، ٥٢٢٤ ، ٦٠١٥ ، ٥٢٦٨ ، ٥١٧٩ ، ٦٠٨٨).

– الاختلاف بإبدال راوٍ أو أكثر بآخر:

ومن الأمثلة على ذلك حديث (٥٣٦٠) ابن عباس رضي الله عنهما، فإنه أخرجه من طريق عطاء بن السائب، عن الشعبي، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ كان في سفر، فشكا أصحاب رسول الله ﷺ العطش، فقال: «اتتوني بماء»، فأتوه بإناء فيه ماء، فوضع يده في الماء، فجعل الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ، كأنه عصا موسى، فاستقى القوم، وملئوا أنيتهم».

ثم قال: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا حدث به عن عطاء، عن الشعبي، إلا خلف بن خليفة، ولا نعلم أسند عطاء بن السائب، عن الشعبي، عن ابن عباس غير هذا الحديث، ورواه أبو كدينة عن عطاء، عن أبي الضحى، عن ابن عباس".

فأبدل خلف بن خليفة أبا الضحى بعامر الشعبي، وكان قد وهم فيه.

وانظر - أيضاً - الأحاديث ذوات الأرقام: (٥٩٣١، ٥٣٤٨، ٥٤٤٥، ٥٣٦٠، ٥٧٢٢، ٦٠٢٢، ٦٠٤٥، ٥٢٥٩، ٥٢٩٤، ٥٧٣٦، ٦٠٢٢، ٥٤٤٥، ٥٣٦٠، ٥٢٧٥، ٥٢٨٥، ٥٣٤٢، ٥٩٣١).

– التفرد مع المخالفة؛ سواء كان من ثقة، أو من ضعيف:

ومن الأمثلة على ذلك حديث (٦٠٨٧) ابن عمر رضي الله عنهما، فإنه أخرجه من طريق عن أبي الجواب، عن سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ: كفن في ثلاثة أثواب

ثم قال: "وهذا الحديث أخطأ فيه أبو الجواب عن الثوري، وإنما رواه الحفاظ: عبدالرحمن وغيره عن سفيان، عن عاصم، عن سالم، عن أبيه، أن عمر كفن في ثلاثة أثواب".

تفرد أبو الجواب برفعه، وخالف الحفاظ؛ وكان قد وهم فيه.

وانظر - أيضاً - الأحاديث ذوات الأرقام (٥٦٠٦، ٥٧٢٥، ٥٩٩٠، ٥٢٥٩، ٥٧٢٩، ٥٩٣٩، ٥٢٢٠).

– الاختلاف بزيادة راوٍ في السند، أو إسقاطه:

ومن الأمثلة على ذلك الحديث: (٥٢٦١) وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما، فإنه أخرجه من طريق عمرو بن دينار قال: علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبره أنه سمع ابن

عباس رحمته الله يقول: إن رسول الله ﷺ كان يتوضأ بفضل ميمونة.

ثم قال: "هكذا قال ابن جريج، وخالفه زكريا بن إسحاق، فقال: عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس رحمته الله."

وقال ابن عيينة: عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رحمته الله، عن ميمونة رحمته الله؛ أن النبي ﷺ: كان يغتسل، هو وهي، من إناء واحد."

هذا الحديث مختلف فيه على سفيان بن عيينة، كما اختلف - أيضاً - على شيخه عمرو ابن دينار، والاختلاف على سفيان بن عيينة على وجهين:

الأول: أن الحديث من مسند ابن عباس رحمته الله، ويرويه عنه أبو نعيم.

الثاني: أنه من رواية ابن عباس رحمته الله، عن خالته ميمونة رحمته الله، فيكون من مسندها، وروى عنه هذا الوجه عددٌ من أصحابه منهم: الحميدي، والشافعي، وأحمد، وقتيبة بن سعيد. وانظر - أيضاً - الأحاديث ذوات الأرقام (٥٢٩٠، ٥٨٢٧، ٥٢٨٩، ٥٦٠٦).

— الاختلاف بزيادة جملةٍ أو حذفها:

ومن الأمثلة على ذلك الحديث (٥٣٥٠) وهو حديث ابن عباس رحمته الله، فإنه أخرجه من طريق الشيباني، عن الشَّعْبِيِّ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، رحمته الله، أن النبي ﷺ صلى على قبر، وكَبَّرَ عليه أربعاً.

هذا الحديث ممَّا اختلف فيه على الشيباني بزيادة: "كَبَّرَ عليه أربعاً"، وحذفها، وإثباتها هو الأشهر كما ذكر في دراسته.

وانظر أيضاً: (رقم: ٥٤٧٠).

ومن أنواع العلل التي ذكرها البزار في متن الحديث من خلال أحاديث الدراسة ما يلي:

— إعلال المتن بزيادة لفظةٍ ليست منه:

ومن الأمثلة على ذلك الحديث: (٥٧٠١) وهو حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ: «أنه نهي أن تُشترى الثمار حتى يبدو صلاحها، نهي البائع والمشتري».

قال البزار معللاً له: "وزاد فيه: «حتى تزهى والزرع حتى يبيض»، وهذا الكلام: حتى يبيض لم يروه إلا أيوب".

هذا الحديث ممَّا اختلف فيه أصحاب نافع، فرواه أيوب السخيتاني، عن نافع، عن ابن

عمر رحمته الله، بزيادة: «حتى تزهى والزرع حتى يبيض، ويأمن من العاهة، نهي البائع والمشتري»، وخالفه مالك، وعبيد الله بن عمر، والضحاك بن عثمان، وموسى بن عقبة، والليث بن سعد، فرووه عن نافع، عن ابن عمر رحمتهما الله دون قوله: «حتى تزهى والزرع حتى يبيض».

ومثال ذلك - أيضاً - : الحديث: (٥٢٣٥) «... فنزف حتى غشي عليه» الحديث قال البزار معللاً له: "وهذا الحديث قد روي عن ابن عباس من وجوه؛ أن النبي صلوات الله عليه احتجم وهو صائم، ولم يذكروا في أحاديثهم التي عن ابن عباس: فنزف حتى غشي عليه".

ومثال ذلك - أيضاً - : الحديث (٥٢٣٨) «صوموه وخالفوا اليهود...» الحديث. قال البزار معللاً له: "لا نعلم روي عن ابن عباس، ولا عن غير ابن عباس أن النبي صلوات الله عليه أمر أن يصام قبله يوم، وبعده يوم، إلا في حديث داود بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس رحمته الله"^(١).

— إعلال الحديث برواية متنه مطولاً ومختصراً

ومثال ذلك: الحديث: (٥٢٨٠) «توضأ وانتضح». قال البزار معللاً له: "وأما حديث قبيصة: أنه توضأ وانتضح، فأخطأ فيه، إنما كان نضح قدميه، فحمله على نضح الفرج إذ اختصره"^(٢).

(١) المسند (٣٩٩/١١).

(٢) المرجع السابق (٤٢٦/١١).

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

دراسة الأحاديث التي أعلّها البزار بالاختلاف في الجزء المقرّر

الحديث الأول

قال البزار (٣٥٧/١١):

٥١٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَيَّ بَدَنَةٌ، وَأَنَا مُوسِرٌ لَهَا، وَلَا أَجِدُهَا، قَالَ: «اذْبَحْ شَاةً».

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ إِلَّا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُ مَوْقُوفًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه الطبراني في الكبير (١٨٢/١١ ح ١١٤٣١) عن يحيى بن عثمان بن صالح، عن عمرو بن الربيع به، بمثله.

✽ وأخرجه ابن ماجه (٣١٢/٤ ح ٣١٣٦)، وأحمد (٣١١/١ ح ٢٨٥٣)، من طريق محمد بن بكر البرساني،

وأحمد (٣١١/١ ح ٢٨٤٠) من طريق روح بن عبادة،

وأبو داود في المراسيل (ص ١٥٥) من طريق سليمان بن حيان، وأبي ضمرة أنس بن عياض،

وابن عدي في الكامل (١٥٠/٥) من طريق حفص بن غياث،

خمسهم: (محمد بن بكر البرساني، وروح بن عبادة، وسليمان بن حيان، وأبو ضمرة أنس بن عياض، وحفص بن غياث) عن ابن جريج به، ولفظ محمد بن بكر البرساني: «أَنْ يُتَبَاعَ سَبْعُ شِيَاهٍ فَيَذْبَحُهُنَّ»، ولفظ سليمان بن حيان، وحفص بن غياث: «اذْبَحْ سَبْعَ شِيَاهٍ».

الوجه الثاني: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما (موقوفًا).

✽ علَّقه البزار، ولم أقف عليه عند غيره.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على ابن جريج على وجهين، هما:

الوجه الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن أيوب، ومُحمَّد بن بكر البرساني، وروح بن عبادة، وسليمان بن حيان، وأبي ضمرة أنس بن عياض، وحفص بن غياث.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما (موقوفًا).

لم أقف على من رواه عنه.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن ابن جريج:

- يحيى بن أيوب، وهو صدوق ربما أخطأ^(١).
- مُحمَّد بن بكر البرساني، صدوق قد يخطئ^(٢).
- روح بن عبادة، ثقة فاضل، له تصانيف^(٣).
- سليمان بن حيان، وهو صدوق يخطئ^(٤).
- أبو ضمرة أنس بن عياض، وهو ثقة^(٥).
- حفص بن غياث، وفي السند إليه: عمرو بن الحصين الكلابي، قال ابن عدي: حدث

(١) التقريب (ص ٥٨٨).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٧٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٢١١).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٥٠).

(٥) المرجع السابق (ص ١١٥).

بغير حديث عن الثقات، منكر^(١).

أشار البزار إلى أن هذا الوجه غير محفوظ حينما نص على أن يحيى بن أيوب تفرد به، فقال: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده إلا يحيى بن أيوب، عن ابن جريج".

وأما الوجه الثاني:

فأشار البزار إليه، وكذا البيهقي^(٢)، ولم أقف عليه.

والراجع في هذا الخلاف الوجه الثاني؛ لأن البزار قال فيه "وقد رواه غيره موقوفاً".

فالبزار - فيما يظهر - قد اعتمد الوجه الثاني وأعل به الوجه الأول.

وعلى كل حال فالحديث مداره على ابن جريج - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج-، وهو مشهور بالعلم والتثبت، كثير الحديث، غير أنه يدلّس، قال أحمد: إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأخبرت جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني، وسمعت فحسبك به^(٣).

وهو لم يصرح بالسماع هنا.

وفيه أيضاً شيخ ابن جريج، عطاء الخراساني^(٤)، قال يحيى القطان: ابن جريج عن عطاء الخراساني ضعيف، وإنما هو كتاب دفعه إليه^(٥).

وحديث عطاء هذا منقطع؛ فإنه لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما، كما قاله: أحمد، وأبو داود، وابن حبان^(٥).



(١) الكامل (١٥٠/٥).

(٢) السنن (١٦٩/٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٤٠٤/٦)، مراتب المدلسين (ص ٤١).

(٤) أخبار المكيين (ص ٣٦٦)، شرح علل الترمذي (٥٢٢/١).

(٥) المراسيل لأبي داود (ص ١٥٩)، المراسل لابن أبي حاتم (ص ١٥٦)، الجرح والتعديل (٣٣٤/٦)، المجروحين (٢٤٢/٢).

الحديث الثاني

قال البزار (٣٦٦/١١):

٥١٩١ - حَدَّثَنَا مُقَدِّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ بْنُ مُقَدِّمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِي الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ بْنُ مُقَدِّمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح)

٥١٩٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح)

٥١٩٣ - وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ -، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رحمتهما، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ، وَلَا حَرْجَ»، وَقَالَ آخَرُ: إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أُرْمِ، وَلَا حَرْجَ»، وَقَالَ آخَرُ: إِنِّي زَرْتُ الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أُرْمِ، وَلَا حَرْجَ».

وهذا اللفظ لفظُ ابنِ حُثَيْمٍ، وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزُ فِي حَدِيثِهِ: إِنِّي زَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أُرْمِ، وَلَا حَرْجَ»، قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أُرْمِ، وَلَا حَرْجَ»، قَالَ: نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أُرْمِ، وَلَا حَرْجَ».

وهذا الحديثُ رواه غيرُ من ذكرنا، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ، رَوَاهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ، فَذَكَرْنَاهُ لِاخْتِلَافِهِمْ، عَنْ عَطَاءٍ لِنَبِيِّنَ ذَلِكَ. وَحَدِيثُ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا هُشَيْمٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَسَدَ ابْنِ حُثَيْمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ هَذَا، وَلَا أَسَدَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رحمتهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه البخاري (٢٠٣/٦ ح ١٦٠٧) - معلقاً -، والطبراني في الأوسط (٢٣١/٥)

ح ٥١٨٢) من طريق عبد الرحيم بن سليمان المروزي،

وأحمد (٢٢٨/١ ح ٣٠٣٧) من طريق وهيب بن خالد،

والطبراني في الكبير (٦٤/١٢ ح ١٢٤٨٢) من طريق سفيان الثوري،

ثلاثتهم: (عبد الرحيم الرازي، وهيب بن خالد، وسفيان الثوري) عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم به، بألفاظ مختلفة، إلا أن وهيباً، وسفيان، أبداً عطاء بسعيد بن جبير.

✽ وأخرجه البخاري (١٧٣/٢ ح ١٧٢٢)،

وأبو نعيم في الحلية (٣١١/٨) من طريق عباس الأسقاطي،

كلاهما: (البخاري، وعباس الأسقاطي) عن أحمد بن عبد الله بن يونس به، بمثله.

✽ وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣١١/٨) من طريق يحيى الحماني،

والبيهقي في الكبرى (١٤٣/٥ ح ٩٩٠٨) من طريق أحمد بن محمد بن أيوب،

كلاهما: (يحيى الحماني، وأحمد بن محمد بن أيوب) عن أبي بكر بن عياش به، بمثله.

✽ وأخرجه البخاري (١٧٣/٢ ح ١٧٢١) عن محمد بن عبد الله بن حوشب،

والنسائي في الكبرى (١٩٥/٤ ح ٤٠٨٩)، وابن حبان (١٨٨/٩ ح ٣٨٧٦) من طريق

يعقوب بن إبراهيم،

وأحمد (٢١٦/١ ح ١٨٥٧)،

وأبو يعلى (٣٥٥/٤ ح ٢٤٧١)، والبيهقي في الكبرى (١٤٣/٥ ح ٩٩٠٧) من طريق أبي

خيثمة زهير بن حرب،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٦/٢ ح ٣٦٦٩) من طريق يحيى بن يحيى

النيسابوري،

والطبراني في الكبير (١٥٦/١١ ح ١١٣٥٠) من طريق محمد بن عيسى الطباع،

ستتهم: (محمد بن عبد الله بن حوشب، ويعقوب بن إبراهيم، وأحمد بن حنبل، وزهير بن

حرب، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ومحمد بن عيسى الطباع) عن هشيم به، ولفظه في حديث

زهير بن حرب: «سئل عن حلق قبل أن يذبح...» الحديث، وكذا لفظ يحيى بن يحيى، ولفظ: يعقوب بن إبراهيم: «سئل يومئذ عن ستّ خصال؛ عمّن حلق قبل أن يذبح...» الحديث. واختصره محمد بن عيسى الطباع.

الوجه الثاني: عطاء بن أبي رباح، عن جابر رضي الله عنه (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابن ماجه (١٠١٤/٢ ح ٣٠٥٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٨٦/١٥ ح ٦٠٢٢) من طريق عبد الله بن وهب،

وابن أبي شيبه (١٧٨/١٤ ح ٣٧٢٩٩) عن وكيع،

وأحمد (٣٨٥/٣ ح ١٤٥٥٢)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٢٢/١ ح ٣٦٢) وابن عدي (٧٦/٢) من طريق عثمان بن عمر،

وعبد بن حميد في المسند (ص ٣٠٩)، والدارمي (٧٩/٢ ح ١٨٧٩)، والبيهقي في الكبرى (١٤٣/٥ ح ٩٩١٠) من طريق عبيد الله بن موسى،

والعقيلي في الضعفاء (١١٨/١ ح ٤٩) من طريق حماد بن أسامة،

والطبراني في الأوسط (٢٩٠/٣ ح ٣١٨٣) من طريق الليث بن سعد،

ستتهم: (عبد الله بن وهب، ووكيع، وعثمان بن عمر، وعبيد الله بن موسى، وحماد بن أسامة، والليث بن سعد) عن أسامة بن زيد الليثي به، ولفظ ابن وهب: «أنه وقف للناس في حجة الوداع يسألونه...» ولفظ عبيد الله بن موسى: «... كلُّ عرفة موقفٌ، وكلُّ مزدلفة موقفٌ، ومنى كلها منحر، وكلُّ فجاج مكة طريق ومنحر». ولفظ وكيع: «من قدّم من حجّه شيئًا مكان شيءٍ فلا حرج».

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (١٩٦/٤ ح ٤٠٩٠)، وأحمد (٣٨٥/٣ ح ١٥٢٠٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٢٣/١ ح ٣٦٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٦/٢ ح ٤٠٧٣)، وابن حبان (١٩٠/٩ ح ٣٨٧٨) من طريق حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد به، ولفظه عند النسائي، وأحمد: «أن رجلا قال: ذبحت قبل أن أرمي...» الحديث.

✽ وأخرجه البخاري (١٧٣/٢ ح ١٧٢٢) - معلقا -، والبيهقي في السنن الكبرى (١٤٣/٥ ح ٩٩١١) من طريق عباد بن منصور، عن عطاء بن أبي رباح به، بلفظ: سئل عن رجل رمى قبل أن يخلق، وخلق قبل أن يرمى، وذبح قبل أن يخلق، فقال النبي ﷺ: «افعل ولا حرج».

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: عطاء بن أبي رباح (مرسلاً).

✽ أخرجه ابن أبي شيبة (٨٣٦/٣ ح ١٥١٩٢)، والعقيلي في الضعفاء (١٢١/١ ح ٥٦) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، والطبري في تهذيب الآثار (٢٢٣/١ ح ٣٦٥)، والدارقطني في السنن (٢٨٥/٣ ح ٢٥٧٢) من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج،

والطبري في تهذيب الآثار (٢٢٣/١ ح ٣٦٤) من طريق الحجاج بن أرطاة،

والدارقطني في السنن (٢٨٥/٣ ح ٢٥٧١) من طريق هشام بن حسان الأزدي،

أربعتهم: (محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، والحجاج بن أرطاة، وهشام بن حسان الأزدي) عن عطاء بن أبي رباح، ولفظ ابن أبي ليلى: «من قدم من حجّه شيئاً مكان شيء فلا حرج»، ولفظ ابن جريج: أفضت قبل أن أرمي ... الحديث. ولفظ الحجاج: أن النبي سئل عن ست خصال عمن حلق قبل أن يذبح ... الحديث.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على عطاء ابن أبي رباح؛ على ثلاثة أوجه، هي:

الوجه الأول: عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الله بن عثمان بن خثيم، - فيما رواه عنه: القاسم بن يحيى بن عطاء بن المقدم، وعبدالرحيم بن سليمان المروزي -.

ومنصور بن زاذان، وعبد العزيز بن رفيع.

الوجه الثاني: عطاء بن أبي رباح، عن جابر رضي الله عنه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من من رواية: أسامة بن زيد الليثي، وقيس بن سعد، وعباد بن منصور.

الوجه الثالث: عطاء بن أبي رباح (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مُجَدِّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، والحجاج بن أرطاة، وهشام بن حسان الأزدي.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عطاء بن أبي رباح:

— عبد الله بن عثمان بن خثيم، واختلف عليه، يرويه عنه على هذا الوجه: القاسم بن يحيى بن عطاء بن المقدم، وهو ثقة^(١).

وعبد الرحيم بن سليمان المروزي، وهو ثقة، وله تصانيف^(٢).

وخالفهما: وهيب بن خالد، وسفيان الثوري، فأبدلا عطاء بن رباح؛ بسعيد بن جبير. وبالنظر في الاختلاف الواقع على ابن خثيم يظهر أن الراجح أنه يرويه عن سعيد بن جبير، وليس عطاء؛ لما يلي:

— أن رواية الوجه الثاني عنه أوثق من رواية الوجه الأول؛ قال ابن مهدي في بيان حال وهيب: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال. وقال أبو حاتم: يقال: إنه لم يكن أحدٌ بعد شعبة أعلم بالرجال منه^(٣).

ويحتمل أن يكون الاضطراب من ابن خثيم، فالرواية عنه ثقات في كلا الوجهين.

وأما هو فقد قال ابن سعد، والعجلي، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس، صالح الحديث. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: يخطئ، وقال ابن المديني: منكر الحديث.

(١) التقريب (ص ٤٥٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٥٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/١٧٢).

وقال ابن معين: أحاديثه ليست بالقوية. وقال النسائي في موضع آخر: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق^(١).

— عبد العزيز بن رفيع، قال أحمد: ثقة، وكذا قال: العقيلي، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة^(٢).

— منصور بن زاذان، قال أحمد: ثقة، وقال الدارقطني: من الثقات الحقاظ، وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد^(٣).

تفرد البخاري رحمه الله بإخراج هذا الوجه دون مسلم، فذكر الحديث من طريق عبد العزيز بن رفيع، ومنصور بن زاذان؛ وكلاهما ثقتان؛ إلا أن هذا الوجه معارضٌ بوجه آخر يأتي الكلام عليه في الوجه الثالث.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عطاء بن أبي رباح:

— أسامة بن زيد الليثي، قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وقال أيضًا: أنكروا عليه أحاديث، وقال أحمد: تركه يحيى القطان، وقال - أيضًا - : ليس بشيء، وقال أبو داود: صالح؛ إلا أن يحيى بن سعيد أمسك عنه بآخرة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وقال: كان يحيى القطان يسكت عنه، وقال الذهبي في المغني: صدوقٌ يهمل، وكذا قال ابن حجر^(٤).

(١) الطبقات الكبير (٤٩/٨)، معرفة الثقات للعجلي (٤٦/٢)، الجرح والتعديل (١١٢/٥)، سنن النسائي (٢٤٧/٥)، الثقات لابن حبان (٣٤/٥)، الكامل لابن عدي (٢٦٦/٥)، تهذيب الكمال (٢٧٩/١٥)، إكمال تهذيب الكمال (٥٨/٨)، تهذيب التقريب (ص ٣١٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٨٥/٢)، الثقات (٩٥/٢)، الجرح والتعديل (٣٨١/٥)، الثقات لابن حبان (١٢٣/٥)، التقريب (ص ٣٥٧).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٤٨٦/٢)، العلل للدارقطني (٢٣٧/٢)، تهذيب الكمال (٥٢٣/٢٨)، التقريب (ص ٥٤٦).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٥٧/٣)، سؤالات أبي داود (ص ٢١٧)، الجرح والتعديل (٢٨٤/٢)، الثقات =

ذكر أحمد استنكار يحيى بن سعيد القطان لرواية أسامة بن زيد الليثي، قال: "حدّث عثمانُ ابنُ عمر يحيى بن سعيد بحديث أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ «مَنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ...». وفيه كلامٌ غير هذا، فتركه يحيى بآخرة لهذا الحديث»^(١).

وكذا قال البخاري عن علي ابن المديني: "احتج يحيى بن سعيد القطان بكتاب عثمان بن عمر بحديثين على أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر: عرفه كُلُّهَا مَوْقِفٌ"^(٢).

استنكر الأئمة هذا الحديث بهذا الإسناد، ووجه الاستنكار أنَّ أسامة بن زيد الليثي - وهو صدوقٌ يهم - في روايته عن عطاء بن رباح، قد خالف من هم أوثق منه بدرجاتٍ فجعله عن جابر رضي الله عنه، والمشهور خلاف ذلك كما سيأتي بيانه.

- **قيس بن سعد**، قال ابن سعد: ثقةٌ قليل الحديث، وقال أحمد: ثقة، وكذا قال: أبو زرعة، وقال ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة^(٣).

والزَّاوي عنه هنا: حماد بن سلمة، قال أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدّث من حفظه فيخطئ، وضعّف يحيى بن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد، قال: إن كان ما يروي حماد بن سلمة عن قيس بن سعد حقاً فهو، قلت له: ماذا قال؟ ذكر كلاماً. قلت: ما هو؟ قال: كذاب؛ قلت لأبي: لأي شيء هذا؟ قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وقال البيهقي: حماد ساء حفظه في آخر عمره، فالحقّاق لا يحتجّون بما يخالف، ويحتنبون ما تفرّد به عن قيسٍ خاصّةً^(٤).

وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة حماد بن سلمة فيما أنكره عليه.

- **عباد بن منصور الناجي**، قال يحيى بن سعيد القطان: عباد بن منصور، وعباد بن كثير، وعباد بن راشد؛ ليس حديثُهُم بالقوي، ولكنه يكتب، وقال ابن معين: ليس بشيءٍ ضعيف، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث عندنا، وقال أبو حاتم: كان

✍=

لابن حبان (٧٤٠/٦)، تهذيب الكمال (٣٤٧/٢)، المغني (٦٦/١)، التقريب (ص ٩٨).

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (١٥٩/٣).

(٢) التاريخ الكبير (٢٤٠/٦).

(٣) الطبقات الكبير (٤٤/٨)، الجرح والتعديل (٩٩/٧)، الثقات لابن حبان (٣٢٨/٧)، التقريب (ص ٤٥٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١٢٧/٣)، شرح علل الترمذي (٣٣٦/١)، الكامل (٢٦٣/٢).

ضعيف الحديث يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: بصري لين، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر، وكان يدلّس، وتغير بآخرة^(١).

اتَّفَقَ جمع من الأئمة - رحمهم الله - على استنكار الحديث من هذا الوجه؛ وقد نصَّ على هذا عددٌ منهم، قال يحيى بن سعيد القطان بعد إنكار رواية أسامة بن زيد الليثي: "إنما هو عن عطاء مرسل"^(٢). ووافقه على ذلك أحمد، وأبو داود كما ذكر آنفاً^(٣).

وخالف الأئمة النقاد فيما ذهبوا إليه: يعقوب الفسوي، وذكر ما يقوي رواية أسامة بن زيد الليثي؛ وهو متابعة قيس بن سعد له، حيث قال: "وكان يحيى القطان أنكر هذا الحديث، فتكلم في أسامة لهذا الحديث، وأسامة عند أهل بلده بالمدينة ثقةٌ مأمون، وكان يجب على يحيى غير ما قال؛ لأن قيس بن سعدٍ قد روى بعض هذا عن عطاء عن جابرٍ عن النبي ﷺ"^(٤).

وما ذهب إليه يعقوب الفسوي رحمه الله من تقوية رواية أسامة بن زيد الليثي بذكر متابعة قيس ابن سعد غير ظاهر؛ لتفرد حماد بن سلمة بهذه الرواية عن قيس بن سعد، ولم أقف على من تابعه على هذه الرواية.

وحمد بن سلمة رحمه الله، متكلّم فيه؛ خاصةً في روايته عن قيس بن سعد، كما اتَّضح سابقاً. والله أعلم.

وعلى هذا يتبين أن هذا الوجه غير محفوظٍ عن عطاء بن أبي رباح.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن عطاء بن أبي رباح:

— مُجَدِّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، صدوقٌ سيءُ الحفظ^(٥).

— عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، قال أحمد: عمرو بن دينار، وابن جريج أثبت الناس في عطاء، وقال الميموني: ما رأينا أحداً أثبت في عطاء، من عمرو وابن جريج،

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (١١٤/٢)، سؤالات مُجَدِّد بن عثمان بن أبي شيبة (ص ٣٣)، الجرح والتعديل

(٢) (٨٦/٦)، الكامل (٥٤٤/٥)، التقريب (ص ٢٩١).

(٣) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (١٥٩/٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (١٥٩/٣).

(٥) المعرفة والتاريخ (١٨١/٣).

(٥) التقريب (ص ٤٩٣).

وسئل أبو داود عن قيس وابن جريج في عطاء فقال: قيس أقدم، وابن جريج يُقدم، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل^(١).

— حجاج بن أرطاة، قال العجلي: كان راوياً عن عطاء بن أبي رباح، وقال ابن حجر: صدوقٌ كثير الخطأ، والتدليس^(٢).

— هشام بن حسان الأزدي، قال ابن حجر: ثقةٌ من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما^(٣).

ومن خلال النظر في رواية الأوجه يظهر ضعف من جعله عن جابر، ويبقى النظر في الوجهين الآخرين:

الأول: وهو عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

والثاني: وهو عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا.

وقد رجَّح جمهور النقاد الوجه الثاني - المرسل - ومنهم: يحيى بن سعيد القطان، وأحمد، وأبو داود كما بيَّنت آنفاً.

وقد رواه على هذا الوجه: ابن جريج وهو أجل أصحاب عطاء بن أبي رباح، قال ابن جريج: لزممت عطاء سبع عشرة سنة، وقال الثوري: كفانا ابن جريج عطاء، وقال - أيضاً - : ما ترك ابن جريج أحداً سمع من عطاء إلا فضحه، وقال عبدالرزاق: قيل للثوري: ما منعك أن ترحل إلى الزهري؟ قال: لم يكن هذا - يعني الدراهم - ولكن قد كفانا معمر، قال: وكفانا ابن جريج عطاء، وقال أحمد: ليس أحدٌ أثبت في عطاء من عمرو بن دينار، ثم ابن جريج، وقال - أيضاً: عمرو بن دينار وابن جريج أثبت الناس في عطاء، وقال أبو حاتم: من خالف ابن جريج في عطاء فقد وقع في شغل، وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: وسئل عن قيس بن سعد عن عطاء أثبت أو ابن جريج عن عطاء فقال: ابن جريج عن عطاء أثبت^(٤).

(١) رواية المروزي (٥٠٥)، تاريخ بغداد (٤٠٥/١٠)، التهذيب (٤٤٩/٣)، التقريب (ص ٣٦٣).

(٢) تاريخ بغداد (١٣٣/٩)، تهذيب التهذيب (١٩٢/٢)، التقريب (ص ١٥٢).

(٣) التقريب (ص ٥٧٢).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (١٠١/٣)، معرفة الرجال - رواية ابن محرز (ص ٣٥٠)، العلل ومعرفة الرجال

وإما إخراج البخاري رحمه الله للوجه الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ فلعله حمل ذلك على أن عطاء كان يرسله تارةً، ويصله تارةً فلم يضرب الإرسال. - والله أعلم -.



==

- رواية عبد الله (٢٥٤/٣)، الجرح والتعديل (٧٦/١)، العلل لابن أبي حاتم (٢٨٥/٣)، سؤالات أبي داود (ص ٢٢٩)، تاريخ بغداد (١٤٢/١٢)، تاريخ دمشق (٤٠٤/٥٩)، التهذيب (٤٠٤/٦).

الحديث الثالث

قال البزار (٣٨٧/١١):

٥٢٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: بَعَثَنِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلٍ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا أَتَاهُ وَكَانَتْ لَيْلَةُ مَيْمُونَةَ خَالَتهِ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ، - يَعْنِي إِلَى بَيْتِهِ - فَطَرَحَ ثَوْبَهُ، ثُمَّ دَخَلَ مَعَ امْرَأَتِهِ فِي ثِيَابِهَا قَالَ: ثُمَّ أَخَذْتُ ثَوْبِي فَالْتَفَفْتُ فِيهِ، ثُمَّ اضْطَجَعْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: لَا أَنَامُ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَنْظُرَ مَا يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذْهَبَ قَامَ فَخَرَجَ، فَأَتَى إِنْاءً، أَوْ سِقَاءً مُوَكِّيً فَحَلَّ وَكَأَهُ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ وَطِئَ عَلَى فَمِ السِّقَاءِ، فَجَعَلَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ حَتَّى فَرَّغَ، وَأَرَدْتُ أَنْ أَقُومَ إِلَيْهِ فَأَصْبَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ يَصَلِّي، فَقُمْتُ أَنَا فَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَتَنَاوَلَنِي، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، قَالَ: فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ بَلَالٌ فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ قَالَ: فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال: عن حبيبٍ، عن كُرَيْبٍ، غير محمد بن فضيلٍ.
وقد خالفه الثوري وخصين، فقالا: عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٥٢٢١ - وحدثنا نصر بن علي، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن المنهال بن عمرو، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه.
وأما حديث الثوري:

٥٢٢٢ - فحدثناه عبدة بن عبد الله، قال: أخبرنا معاوية بن هشام، عن سفيان، عن حبيب يعني ابن أبي ثابت، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس.

٥٢٢٣- حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا هُشَيْمٌ، عن حُصَيْنٍ يعني ابن عبد الرحمن عن، حبيب، عن مُحَمَّد بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس، بنحو حديث سفيان، عن حبيب.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٢٣١/٢ ح ١٣٤١) عن مُحَمَّد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، عن مُحَمَّد بن فضيل به، بمثله.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن مُحَمَّد بن علي، عن علي بن مُحَمَّد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (١٣٥/٢ ح ١٣٤٦) عن مُحَمَّد بن رافع، عن معاوية بن هشام به، بلفظ: أَنَّ النبي ﷺ قام من الليل: فاسْتَنْ، ثم صلى ركعتين، ثم نام، ثم قام فاستَنْ، ثم توضأ وصلى ركعتين، ثم صلى ستاً، ثم أوتر بثلاث، وصلى ركعتين.

✽ وأخرجه أبو داود (٥٠٩/٢ ح ١٣٥٣) عن مُحَمَّد بن عيسى الطباع،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٦/١ ح ١٤) من طريق سعيد بن منصور،

كلاهما: (مُحَمَّد بن عيسى الطباع، وسعيد بن منصور) عن هشيم به، بلفظ: أنه رقد عند النبي ﷺ فرآه استيقظ فتسوّك وتوضأ وهو يقول: ﴿إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] حتى ختم السورة، ثم قام، فصلّى ركعتين، أطلّ فيهما القيام والركوع والسجود، ثم انصرف، فنام حتى نفخ، ثم فعل ذلك ثلاث مراتٍ بست ركعات ... الحديث.

✽ وأخرجه مسلم (٥٣٠/١ ح ٧٦٣)، وأبو داود (٥٠٩/٢ ح ١٣٥٣)، وابن خزيمة (٢٢٩/١ ح ٤٤٨)، وأبو عوانة في المستخرج (٥٤/٢ ح ٢٢٩٢) من طريق مُحَمَّد بن فضل،

وأبو داود (٥١٠/٢ ح ١٣٥٤) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي،

وأحمد (٣٥٢/١ ح ٣٥٤١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٦/١ ح ١٣) من طريق

أبي عوانة الوضاح الإشكري،

وعبد بن حميد في المنتخب (ص ٢٢٤ ح ٦٧٢)، وأبو عوانة في المستخرج (٥٤/٢ ح ٢٢٩٢) من طريق زائدة بن قدامة،

أربعتهم: (مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ الْوَضَّاحُ الْإِشْكِرِيُّ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ) عَنْ حَصِينٍ بِهِ، بَلَفْظُ: أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَاهُ اسْتَيْقِظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، أَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بَسْتِ رَكَعَاتٍ ... الْحَدِيثُ.

❖ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي التَّهْجِدِ (ص ٥١٦)، وَأَبُو يَعْلَى (٤١٩/٤ ح ٢٥٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَشْكَلِ الْأَثَارِ (١٥/١ ح ١٢) مِنْ طَرِيقِ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ بِهِ، بَلَفْظُ: قَالَ لِي الْعَبَّاسُ: بَيْتُ بَالٍ رَسُولَ اللَّهِ، وَاحْفَظْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَقَدَّمْ إِلَيَّ أَلَّا تَنَامَ حَتَّى تَحْفَظَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَصَلَّى الْعِشَاءَ، وَخَرَجَ مِنْ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِيهِ أَحَدٌ غَيْرِي، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ عَبْدُ اللَّهِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: مَا لَكَ؟ قُلْتُ: أَمَرَنِي الْعَبَّاسُ أَنْ أَبِيتَ بِكُمْ اللَّيْلَةَ، قَالَ: فَانْطَلِقْ إِذَا ... الْحَدِيثُ.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار، وهي:

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

❖ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٣٣/٢ ح ١٣٤٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٩٢/١ ح ٢٨٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٧/١٢ ح ١٢٣٣٧) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، بَلَفْظُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَسْتَأْذِنُ.

الوجه الرابع: حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (١٣٣/٢ ح ١٣٤) من طريق زيد بن أبي أنيسة،

والطبراني في الكبير (٢٧٢/١٠ ح ١٠٦٥٤) من طريق حمزة الزيات،

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٠٢/٨ ح ٢٤٣٦) من طريق يزيد بن عبدالرحمن

بن سلامة،

ثلاثتهم: (زيد بن أبي أنيسة، وحمزة الزيات، ويزيد بن عبدالرحمن بن سلامة) عن حبيب بن

أبي ثابت، بنحو حديث حصين.

الوجه الخامس: حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس رضي الله عنهما

(مرفوعًا).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (١٣٢/٢ ح ١٣٤٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار

(٢٨٧/١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٣٦/١٢ ح ١٢٦٩٠) من طريق أبي بكر النهشلي،

عن حبيب بن أبي ثابت، بلفظ: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي من الليل ثمان ركعاتٍ ويوترُ

بثلاثٍ، ويُصَلِّي ركعتين من قبل صلاة الفجر.

الوجه السادس: حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه أحمد (٣١٥/١ ح ٢٨٩٥) من طريق كامل بن العلاء التيمي،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٦٩/١١ ح ٤٥٠٢)، والطبراني في المعجم الكبير

(١٣١/١٢ ح ١٢٦٧٩) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦٢/٥)، وابن عدي في الكامل

(٨١/٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٩/٣ ح ٤٨٦٦) من طريق العلاء بن المسيب،

كلاهما: (كامل بن العلاء التيمي، والعلاء بن المسيب) عن حبيب بن أبي ثابت، وجاء

على الشك في رواية كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس، أو: عن سعيد

ابن جبير، عن ابن عباس بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: بين السجدة في صلاة الليل: «رَبِّ

اغفر لي، وارحمي، وارفعني، وارزقي، واهدني»، ثم سجد.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على حبيب ابن أبي ثابت على ستة أوجه، هي:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: الأعمش، فيما يرويه عنه: محمد بن فضيل.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن علي، عن علي بن محمد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان الثوري، وحصين بن عبد الرحمن.

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: الأعمش، فيما يرويه عنه: عثمان بن علي الكوفي .

الوجه الرابع: حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: زيد بن أبي أنيسة، وحمزة الزيات، ويزيد بن عبد الرحمن بن سلامة.

الوجه الخامس: حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أبي بكر النهشلي.

الوجه السادس: حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: كامل بن العلاء التيمي، والعلاء بن المسيب.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن حبيب بن أبي ثابت:

- الأعمش، من رواية: محمد بن فضيل بن غزوان، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: صدوق

من أهل العلم، وقال البزار: روى أحاديث لم يشاركه فيها غيره، وقال عثمان ابن أبي

شيبه: كان صدوقاً، وكان كثير الوهم والغلط، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود:

كان شيعياً محترقاً، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: كان ثبتاً في الحديث،

وسئل - أيضًا - : أرفع الرواة عن الأعمش ؟ فقال: شعبة، وسفيان الثوري، وأبو معاوية، ووكيع، ويحيى القطان، وابن فضيل، وقد غلط عليه في شيء، وقال أبو داود: ابن فضيل من الموتى في حديث الأعمش، وقال ابن حجر: صدوق عارف رمي بالتشيع^(١).

تفرد محمد بن فضيل بهذا الوجه عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت عن كريب؛ فلم يروه غيره، وقد ألمح البزار إلى إعلال هذا الوجه؛ إذ نص على تفرد ومخالفته، حيث قال: "لأنعلم أحداً قال: عن الأعمش، عن حبيب، عن كريب؛ غير محمد بن فضيل، وقد خالفه الثوري وحُصين، فقالا: عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما". وعليه فتفرّد محمد بن فضيل بهذا الوجه لا يصحُّ لأمرين:

- أنه خالف جمعًا من الثقات من أصحاب حبيب بن أبي ثابت.
- أنَّ المخالفين له أوثق منه وأحفظ.

ويؤيد ما سبق أن محمد بن فضيل له بعض الأوهام عن الأعمش، سئل الدارقطني: أرفع الرواة عن الأعمش ؟ فقال: شعبة، وسفيان الثوري، وأبو معاوية، ووكيع، ويحيى القطان، وابن فضيل، وقد غلط عليه في شيء، وقال أبو داود: ابن فضيل من الموتى في حديث الأعمش^(٢).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن حبيب بن أبي ثابت:

- سفيان الثوري، أحد الأئمة الكبار، حتى وصفه غير واحد من الأئمة الحفاظ بأنه أمير المؤمنين في الحديث، وقال النسائي: هو أجل من أن يقال فيه: ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين إمامًا، وقال الخطيب البغدادي: كان إماما من أئمة المسلمين، وعلمًا من أعلام الدين، مجتمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الإتيان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد^(٣).

(١) الجرح والتعديل (٥٧/٨)، الثقات لابن شاهين (ص ٢١٠)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص ٢٨٢)، تهذيب

الكمال (٢٩٧/٢٦)، التقريب (ص ٥٠٢)، كشف الأستار (١٠٨/٣).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص ٢٨٢)، تهذيب الكمال (٢٩٧/٢٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢١٩/١٠)، إكمال تهذيب الكمال (٣٩٥/٥)، تهذيب التهذيب (١٠٠/٤).

- حصين بن عبدالرحمن، قال أحمد: الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث، وقال العجلي: ثقة ثبت، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن رجب: أحد الثقات الأعيان المحتج بهم في الصحيحين^(١).

ومن خلال التأمل والتدقيق والنظر في رواية هذا الوجه يظهر أنه أقوى وأرجح هذه الأوجه، كما ذكر ذلك أحمد - في مسائله -؛ إذ قال: "الحديث: حديث حصين - يعني: حصين بن عبدالرحمن، عن حبيب، عن محمد بن علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما"^(٢).

وهو الوجه الذي ألمح البزار إلى رجحانه فقال: "لأنعلم أحداً قال: عن حبيب، عن كريب؛ غير محمد بن فضيل، وقد خالفه الثوري وحصين، فقالا: عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما"^(٣).

ويظهر - والله أعلم - أنَّ البزار استغرب الحديث من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن حبيب، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وسياق كلامه - والله أعلم - يدلُّ على أنَّ الصواب رواية سفيان الثوري، وحصين، عن حبيب عن محمد بن علي، وأكَّد ذلك بمتابعة المنهال عن علي بن عبد الله عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ليؤكِّد أن ذكر كريب في رواية حبيب خطأً من محمد بن فضيل؛ إذ هو المتفرد بها وقد خالف من هو أحفظ وأكثر عدداً - والله أعلم -.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن حبيب بن أبي ثابت:

- الأعمش، من رواية: عثام بن علي الكوفي؛ وثقه ابن سعد، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٢٣٥/١)، الجرح والتعديل (١٩٣/٣)، تهذيب الكمال (٥١٩/٦)،

شرح علل الترمذي (٢٨٣/١).

(٢) مسائل أحمد - رواية أبي داود (ص ٤٠٩).

(٣) المسند (٣٨٨/١٢)

ابن حجر: صدوق^(١).

هذا الوجه يُعدُّ من أوهام الأعمش رحمته وما انفرد به عن حبيب بن أبي ثابت، وخالف الحفاظ من أصحاب حبيب بن أبي ثابت كما جاء عنهم في الوجه الثاني؛ نصَّ على ذلك أحمد؛ إذ قال في مسائله؛ كما ذكر ذلك أبو داود عن أحمد: "سمعتُ أحمد ذكر حديث عثمان ابن علي، عن الأعمش، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل صَلَّى ركعتين، ثم استاك؟ فقال: "الحديثُ حديثُ حصين - يعني: حصين بن عبد الرحمن، عن حبيب، عن مُحمَّد بن علي عن ابن عباس، - قلت: مَن هو؟ - أعني: الوهم - قال: من الأعمش" ^(٢).

ويؤيِّد ما سبق أنَّ الأعمش له بعضُ الأوهام عن حبيب بن أبي ثابت كما نصَّ على ذلك ابن المديني، إذ قال: "الأعمش كثير الوهم في أحاديث الصغار، ... وذكر منهم: حبيب بن أبي ثابت" ^(٣).

وقال ابن رجب: روايات الأعمش عن حبيب فيها منكرات^(٤).

وعلى هذا يظهر أن هذا الوجه لا يصحُّ عن حبيب بن أبي ثابت، والحملُ فيه على الأعمش، وهو من أوهامه رحمته.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن حبيب بن أبي ثابت:

— زيد بن أبي أنيسة، قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، فقيهاً، راوية للعلم، وقال ابن معين، وأبو داود: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة له أفراد^(٥).

— حمزة الزيات، قال ابن سعد: كان صدوقاً، صاحب سنة، وقال ابن معين: ثقة، وكذا

(١) الطبقات الكبير (٥١٥/٨)، الجرح والتعديل (٤٤/٧)، الثقات (٣٠٥/٧)، تهذيب الكمال (٣٣٦/١٩).

(٢) مسائل الإمام أحمد (ص ٤٠٩).

(٣) شرح علل الترمذي (٨٠٠/٢).

(٤) فتح الباري (٣٢١/٥).

(٥) الطبقات الكبير (٤٨٦/٩)، سؤالات الآجري (٢٧٢/٢)، الجرح والتعديل (٥٥٦/٣)، التقريب (ص ٢٢٢).

قال أحمد، ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوقٌ زاهدٌ ربما وهم^(١).

— يزيد بن عبد الرحمن بن سلامة؛ قال ابن حجر: صدوقٌ يخطئ كثيراً وكان يُدلس^(٢).

وهذا الوجه معارضٌ بوجه أقوى من رواية أصحاب حبيب بن أبي ثابت الحُفَّاط، وكذا ما وافق فيه اختيار الأئمة، كما في الوجه الثاني.

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن حبيب بن أبي ثابت:

— أبو بكر النهشلي^(٣)، قال ابن سعد: كان مرجئاً، وكان عابداً ناسكاً، وكانت له

أحاديث، ومنهم من يستضعفه، وقال أحمد: ثقة، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء^(٤).

تفرد أبو بكر النهشلي بهذا الوجه؛ عن حبيب بن أبي ثابت؛ وهو معارض كما بيئت سابقاً برواية الحُفَّاط من أصحاب حبيب بن أبي ثابت.

وأما الوجه السادس:

فيرويه: عن حبيب بن أبي ثابت

— كامل بن العلاء التيمي، قال ابن سعد: كان قليل الحديث وليس بذاك، وقال ابن

معين: ثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال - أيضاً - : ليس به بأس، وقال ابن

حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، من حيث لا يدري، فلما فحش

ذلك من أفعاله؛ بطل الاحتجاج بأخباره، وهو الذي روى عن حبيب بن أبي ثابت،

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يقول بين السجدين:

(١) الطبقات الكبير (٥٠٧/٨)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٢٤٦/١)، العلل لأحمد - رواية المروزي

(ص٧٩)، التقريب (ص٧٩).

(٢) التقريب (ص٦٣٦).

(٣) اختلف في اسمه قال ابن حجر: قيل: اسمه عبد الله بن قطاف، أو ابن أبي قطاف، وقيل: وهب، وقيل: معاوية.

التقريب (ص٦٢٥).

(٤) الطبقات الكبير (٤٩٩/٨)، العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٩٩/٣)، الكاشف (٤١٤/٢)، التقريب

(ص٦٢٥).

«اللهم اغفر لي وارحمي وعافني وارزقني وانصرني واجبرني». وقد أشار إلى ذلك ابن عدي أيضاً فيما استنكر عليه^(١).

— **العلاء بن المسيب**، وفي السند إليه: عطاء بن مسلم الخفاف، قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقويّ فلا يثبت حديثه، وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً، دفن كتبه، ثم جعل يحدث، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فيخطئ، فكثر المناكير في أخباره، وبطل الاحتجاج به؛ إلا فيما وافق الثقات^(٢).

وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ضمن ما استنكره عليه، حيث قال: "عطاء بن مسلم له أحاديث غير ما ذكرت عن العلاء بن المسيب، والأعمش وغيرهما، وفي حديثه بعض ما ينكر عليه"^(٣).

وعلى هذا يتبين أن هذا الوجه لا يصح عن حبيب بن أبي ثابت.

فتبين مما تقدم أن أصحّ الوجوه عن حبيب هو الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن علي، عن علي بن محمد، عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم - صحيح وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.

هذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني بالاختلاف فقال: "أخرج - أي مسلم - أيضاً حديث حصين عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن علي، عن أبيه، وفيه على حبيب سبعة أقاويل"^(٤).

وقد أجاب النووي عن ذلك فقال: "ولا يقدر هذا في مسلم؛ فإنه لم يذكر هذه الرواية متأصلةً مستقلةً، وإنما ذكرها متابعةً، والمتابعات يُحتملُ فيها ما لا يحتملُ في الأصول"^(٥).

ثم إنَّ الاختلاف إنما يضر إذا لم يكن هناك وجهٌ راجحٌ جداً، وهنا الاختلاف على حبيب

(١) الطبقات الكبير (٥٠٠/٨)، تاريخ ابن معين - رواية المروزي (ص ٢٠١)، المجروحين (٢/٢٢٦)، ميزان الاعتدال (٤٨٥/٥)، التقريب (ص ٤٥٩).

(٢) العلل لأحمد - رواية المروزي (ص ١١٦)، الجرح (٦/٣٣٦)، المجروحين (٢/١٣١).

(٣) الكامل (٨١/٧).

(٤) التتبع (ص ٣٢٤).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (٥١/٦).

يترجّح فيه هذا الوجه رجحاناً بيناً. والله أعلم.



الحديث الرابع

قال البزار (٣٨٩/١١):

٥٢٢٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٢٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنِي، ثُمَّ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ، قَالَ: شُعْبَةُ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، أَوْ: لَمْ يَحْضُرْهُ الشَّيْطَانُ».

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: لَمْ يَحْضُرْهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا.

٥٢٢٦- وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ الْعَسْكَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

وهذا الحديث رواه جماعة عن منصورٍ، فاقتصرنا على من سمينا، وَلَا نَعْلَمُ رُؤْيَ هَذَا الْكَلَامِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْأَعْمَشِ فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدُهُ إِلَّا أَبُو أُسَامَةَ، وَرَوَاهُ غَيْرُ أَبِي أُسَامَةَ مُوقُوفًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٩/٩ ح ١٠٠٢٤) عن إسماعيل بن مسعود،

وأحمد (٢٨٣/١ ح ١٨٦٧)،

كلاهما: (إسماعيل بن مسعود، وأحمد) عن عبد العزيز بن عبد الصمد به، بنحوه.

✽ وأخرجه مسلم (١٠٥٨/٢ ح ١٤٣٤)، وأحمد (٢٨٣/١ ح ٢٥٩٧) من طريق محمد

ابن جعفر،

والنسائي في عمل اليوم والليلة (٢٥٦/١ ح ٢٦٩) من طريق بهز بن أسد،

والطيالسي (٣٥٢/١ ح ٢٧٠٥)،

وابن الجعد في مسنده (ص ١٣٠ ح ٨٢٢)،

وأبو عوانة في المستخرج (٨٢/٢ ح ٤٢٨٣) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم،

وتمام في الفوائد (٢٩١/١ ح ٧٢٧) من طريق بقية،

ستتهم: (محمد بن جعفر، وبهز، وأبو داود الطيالسي، وابن الجعد، وأبو النضر هاشم بن القاسم، وبقية) عن شعبة به، بنحوه.

✽ وأخرجه البخاري (٤٠/١ ح ١٤١) ومسلم (١٠٥٨/٢ ح ١٤٣٤)، وأبو داود (٢١٤/٢ ح ٢١٦٣)، وابن ماجه (٦١٨/١ ح ١٩١٩)، وابن أبي شيبة (٩٢/٦ ح ٢٩٧٣٢) من طريق جرير بن عبد الحميد،

والبخاري (١٢٢/٤ ح ٣٢٧١)، والطبراني في الكبير (٤٢٢/١١ ح ١٢١٩٥) من طريق همام،

ومسلم (١٠٥٨/٢ ح ١٤٣٤)، وعبدالرزاق في المصنف (١٩٣/٦ ح ١٠٤٦٦)، وأبو عوانة في المستخرج (٨٢/٣ ح ٤٢٨٢) من طريق سفيان الثوري،

والترمذي (٣٩٢/٢ ح ١٠٩٢)، والنسائي في الكبرى (١٠٩/٩ ح ١٠٠٢٥)، وفي عمل اليوم والليلة (٢٥٦/١ ح ٢٦٧) وأحمد (٢٨٣/١ ح ١٩٠٨)، والحميدي (٤٥٢/١) من طريق سفيان بن عيينة،

وعبدالرزاق في المصنف (١٩٣/٦ ح ١٠٤٦٦) عن معمر بن راشد،

وأحمد (٢٨٣/١ ح ٢١٧٨) عن عمار بن محمد،

والطبراني في الأوسط (٢٩٣/٧ ح ٧٥٣٤) من طريق حماد بن شعيب،

وتمام في الفوائد (٢٩١/١ ح ٧٢٦ ح ٧٢٧) من طريق بحر السقاء، وورقاء اليشكري،

وقيس بن الربيع،

عشرتهم: (جرير بن عبد الحميد، وهمام، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومعمّر بن راشد، عمار بن مُجَدِّد، وحماد بن شعيب، وبحر السقاء، وورقاء اليشكري، وقيس بن الربيع) عن منصور بن المعتمر به، بنحوه، وقد قرن حماد بن شعيب في روايته بين الأعمش، ومنصور بن المعتمر.

✽ وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٩٣/٧ ح ٧٥٣٤) من طريق حماد بن شعيب، عن الأعمش به، بنحوه.

الوجه الثاني: سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنه (موقوفًا).

✽ أخرجه البخاري (١٢٤/٤ ح ٣٢٨٣)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٢٥٦/١ ح ٢٦٩)، والطيالسي (٤٢٢/٤ ح ٢٨٢٨)، والخراطي في مكارم الأخلاق (٣٢٣/١ ح ٩٨٥) من طريق الأعمش،

والنسائي في الكبرى (١٠٩/٩ ح ١٠٠٢٦) من طريق منصور بن المعتمر،

كلاهما: (الأعمش، ومنصور بن المعتمر) عن سالم بن أبي الجعد، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أنّ الحديث اختلف فيه على سالم بن أبي الجعد على وجهين، هما:

الوجه الأول: سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنه (مرفوعًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: منصور بن المعتمر، فيما يرويه عنه الجماعة: شعبة، وجرير ابن عبد الحميد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومعمّر، وعمار بن مُجَدِّد، وهمام، وحماد بن شعيب.

والأعمش، فيما يرويه عنه: أبو أسامة، وحماد بن شعيب.

الوجه الثاني: سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما (موقوفًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: منصور بن المعتمر، فيما يرويه عنه: فضيل بن عياض.
والأعمش، من رواية: شعبة، وأبي معاوية.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن سالم بن أبي الجعد:

— منصور بن المعتمر، قال بشر بن المفضل: لقيت الثوري بمكة، فقال: ما خلفت بعدي بالكوفة آمن على الحديث من منصور بن المعتمر، وقال ابن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور، وقال ابن حجر: ثقة ثبت وكان لا يدلّس^(١).
ورواية منصور على هذا الوجه رواها الجماعة من أصحابه، وفيهم كبار أصحابه، ومنهم: شعبة، والثوري، وابن عيينة وغيرهم كما هو ظاهر في التخريج.

وهو المحفوظ عنه؛ فهو من رواية الأكثر عددًا، والأحفظ، وقد خالف الجمع ممن رواه عن منصور بن المعتمر على هذا الوجه: فضيل بن عياض، فرواه عنه موقوفًا، وتفرد بذلك، ولم يتابع عليه كما سيأتي عنه في الوجه الآخر؛ ولا يصحُّ عن منصور كما سيأتي بيانه.

— الأعمش سليمان بن مهران، قال شعبة: ما شفاني أحدٌ في الحديث ما شفاني الأعمش، وقال ابن عيينة: سبق الأعمش أصحابه بأربع خصال: كان أقرأهم للقرآن، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض، وذكر خصلة أخرى، قال ابن حجر: ثقة حافظ^(٢).

والزّاوي عنه هنا هو: أبو أسامة حماد بن أسامة، قال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلّس، وكان بآخره يُحدّث من كتب غيره^(٣)، وفي السند إليه - أيضًا - : شيخ البزار بشر بن خالد العسكري، وهو ثقة يغرب^(٤).

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/١٩٣)، التقريب (ص ٥٤٧).

(٢) تاريخ بغداد (٥/١٠)، تهذيب الكمال (٧٦/١٢)، التقريب (ص ٢٥٤).

(٣) التقريب (ص ١٧٧).

(٤) التقريب (ص ١٢٣).

وقد ألمح البزارُ إلى إعلالِ هذا الطريق بالإشارة إلى تفرد أبي أسامة، حيث قال: "وأما حديث الأعمش فلا نعلم أحداً أسنده إلا أبو أسامة، ورواه غير أبي أسامة موقوفاً".

وكذلك يرويه عن الأعمش: حماد بن شعيب، قال يحيى: لا يكتب حديثه، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: أكثر حديثه مما لا يتابع عليه^(١).

ومع ما فيه من كلامٍ؛ فقد قرن في روايته عن الأعمش؛ منصور بن المعتمر؛ فحمل رواية الأعمش على رواية منصور.

وعلى هذا - والله أعلم - فإن الرفع غير محفوظٍ عن الأعمش.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن سالم بن أبي الجعد:

— منصور بن المعتمر، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: فضيل بن عياض، قال ابن عيينة: ثقة، وقال ابن مهدي: رجل صالح ولم يكن بالحافظ، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبناً، فاضلاً عابداً، ورعاً كثير الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، عابد إمام^(٢).

تفرد بهذا الوجه فضيل بن عياض عن منصور، وخالف الجمع ممن رواه على الوجه السابق. وعلى هذا فإن هذا الوجه عن منصور بن المعتمر غير محفوظ.

— الأعمش سليمان بن مهران، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: شعبة بن الحجاج، وهو من أصحابه المقدمين في الرواية عنه، بل هو من أصحاب الطبقة الأولى ذكره النسائي، قال معاوية بن صالح الدمشقي: "سألت يحيى بن معين: من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: بعد سفيان وشعبة: أبو معاوية الضرير، وعبد الواحد بن زياد"^(٣).

ومن رواية: أبي معاوية الضرير محمد بن خازم، وفي السند إليه: أحمد بن عبد الجبار

(١) لسان الميزان (٣٤٨/٢).

(٢) الطبقات الكبير (٦١/٨)، الجرح والتعديل (٧٣/٧)، سؤالات السلمي (ص ٢٦١)، التقريب (ص ١٤٤٨).

(٣) الجرح والتعديل (٢١/٦)، والطبقات للنسائي (ص ١٣٢).

الطاردي، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: رأيت أهل العراق مجتمعين على ضعفه، وكان أحمد بن محمد بن سعيد لا يُحدِّث عنه لضعفه، وذكر أنه لا يتورع أن يُحدِّث عن كلِّ أحد، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال مرة: اختلفوا فيه، لخص حاله ابن حجر بقوله: ضعيفٌ، وسماعه للسيرة صحيح^(١).

فهذا الوجه هو المحفوظ عن الأعمش، رواه عنه كبار أصحابه.

فتلخص مما تقدّم أنه قد اختلف منصورٌ، والأعمش على سالم بن أبي الجعد في رفع الحديث ووقفه، والذي يظهر؛ أن الرَّاجح عن سالم بن أبي الجعد هو الرفع؛ من رواية منصور بن المعتمر، وهو ثقة ثبت، وكان لا يدلّس ولا يرسل^(٢). وقد اعتمد الشيخان في صحيحيهما هذا الوجه.

ويظهر - والله أعلم - أنَّ الأعمش قصر بهذا الحديث.

والنُّقاد على تقديم منصور بن المعتمر، قال ابن معين: "إذا اجتمع منصور والأعمش فقدم منصوراً"، وقال أبو حاتم: "الأعمش حافظٌ يخلط ويدلّس، ومنصور أتقن لا يدلّس ولا يخلط"^(٣).

(١) الجرح والتعديل (٦٢/٢)، والكامل في الضعفاء (١٩١/١)، سؤالات حمزة السهمي (ص ١٥٧)، وسؤالات

السلمي للدارقطني (ص ١٠٥)، التقريب (ص ٨١).

(٢) التقريب (ص ٥٤٧).

(٣) الجرح والتعديل (١٧٨/٨-١٧٩).

الحديث الخامس

قال البزار (٣٩٨/١١):

٥٢٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٥٢٣٦- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ، وَهُوَ صَائِمٌ بِالْقَاحَةِ فَنَزَفَ حَتَّى غَشِيَ عَلَيْهِ.

٥٢٣٧- وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ عِيسَى بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

وهذا الحديث قد رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ، وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي أَحَادِيثِهِمُ الَّتِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَنَزَفَ حَتَّى غَشِيَ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن عدي في الكامل (٩١/٣) من طريق عمرو بن أبي قيس، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ: فَنَزَفَ حَتَّى غَشِيَ عَلَيْهِ.

الوجه الثاني: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطبراني في الأوسط (٢١٨/٢ ح ١٧٨٦)، من طريق الجراح بن الضحاك، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ٣٣٨ ح ٤١٠) من طريق أبي يوسف

يعقوب بن إبراهيم،

كلاهما: (الجراح، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم) عن مُجَدِّ بن أبي ليلَى به، بنحوه، إلا أنَّ الجراح لم يذكر في حديثه عند الطبراني لفظ: فنزف حتى غُشي عليه.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البزار، وهما:

الوجه الثالث: مُجَدِّ بن أبي ليلَى، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن سفيان (مرفوعًا).

✽ أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/١٦٧٩ ح ٤٢٠٥)، من طريق عيسى بن المختار، عن مُجَدِّ بن أبي ليلَى، اقتصر على لفظ: أنه احتجم وهو صائم.

الوجه الرابع: مُجَدِّ بن أبي ليلَى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه أبو يعلى (٤/٣٣٥ ح ٢٤٤٩)، والطبراني في الكبير (١١/١٤٨ ح ١١٣٢٠)، من طريق حفص بن أبي داود، عن مُجَدِّ بن أبي ليلَى، وذكر في حديثه لفظ: احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم محرَّم فعُشي عليه ... الحديث.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيَّن أن الحديث اختلف فيه على مُجَدِّ ابن عبد الرحمن بن أبي ليلَى على أربعة أوجه، هي:

الوجه الأول: مُجَدِّ بن أبي ليلَى، عن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عيسى بن المختار، وعمرو بن أبي قيس.

الوجه الثاني: مُجَدِّ بن أبي ليلَى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عيسى بن المختار، والجراح بن الضحاك، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم.

الوجه الثالث: مُجَدُّ بن أبي ليلى، عن عمرو بن دينار، عن عبدالله بن سفيان (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عيسى بن المختار.

الوجه الرابع: مُجَدُّ بن أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: حفص بن أبي داود.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن مُجَدُّ بن أبي ليلى:

— عيسى بن المختار، قال ابن معين: صالح، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

— عمرو بن أبي قيس الرازي، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو داود: لا بأس به، وقال مرة: في حديثه خطأ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام^(٢).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن مُجَدُّ بن أبي ليلى:

— عيسى بن المختار، — وقد تقدّم بيان حاله —.

— الجراح بن الضحاك الكندي، قال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق^(٣).

— يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي، قال ابن معين: ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصح رواية من أبي يوسف، وقال مرة: لم يكن يعرف بالحديث، ذكره البخاري في الضعفاء وقال: تركه يحيى وعبدالرحمن ووكيع وغيرهم، وقال مرة: تركوه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان شيخاً متقناً، وقال

(١) التقريب (ص ٤٤٠).

(٢) تاريخ ابن معين — رواية الدوري (٣٥٩/٤)، الثقات (٢٢٠/٧)، تهذيب الكمال (٢٠٤/٢٢)، التقريب (ص ٤٢٦).

(٣) الثقات (١٤٩/٦)، تهذيب الكمال (٥١٤/٤)، التقريب (ص ١٣٨).

الفلاس: صدوق كثير الخطأ، وقال ابن عدي: ليس من أصحاب الرأي أكثر حديثًا منه، إلا أنه يروى عن الضعفاء كثيرًا، وهو كثيرًا ما يخالف أصحابه، وإذا روى عنه ثقة وروى هو عن ثقة فلا بأس به^(١).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن محمد بن أبي ليلي:

— عيسى بن المختار، — وقد تقدّم بيان حاله —.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن محمد بن أبي ليلي:

— حفص بن سليمان الأسدي، متروك الحديث مع إمامته^(٢).

والخلاصة في عرض الاختلاف أنّ الوجه الرابع لا يصحّ عن ابن أبي ليلي، وتبقى الأوجه الثلاثة مدارها على ابن أبي ليلي، ولا يصحّ شيء منها، والحمل في هذا على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي — فهو صدوق سيء الحفظ جدًّا^(٣).

وقد اضطرب في إسناده ومنتنه اضطرابًا ظاهرًا.

فأما إسناده فقد حدّث بهذا الحديث على هذه الأوجه، كما هو ظاهر.

وأما منتنه؛ فقد جاء عنه في بعض الطرق بزيادة لفظ: فنزف حتى غشي عليه، ولم تأت عنه في الطرق الأخرى.

وهي زيادة تفرّد بها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، ولم يتابع عليها، وخالف فيها الطرق الصحيحة التي لم تثبت عنها عن ابن عباس رضي الله عنه قال البزار مبيّنًا ذلك: "ولم يذكروا في أحاديثهم التي عن ابن عباس: فنزف حتى غشي عليه".

(١) الضعفاء للبخاري (ص ١٤٢)، التاريخ الكبير (٣٩٨/٨)، الجرح والتعديل (٢٠٢/٩)، الثقات (٦٤٥/٧)، الثقات للعقيلي (٤١٧/٦)، الكامل (٤٦٨/٨)، تاريخ بغداد (٣٥٩/١٦)، ميزان الاعتدال (٢٧٢/٧)، لسان الميزان (٥١٨/٨).

(٢) التقريب (ص ١٧٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٩٣).

وهو كما قال؛ فقد أخرج البخاري الحديث في (١٥/٢ ح ١٨٣٥)، وأبو داود في السنن (١٠٥/٢ ح ٢٣٧٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٣٣٤٠/٣ ح ٣٢٠٢)، والترمذي (١٣٩/٢ ح ٧٧٧)، وابن ماجه في السنن (٢٦٩/٤ ح ٣٠٨١) جميعهم أخرجوه دون ذكر هذه الزيادة عن ابن عباس رضي الله عنه.



الحديث السادس

قال البزار (٣٩٩/١١):

٥٢٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي صَوْمِ عَاشُورَاءَ: «صُومُوهُ وَخَالِفُوا فِيهِ الْيَهُودَ، وَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا».

وهذا الحديث قد رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ، وَلَا نَعْلَمُ رُؤْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا عَنْ غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يَصَامَ قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا إِلَّا فِي حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لِدَاوُدَ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: ابن عباس، عن النبي ﷺ بذكر لفظ: «يصام قبله يومًا، وبعده يومًا»
 ✽ أخرجه الحميدي (٢٢٧/١ ح ٤٨٥)، والبيهقي في الكبرى (٤٧٥/٤ ح ٨٤٠٥) من طريق سفيان بن عيينة،

وأحمد (٥٢/٤ ح ٢١٥٤)، وابن خزيمة (٢٩٠/٣ ح ٢٠٩٥)، وابن عدي (٥٥٣/٣)، وابن بشران في الأمالي (٢٠٥/١ ح ٤٧٣)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٧/٤ ح ٨١٨٩)، وفي شعب الإيمان (٣٣٠/٥ ح ٣٥١١) من طريق هشيم،

والطبري في تهذيب الآثار (٣٨٧/١ ح ٦٥١)، والرازي في الفوائد (٤٧/١)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٧/٤ ح ٨١٨٩) من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٨/٢ ح ٣٠٥٧) من طريق محمد بن عمران،

أربعتهم: (سفيان بن عيينة، وهشيم، وأبو شهاب عبد ربه بن نافع، ومحمد بن عمران) عن محمد بن أبي ليلى به، بمثله، ولفظ ابن عيينة: «لَيْسَ بَقِيْتُ لِأَمْرٍ بِصِيَامٍ يَوْمٍ قَبْلَهُ أَوْ يَوْمٍ بَعْدَهُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ».

✽ وأخرجه ابن الجعد في مسنده (٣٤٩ ح ٢٤١١)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٩١/١ ح ٦٦٠)، من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً من قوله، بمثله.

الوجه الثاني: ابن عباس، عن النبي ﷺ بدون لفظ: «يصام قبله يوماً، وبعده يوماً»

✽ أخرجه مسلم (٧٩٨/٢ ح ١١٣٤)، وابن ماجه (٦٢٦/٢ ح ١٧٣٦)، وابن أبي شيبه (٣١٣/٢ ح ٩٣٨١)، وأحمد (٢٢٤/١ ح ١٩٧١)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٧/٤ ح ٨٦٦٣) من طريق عبد الله بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ بلفظ: «لئن بقيتُ إلى قابلٍ لأصومنَّ اليوم التاسع».

✽ وأخرجه عبدالرزاق في المصنف (٢٨٧/٤ ح ٧٨٣٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٨/٣ ح ٣٣٠٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٧/٤ ح ٨٦٦٥)، وفي شعب الإيمان (٣٢٩/٥ ح ٣٥٠٩)، والدينوري في المجالسة (٢٣٠/٦ ح ٢٥٩٤) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً من قوله، بلفظ: «صُومُوا التاسع والعاشر؛ يعني: عاشوراء».

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أنّ الحديث اختلف فيه على ابن عباس رضي الله عنهما على وجهين، هما:

الوجه الأول: ابن عباس، عن النبي ﷺ بذكر لفظ: «يصام قبله يوماً، وبعده يوماً»

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: علي بن عبد الله بن عباس.

ورواه عن ابن عباس رضي الله عنهما - موقوفاً؛ عطاء بن أبي رباح من رواية: ابن جريج - فيما رواه عنه: وكيع بن الجراح -، ومن رواية: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى.

الوجه الثاني: ابن عباس، عن النبي ﷺ بدون لفظ: «يصام قبله يوماً، وبعده يوماً»

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الله بن عمير.

ورواه عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عطاء بن أبي رباح من رواية: ابن جريج - فيما رواه عنه: عبدالرزاق، وروح بن عبادة -.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن ابن عباس رضي الله عنهما

— علي بن عبد الله بن عباس، وفي السند إليه: -ابنه- داود بن علي الهاشمي، وقد نبّه البزار على ضعف حاله، حيث قال: لم يكن بالقوي في الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وقال ابن معين: أرجو أنه ليس يكذب؛ إنما يُحدّث بحديث واحدٍ، وقال الذهبي: ليس بحجة، ولخص ابن حجر حاله بقوله: مقبول^(١).

وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ضمن ما استنكر عليه من أحاديثه، ثم قال: "هذا الحديث الذي ذكره ابن معين أنّ داود إنما يحدث بحديث واحدٍ أظنه أنه يعني هذا الحديث حديث عاشوراء"^(٢).

وعليه فإن هذا الوجه لم يصح إلا عن داود بن علي الهاشمي، ولذلك أنكره ابن معين عليه وحده، وقد أشار البزار إلى تفرده بهذا الوجه، حيث قال: "ولا نعلم روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ولا عن غير ابن عباس أن النبي ﷺ أمر أن يصام قبله يوماً، وبعده يوماً إلا في حديث داود بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس وقد تقدم ذكرنا لداود".

وقد روي: «صُوموا قبله يوماً، وبعده يوماً» عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً من رواية: عطاء

بن أبي رباح،

ثم إنّ الراويان عنه هنا:

— ابن جريج، وقد اختلف عليه: فيرويه عنه على هذا اللفظ: وكيع بن الجراح، قال ابن سعد: كان ثقةً، مأموناً، عالماً، رفيعاً، كثير الحديث، حجةً. وقال أحمد: كان وكيع مطبوع الحفظ، وكان حافظاً حافظاً، وقال مرة: كان يروي الأحاديث على غير ألفاظها، ويستعملُ يعني كثيراً ويلحقها في الحديث^(٣).

(١) المسند (١١/٣٩٥-٥٢٣٢)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ١٠٨) المغني (١/٢١٩) ميزان الاعتدال

(٢/١٣)، التقريب (ص ١٩٩).

(٢) الكامل (٣/٨٨-٨٩).

(٣) الطبقات الكبير (٨/٥١٧)، العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٣/٢٠٦)، الأوسط لابن المنذر

==

إلا أن في الطريق إليه:

— سفيان بن وكيع؛ صدوق، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه^(١).

— وأبا كريب محمد بن العلاء، وهو ثقة حافظ^(٢).

وهذه الرواية وإن كانت قوية بسبب محمد بن العلاء؛ إلا أنها معلولة بسببين:

أحدهما: ما ذكر آنفاً من ضعف سفيان بن وكيع.

الآخر: أن رواية وكيع هذه أوردها الطبري عن محمد بن العلاء، وسفيان بن وكيع مقرونين، فيحتمل أن هذه الرواية وقع فيها حمل رواية محمد بن العلاء، على رواية سفيان بن وكيع الضعيف.

وهي خلاف لما رواه أصحاب ابن جريج الأثبات عنه على الوجه الثاني؛ فإنهم يروونه عنه دون ذكر هذه الزيادة.

وعليه فإن هذا الوجه عن ابن جريج غير محفوظ.

— و محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وهو صدوق سيئ الحفظ جداً^(٣).

وعليه فإن هذا الوجه منكر ولا يصح من جميع طرقه - والله أعلم -.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن ابن عباس رضي الله عنهما :

— عبد الله بن عبيد بن عمير، قال أبو حاتم: ثقة يحتج بحديثه، وقال أبو زرعة: ثقة^(٤).

وقد جاء به على الصواب عن ابن عباس، عن النبي ﷺ بلفظ: «لئن بقيت إلى قابل لأصومنَّ اليوم التاسع».

— عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، من رواية ابن جريج، والراوي عنه

✍=

(١٤٩/٣).

(١) التقريب (ص ٢٤٥).

(٢) المرجع السابق (ص ٥٠٠).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٩٣).

(٤) الجرح والتعديل (١٠١/٥)، تاريخ الإسلام (٢٦٣/٣).

هنا:

- عبدالرزاق، قال أحمد بن صالح المصري، قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحسن حديثًا من عبدالرزاق؟ قال: لا، وقال أبو زرعة: عبدالرزاق أحد من ثبت حديثه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع^(١).

- روح بن عبادة، قال ابن حجر: وثقه علي ابن المديني، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبه، وأبو عاصم، وابن سعد، والبزار، وأثنى عليه أحمد وغيره، وقال - أيضًا - : ثقة فاضل، له تصانيف^(٢).

وهو الوجه المحفوظ عن ابن جريج.

ومن خلال العرض السابق يظهر جليًا أن هذه اللفظة: «صُومُوا قبله يومًا وبعده يومًا» لا تثبت عن ابن عباس رضي الله عنه وهو ما أشار إليه البزار آنفًا.

والحديث من الوجه الرَّاجح: ابن عباس، عن النبي ﷺ بلفظ: «لئن بقيتُ إلى قابلٍ لأصومنَّ اليوم التاسع». - صحيحٌ، وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.

(١) تهذيب التهذيب (٣١١/٦)، التقريب (ص ٣٥٤).

(٢) هدي الساري (٤٠٢/١)، التقريب (ص ٢١١).

الحديث السابع

قال البزار (١١/٤١٠):

٥٢٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَارَةَ بْنِ صَبِيحٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هِيَاجٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَكْتَبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا، وَامْرَأَتِي تَرِيدُ أَنْ أُحْجَّ مَعَهَا، قَالَ: «ارْجِعْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ».

وهذا الحديثُ أخطأ فيه قَبِيصَةُ في موضعين؛ لأنَّ الحديث إنما هو: أَكْتَبْتُ فِي غَزْوَةِ وَامْرَأَتِي تَرِيدُ الْحُجَّ، فَقَالَ: «لَا تَسَافِرْ امْرَأَةً إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَمْرُو، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ. قَالَ قَبِيصَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

❁ لم أقف عليه عند غير البزار.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن أبي معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

❁ أخرجه البخاري (٧٢/٤ ح ٣٠٦١)، ومسلم (٩٧٨/٢ ح ١٣٤١)، وابن ماجه (١٤٦/٤ ح ٢٩٠٠)، وأحمد (٣٤٦/١ ح ٣٢٣١، ح ٣٢٣٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (ص ٢١٠ ح ٩٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٢/٢ ح ٣٤٩٤ ح ٣٤٩٥) من طريق ابن جريج،

والبخاري (٣٧/٧ ح ٥٢٣٣)، ومسلم (٩٧٨/٢ ح ١٣٤١)، والنسائي في الكبرى (٢٨٣/٨ ح ٩١٧٤)، والشافعي في مسنده (٢١١/٢ ح ٨٥٢)، والحميدي (٦٥/٢ ح ٤٩٦)، وإسحاق بن راهويه (ص ٢٠٨ ح ٩٦)، وأحمد (٢٢٢/١ ح ١٩٣٤)، وأبو يعلى (٢٧٩/٤ ح ٢٣٩١)، وابن حبان (٤٤١/٦ ح ٢٧٣١)، والبيهقي في الكبرى (١٣٩/٣ ح ٥٦١٩)، وفي شعب الإيمان (٣١٠/٧ ح ٥٠٥٥) من طريق سفيان بن عيينة،

والبخاري (١٩/٣ ح ١٨٦٢)، والطيالسي (٤٥٣/٤ ح ٢٨٥٥)، والطبراني في الكبير (١١/٤٢٥ ح ١٢٢٠٣) من طريق حماد بن زيد،

وأبو يعلى (٤/٣٩٤ ح ٢٥١٦) من طريق محمد بن مسلم،

أربعتهم: (ابن جريج، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، ومحمد بن مسلم) عن عمرو بن دينار به، ولفظ ابن جريج: إني أَكْتَبْتُ في غزوة كذا وكذا، (وامرأتي حاجة)، قال ﷺ: «ارجع، فحُجَّ مع امرأتك»، ولفظ سفيان بن عيينة: «لا يَخْلُون رجلٌ بامرأة، ولا تسافر امرأةٌ إلا ومعها ذو محرم»، ولفظ حماد بن زيد: (وامرأتي تريد أن تحج)، ... فقال ﷺ: «حُجَّ مع امرأتك».

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البزار، وهما:

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن عكرمة، أو عن أبي معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، (مرفوعاً).

✽ أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده^(١) (ص ٢١٠ ح ٩٨)، والدارقطني في السنن (٣/٢٧٧ ح ٢٤٤٠) من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار، بلفظ: «أن رجلاً جاء إلى المدينة فقال له رسول الله: ﷺ أين نزلت؟ قال: على فلانة، فقال: أغلقت عليها بابك؟ مرتين وقال: لا يَخْلُون رجلٌ بامرأةٍ إلا ومعها ذو محرم».

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن عكرمة (مرسلاً).

✽ أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٧/١٣٧ ح ١٢٥٤٨) عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، بلفظ: «أن رجلاً جاء إلى المدينة فقال له رسول الله: ﷺ أين نزلت؟ قال: على فلانة، فقال: «أغلقت عليها بابك؟...».

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على عمرو ابن دينار على أربعة أوجه، هي:

(١) سقط من المطبوع من مسند ابن عباس رضي الله عنهما لفظ (أو)، والصواب إثباته كما أشار إلى ذلك ابن حزم في المحلى (٥/٢٥)، وكذا ابن حجر في الفتح (٤/٧٥).

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: ابن جريج، فيما يرويه عنه: سفيان الثوري فيما رواه عنه: قبيصة بن عقبة.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن أبي معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: ابن جريج، فيما يرويه عنه: سفيان الثوري، - فيما رواه عنه: أبو نعيم الفضل بن دكين - وهشام بن سليمان المخزومي، ويحيى بن سعيد القطان، وروح ابن عباد، ومُحمَّد بن بكر، وعبد الله بن وهب، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد. وحماد بن زيد،

وسفيان بن عيينة، - من رواية: الحميدي، والشافعي، وأبي بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وأحمد، وعلي بن عبد الله المديني - . ومُحمَّد بن مسلم.

الوجه الثالث: عمرو بن دينار، عن عكرمة، أو عن أبي معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: ابن جريج، فيما يرويه عنه: عبدالرزاق، وحجاج بن مُحمَّد المصيصي.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن عكرمة (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان بن عيينة، فيما رواه عنه: عبدالرزاق.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— ابن جريج، من رواية: سفيان الثوري، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه؛ قبيصة بن عقبة، ضعفه ابن معين في الثوري، وقال الطنافسي: هو كثير الخطأ عن سفيان

الثوري، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف^(١).

حمل البزار خطأ هذا الوجه قبيصة بن عقبة، ونبّه على خطئه في موضعين، فقال: "وهذا الحديث أخطأ فيه قبيصة في موضعين؛ لأن الحديث إنما هو: اَكْتُبْتُ في غزوةٍ وامرأتِي تريدُ الحجَّ، فقال: لا تسافرُ امرأةٌ إلا مع ذي محرمٍ...".

فأما الموضع الأول: المخالفة في الإسناد؛ فقد خالف قبيصة بن عقبة أبا نعيم الفضل بن دكين في روايته عن الثوري عن ابن جريج، فأبدل أبا معبد بجابر بن زيد، وهو وهم ظاهر. وأما الموضع الثاني: المخالفة في المتن، فقال: «وامرأتِي تريدُ أَنْ أُحْجَّ معها» فردَّ ذلك الإمام البزار، وعلق قائلاً: إنما هو اَكْتُبْتُ في غزوةٍ وامرأتِي تريدُ الحجَّ، فقال: لا تسافرُ امرأةٌ إلا مع ذي محرمٍ...^(٢).

ف نجدُ أنَّ سائر الروايات بلفظ: «إِنَّ امرأتِي تريدُ أَنْ تَحْجَّ» أو: «إِنَّ امرأتِي خرجتُ إلى الحجَّ» أو «انطلقتُ امرأتِي حاجَةً...»
فوجه المخالفة:

أن جميع الروايات تتحدّث عن انطلاق امرأته للحجّ وحدها، فأمره النبي ﷺ أن يحج معها؛ لكيلا تسافر وحدها... يؤكد ذلك أنَّ أول الحديث "لا تسافرُ امرأةٌ إلا مع ذي محرمٍ".
بينما في رواية قبيصة، نجد أنَّ سبب أمر النبي ﷺ هو إرادتها أن يحج معها، كما هو ظاهر من روايته.

فردّه البزار لمخالفته المحفوظ من المتن، ومخالفته للمعنى المراد كليةً.
فتبين أن المخالفة في السند والمتن معاً.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— ابن جريج، من رواية سفيان الثوري، فيما رواه عنه: أبو نعيم الفضل بن دكين، وهو من أكابر أصحابه، ومن أثبتهم في الرواية عنه، قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، سئل عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع

(١) شرح علل الترمذي (٧٢٦/٢)، التقريب (ص ٤٥٣).

(٢) المسند (٤١٢/١١ ح ٥٢٥٩).

ابن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، وطبقته، فهم كلهم في سفيان، بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم، دون أولئك في الضبط والمعرفة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(١).

وهو الوجه الصواب عن الثوري.

وعليه فإن هذا الوجه محفوظ عن ابن جريج - لكونه من رواية الجماعة، وفيهم كبار الثقات من أصحابه، وهم: يحيى بن سعيد القطان، وروح بن عباد، ومُحَمَّد بن بكر. وقد جاء عنه وجه آخر يأتي الكلام عليه في الوجه الثالث.

- **سفيان بن عيينة**، من رواية أصحابه الأكابر والمقدمين فيه أمثال: الحميدي، والشافعي. والحميدي أثبت من روى عن ابن عيينة، قال مُحَمَّد بن عبدالرحيم الهروي: "قدمت مكة سنة ثمان وتسعين، ومات في أولها سفيان بن عيينة قبل قدومنا بسبعة أشهر، فسألت عن أجل أصحاب ابن عيينة، فذكر لي الحميدي، فكتبت حديث ابن عيينة عنه"^(٢). وقال أبو حاتم: "أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة، وهو ثقة إمام"^(٣).

وقال الحميدي: "جالست ابن عيينة تسع عشرة سنة أو نحوها"^(٤).

وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن ابن عيينة، وقد خالف الجمع ممن رواه عن سفيان بن عيينة على هذا الوجه عبدالرزاق، فرواه عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة مرسلا، كما سيأتي في الوجه الرابع، ولا يصح عنه.

- **حماد بن زيد**، قال ابن مهدي: الأئمة في الحديث: الأوزاعي، ومالك، والثوري، وحماد ابن زيد، وقال - أيضًا - : ما رأيت أعلم من حماد بن زيد، ولا من سفيان، ولا من

(١) شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢)، التقريب (ص ٤٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٥٧/٥).

(٣) المرجع السابق (٥٧/٥).

(٤) المرجع السابق (٥٧/٥).

مالك. وقال أحمد: حماد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريباً، ولعله طراً عليه لأنه صح أنه كان يكتب^(١).

— **مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطائِفي**، قال ابن مهدي: كتب مُحمَّدٌ صحاح، وقال ابن معين: لم يكن به بأس، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه، ومن أهل قريته، كان إذا حدّث من حفظه يقول - كأنه يخطئ - وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ من حفظه^(٢).

وعلى ما سبق فهذا الوجه هو المحفوظ عن عمرو بن دينار، وقد اجتمع عليه اثنان من كبار أصحابه، وهم: سفيان بن عيينة، وابن جريج، قال ابن المديني: "ابن جريج، وابن عيينة من أعلم الناس بعمرو بن دينار"^(٣).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— **ابن جريج**، من رواية: عبدالرزاق، وثقه يعقوب بن شيبة، وابن معين، والعجلي، والبزار، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وسئل الإمام أحمد عن تشيعه، فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس، وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد بن حنبل: كان عبدالرزاق يحفظ حديث معمر؟ قال: نعم. قيل له: فمن أثبت في ابن جريج: عبدالرزاق، أو مُحمَّد بن بكر البرساني؟ قال: عبدالرزاق، وقال عباس العنبري: كذاب، وتعقبه الذهبي بقوله: هذا شيء ما وافق عليه العباس مسلم، بل سائر الحفاظ، وأئمة العلم يحتجون به، إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير^(٤).

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٤٣٨/١)، الجرح والتعديل (١٣٨/٣)، تهذيب الكمال (٢٤٧/٧)، تقريب التهذيب (ص ١٧٨).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (ص ٦١)، التاريخ الكبير (٢٢٤/١)، التقريب (ص ٥٠٦).

(٣) شرح علل الترمذي (٦٨٤/٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٥٩/٢)، الثقات للعجلي (٩٣/٢)، الجرح والتعديل (٣٨/٦)، الثقات

- حجاج بن محمد المصيصي، وهو من أثبت أصحاب ابن جريج، قال يحيى بن معين: "قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج بن محمد"، وقال - أيضاً - : "وكننت أتعجب منه، فلما تبينت ذلك إذا هو كما قال: كان أثبتهم في ابن جريج" (١).

حمل ابن حزم على ابن جريج، فقال عن هذه الرواية: "هذا خبر لم يحفظه ابن جريج لأنه شك فيه: أحدثه به عمرو عن عكرمة مرسلاً؟ أم حدثه به عمرو، عن أبي معبد مسنداً؟ فلم يثبت أصلاً، فبطل التعلق به" (٢).
والشك فيه: من ابن جريج؛ فقد رواه عنه هكذا الحجاج بن محمد، وهو من أقوى أصحاب ابن جريج.

وهو وجه محفوظ عن ابن جريج، وهو وإن كان محفوظاً عنه، فإنه غير محفوظ عن عمرو بن دينار؛ لأنَّ المحفوظ عنه هو ما حدث به عمرو، عن أبي معبد؛ لا عن عكرمة.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

- سفيان بن عيينة، من رواية: عبدالرزاق.

تفرد بهذا الوجه عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة، وخالف الجمع ممن رواه عنه على الوجه السابق.

وعلى هذا فإنَّ هذا الوجه غير محفوظ عن سفيان بن عيينة؛ لمخالفة الجماعة ممن رواه على الوجه الصواب كما سبق.

والحديث من وجهه الراجح هو: عن عمرو بن دينار، عن أبي معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ - صحيح، وهو من هذا الوجه في الصحيحين.

==

لابن حبان (٤١٢/٨)، تهذيب الكمال (٤١٢/١٨)-(٥٨/١٨)، ميزان الاعتدال (٦٠٩/٢)، الكاشف (ص ٦٥١)، تهذيب التهذيب (٣١٠/٦)، التقريب (ص ٣٥٤).

(١) شرح علل الترمذي (٦٨٢/٢).

(٢) المحلى (٥١/٩).

الحديث الثامن

قال البزار (٤١٢/١١):

٥٢٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا.

وَقَالَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ: عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرَمَةَ.

إِلَّا رَجُلٌ قَالَ فِيهِ: عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الصغرى (٢٢٩/٨ ح ٥٣٩٦)، وفي الكبرى (٤٧١/٣ ح ٥٩٥٣) عن مُجَدِّ بْنِ مَعْمَرٍ بِهِ، بِمِثْلِهِ.

الوجه الثاني: عمرو، عن عكرمة (مرسلاً).

✽ لم أقف عليه عند غير البزار.

الوجه الثالث: عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس.

✽ لم أقف عليه عند غير البزار.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البزار، وهما:

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن ابن عباس (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٧٠/٦ ح ٢٥٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٨٢/١١ ح ١١٢٠٠) من طريق زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، بِمِثْلِهِ.

الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس (مرفوعاً).

✽ أخرجه الحميدي (٤٤٧/١ ح ٥١٧) عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار،

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخریج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على عمرو ابن دينار على أربعة أوجه، وهي:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس (مرفوعاً)

وهذا الوجه من رواية: زكريا بن إسحاق، فيما يرويه عنه: أبو عاصم - الضحاك بن مخلد -.

الوجه الثاني: عمرو، عن عكرمة (مرسلاً).

علقه البزار عن سفيان بن عيينة، ولم يتبين لي من رواه عنه.

الوجه الثالث: عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس.

علقه البزار عنه، ولم يتبين لي من رواه عنه.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن ابن عباس، (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: زكريا بن إسحاق، فيما يرويه عنه: روح بن عبادة.

الوجه الخامس: عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان بن عيينة، فيما يرويه عنه: الحميدي.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— زكريا بن إسحاق، وقد اختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو عاصم الضحاك بن مخلد، قال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً، وقال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: ثقة كثير الحديث، وكان له فقه، وقال أبو حاتم: صدوق وهو أحب إلي من روح بن عبادة،

وقال الخليلي: متفق عليه زهداً وعلماً، وديانةً وإتقاناً، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(١).

فهذا وجه محفوظ عن زكريا بن إسحاق، وقد جاء عنه وجه آخر عن عمرو بن دينار بإسقاط (أبي الشعثاء) من الإسناد، يأتي الكلام عليه في الوجه الرابع.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— سفيان بن عيينة، علقه البزار عنه، ولم يتبين لي من رواه عنه.

وأما الوجه الثالث:

فعلقه البزار عنه، ولم يتبين لي من رواه عنه.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— زكريا بن إسحاق، من رواية: روح بن عبادة، أثني عليه ابن المديني فقال: من المحدثين قوم لم يزالوا في الحديث، لم يشغلوا عنه، نشؤوا، فطلبوا، ثم صنفوا، ثم حدثوا، منهم: روح بن عبادة، وقد وصفه الذهبي: بالحافظ الصدوق الإمام، وقال ابن حجر: ثقة فاضل، له تصانيف^(٢).

وهذا وجه محفوظ أيضاً عن زكريا بن إسحاق.

وبالنظر في الاختلاف على زكريا بن إسحاق يتبين لي ثبوت الوجهين عن زكريا بن إسحاق، وأنه حدث بهما كذلك، وأن هذا الاختلاف إنما هو اضطراب من قبله هو؛ لأن رواة الوجهين عنه من الثقات الأثبات.

ويؤيد هذا أن زكريا بن إسحاق تغير، وأثبت الناس فيه ابن المبارك.

ومما يدل على ذلك أن أحمد قال: حدثنا عبدالرزاق، قال لي أبي: "الزم زكريا؛ فلإني رأيته

(١) الطبقات الكبير (٢٩٦/٩)، الجرح والتعديل (٤٦٣/٤)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٥١٩/٢)، تهذيب

الكمال (٢٨٧/١٣)، تاريخ الإسلام (٣٢٢/٥)، التقريب (ص ٢٨٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٤٢/٩)، سير أعلام النبلاء (٤٠٢/٩)، التقريب (ص ٢١١).

عند ابن أبي نجيح بمكان، فأتيته فإذا هو نسي، فبلغني أن ابن المبارك أتاه فأخرج إليه كتابه^(١). ولهذا استغربه أبو موسى المديني، فقال: "هكذا رواه زكريا عن عمرو. وإنما رواه عمرو عن رجل عن آخر عن ابن عباس"^(٢). ثم أسنده - أبو موسى المديني - عن ابن عيينة، عن عمرو، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس. وصححه.

أما الوجه الخامس:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

- سفيان بن عيينة، من رواية: الحميدي، ثقة حافظ، فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة^(٣). وقد جاء به على الصواب، فرواه عن (عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس).

ويؤيد صحة روايته عن سليمان بن يسار متابعة جمع من الأكابر من أصحاب الزهري على هذا الوجه منهم: مالك بن أنس، وشعيب؛ والبعض منها في الصحيحين، كما سيأتي في حديث: (٥٢٩٠).

والحديث من وجهه الراجح: عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس (مرفوعاً) - صحيح.

(١) الطبقات الكبير (٥٥/٨)، التاريخ الكبير تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٧٣/١).

(٢) اللطائف من دقائق المعارف (ص ١٨٢).

(٣) التقريب (ص ٣٠٣).

الحديث التاسع

قال البزار (٤١٣/١١):

٥٢٦١- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: عَلِمِي وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي أَنْ أبا الشعثاء أخبره، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ. هَكَذَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَخَالَفَهُ زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، فَقَالَ: عَنْ عَمْرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: عَنْ عَمْرُو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ، هُوَ وَهِيَ، مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، قال: علمي والذي يخطر على بالي أَنَّ أبا الشعثاء^(١)، أخبره أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن خزيمة (٥٧/١ ح ١٠٨) عن عبد الله بن إسحاق الجوهري،

وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج (٣٧٢/١ ح ٧٢٧) من طريق عمرو بن علي،

كلاهما: (عبد الله بن إسحاق الجوهري، وعمرو بن علي) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد به، بمثله.

✽ وأخرجه مسلم (٢٥٧/١ ح ٣٢٣)، وأحمد (٣٦٦/١ ح ٣٤٦٥) من طريق محمد بن بكر،

وعبدالرزاق^(٢) في المصنف (٢٧٠/١ ح ١٠٣٧)،

(١) القائل ابن جريج؛ كما دلت عليه طرق التخريج.

(٢) سقط من المطبوع من مصنف عبدالرزاق (ابن جريج)، وصوابه كما أثبت؛ كما جاء في مسند أحمد، وغيره من الطرق.

والدارقطني في السنن (١/٨١ ح ١٣٩) من طريق روح بن عباد،
ثلاثتهم: (مُحَمَّد بن بكر، وعبدالرزاق، وروح بن عباد) عن ابن جريج به، بمثله.
الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة رضي الله عنها (مرفوعًا) .

✽ أخرجه مسلم (١/٢٥٧ ح ٣٢٢)، عن قتيبة بن سعيد،
والترمذي (١/١٨ ح ٦٢) من طريق مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر،
والنسائي في الكبرى (١/١٦٥ ح ٢٣٤) من طريق يحيى بن موسى،
والشافعي في مسنده (١/١٥٢ ح ١٤)،
والحميدي (١/٣١٦ ح ٣١١)،
وأحمد (٦/٣٢٩ ح ٢٦٧٩٧)،
وابن أبي شيبة (١/٣٥ ح ٣٧٠) - ومن طريقه مسلم (١/٢٥٧ ح ٣٢٢)، وابن ماجه في
السنن (١/٢٤٦ ح ٣٧٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/١٧ ح ٣٣) -
وأبو يعلى (١٢/٥٠٩ ح ٧٠٨٠) عن أبي خيثمة زهير بن حرب،
والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٥) من طريق إبراهيم بن بشار،
والطبراني في الكبير (٢٣/٤٢٦ ح ١٠٣٢) من طريق سعيد بن منصور،
والبيهقي في الكبرى (١/١٨٨ ح ٩٣١) من طريق مُحَمَّد بن إسماعيل الأحمسي،
جميعهم وعددهم أحد عشر راويًا: (قتيبة بن سعيد، ومُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر، ويحيى بن
موسى، والشافعي، والحميدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد، وأبو خيثمة زهير بن حرب،
وإبراهيم بن بشار، وسعيد بن منصور، ومُحَمَّد بن إسماعيل الأحمسي) عن سفيان بن عيينة به،
بلفظ: أن النبي ﷺ وميمونة رضي الله عنهما كانا يغتسلان من إناء واحد.

الوجه الثالث: عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

❖ لم أقف عليه عند غير البزار.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

❖ أخرجه البخاري (٦٠/١ ح ٢٥٣) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، بلفظ: أن النبي ﷺ وميمونة رضي الله عنها كانا يغتسلان من إناء واحد.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على عمرو ابن دينار على أربعة أوجه، هي:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، قال: علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبره أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما

وقد جاء هذا الوجه من رواية: ابن جريج.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن ميمونة رضي الله عنها (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان بن عيينة، فيما يرويه عنه: قتيبة بن سعيد، ومُحَمَّد ابن يحيى بن أبي عمر، ويحيى بن موسى، والشافعي، والحميدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وإبراهيم بن بشار، وسعيد بن منصور، ومُحَمَّد بن إسماعيل الأحمسي.

الوجه الثالث: عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: زكريا بن إسحاق، علقه البزار عنه.

الوجه الرابع: عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان بن عيينة، فيما يرويه عنه: أبو نعيم الفضل بن دكين.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، متفق على توثيقه والاحتجاج به، قال أبو زرعة: بخ من الأئمة، وقال ابن حبان: كان من فقهاء أهل الحجاز وقرائهم ومتقنيهم، وكان يدلّس. وهو من المقدمين في عمرو بن دينار، وغيره، وقد وصفه الأئمة بالتدليس، وهو في الطبقة الثالثة من المدلسين عند ابن حجر، وهم: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم. قال الذهبي: أحد الأعلام الثقات، وهو في نفسه مجمع على ثقته، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل^(١).

وقد صرح بالسماع هنا، إلا أنه جاء بإسنادٍ مشكوكٍ فيه، ولفظٍ مخالفٍ لما حدّث به سفيان بن عيينة على الوجه الثاني.

وقد رجّح هذا الوجه الدارقطني على رواية: ابن عيينة - كما سيأتي عنه في الوجه الثاني، بعد عرض الخلاف على عمرو بن دينار: بقوله: "... وقول ابن جريج أشبه"^(٢).

وقد أجاب عن ذلك ابن رجب فقال: "وهذا لا يرجح على رواية ابن عيينة؛ لأنّ ذكر أبي الشعثاء في إسناده مشكوك فيه، ولو قدر أنه محفوظ فلفظ الحديث مخالف للفظ حديث ابن عيينة؛ فإنّ حديث ابن عيينة فيه اغتسالهما من إناء واحد، وحديث ابن جريج فيه اغتساله ﷺ بفضل ميمونة، وهما حديثان مختلفان"^(٣).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— سفيان بن عيينة، واختلف عليه فيرويه على هذا الوجه: جمعٌ من أصحابه الأثبات،

(١) تاريخ بغداد (١٢/١٤٢)، تهذيب الكمال (١٨/٣٥١)، ميزان الاعتدال (٢/٦٥٩)، تهذيب التهذيب

(٢/٤٠٦)، التقريب (ص ٣٦٣)، تعريف أهل التقديس (ص ١٣).

(٢) العلل (٩/٢٥٩).

(٣) فتح الباري (١/٢٥٦).

وهم: الحميدي، والشافعي، وأحمد، وقتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وغيرهم.
- كما هو ظاهر في التخريج -

وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه؛ أبو نعيم الفضل بن دكين، فرواه عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن ابن عباس رضي الله عنهما، من غير ذكر «ميمونة رضي الله عنها»، كما سيأتي في الوجه الرابع عنه.

وقد صحح الترمذي الحديث من هذا الوجه، فقال: "هذا حديث حسن صحيح" ^(١).

وقال ابن رجب: "وذكر الإسماعيلي في (صحيحه) ممن رواه عن ابن عيينة كذلك: المقدمي، وابنا أبي شيبة، وعباس النرسي، وإسحاق الطالقاني، وأبو خيثمة، وسريج بن يونس، وابن منيع، والمخزومي، وعبد الجبار، وابن البزار، وأبو همام، وأبو موسى الأنصاري، وابن وكيع، والأحمسي. قال: وهكذا يقول ابن مهدي - أيضاً -، عن ابن عيينة. قال: وهذا أولى؛ لأن ابن عباس لا يطلع على النبي ﷺ وأهله يغتسلان، فالحديث راجع إلى ميمونة" ^(٢).

فهذا الوجه يظهر رجحانه بوضوح تام عن سفيان بن عيينة - لكونه من رواية الجماعة عنه، وفيهم كبار الثقات من أصحابه، وهم: الحميدي، وأحمد.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

- زكريا بن إسحاق، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وقال أحمد: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ^(٣). - علقه البزار عنه ولم أقف عليه موصولاً -.

وقد تفرد زكريا بن إسحاق بهذا الوجه عن عمرو بن دينار، فأبدل جابر بن زيد بعطاء بن أبي رباح، وهو من هذا الوجه مخالف للصواب من رواية سفيان بن عيينة السابقة؛ لأن المحفوظ

(١) السنن (١/١٨٠ ح ٦٢).

(٢) فتح الباري (١/٢٥٦).

(٣) الطبقات الكبير (٨/٥٥)، العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٣/٢٦٠)، تهذيب الكمال (٩/٢٨٠)، التقريب (ص ٢٥١).

ما حدث به عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد؛ لا عن عطاء بن أبي رباح.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— سفيان ابن عيينة، من رواية: أبي نعيم الفضل بن دكين.

تفرد أبو نعيم الفضل بن دكين بهذا الوجه، عن سفيان بن عيينة، وخالف الجمع ممن رواه عنه على الوجه السابق بذكر: (ميمونة) بالإسناد، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ثقة ثبت^(١)، إلا أنه لا يقوى على معارضة من هم أكثر عدداً وأوثق حفظاً من أصحاب سفيان بن عيينة.

وقد رجح هذا الوجه عن سفيان بن عيينة؛ البخاري، حيث قال: "كان ابن عيينة يقول - أخيراً -: (عن ابن عباس، عن ميمونة). والصحيح: ما روى أبو نعيم^(٢)".

وقد أبان ابن حجر عن وجه ترجيح البخاري لهذا الوجه، حيث قال: "وإنما رجَّح البخاري رواية أبي نعيم جرياً على قاعدة المحدثين، لأنَّ من جملة المرجحات عندهم قدم السماع؛ لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ"^(٣).

واختيار البخاري رحمته لهذا الوجه معارضٌ برواية الجمع من الأثبات، وما اتَّفَقَ عليه الأئمة - كما بيَّن ابن رجب بقوله: "هذا الذي ذكره البخاري رحمته": "أن الصحيح ما رواه أبو نعيم عن ابن عيينة، بإسقاط ميمونة من هذا الإسناد فيه نظر، وقد خالفه أكثر الحفاظ في ذلك"^(٤).

وقال ابن رجب - أيضاً - : "وذكر الدارقطني - في العلل - : أنَّ ابن عيينة رواه عن عمرو، وقال فيه: (عن ميمونة)، ولم يذكر أن ابن عيينة اختلف عليه في ذلك. وهذا كله مما يبين أن رواية أبي نعيم التي صححها البخاري وهم. وإنما ذكر الدارقطني: أن ابن جريج خالف ابن عيينة، فرواه عن عمرو، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل

(١) التقريب (ص ٤٤٦).

(٢) الصحيح (١/٦٠ ح ٢٥٣).

(٣) فتح الباري (١/٣٦٦).

(٤) المرجع السابق (١/٢٥٤).

ميمونة. قال: وقول ابن جريج أشبه^(١).

وقال ابن حجر: "ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح، وهي كونهم أكثر عدداً وملازمة لسفيان، ورجحها الإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى، وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي ﷺ في حال اغتساله مع ميمونة رضي الله عنها، فيدل على أنه أخذه عنها^(٢).

وعلى ما سبق فهذا الوجه غير محفوظ عن سفيان بن عيينة.

فتلخص مما سبق أن هذا الحديث مختلف فيه على سفيان بن عيينة، كما اختلف - أيضاً -
- على شيخه عمرو بن دينار، والاختلاف على سفيان بن عيينة على وجهين:

الأول: أن الحديث من مسند ابن عباس رضي الله عنه، ويرويه عنه أبو نعيم.

الثاني: أنه من رواية ابن عباس رضي الله عنه، عن خالته ميمونة رضي الله عنها، فيكون من مسندها، وروى عنه هذا الوجه عددٌ من أصحابه منهم: الحميدي، والشافعي، وأحمد، وقتيبة بن سعيد.

والحديث من وجهه الرابع؛ عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبي ﷺ -
صحيح، وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.

(١) المرجع السابق (١/٢٥٤).

(٢) فتح الباري (١/٣٦٦).

الحديث العاشر

قال البزار (٤١٦/١١):

٥٢٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ. قَالَ: قُلْتُ: قَدْ كَانَ يَذْكُرُ الثَّلَاثَ قَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: الْحِمَارُ. قَالَ: رُوِيَكَ الْحِمَارَ قُلْتُ: قَدْ كَانَ يَذْكُرُ الرَّابِعَ. قَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: الْعِلْجُ الْكَافِرُ. قَالَ: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَلَّا يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْكَ كَافِرٌ، وَلَا مُسْلِمٌ فَافْعَلْ.

وهذا الحديثُ أسندهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَلَا نَعْلَمُ أُسْنَدَهُ إِلَّا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ.

٥٢٦٩ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ^(١)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (موقوفاً).

✽ أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣١٣/١ ح ٥٩٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن سعيد بن أبي عروبة به، مقتصرًا على لفظ: يقطع الصلاة: الكلب، والحمار.

✽ وأخرجه أبو داود (٣٢/٢ ح ٧٠٣) - معلقًا -، عن همام بن يحيى،

والنسائي في الصغرى (٢١٦/٣ ح ٧٥١)، وفي الكبرى (٤٠٨/١ ح ٨٢٩)، والطبري في

تهذيب الآثار (٣١٣/١ ح ٥٩١) من طريق هشام الدستوائي،

والطبري في تهذيب الآثار (٣١٣/١ ح ٥٩٢) من طريق شعبة،

ثلاثتهم: (هشام الدستوائي، وحماد بن يحيى، وشعبة) عن قَتَادَةَ به، بنحوه.

(١) سقط من المطبوع، وصوابه ما أثبت؛ كما دلَّت عليه الطرق.

الوجه الثاني: قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس (مرفوعًا)

✽ أخرجه أبو داود (٣٢/٢ ح ٧٠٣)،

والطبراني في الكبير (١٨١/١٢ ح ١٢٨٢٤) عن معاذ بن المثنى،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٥٨/١ ح ٢٦٣) عن أحمد بن أبي داود،

ثلاثتهم: (أبو داود، ومعاذ بن المثنى، وأحمد بن أبي داود) عن مسدد به، بلفظ: «يقطع الصلاة المرأة الحائض، والكلب الأسود».

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٠٨/١ ح ٨٢٩)، وفي الصغرى (٢١٦/٣ ح ٧٥١)،

عن عمرو بن علي،

وابن ماجه (٩٤٩/٢ ح ١٩٨) عن أبي بكر بن خلاد الباهلي،

وأحمد (٣٤٧/١ ح ٣٢٤١)

وابن خزيمة (٢٢/٢ ح ٨٣٢)، وابن حبان (١٤٨/٦ ح ٢٣٨٧) من طريق عبد الله بن

هاشم الطوسي،

وأبو نعيم في الحلية (٣٨٧/٨)، والبيهقي في الكبرى (٢٧٤/٢ ح ٣٦٢٤) من طريق علي

ابن المديني،

خمسهم: (عمرو بن علي، وأبو بكر بن خلاد الباهلي، وأحمد، وعبد الله بن هاشم

الطوسي، وعلي ابن المديني) عن يحيى بن سعيد القطان به، بنحوه.

✽ وأخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (ص ٤٣٠)، وأبو طاهر البغدادي في

المخلصيات (٢٦٥/٣ ح ٢٤٨٧) من طريق سفيان بن حبيب، عن شعبة^(١) به، ولم يذكر في

حديثه: (العلج الكافر).

(١) تصحفت (شعبة) في جزء الألف دينار إلى (سعيد)، وصوابه ما أثبت؛ كما جاء عند أبي طاهر البغدادي في

المخلصيات (٢٦٥/٣ ح ٢٤٨٧)، وأشار إلى ذلك ابن رجب في الفتح (١٢١/٤).

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار، وهي:

الوجه الثالث: قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (موقوفاً).

✽ أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣١٢/١ ح ٥٨٩) من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، بنحوه.

الوجه الرابع: قتادة، عن زرارة بن أوفى، ((عن سعد بن هشام))، عن أبي هريرة رضي الله عنه، (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن ماجه (١٠١/٢ ح ٩٥٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٨/١ ح ٥٧٧) من طريق معاذ بن هشام،

والطبري في تهذيب الآثار (٨٣/١ ح ٥٧٨) من طريق محمد بن أبي عدي،

كلاهما: (معاذ بن هشام، ومحمد بن أبي عدي) عن هشام الدستوائي،

والدارقطني في العلل (٩٢/٩ س ١٦٥٧) - معلقاً - عن إسماعيل بن علية، عن سعيد بن أبي عروبة،

كلاهما: (هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة) عن قتادة، بنحوه.

الوجه الخامس: قتادة، عن زرارة بن أوفى، ((سعد بن هشام))، عن أبي هريرة رضي الله عنه (موقوفاً)

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٩٢/٩ س ١٦٥٧) - معلقاً -، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن هشام الدستوائي، عن قتادة،

الوجه السادس: قتادة، عن ((زرارة بن أوفى))، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعاً)

✽ أخرجه أحمد (٤٢٥/٢ ح ٩٤٨٦)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٨/١ ح ٥٨٠) من طريق إسماعيل بن علية،

والدارقطني في العلل (٩٢/٩ س ١٦٥٧) - معلقاً - عن يحيى القطان،

كلاهما: (إسماعيل بن علية، ويحيى القطان) عن هشام الدستوائي، عن قتادة، بنحوه.

الوجه السابع: قتادة، عن ((زرارة بن أوفى))، عن أبي هريرة رضي الله عنه (موقوفًا).

✽ أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣٠٨/١ ح ٥٧٩) من طريق معاذ بن معاذ، وابن

أبي عدي، عن سعيد بن أبي عروبة،

والدارقطني في العلل (٩١/٩ س ١٦٥٧) - معلقاً -، عن عبدالرحمن بن مهدي، وابن

عليه، ومسلم بن إبراهيم، عن هشام الدستوائي

كلاهما: (سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي) عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، بنحوه.

الوجه الثامن: قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابن ماجه (١٩٩/٢ ح ٩٥١)، وأحمد (٨٦/٤ ح ١٦٩٢٠)، والرويان في

مسنده (٩١/٢ ح ٨٨٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٨٠/١ ح ٥٧٦)، والطحاوي في شرح

معاني الآثار (٤٥٨/١ ح ٢٦٣٧)، وابن حبان في (١٤٧/٦ ح ٢٣٨٦) من طريق سعيد بن

أبي عروبة،

والدارقطني في العلل (٩٣/٩ س ١٦٥٧) - معلقاً -، عن الخليل بن مرة،

كلاهما: (سعيد بن أبي عروبة، وال خليل بن مرة) عن قتادة، بنحوه.

الوجه التاسع: قتادة، عن الحسن مرسلاً.

✽ أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٢٧/١ ح ٢٣٥١) عن معمر، عن قتادة، بنحوه.

الوجه العاشر: قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعًا).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٩٢/٩ س ١٦٥٧) - معلقاً -، عن الحكم بن

عبد الملك، عن قتادة.

الوجه الحادي عشر: قتادة، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر

رضي الله عنه، (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابن حبان (١٤٤/٦ ح ٢٣٨٣)، والسراج في مسنده (ص ١٥٩) من طريق

سعيد بن أبي عروبة،

والطبراني في الكبير (١٥٢/٢ ح ١٦٣٥) من طريق سويد أبي حاتم،

كلاهما: (سعيد بن أبي عروبة، وسويد أبو حاتم) عن قتادة، بلفظ: سألت أبا ذر عما

يقطع الصلاة، فقال: إذا لم يكن بين يديك كآخرة الرّجل: المرأة والحمار والكلب الأسود،

قلت: ما بال الأسود من الأصفر من الأبيض؟ قال: يا ابن أخي، سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال: «الكلب الأسود شيطان»

الوجه الثاني عشر: قتادة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٩٣/٩ س ١٦٥٧) - معلقاً -، عن شعبة، عن قتادة.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على قتادة على اثني عشر وجهًا، وهي:

الوجه الأول: قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس (موقوفًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سعيد بن أبي عروبة، - فيما يرويه عنه: عبد الأعلى، ويحيى ابن سعيد القطان -.

وهشام الدستوائي،

وهمام بن يحيى، علقه أبو داود عنه.

وشعبة، - فيما يرويه عنه: محمد بن جعفر، ويحيى بن سعيد القطان، فيما رواه عنه - محمد بن بشار -

الوجه الثاني: قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: شعبة، - فيما يرويه عنه: يحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن حبيب -.

الوجه الثالث: قتادة، عن ((صالح أبي الخليل))، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (موقوفًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: همام بن يحيى، فيما يرويه عنه: بهز بن أسد.

الوجه الرابع: قتادة، عن زارة بن أوفى، عن ((سعد بن هشام))، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: هشام الدستوائي، من رواية: معاذ بن هشام، ومحمد بن أبي عدي.

ومن رواية: سعيد بن أبي عروبة، فيما يرويه عنه: إسماعيل بن علية، علقه الدارقطني عنه.

الوجه الخامس: قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن ((سعد بن هشام))، عن أبي هريرة رضي الله عنه (موقوفًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: هشام الدستوائي، فيما يرويه عنه: عبدالرحمن بن مهدي، علقه الدارقطني عنه.

الوجه السادس: قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: هشام الدستوائي، فيما يرويه عنه: يحيى بن سعيد القطان، وإسماعيل بن عليّة.

الوجه السابع: قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة رضي الله عنه (موقوفًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: هشام الدستوائي، فيما يرويه عنه: ابن مهدي، وإسماعيل بن عليّة، ومسلم بن إبراهيم، علقه الدارقطني عن هؤلاء.

وسعيد بن أبي عروبة، فيما يرويه عنه: معاذ بن معاذ، ومُحمّد بن أبي عدي.

الوجه الثامن: قتادة، عن الحسن، عن عبدالله بن مغفل، (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سعيد بن أبي عروبة، من رواية: عبد الأعلى، ومُحمّد بن جعفر، سعيد بن عامر، ومعاذ بن معاذ، وعبد الوهاب. والخليل بن مرة.

الوجه التاسع: قتادة، عن الحسن (مرسلاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: معمر.

الوجه العاشر: قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: الحكم بن عبد الملك، علقه الدارقطني عنه.

الوجه الحادي عشر: قتادة، عن حميد بن هلال، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر رضي الله عنه (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سعيد بن أبي عروبة، فيما يرويه عنه: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

وسويد أبي حاتم.

الوجه الثاني العاشر: قتادة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: شعبة، علقه الدارقطني عنه.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن قتادة:

— سعيد بن أبي عروبة، ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة^(١).

واختلاطه هنا لا يضر فالرواي عنه:

— عبد الأعلى بن عبد الأعلى، قال الدارمي ليحيى بن معين: فعبد الأعلى عندك أثبت في سعيد، أو غندر؟ قال: كل ثقة، وقال يزيد بن الهيثم الدقاق لابن معين: قلت: فعبد الأعلى، ويزيد بن زريع؟ قال: هؤلاء كتبوا قبل أن ينكر على الجريري، وسعيد، وقال العجلي: إنما الصحيح حديث؛ وذكر منهم عبد الأعلى عنه^(٢).

— يحيى بن سعيد القطان، قال أحمد: كان يحيى بن سعيد عالماً بحديث سعيد بن أبي عروبة، وقال ابن عدي: أثبت الناس عنه يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد، وذكره ابن خلفون ضمن المقدمين من أصحاب سعيد بن أبي عروبة^(٣).

— هشام الدستوائي، وهو ثقة حافظ من أثبت أصحاب قتادة، قال الدارمي لابن معين: شعبة أحب إليك في قتادة أم هشام؟ فقال: كلاهما، وقال الدارمي: هشام في قتادة أكبر من شعبة^(٤).

— همام بن يحيى، ثقة في حفظه بعض الشيء، إلا أنه من أثبت أصحاب قتادة، قال ابن المديني: همام إذا حدث من كتابه عن قتادة فهو ثبت، وقال الفلاس: والأثبت من أصحاب قتادة: ابن أبي عروبة وهشام وشعبة وهمام، وقال ابن المبارك: همام ثبت في قتادة، وقال ابن عدي: وأحاديثه مستقيمة عن قتادة، وقال ابن معين: همام في قتادة أحب إلي من أبي عوانة^(٥). وقد جاءت روايته معلقة عند أبي داود، كما هو ظاهر في

(١) التقريب (ص ٢٣٩).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ١٨٢)، شرح علل الترمذي (٧٤٥/٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣٥٥/٢)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣٢٨/٥).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٥١)، شرح علل الترمذي (٦٩٥/٢).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١٩٢/٢)، تهذيب التهذيب (٧٠/١١).

التخريج.

— **شعبة**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: يحيى بن سعيد القطان، فيما رواه عنه: **مُحمَّد بن بشار**، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: صالح لا بأس به، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

تفرد بهذا الوجه **مُحمَّد بن بشار** عن يحيى، وخالف الجمع ممن روه عن يحيى عن شعبة مرفوعاً، — على الوجه الثاني —، وقد قرن في روايته سعيد بن أبي عروبة بشعبة ولعله — والله أعلم — حمل رواية سعيد بن أبي عروبة على رواية شعبة.

وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن يحيى بن سعيد القطان — والله أعلم —. وكذا **مُحمَّد بن جعفر**، — أشار ابن رجب إلى روايته، ولم أقف عليها موصولة^(٢) — قال العجلي: ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وكان مؤدياً وفي حديث شعبة ثقة، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم، وسئل الدارقطني عن أقوى من عنده من أصحاب شعبة؟ فقال: يحيى القطان، وعبد الرحمن، ومعاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، وغندر^(٣).

وقد خالفه يحيى بن سعيد القطان فرواه عن شعبة مرفوعاً، كما سيأتي في الوجه التالي.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن قتادة:

— **شعبة**، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن سعيد القطان، فيما رواه عنه جمع من أصحابه الأثبات، وهم: مسدد، وعمرو بن علي، وأبو بكر بن خالد الباهلي، وأحمد، وعبد الله بن هاشم الطوسي، وعلي بن المديني. وكفى بمسدد^(٤) بمقابل من رواه على الوجه السابق. ويظهر بوضوح تام أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه.

وكذا سفيان بن حبيب، وفي السند إليه: **مُحمَّد بن موسى البصري**، قال أبو عبيد الآجري

(١) الجرح والتعديل (٢١٤/٧)، تهذيب الكمال (٥١١/٢٤)، التقريب (ص ٤٦٩).

(٢) الفتح (١٢١/٤).

(٣) الثقات للعجلي (ص ٤٠٢)، الجرح والتعديل (٢٧١/١)، (٢٢٢/٧)، سؤالات ابن بُكير (ص ١١٩).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠٨/١٠).

سألت أبا داود عنه: فوهاه وضعفه، وقال النسائي: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، لخص ابن حجر حاله بقوله: لين^(١).

وبالنظر في الاختلاف على شعبة في رفعه، ووقفه؛ يتبين لي ثبوت كلا الوجهين عنه، وأن الحمل في هذا على شعبة أو من فوقه، فجميع من رواه عنه على كلا الوجهين من أصحابه الأثبات.

الوجه الثالث:

فيرويه عن قتادة:

— همام بن يحيى، من رواية: بهز بن أسد، وبهز ثقة، قال أحمد: إليه المنتهى في الثبوت، وقال أبو حاتم: إمام صدوق ثقة^(٢).

وظهر من الخلاف السابق - والله أعلم وأعلى - أن الأقرب إلى الصحة عن قتادة هو الوجه الأول؛ وقد رجّحه جمهور النقاد، ومنهم: يحيى بن سعيد القطان، وأحمد، وأبو داود^(٣)، وكذا البزار.

وخالفهم أبو حاتم، فرجّح - رواية شعبة المرفوعة - فيمن سئل عنه - قال: "هو صحيح عندي"^(٤).

ولعل أبو حاتم نظر إلى جلالة شعبة فرجح الحديث، قال الدارمي لابن معين: شعبة أحبُّ إليك في قتادة أم هشام؟ فقال: كلاهما، وقال ابن محرز: سمعت يحيى بن معين يقول: أوثق الناس في قتادة: سعيد وشعبة وهشام، قيل له: أيما أوثق في قتادة، شعبة أو سعيد؟ فقال: شعبة ثقة فيما حدث به، وسعيد أكثر منه في قتادة، وقال عنه ابن مهدي في قتادة: أثبت، وقال البردنجي: أصح الناس رواية عن قتادة: شعبة كان يوقف قتادة على الحديث.

قال ابن رجب: كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة؛ لأنَّ شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه: حدثنا. ويسأله عن سماعه، وقال أحمد: أصحاب قتادة: شعبة وسعيد

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص ٢٠٤) الجرح والتعديل (٨/٨٤٩) تهذيب الكمال (٢٦/٥٢٨) والتقريب (ص ٥٠٩).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٤٣١)، تهذيب التهذيب (١/٤٩٧).

(٣) الكامل (٥/٣٨٥)، فتح الباري (٤/١٢١).

(٤) علل ابن أبي حاتم (١/٢١٠).

وهشام ، إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء^(١).

وأما الوجه الثالث: فهو وجه محفوظ عن قتادة، فقد رواه عنه: همام بن يحيى وهو من كبار أصحابه.

ويحتمل أن قتادة يحدث به تارة عن جابر، وتارة أخرى بواسطة صالح أبي الخليل.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن قتادة:

— هشام الدستوائي، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه:

— معاذ بن هشام الدستوائي، قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة، وقال ابن محرز: سمعت يحيى وقد قيل له: أيما أحب إليك في قتادة سعيد أو هشام؟ فقال: سعيد ثقة ثبت، وهشام ثقة، وأما ابنه معاذ بن هشام فلم يكن بالثقة، إنما رغب فيه أصحاب الحديث للإسناد، وقال ابن عدي: ولمعاذ بن هشام، عن أبيه عن قتادة حديث كثير، ولمعاذ عن غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق، وقال الذهبي: صدوق، وحديثه في الكتب كلها، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم^(٢).

— محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، أثني عليه ابن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وقال ابن سعد، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة^(٣). وقد جاءت روايته معلقه كما عند الدارقطني، ولم أقف عليه موصولاً.

— سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه:

— إسماعيل بن علي، قال ابن أبي حاتم: ذكرت لأبي، عن صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، عن علي بن المديني، عن يحيى القطان أنه سئل عن يزيد بن زريع، وابن علي، وبشر بن المفضل، وعبد الوارث، من يقدم منهم؟ فقال يحيى: يزيد ثم ابن علي. فقال

(١) تاريخ ابن معين-رواية الدارمي (ص ٥١)، تاريخ ابن معين-رواية ابن محرز (١/١١٤)، شرح علل الترمذي (٢/٦٩٦).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/١١٨)، الكامل (٨/١٨٤)، تهذيب الكمال (٢٨/١٤٨)، التقريب (ص ٥٣٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/١٢).

أبي: هو كما قال، يزيد ثم ابن عليّة ثم بشر ثم عبد الوارث، وقال ابن حجر: ثقة حافظ^(١).

وخالف إسماعيل بن عليّة: معاذ بن معاذ، وابن أبي عدي فروياه عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة موقوفاً، كما سيأتي في الوجه السابع.

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن قتادة:

— هشام الدستوائي، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الرحمن بن مهدي، - علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً -، قال ابن المديني: إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد^(٢).

وهو متفق على توثيقه والثناء عليه، قال الشافعي: لا أعرف له نظيراً في الدنيا^(٣). قال ابن المديني: لو حلفت بين الركن والمقام، لحلفت بالله إني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه^(٤).

وأما الوجه السادس:

فيرويه عن قتادة:

— هشام الدستوائي، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: إسماعيل بن عليّة، - وقد تقدم بيان حاله - .

— يحيى بن سعيد القطان - وقد تقدم بيان حاله - .

وأما الوجه السابع:

فيرويه: عن قتادة:

— هشام الدستوائي، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: جمع من الثقات الأثبات، وهم:

(١) الجرح والتعديل (٢٦٤/٩)، التقريب (ص ١٠٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٨٠/٦).

(٣) المرجع السابق.

(٤) تهذيب التهذيب (٢٨٠/٦)، التقريب (ص ٤٥١).

- عبدالرحمن بن مهدي، - وقد تقدم بيان حاله -
- إسماعيل بن عليّة - وقد تقدم بيان حاله -.
- مسلم بن إبراهيم، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة مأمون^(١).
- سعيد بن أبي عروبة، وقد جاء هذا الوجه من رواية:
- معاذ بن معاذ، قال يحيى القطان: ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ بن معاذ، وقال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال ابن حجر: ثقة متقن^(٢).
- محمد بن أبي عدي، - وقد تقدم بيان حاله -.
- من خلال عرض الخلاف على هشام الدستوائي يتبين ثبوت الأوجه الأربعة كلها عنه، وأنه حدّث بها كذلك، وأن هذا الاختلاف إنما هو من قبل هشام نفسه.
- ويؤيد هذا أنّ من رواه عنه على كلّ الأوجه من كبار الثّقّات.
- ويدلّ على ذلك أيضاً أنّ هناك بعض الرواة قد روى عنه أكثر من وجه، مما يدلّ على أنهم سمعوه منه كذلك.
- وأما ترجيح الدارقطني بقوله في أثناء عرض الخلاف على هشام الدستوائي: "والصحيح حديث قتادة، عن زرارة، عن سعد بن هشام"^(٣)،
- فيظهر - والله أعلم - أنّ الدارقطني لا يريد الترجيح بين أصحاب هشام، وإنما يريد أن هذا الاختلاف منه، وأنه يقصر بالحديث أحياناً ويتم إسناده أحياناً، وأنّ هذا الوجه في النهاية هو أصحّ ما يرويه عليه هشام.
- وكما يظهر من عرض الأوجه التي أشار إليها الدارقطني - في العلل - لم يذكر الرفع في تصحيحه؛ خاصة أنه يبدو تردّدُه في الرفع والوقف نصّاً.
- وأما الخلاف على سعيد بن أبي عروبة في رفع الحديث ووقفه، يتبين قوة رواية الوجهين عنه، وخاصة من رواه عنه برفع الحديث، حيث رواه عنه إسماعيل بن عليه وهو من أثبت الناس عنه

(١) الطبقات الكبير (٣٠٥/٩)، تهذيب التهذيب (١٠/١٢١).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/١٩٥)، التقريب (ص ٥٣٦).

(٣) العلل للدارقطني (٩/٩٣).

وقال فيه : " أحسبه ذكر النبي ﷺ " ، ولم يصرح بالرفع ، لكن يقوي وقف الحديث ؛ لأنه من رواية اثنان ، هما : ابن أبي عدي ، ومعاذ بن معاذ ، وكلاهما من أصحاب سعيد بن أبي عروبة الأثبات .

أما الوجه الثامن :

فيرويه عن قتادة :

— سعيد بن أبي عروبة ، وقد جاء هذا الوجه من رواية جمع من أصحابه الثقات الأثبات ، وهم :

— معاذ بن معاذ ،

— محمد بن جعفر ،

— عبد الأعلى بن عبد الأعلى - وقد تقدم بيان حالهم جميعاً - .

— الخليل بن مرة ، قال ابن حجر : ضعيف ، لكن قال عنه أحمد بن صالح المصري : ما رأيت أحداً يتكلم فيه ، ورأيت أحاديثه عن قتادة ، ويحيى بن أبي كثير صحاحاً^(١) .

وهذا الوجه قواه الدارقطني بعد عرض الخلاف على قتادة قال : " والصحيح حديث قتادة ، عن الحسن ، عن عبدالله بن مغفل " ^(٢) .

وخالفهما معمر فرواه عن قتادة ، عن الحسن - مرسلًا كما جاء عنه في الوجه التالي ، وهو لا يصح عن قتادة .

وأما الوجه التاسع :

فيرويه عن قتادة :

— معمر بن راشد ، وهو وإن كان ثقة فاضلاً ، إلا أنه كان سيئ الحفظ لحديث قتادة ، قال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين يقول : قال معمر : " جلست إلى قتادة وأنا صغير ، فلم أحفظ عنه الأسانيد " ^(٣) .

وقال الدارقطني : معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش ^(٤) .

(١) تهذيب التهذيب (٣/١٧٠) ، التقريب (ص ١٩٦) .

(٢) العلل للدارقطني (٩/٩١) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٦٩٨) .

(٤) شرح علل الترمذي (١/٢٦٣) .

وعلى هذا إضافة إلى المخالفة فإن هذا الوجه لا يصح عن قتادة.

وأما الوجه العاشر:

فيرويه عن قتادة:

— الحكم بن عبد الملك، ضعيف بالاتفاق^(١). وعلى هذا فلا يصح هذا الوجه عن قتادة لضعف حال الحكم، وتفردّه.

وأما الوجه الحادي عشر:

فيرويه عن قتادة:

— سعيد بن أبي عروبة، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ^(٢).
تفرد بهذا الوجه عبد الوهاب بن عطاء مخالفاً أصحاب سعيد بن أبي عروبة، ولا يصح عن سعيد.

— سويد بن إبراهيم الجحدري، ضعيف، قال ابن عدي: "حديثه عن قتادة ليس بذاك، وسويد فيه ضعف، وإنما يخلط عن قتادة، ويأتي عنه بأحاديث لا يأتي بها عنه أحد غيره..."^(٣).

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن قتادة لا يصح.

وأما الوجه الثاني عشر:

فيرويه عن قتادة:

— شعبة، وقد جاءت روايته معلقة كما عن الدارقطني، وهو من هذا الوجه لا يصح عن عائشة رضي الله عنها أصلاً؛ لأن المحفوظ عنها بخلاف ذلك، فالمروي عنها: أن المرأة تقطع الصلاة، ورأيها: أن المرأة لا تقطع الصلاة، وأنكرت القول بالقطع أشد الإنكار، قالت رضي الله عنها: «بئسما عدلثمونا بالكلب، والحمار، لقد رأيتني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي، وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة، فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فقبضتها»^(٤)، فقول عائشة

(١) تهذيب التهذيب (٤٣١/٢).

(٢) التقريب (ص ٣٦٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٧٠/٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٩/١ ح ٥١٩)، ومسلم (٣٦٦/١ ح ٢٧٠).

رحمته عن هذا يعل الحديث عنها من طريقه.

وعلى هذا فإنه لا يصح من مسند عائشة رضي الله عنها.

وبعد عرض هذه الأوجه يظهر، - والله أعلم - أن الراجح منها هو:

الوجه الأول: قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما (موقوفاً) - وقد رجحه يحيى ابن سعيد القطان، وأحمد، وأبو داود^(١)، وكذا البزار كما بين آنفاً.

الوجه الثاني: قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، (مرفوعاً) - وقد رجحه أبو حاتم كما تقدم.

الوجه الثالث: قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما - موقوفاً.

الوجه الرابع: قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن أبي هريرة مرفوعاً - وقد رجح هذا الوجه الدارقطني كما تقدم.

والوجه الثامن: قتادة، عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعاً - وقد رجحه الدارقطني أيضاً كما تقدم.

وما عداهن من الأوجه فلا تصح عن قتادة - والله أعلم -.

وقتادة: ثقة ثبت، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً حجة في الحديث^(٢).

وقال أحمد: كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها^(٣).

وقال أبو زرعة: قتادة من أعلم أصحاب الحسن^(٤).

وقد وُصف بالتدلس كما اشتهر عند أهل العلم، قال ابن عبد البر: قتادة إذا لم يقل: سمعت، وحُولف في نقله، فلا تقوم به حجة، لأنه يدلس كثيراً عمن لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة^(٥).

(١) فتح الباري (١٢١/٤)

(٢) الطبقات الكبير (٢٢٨/٩).

(٣) الجرح والتعديل (١٣٥/٧).

(٤) الجرح والتعديل (١٣٥/٧).

(٥) التمهيد (٣٠٧/٣).

وقال ابن عبد البر - أيضاً - : "قال بعضهم: قتادة إذا لم يقل سمعت أو حدثنا فلا حجة في نقله، وهذا تعسف^(١) .

وقال أبو داود: حدث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم^(٢) .

وقال شعبة: كنت أعرف ما سمع قتادة مما لم يسمع، كان إذا جاء ما سمع قال: حدثنا أنس بن مالك، حدثنا الحسن، حدثنا سعيد، حدثنا مطرف، حدثنا سعيد (وهو ابن المسيب). وإذا جاء ما لم يسمع قال: قال سعيد بن جبير، قال أبو قلابة^{(٣)(٤)} .

وأما سماع قتادة من زرارة بن أوفى، وصالح بن أبي الخليل، فلم أجد من الأئمة من تعرض له بنفي أو إثبات.

ولكن يرجح جانب السماع والاتصال تصحيح من صحح الحديث.

وممن صحح حديث - زرارة بن أوفى - : الدارقطني؛ كما بين آنفاً - والله أعلم - .



(١) المرجع السابق (٢٨٧/١٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٥٦/٨).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢٠٩/٣).

(٤) وانظر مزيد بحث في تدليس قتادة: المرسى الخفي وعلاقته بالتدليس (٦٠٥/٢-٦١١).

الحديث الحادي عشر

قال البزار (١١/٤٢٢-٤٢٦):

٥٢٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِوُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

٥٢٧٦- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَّازُ دِيَّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

٥٢٧٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ مَرَّةً مَرَّةً.

٥٢٧٨- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَبَاطِنَهُمَا.

٥٢٧٩- وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ غَرْفَةً غَرْفَةً.

٥٢٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ اللَّيْثِ أَبُو الصَّبَّاحِ الْهَدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَانْتَضَحَ^(١).

٥٢٨١- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَغَرَفَ غَرْفَةً فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، وَرَشَّ عَلَى قَدَمَيْهِ

(١) انتضح: انتضح: مفتوحة الضاد، ما انتضح من الماء . واستنضح الرجل في الوضوء: رش على نفسه الماء.

ينظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ١٣٠)، النهاية في غريب الحديث (٥/ ٧٠) (نضح).

وفيها نعلان ومسح ظاهرهما وباطنهما.

٥٢٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ بْنُ بَكِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الْعَسْقَلَانِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَجْزِي لِكُلِّ غُضُوٍ غَسْلَةٌ إِذَا بَلَغَ مَوَاضِعَ الْوُضُوءِ.

٥٢٨٣- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَجَمَعَ بَيْنَ الْإِسْتِنْشَاقِ وَالْمُضْمَضَةِ بِغُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَأَمَّا جَمْعُنَا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لِنَبَيِّنَ كُلَّ مَنْ زَادَ مِنْهُمْ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْكَلَامِ فِي الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ مَعَانِيهَا قَرِيبَةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَالْحَدِيثُ لَمْ يَزِدْ إِذَا كَانَ ثَقَّةً. فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ إِدْرِيسٍ؛ فزاد: مسح ظاهر أذنيه وباطنهما، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِي هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ قَبِيصَةَ؛ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَانْتَضَحَ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، إِنَّمَا كَانَ نَضَحَ قَدَمَيْهِ، فَحَمَلَهُ عَلَى نَضَحِ الْفَرْجِ إِذْ اخْتَصَرَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ؛ فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَى لَفْظِهِ، وَهَشَامٌ ثَقَّةٌ، وَهَذَا عِنْدِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِنَّمَا كَانَ أَرَاهُمُ النَّبِيَّ ﷺ الْوُضُوءَ، أَوْ كَانَ مُتَوَضِّئًا فَمَسَحَ، يَقُولُ: هَكَذَا فَاغْسِلُوا؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ ثَبَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي عَمْرٍو الْعَسْقَلَانِيِّ، فَأَخْطَأَ عِنْدِي فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ رَجَاءٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو الْعَسْقَلَانِيُّ فَلَا نَعْرِفُهُ، وَالْحَدِيثُ هُوَ مَعْنَى الْأَحَادِيثِ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ خِلَافَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ وَرْقَاءَ فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا حَدَّثَ بِهِ كَمَا حَدَّثَ بِهِ حُجَّاجٌ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْحُجَّاجِ بَلَغَنِي أَنَّهُ يُحَدِّثُ بِهِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَقَالَ حُجَّاجٌ: عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ عَمْرٍو بْنَ دِينَارٍ رَوَى عَنْ عَطَاءَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابن حبان (٣٧٤/٣ ح ١٠٩٥) عن عمر بن محمد الهمداني، عن عمرو ابن علي الفلاس به، بمثله.

✽ وأخرجه أبو دواد (٩٧/١ ح ١٣٨) عن مسدد،

والترمذي في السنن (٩٠/١ ح ٤٢) من طريق محمد بن بشار،

والنسائي في الكبرى (١٠٥/١ ح ٨٥) عن محمد بن المثنى،

وابن ماجة (٢٦٤/١ ح ٤١١) عن أبي بكر بن خلاد الباهلي،

أربعتهم: (مسدد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وأبو بكر بن خلاد الباهلي) عن يحيى ابن سعيد القطان به، بمثله.

✽ وأخرجه البخاري (٤٣/١ ح ١٥٧) عن محمد بن يوسف الفريابي،

والترمذي (٩٠/١ ح ٤٢)، وأحمد (٢٢٣/١ ح ٢٠٧٢) من طريق وكيع،

وعبدالرزاق في المصنف (٤١/١ ح ١٢٨)،

وعبد بن حميد في المنتخب (ص ٢٣٢ ح ٧٠٢) عن عبيد الله بن موسى،

والدارمي (٥٤٥/١ ح ٧٢٣) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد،

والبيهقي في الكبرى (٧٢/١ ح ٣٥١) من طريق القاسم بن محمد بن يزيد الجرمي،

والبغوي في شرح السنة (٤٤٢/١ ح ٢٢٦) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

سبعتهم (محمد بن يوسف الفريابي، ووكيع، وعبدالرزاق، وعبيد الله بن موسى، والضحاك ابن مخلد، والقاسم بن محمد بن يزيد الجرمي، ومؤمل بن إسماعيل) عن سفيان الثوري به، بمثله.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (١٠٨/١ ح ٩٢ ح ٩٣) عن الهيثم بن أيوب، وقتيبة ابن

سعيد،

وابن ماجه (٤٠٣/١ ح ٢٦٠) عن عبد الله بن الجراح، وأبي بكر بن خلاد الباهلي،
والشافعي في مسنده (١٧٠/١ ح ٤٧)،

والدارمي (٥٤٥/١ ح ٧٢٤)، وابن حبان (٣٥٧/٣ ح ١٠٧٦) والحاكم (١٥٠/١ ح ٥٣٤)، والبيهقي في الكبرى (٥٠/١ ح ٢٣٤) من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك،
ستهم: (الهيثم بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن الجراح، وأبو بكر بن خلاد
الباهلي، والشافعي، وهشام بن عبد الملك) عن عبد العزيز الدراوردي به، بلفظ: تمضمض،
واستنشق من غرفة واحدة، وغسل وجهه، ولفظ قتيبة بن سعيد: فاستنشق ومضمض مرةً
واحدة، ولفظ الهيثم بن أيوب، والشافعي: ... وغسل يديه مرةً، ومسح برأسه وأذنيه مرةً.
ولفظ هشام بن عبد الملك: ... وجمع بين المضمضة والاستنشاق.

✽ وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠/١ ح ٧٤) عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن
محمد بن عجلان به بلفظ: توضأ وغسل يديه ووجهه مرةً مرةً.

✽ وأخرجه الترمذي (٩٢/١ ح ٣٦) عن هناد بن السري،

والنسائي في الكبرى (١١٣/١ ح ١٠٦) عن مجاهد بن موسى،

وأبو بكر بن أبي شيبة (٩/١ ح ٦٤) - ومن طريقه ابن ماجه (٣٦٥/١ ح ٤٣٣)، وابن
حبان (٣٦٧/٣ ح ١٠٨٦)، وابن المنذر في الأوسط (٣٧٦/١ ح ٣٥٨)، والبيهقي في الكبرى
(١١٨/١ ح ٢٥٣) -،

وابن خزيمة (١١٤/١ ح ١٤٨)، وابن حبان (٣٦٠/٣ ح ١٠٧٨) من طريق عبد الله بن
سعيد الأشج،

والبيهقي في الكبرى (٢٣٦/١ ح ١١٦٦) من طريق علي ابن المديني،

خمسهم: (هناد بن السري، ومجاهد بن موسى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن سعيد
الأشج، وعلي ابن المديني) عن عبد الله بن إدريس به، بنحوه.

✽ وأخرجه عبدالرزاق في المصنف (٤٢/١ ح ١٢٧) عن داود بن قيس به، بمثله.

✽ وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٦٢/١ ح ٧٨٧) من طريق العباس الدوري، عن قبيصة به، بمثله.

✽ وأخرجه أبو داود (٩٦/١ ح ١٣٧) من طريق محمد بن بشر، والطبراني في الكبير (٣٧٨/١٠ ح ١٠٧٥٩)، والحاكم (١٤٧/١ ح ٥٢١) من طريق خلاد بن يحيى،

وأبو نعيم في الحلية (٣٢٧/٧) من طريق الليث بن سعد، والبيهقي في الكبرى (٧٢/١ ح ٣٥١) من طريق القاسم بن محمد بن يزيد الجرمي، أربعتهم: (محمد بن بشر، وخلاد بن يحيى، والليث بن سعد، والقاسم بن محمد بن يزيد الجرمي) عن هشام بن سعد به، بمثله.

✽ وأخرجه البخاري (٤٠/١ ح ١٤٠)، وأحمد (٢٦٨/١ ح ٢٤١٦)، والبيهقي في الكبرى (٥٣/١ ح ٢٤٦) من طريق سليمان بن بلال، وعبدالرزاق في المصنف (٤٢/١ ح ١٢٦ ح ١٢٩) عن معمر،

والبيهقي في الكبرى (٧٢/١ ح ٣٤٩ ح ٣٥٠) من طريق ورقاء بن عمر، ومحمد بن جعفر، أربعتهم: (سليمان بن بلال، ومعمر، وورقاء بن عمر، ومحمد بن جعفر) عن زيد بن أسلم به، بلفظ: تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضَمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ ... الحديث، وجاء في حديث خارجة بن مصعب بزيادة لفظ: ... غسل رجله عليهما النعلان.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار، وهي:

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أسامة بن زيد (مرفوعًا).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (١٢٢/١ ح ١٢٦)، والشافعي في مسنده (١٣٤/١ ح ١١٥)، وابن خزيمة (٩٣/١ ح ١٨٥)، وابن حبان (١٥٣/٤ ح ١٣٢٣)، والطبراني في الأوسط (٣٤٧/١١ ح ٨٨٣١)، والحاكم في المستدرک (١٥١/١ ح ٥٣٧) من طريق داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، بزيادة لفظ: «ومسح على الخفين ثم صلى».

الوجه الثالث: زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (مرفوعًا)
 ✽ أخرجه ابن ماجه (٢٥٤/١ ح ٤١٢)، وأحمد (٢٣/١ ح ١٤٩)، والبزار (٤١٥/١ ح ٢٩٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩/١ ح ١٢٣)، وابن أبي حاتم في العلل (٥٠٤/١ ح ٧٢) من طريق الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، بمثل لفظ محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم.

الوجه الرابع: زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).
 ✽ أخرجه العقيلي في الضفاء (٢٤٣/٣ ح ٢٩١١)، وابن عدي في الكامل (٢٤٧/٤) من طريق عبد الله بن سنان، عن زيد بن أسلم، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على زيد ابن أسلم على أربعة أوجه، هي:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا)
 وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان الثوري، وعبد العزيز الدراوردي، ومحمد بن عجلان،

وداود بن قيس، - فيما يرويه عنه: عبدالرزاق، ووكيع بن الجراح -
 وهشام بن سعد، وسليمان بن بلال، ومعمّر بن راشد، وورقاء بن عمر، ومحمد بن جعفر، وأبو عمرو العسقلاني.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أسامة بن زيد (مرفوعًا).
 وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: داود بن قيس، فيما يرويه عنه: عبد الله بن نافع، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

الوجه الثالث: زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (مرفوعًا)
 وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: الضحاك بن شرحبيل.

الوجه الرابع: زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).
 وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الله بن سنان.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— سفيان الثوري، من رواية جمع من أصحابه الأثبات، وهم: يحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وغيرهما^(١).

وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه عن الثوري: قبيصة بن عقبة؛ فانفرد بزيادة لفظ: "انتضح"، وهي من أخطائه كما صرح البزار بذلك؛ إذ قال: "وأما حديث قبيصة: "أنه توضأ وانتضح"، فأخطأ فيه، إنما كان نضح قدميه، فحمله على نضح الفرج إذ اختصره".

وعلى هذا فإن هذه الزيادة لا تصح عن الثوري.

— محمد بن عجلان، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: — حماد بن مسعدة، وهو ثقة^(٢).

— وأبو خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي وهو: صدوق يخطئ^(٣).

وخالفهما: عبد الله بن إدريس، وهو ثقة فقيه^(٤).

فزاد في لفظه: «مسح ظاهر أذنيه وباطنهما»، وتفرّد بذلك عن محمد بن عجلان، وقد نص على هذا البزار إذ قال: "فأما حديث ابن إدريس فزاد: "مسح ظاهر أذنيه، وباطنهما"، ولانعلم أحداً قال في هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما غيره".

وبالنظر في الاختلاف الواقع على محمد بن عجلان بزيادة: "مسح ظاهر أذنيه وباطنهما"، — يظهر لي، والله أعلم —

أن الراجح عن محمد بن عجلان أنه يرويه عن زيد بن أسلم دون ذكر هذه الزيادة لما يلي: —

(١) تاريخ ابن معين — رواية ابن محرز (١٠٩/١).

(٢) الكاشف (٢٥٢/١)، تهذيب التهذيب (١٩/٣).

(٣) الجرح والتعديل (١٠٦/٤)، تهذيب الكمال (٣٩٤/١١)، الكاشف (٤٥٨/١)، التهذيب (١٨١/٤)، التقريب (ص ٢٥٠).

(٤) الجرح والتعديل (٩/٥)، التقريب (ص ٢٩٥).

- تفرد عبد الله بن إدريس بهذه الزيادة، ولم أقف على أحد تابعه عليها، وقد نص على هذا البزار، كما بين آنفاً - والله أعلم -.

- أنه اجتمع على عدم ذكر هذه الزيادة اثنان، هما: حماد بن مسعدة، وأبو خالد الأحمر، ولا شك أن اجتماعهما على عدم ذكرها يُقدم على عبد الله بن إدريس المنفرد بها.

- أن الثقات من أصحاب زيد بن أسلم روه عن زيد بن أسلم دون ذكر هذه الزيادة.

- داود بن قيس، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: وكيع بن الجراح، مجمع على توثيقه، قال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم من وكيع ولا أحفظ منه، وقال - أيضاً -: كان مطبوع الحفظ، وكان حافظاً حافظاً، وكان أحفظ من عبدالرحمن بن مهدي كثيراً، وقال ابن معين: ما رأيت أحفظ من وكيع، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد^(١).

- وكذا عبدالرزاق، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير^(٢).

وخالفهما: أبو نعيم الفضل بن دكين، وعبد الله بن نافع، فسمى صحابي الحديث أسامة ابن زيد كما جاء عنهما في الوجه الثاني.

- هشام بن سعد، قال ابن معين عنه: هشام بن سعد فيه ضعف، وداود بن قيس أحب إلي منه، وقال أحمد: لم يكن بالحافظ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، وقال أبو داود: أثبت الناس في زيد بن أسلم، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، إلا أنه أثبت الناس في زيد بن أسلم، وقد ترجم له ابن عدي وذكر له مناكير، ثم قال في آخر ترجمته: وله غير ما ذكرت، ومع ضعفه يكتب حديثه^(٣).

ومع ما فيه من كلام فقد خالف في روايته لهذا الوجه الجماعة ممن هم أوثق منه، وجاء بلفظ مخالف للصواب، حيث قال: «وفيهما نعلان ومسح ظاهرهما وباطنهما» وهو خلاف

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٢٠٦/٣)، تهذيب التهذيب (١٢٥/١١)، التقريب (ص ٥٨١).

(٢) التقريب (ص ٣٥٤)، وتقدم في الحديث السادس.

(٣) الجرح والتعديل (٦١/٩)، الكامل (٤١١/٨)، تهذيب الكمال (٢٠٦/٣٠)، تهذيب التهذيب (٣٧/١١)، التقريب (ص ٥٧٢).

المشهور عن زيد بن أسلم، قال البزار مُعَلَّلاً لها: "الأخبار قد ثبتت عن رسول الله ﷺ أنه غسل قدميه".

وقال البيهقي في نقد روايته: "وهشام بن سعد ليس بالحافظ جداً، فلا يقبل منه ما يخالف الثقات الأثبات، وكيف وهم عدد وهو واحد" (١).

وعلى هذا فإن هذا اللفظ لا يصح عن زيد بن أسلم.

- أبو عمرو العسقلاني، لعله أبو عمرو الداري، فإن كان هو فقد قال أبو حاتم: مجهول، وفيه - أيضاً - شيخ البزار مُحَمَّد بن مرزوق، وهو: صدوق له أوهام (٢).

حمل البزار على مُحَمَّد بن مرزوق، حيث قال في بيان اللفظ الذي ساقه «يجزىء لكلِّ غُضُو غُسلَةٌ إذا بلغ مواضع الوُضوء»: "وأما حديثُ أبي عمرو العسقلاني، فأخطأ عندي فيه مُحَمَّد بن مرزوق؛ لأنَّ ابن رجاء يُحَدِّث عَنْ أَبِي عمرو سَعِيد بن سلمة بأحاديث كثيرة، وأما أَبُو عمرو العسقلاني فلا نعرفه، والحديثُ هو معنى الأحاديث، وإن كان اللفظُ خلافَ ذلك".

- ورقاء بن عمر، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: يزيد بن هارون السلمي، وهو: ثقة، متقن، عابد (٣).

وخالفه الحجاج بن نصير، وهو ضعيف (٤)، فرواه عن ورقاء بن عمر، عن عمرو بن دينار، فأبدل زيد بن أسلم بعمرو بن دينار.

وقد تفرد به، ولم يتابع عليه، وقد نص على تفرده البزار، إذ قال: "وأما حديث ورقاء فلا نعلم أحداً حدث به كما حدَّث به حجاج، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، ولا نعلم أن عمرو بن دينار روى عن عطاء، عن ابن عباس حديثاً". وعليه - فالمحفوظ عن ورقاء بن عمر ما وافق فيه الثقات على هذا الوجه.

- سليمان بن بلال، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال أبو زرعة: سليمان بن

(١) السنن الكبرى (١/٧٢ ح ٣٥٠).

(٢) الجرح والتعديل (٩/٤١٠)، التقريب (ص ٥٠٥).

(٣) التقريب (ص ٦٠٦).

(٤) التقريب (ص ١٥٣).

بلال أحب إلي من هشام بن سعد^(١).

— **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْأَنْصَارِيِّ**، قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: مستقيم الحديث، وقال العجلي: ثقة^(٢).

— **مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ**، أحد الأعلام، ثقة ثبت، عده ابن المديني من الستة الذين تدور عليهم الأسانيد^(٣).

— **عبد العزيز الدراوردي**، وهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ^(٤).

فيتلخص مما تقدم أنَّ الجمع من الثقات أمثال الثوري، وسليمان بن بلال، ومُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ومَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، رَوَاهُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّوَابِ بَلْفَظٍ: «... مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَ عَلَى رِجْلِهِ الْيَمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا...» الْحَدِيثُ. دُونَ لَفْظٍ: «مَسَحَ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَبَاطِنَهُمَا»، الَّذِي زَادَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَدُونَ لَفْظِ هِشَامٍ: «وَفِيهِمَا نَعْلَانِ وَمَسَحَ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا»، وَكَذَا لَفْظُ أَبُو عَمْرٍو الْعَسْقَلَانِي: «يَجْزِيءُ لِكُلِّ عَضْوٍ غَسْلَةً إِذَا بَلَغَ مَوَاضِعَ الْوُضُوءِ» - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— **داود بن قيس**، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أبي نعيم الفضل بن دكين، قال أحمد: يحيى، وعبد الرحمن، وأبو نعيم الحجة الثبت، كان أبو نعيم ثباتاً، وقال يعقوب بن سفيان: أجمع أصحابنا أن أبا نعيم كان غاية في الإتيان، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(٥).

— **وعبد الله بن نافع الصائغ**، قال ابن معين، والنسائي: ثقة، وقال ابن حبان: كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ، وقال أبو حاتم: ليس بالحافظ، لين، تعرف وتنكر، وكتابه أصح، وقال البخاري: في حفظه شيء، وقال أبو زرعة: ابن نافع عندي منكر

(١) الطبقات الكبير (٥٩٨/٧)، الجرح والتعديل (١٠٣/٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٩٥/٥)، التقريب (ص ٤٧١).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٤٢/١٠)، التقريب (ص ٥٤١).

(٤) التقريب (ص ٣٥٨).

(٥) تاريخ بغداد (٣٠٧/١٤)، المعرفة والتاريخ (٦٣٣/٢)، تهذيب الكمال (٢٠٧/٢٣).

الحديث، لخص ابن حجر حاله بقوله: ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين^(١).
وبالنظر في الاختلاف على داود بن قيس يتبين رجحان الوجه الأول عن داود بن قيس،
وذلك لثقة الرواة عنه، ومنهم: وكيع الجراح وكفي به، بمقابل من رواه على هذا الوجه، وقد
شاركه عبدالرزاق.

وعليه فإن هذا الوجه عن زيد بن أسلم غير محفوظ.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— الضحاك بن شرحبيل الغافقي، وثقه أحمد بن صالح، وابن حبان، وضعفه أحمد، وقال
ابن حجر: صدوق يهم^(٢).

وهو كما قال ابن حجر، وليس أدل على وهمه من مخالفته الجمع من الثقات الذين رووه
عن ابن عباس فأخطأ هو فيه، ولذا قال أبو حاتم: "هذا خطأ: إنما هو زيد، عن عطاء بن
يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ"^(٣).

ووافقه البزار، فقال: "وهذا الحديث خطأ، وأحسب أن خطؤه أتى من قبل الضحاك بن
شرحبيل، فرواه عنه رشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن
عمر. والصواب ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس"^(٤).
وقال الترمذي عن هذا الوجه بعد أن علقه: "وليس هذا بشيء"^(٥).

وقال الدارقطني: "روايته لهذا الوجه وهم"^(٦).

ثم إنه يرويه عن الضحاك: رشدين بن سعد، وهو ضعيف، قال ابن يونس: كان صالحاً في
دينه، فأدرسته غفلة الصالحين، فخلط الحديث، وقال حرب الكرماني: سألت أحمد بن حنبل

(١) التاريخ الأوسط (٤/٩٢٠)، سؤالات البرذعي (٢/٦٣٠)، تهذيب الكمال (١٦/٢١١) التقريب (ص٢٢٦).

(٢) الثقات (٤/٣٨٨)، إكمال تهذيب الكمال (٧/١٨)، تهذيب التهذيب (٤/٤٤٥)، التقريب (ص٢٧٩).

(٣) العلل (١/٥٠٤).

(٤) المسند (١/٤١٥ ح٢٩٢).

(٥) سنن الترمذي (١/٩١ ح٤٢).

(٦) العلل (٢/١٤٥).

عن رشدين بن سعد، فضعه، وقدم ابن لهيعة عليه^(١).

وعلى ما سبق فإن هذا الوجه غير محفوظ عن زيد بن أسلم.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— عبد الله بن سنان، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف

الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه^(٢).

وعبد الله بن سنان مع ضعفه قد تفرد بهذا الوجه، ولم يتابع عليه، وقد نص الدارقطني على

وهم هذا الوجه، حيث قال: "وخالفه - أي خالف الضحاك - عبد الله بن سنان، فرواه عن

زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وكلاهما وهم"^(٣)

وعليه فهذا الوجه غير محفوظ عن زيد بن أسلم أيضاً.

والحديث من وجهه الراجح: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما،

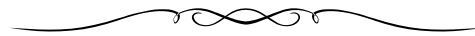
قال البزار: "والصواب ما رواه الثقات، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس".

ووافقه الترمذي، فقال: "والصحيح ما روى ابن عجلان، وعبد العزيز بن محمد، عن زيد بن

أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ"^(٤).

وكذلك الدارقطني قال: "والصواب: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن

عباس، رواه الحفاظ عن زيد بن أسلم"^(٥)، وهو من هذا الوجه في صحيح البخاري.



(١) الجرح والتعديل (٥١٣/٣)، تهيب الكمال (١٩١/٩)، التقريب (ص ٢٠٩).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤٨٩/٣)، الجرح والتعديل (٦٩/٥)، الكامل (٢٤٧/٤).

(٣) العلل (١٤٥/٢).

(٤) سنن الترمذي (٩١/١ ح ٤٢).

(٥) العلل (١٤٥/٢).

الحديث الثاني عشر

قال البزار (٤٢٨/١١):

٥٢٨٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا، أَوْ أَرْبَعًا فَلْيُصَلِّ رُكْعَةً وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً شَفَعَتْهَا بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ».

وهذا الحديث لا نعلم أحداً تابع الدَّرَاوَرْدِيَّ عليه، وإنما يرويه ابْنُ عَجَلَانَ وداؤُدُ بْنُ قَيْسٍ وغيرهما من أصحاب زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَلَكِنْ هَكَذَا قَالَ الدَّرَاوَرْدِيُّ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ».

تخريج الحديث:

الوجه الأول: زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٧/١ ح ٥٨٧) عن عمران بن يزيد،

وابن حبان (٣٩٠/٦ ح ٢٦٦٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم،

وابن المنذر في الأوسط (٣٠٨/٣ ح ١٦٥٣)، (٣٠٨/٣ ح ١٦٩٦) من طريق إسماعيل

ابن مسلمة، وسعيد بن منصور،

أربعتهم: (عمران بن يزيد، وإسحاق بن إبراهيم، وإسماعيل بن مسلمة، وسعيد بن منصور)

عن عبد العزيز الدراوردي به، بمثله.

✽ وأخرجه الدارقطني في السنن (٢٠٥/٢ س ١٤٠١) من طريق عبد الله بن جعفر،

والدارقطني في العلل (٢٦٣/١١ س ٢٢٧٤) - معلقاً - عن حفص بن ميسرة^(١)،

(١) وقع في المطبوع بلفظ: ابن (أبي) ميسرة، بزيادة كلمة "أبي"، والصواب - والله أعلم - حذفها؛ إذ إنَّ حفص هو:

عليه =

كلاهما: (عبدالله بن جعفر، وحفص بن ميسرة) عن زيد بن أسلم به، بمثله.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (مرفوعًا).

✽ أخرجه أبو داود (٢٦١/١ ح ١٠٢٤)، وابن ماجه (٢٧٣/٢ ح ١٢١٠) وابن أبي شيبة (٢٥/٢ ح ٤٤٣٦)، وابن حبان (٣٨٧/٦ ح ٢٦٦٤) من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان،

والنسائي في الكبرى (٣٠٧/١ ح ٥٨٨)، وابن عبد البر (١٨/٥) من طريق خالد بن الحارث،

والطبري في تهذيب الآثار (٣٩/١ ح ٢٥) من طريق حيوة بن شريح،

وابن عبد البر (٢٢/٥) من طريق الليث بن سعد،

أربعتهم: (أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان، وخالد بن الحارث، وحيوة بن شريح، والليث بن سعد) عن محمد بن عجلان به، بنحوه.

✽ وأخرجه مسلم (٤٠٠/١ ح ٥٧١)، والبيهقي في الكبرى (٣٣١/٢ ح ٣٩٦٧) من طريق عبدالله بن وهب القرشي، عن داود بن قيس به، بنحوه.

✽ وأخرجه مسلم (٤٠٠/١ ح ٥٧١)، وأحمد (٨٣/٣ ح ١١٧٨٢) وأبو عوانة في المستخرج (٥٠٩/١ ح ١٩٠٤) وابن حبان (٣٩١/٦ ح ٢٦٦٩)، من طريق سليمان بن بلال،

والنسائي في الكبرى (٣٠٧/١ ح ٥٨٩)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٩/١ ح ٢٣) من طريق يحيى بن محمد بن قيس،

وابن الجعد في مسنده (ص ٤٢٠ ح ٢٨٧٠)، وأحمد (٨٤/٣ ح ١١٧٩٤)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٩/١ ح ٢٦) من طريق عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة،

==

حفص بن ميسرة، وقد نُصَّ عليه في تلاميذ زيد بن أسلم بهذا، وقد جاءت عنه رواية أخرى تدل على أنه هو كما في الوجه الثالث.

وأحمد (٧٢/٣ ح ١٦٨٩)، و (٨٧/٣ ح ١١٨٣٠) من طريق فليح بن سليمان، ومُحَمَّد بن مطرف،

وأبو عوانة في المستخرج (٥٠٩/١ ح ١٩٠٧) من طريق هشام بن سعد،

وابن حبان (٣٨٦/٦ ح ٢٦٦٣) من طريق مالك بن أنس،

والدارقطني في العلل (٢٦٣/١١ ح ٢٢٧٤) - معلقاً - عن أبي قتادة الحراني، عن سفيان الثوري،

ثمانيتهم: (سليمان بن بلال، ويحيى بن مُحَمَّد بن قيس، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وفليح بن سليمان، ومُحَمَّد بن مطرف، وهشام بن سعد، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري) عن زيد بن أسلم به، بنحوه.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار (مرسلاً).

✽ أخرجه أبو داود (٢٦٣/٢ ح ١٠٢٦ ح ١٠٢٧)، وعبد الرزاق في المصنف (٣٠٥/٢ ح ٣٤٦٦) من طريق مالك بن أنس،

والبيهقي في الكبرى (٣٣١/٢ ح ٣٦٢٠)، وابن عبد البر (١٩/٥) - معلقاً - من طريق داود بن قيس،

وعبد الله بن وهب في الموطأ (ص ١٣٢ ح ٤٥٣) عن حفص بن ميسرة،

والدارقطني في العلل (٢٦٣/١١ ح ٢٢٧٤) - معلقاً - عن سفيان الثوري،

أربعتهم: (مالك، وحفص بن ميسرة، وداود بن قيس، وسفيان الثوري) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، بمثله. - وهو في الموطأ (٩٥/١ ح ٢١٤) - من رواية يحيى الليثي، وعبد الله بن وهب (ح ٤٥٣) - .

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، تبين أن الحديث اختلف فيه على زيد بن أسلم على ثلاثة أوجه، هي:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد العزيز الدراوردي، وعبد الله بن جعفر، وحفص بن ميسرة، علقه الدارقطني عنه.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: محمد بن عجلان، وداود بن قيس، - فيما يرويه عنه: عبد الله بن وهب القرشي، فيما رواه عنه: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.

وسليمان بن بلال، ويحيى بن محمد بن قيس، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وفليح ابن سليمان، ومحمد بن مطرف، وهشام بن سعد، ومالك بن أنس، - فيما يرويه عنه: الوليد بن مسلم، ويحيى بن راشد المازني. - وأبو وسفيان الثوري، - فيما يرويه عنه: أبو قتادة الحراني علقه الدارقطني عنه -.

الوجه الثالث: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار (مرسلاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: مالك، - فيما يرويه عنه: يحيى الليثي، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن مسلمة القعنبي - وعبد الرزاق، وحفص بن ميسرة، - من رواية: عبد الله بن وهب - وداود بن قيس، من رواية: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن وهب، فيما يرويه عنه: بحر بن نصر الخولاني -.

والثوري، علقه الدارقطني عنه.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

- **عبد العزيز الدراوردي**، قال ابن المديني: ثقة ثبت، وقال ابن معين: ثقة حجة، وقال مرة -: صالح، ليس به بأس، وقال - أيضاً -: إذا حدث من كتابه فهو أثبت من حفظه، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث يغلط، وقال أحمد: كان معروفاً

بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وقال - أيضاً - : إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل، وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ، وربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة، إلا أنه كثير الوهم، لخص الذهبي حاله بقوله: صدوق، من علماء المدينة، غيره أقوى منه، وابن حجر بقوله: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ^(١).

- **عبد الله بن جعفر المديني**، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: وكان ممن يهتم في الأخبار حتى يأتي بها مقلوبة، ويخطئ في الآثار حتى كأنها معمولة^(٢).

- **حفص بن ميسرة**، قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه، وفي حديثه بعض الأوهام، وقال الساجي: في حديثه ضعف، لخص ابن حجر حاله بقوله: ثقة، ربما وهم^(٣). وقد جاءت روايته معلقة كما عند الدارقطني.

أشار البزار إلى هذا الوجه بأنه غير محفوظ حينما نص على تفرد عبد العزيز الدراوردي به فقال: "ولا نعلم أحداً تابع الدراوردي عليه".

وقال ابن حبان: "وهم في هذا الإسناد الدراوردي حيث قال: عن ابن عباس، وإنما هو: عن أبي سعيد الخدري، وكان إسحاق يحدث من حفظه كثيراً، فلعله من وهمه أيضاً"^(٤).

وأعله ابن عبد البر بقوله: "هذا حديث متصل صحيح، وقد أخطأ فيه الدراوردي عبدالعزيز بن مُجَدِّد، وعبد الله بن جعفر بن نجيح، فروياه عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار،

(١) الطبقات الكبير (٦٠٢/٧)، الجرح والتعديل (٣٩٦/٥)، الثقات لابن حبان (١١٦/٧)، تهذيب الكمال

(١٨/١٩٤)، المغني في الضعفاء (ص ٣٩٩)، ميزان الاعتدال (٦٣٣/٢)، التقريب (ص ٣٥٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢٣/٥)، المجروحين (١٥/٢).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤١٢/٤)، العلل - رواية عبد الله (٤٧٩/٢) - (١٨٧/٣)، ميزان الاعتدال

(١٧٤/٥٦٨)، التقريب (ص ١٧٤).

(٤) صحيحه (٣٩٠/٦ ح ٢٦٦٨)

عن عبد الله بن عباس، والدراوردي صدوق، ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم، وعبد الله بن جعفر هذا هو والد علي ابن المديني، وقد أجمع على ضعفه، وليس رواية هذين مما يعارض رواية من ذكرنا^(١).

وكما يظهر آنفاً فإن هذا الوجه لا يصح عن زيد بن أسلم.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن زيد بن أسلم: جمع من أصحابه، منهم:

- **محمد بن عجلان**، قال سفيان بن عيينة: كان محمد بن عجلان ثقة مأموناً في الحديث، وقال أحمد: ثقة، وقال مرة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: إمام صدوق مشهور، وقال ابن حجر: صدوق^(٢).
- **محمد بن مطرف**، قال ابن معين: ثقة، وكذا قال أحمد، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الذهبي: أحد العلماء الأثبات، وقال ابن حجر: ثقة^(٣).
- **سفيان الثوري** واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو قتادة الحراني، واسمه عبد الله بن واقد، قال ابن سعد: لم يكن بذاك بالحديث، وقال ابن معين: ليس به بأس، ولكنه كثير الغلط، وقال البخاري: تركوه، منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: أبو قتادة من عباد أهل الجزيرة وقرائهم، ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتيان، فكان يحدث على التوهم، فيرفع المناكير في أخباره، والمقلوبات فيما يروي عن الثقات حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره^(٤). وقد جاءت روايته معلقة عنه كما عند الدارقطني.

وهو من هذا الوجه لا يصح عن الثوري، إلا أنه قد ثبت عن زيد بن أسلم من طرق أخرى

(١) التمهيد (٢٤/٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (١٩/٢)، سؤالات أبي داود (ص ٢٠٥)، الجرح والتعديل (٤٥/١)،

(٣١٤/٧)، الثقات (٣٨٦/٧)، ميزان الاعتدال (٦٤٤/٣)، التقريب (ص ٤٩٦).

(٣) تاريخ بغداد (٤٧٥/٤)، تهذيب الكمال (٤٧٢/٢٦)، تاريخ الإسلام (٥١٣/٤)، تهذيب التهذيب

(٤٦١/٩)، التقريب (ص ٥٠٧).

(٤) الطبقات الكبير (٤٩١/٩)، التاريخ الكبير (٢١٩/٥)، المجروحين (٢٩/٢)، الكامل (١٩٢/٤)، تهذيب

الكامل (٢٥٩/١٦)، تاريخ الإسلام (١٠٤/٥).

كما هو ظاهر في هذا الوجه.

— **داود بن قيس**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن وهب القرشي،

فيما رواه عنه: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب القرشي.

وخالف أحمد بن عبد الرحمن بن وهب؛ بحر بن نصر الخولاني فجعله عن عبد الله بن وهب

مرسلاً كما في الوجه الثالث.

والذي يظهر أن الوجه الراجح عنه هو الوجه الموصول؛ كما يظهر من كلام ابن عبد البر

بقوله: "ووصل هذا الحديث وأسنده من الثقات ... داود بن قيس في غير رواية القطان"^(١).

وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.

— **مالك بن أنس**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: الوليد بن مسلم، ثقة، لكنه

كثير التدليس، وقد صرح بالتحديث في روايته هنا، وإن كان هنا صرح بالتحديث إلا

أن أحمد قال: كان كثير الخطأ^(٢)،

وكذا من رواية: يحيى بن راشد المازني، قال ابن حجر: ضعيف^(٣).

قال ابن رجب: "ووصله الوليد بن مسلم، وغيره عن مالك. وليس بمعروف عنه وصله"^(٤).

فهاتان الروايتان مخالفتان لرواية الجماعة، والوليد بن مسلم مع ما فيه من كلام، قد خالف

أصحاب مالك الأثبات ممن روه على الوجه الصواب عنه مرسلاً - كما جاء عنهم في الوجه

الثالث -.

وأما رواية: يحيى بن راشد، فمع ضعفه جاءت روايته مثل رواية الوليد، فلا يلتفت إليها

لشدة ضعفها.

وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن مالك بن أنس.

— **سليمان بن بلال**، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال أبو زرعة: سليمان بن

(١) التمهيد (١٩/٥).

(٢) العلل - رواية المروزي (ص ١٤١)، تهذيب الكمال (٩٢/٣١).

(٣) التقريب (٥٩٠).

(٤) فتح الباري (٤٦٣/٩).

بلال أحب إلي من هشام بن سعد، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

وعليه فإن هذا الوجه هو الراجح عن زيد بن أسلم، وقد أشار البزار إلى ذلك، فقال: "وإنما يرويه ابن عجلان، وداود بن قيس وغيرهما من أصحاب زيد، عن زيد، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد".

وكذا الدارقطني قال بعد عرض الخلاف على زيد بن أسلم: "والقول قول المجشون، وسليمان بن بلال، وابن عجلان"^(٢).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— مالك، جاء هذا الوجه عنه من رواية: جمع من أصحابه الأثبات، وهم: يحيى الليثي،

وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبدالرزاق.

وهو الصحيح عنه كما هو ظاهر من كلام ابن عبد البر بقوله: "هذا الحديث وإن كان الصحيح فيه عن مالك الإرسال، فإنه متصل من وجوه ثابتة من حديث من تقبل زيادته"^(٣).

— داود بن قيس، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الله بن وهب، فيما يرويه عنه: بحر بن نصر الخولاني.

— ويحيى بن سعيد القطان، وقد جاءت روايته معلقة كما عند ابن عبد البر.

وهو من هذا الوجه غير محفوظ عن داود بن قيس؛ لأن المحفوظ ما حدث به مسنداً، وهو الوجه الموصول - كما في الوجه الثاني - الذي ختاره مسلم في صحيحه، وتابعه عليه جمع من الثقات كما بينت سابقاً.

— حفص بن ميسرة، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الله بن وهب القرشي، ثقة حافظ^(٤).

ولم يتبين لي من رواه على الوجه السابق عنه؛ حتى يظهر لنا المحفوظ عنه؛ لأن الرواية التي

(١) الطبقات الكبير (٥٩٨/٧)، الجرح والتعديل (١٠٣/٤)، التقريب (ص: ١١٨)، وتقدم في الحديث الحادي عشر.

(٢) العلل (٢٦٠/١١).

(٣) التمهيد (٢١/٥).

(٤) التقريب (ص: ٣٢٨).

أشار إليه الدارقطني - في الوجه الأول - جاءت معلقة عنه.

- سفيان الثوري، علقه الدارقطني عنه، - ولم أقف عليه موصولاً - حتى يتبين لي من رواه عنه.

وعلى كل حال فإن هذا الوجه لا يصح عن زيد بن أسلم؛ لأنه معارض برواية الأحفظ، والأكثر عدداً، كما هو ظاهر في الوجه الثاني.

ويتلخص مما سبق أن الراجح في هذا الحديث هو الوجه الثاني؛ لكثرة العدد، وقوة الحفظ. قال ابن عبد البر: "الحديث متصل مسند صحيح، لا يضره تقصير من قصر به في اتصاله؛ لأن الذين وصلوه حفاظ، مقبولة زيادتهم"^(١).

وقال في موضع آخر: "قال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيد في السهو، أتذهب إليه؟ قال: نعم، أذهب إليه، قلت: إنهم يختلفون في إسناده، قال: إنما قصر به مالك، وقد أسنده عدة، منهم: ابن عجلان، وعبد العزيز بن أبي سلمة"^(٢). وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.

(١) التمهيد (١٨/٥).

(٢) المرجع السابق (٢٥/٥).

الحديث الثالث عشر

قال البزار (٤٣٠/١١):

٥٢٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عِيسَى بْنُ سَاسَانَ السُّوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّمْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يَفْطُرُنَ الصَّائِمَ: الْقِيَاءُ وَالْحَجَامَةُ وَالْإِحْتِلَامُ».

وهذا الحديث رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وعبد الرحمن بن أبي عبيد، ورواه غير عبد الرحمن، عن زيد، عن عطاء بن يسار مرسلاً، ورواه سليمان بن حيَّان عن هشام بن سعد، عن زيد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، وهذا الإسناد من أحسنها إسناداً وأصحها، إلا أن محمد بن عبد العزيز لم يكن بالحافظ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (مرفوعاً).
 ✽ أخرجه ابن عدي (٢٨٢/٣)، والبيهقي في الكبرى (٢٦٤/٤ ح ٨٥٣٣) من طريق يزيد بن خالد بن مرشل، عن سليمان بن حيَّان به، بنحوه.
 الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، (مرفوعاً)

✽ أخرجه الترمذي (٨٨/٣ ح ٧١٩) عن محمد بن عبيد المحاري، وعبد بن حميد في المنتخب (ص ٢٩٧ ح ٩٥٩) عن إسماعيل بن أبي أويس، وأبو يعلى (٣١٠/٢ ح ١٠٣٩) عن عبد الأعلى بن حماد الباهلي، وابن خزيمة (٢٣٣/٣ ح ١٩٧٢) من طريق سعيد بن منصور، وابن حبان في المجروحين (٥٨/٢) من طريق يزيد بن موهب، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ٣٣٤ ح ٤٠٠ ح ٤٠١) من طريق كامل بن

طلحة، وأحمد بن أبي بكر الزهري،

وأبو نعيم في الحلية (٣٥٧/٨)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥٤٥/٧ ح ٢٢٤٧) من طريق بشر بن الحارث،

والبيهقي في الكبرى (٢٨٧/٤ ح ٨٥٣١) من طريق يحيى الحماني،
تسعتهم: (محمد بن عبيد المحاربي، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبد الأعلى بن حماد الباهلي، وسعيد بن منصور، ويزيد بن موهب، وكامل بن طلحة، وأحمد بن أبي بكر الزهري، وبشر بن الحارث، ويحيى الحماني) عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم به، بنحوه.
✽ وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن (٢٤٠/١) من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم، عن زيد بن أسلم به، بمثله.

الوجه الثالث: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار (مرسلاً).

✽ أخرجه ابن أبي شيبة (٥٣/٣ ح ٩٤٠٨)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وأحمد في العلل (١٣٥/٢ ح ١٧٩٥) من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم، وابن خزيمة (٢٣٣/٣ ح ١٩٦٨ ح ١٩٧٨) من طريق هشام بن سعد، والدارقطني في العلل (٢٦٩/١١ س ٢٢٧٨) - معلقاً - عن عبد العزيز الدراوردي، أربعتهم: (يحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن سعد، وعبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد العزيز الدراوردي) عن زيد بن أسلم به، إلا أنه جاء في رواية الدراوردي: عن زيد بن أسلم عمن حدثه، وعند أحمد من رواية عبد الله بن زيد: عن رجل من أهل الشام، بنحوه.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البزار، وهما:

الوجه الرابع: زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، (مرفوعاً)

✽ أخرجه أبو داود (٥٣/٤ ح ٢٣٧٦)، وعبدالرزاق في المصنف (٢١٣/٤ ح ٧٥٣٨)، وابن خزيمة (٢٣٣/٣ ح ١٩٧٣)، والدارقطني في العلل (٢٦٩/١١ س ٢٢٧٨)، والبيهقي في الكبرى (٢٦٤/٤ ح ٨٥٣٣) من طريق سفيان الثوري،
وعبدالرزاق في المصنف (٢١٣/٤ ح ٧٥٣٨) عن معمر،

كلاهما: (سفيان الثوري، ومعمّر) عن زيد بن أسلم، بنحوه.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (مرفوعًا).

✽ أخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٥/٥ ح ٤٨٠٦)، والدارقطني في السنن (١٥٢/٢ ح ٢٢٦٩)، وفي العلل (٢٦٧/١١ س ٢٢٧٨) وابن الجوزي في التحقيق (٩٤/٢ ح ١١٠٧) من طريق هشام بن سعد،

والطبراني في الأوسط (١٠٥/٥ ح ٤٨٠٦) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، كلاهما: (هشام بن سعد، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم) عن زيد بن أسلم، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على زيد بن أسلم على خمسة أوجه.

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، (مرفوعًا)

وقد جاء هذا الوجه عنه من روايه: هشام بن سعد، فيما يرويه عنه: سليمان بن حيان - أبو خالد الأحمر -

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن زيد بن أسلم.

الوجه الثالث: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الله بن زيد بن أسلم،

وهشام بن سعد، - فيما يرويه عنه: أبو نعيم الفضل بن دكين، وجعفر بن عون - .
وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، علقه الدارقطني عنه.

الوجه الرابع: زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان الثوري، ومعمّر.

الوجه الخامس: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: هشام بن سعد، - فيما يرويه عنه: شعيب بن حرب، ويحيى بن ثابت الجزري - وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

- هشام بن سعد، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان، قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة، وقال مرة - أيضاً - ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي: صدوق إمام، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ^(١).

وقد خالف أبو خالد الأحمر؛ أبا نعيم، وجعفر بن عون فروياه عن هشام على الوجه الثالث كما سيأتي بيانه.

وقد أشار البزار إلى أن هذا الوجه لا يصح عن زيد بن أسلم حينما نص على ضعف حال محمد بن عبد العزيز الرملي، حيث قال: "إلا أن محمد بن عبد العزيز لم يكن بالحافظ".

وقد حمل ابن عدي على سليمان بن حيان، حينما أورد هذا الحديث في ترجمته ضمن ما استنكر عليه، حيث قال: "هذا الذي ذكرته عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ولا أعرفه إلا من حديث هشام بن سعد عنه، وعن هشام أبي خالد الأحمر..."^(٢).

ثم قال - ابن عدي - في آخر ترجمته: "له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما

(١) الجرح والتعديل (١٠٧/٤)، الكامل (٢٨٢/٣)، تهذيب الكمال (٣٩٦/١١)، الكاشف (ص ٤٥٨)، التقريب (ص ٤٥٨).

(٢) الكامل (٢٨٢/٣).

فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا؛ من سوء حفظه، فيغلط، ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة^(١).

وهو كما قال ابن عدي آنفاً، فإني لم أقف على من تابعه على هذا الوجه عن هشام بن سعد، وقد خالف من هم أوثق منه بدرجات ممن رواه على الوجه الصواب عنه كما سيأتي في الوجه الثالث.

وعلى ذلك فإن هذا الوجه عن هشام غير محفوظ.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف^(٢).

— عبد الله بن زيد بن أسلم، قال ابن معين: ضعيف، وقال أيضاً: بنو زيد بن أسلم ثلاثتهم ليس حديثهم بشيء، ضعفاء كلهم، وقال أحمد: ثقة، وقال ابن المديني: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً كثير الخطأ فاحش الوهم، يأتي بالأشياء عن الثقات التي إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة؛ شهد عليها بالوضع، وقال ابن عدي: وهو مع ضعفه يكتب حديثه، لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق فيه لين^(٣).

وقد أشار البزار إلى أن هذا الوجه لا يصح عن زيد بن أسلم حينما نص على ضعف حال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقال: "وهذا الحديث رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد وعبد الرحمن لين الحديث". وقال أبو حاتم معللاً هذا الوجه: "هذا خطأ..."^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) التقريب (ص ٣٤٠).

(٣) الجرح والتعديل (٥٩/٥)، المجروحين لابن حبان (١٠/٢)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٢٠٢)، الكامل (١٨٥/٤)، تهذيب الكمال (٥٣٧/١٤)، التقريب (ص ٣٠٤).

(٤) العلل (٧١/٣).

وقال الترمذي: "حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ، وقد روى عبد الله بن زيد بن أسلم، وعبد العزيز بن محمد، وغير واحد هذا الحديث؛ عن زيد بن أسلم مرسلاً، ولم يذكروا فيه؛ عن أبي سعيد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث"^(١).

وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن زيد بن أسلم؛ لحال راوييه، ومخالفتهم من هو أوثق منهما؛ كما سيأتي في الوجه الرابع.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو ثقة ثبت، إلا أن في السند إليه إسماعيل بن عياش، قال مضر بن مضر بن محمد الأسدي: سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش، فقال: عن الشاميين حديثه صحيح، وإذا حدث عن العراقيين والمدينيين خلط ما شئت، وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيره ففيه نظر، وأورده ابن حبان في "المجروحين" وقال: إسماعيل بن عياش: أبو عتبة الحمصي العنسي من أهل الشام، لما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزم المتن بالمتن، وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه، لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم^(٢).

وهذا الطريق لا يصح عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ فإسماعيل بن عياش كما ذكر في قول ابن معين: "إذا حدث عن العراقيين والمدينيين خلط ما شئت".

وشيوخه هنا: يحيى بن سعيد الأنصاري مديني^(٣). ومما يدل على خطئه أيضاً تفرد به هذا الطريق عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

(١) السنن (٩٠/٢ ح ٧١٩).

(٢) المجروحين (١٢٥/١)، تهذيب الكمال (١٧٥/٣)، ميزان الاعتدال (٢٤٠/١)، التقريب (ص ١٠٩).

(٣) التقريب (ص ٥٩١).

— عبد الله بن زيد بن أسلم، — وقد تقدم بيان حاله —

— هشام بن سعد، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أبي نعيم — الفضل بن دكين —، وهو ثقة ثبت^(١).

— وجعفر بن عون، وهو: صدوق^(٢).

وهو المحفوظ عنه؛ لأنه من رواية الأوثق عنه، وقد جاء عنه وجه آخر يأتي الكلام عليه في الوجه الخامس، ولا يصح عنه.

— عبد العزيز الدراوردي، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ^(٣)، وقد جاءت روايته معلقة كما عند الدارقطني — ولم أقف عليها موصولاً —. قال محمد بن يحيى الذهلي — كما نقل ابن خزيمة عنه — معللاً هذا الوجه: "هذا الخبر غير محفوظ عن أبي سعيد، ولا عن عطاء بن يسار؛ والمحفوظ عندنا حديث سفيان، ومعمّر"^(٤).

وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن زيد بن أسلم؛ لمخالفتهم رواية الأثبات كما سيأتي في الوجه الرابع.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه أصحاب زيد بن أسلم الأثبات، وهم:

— سفيان الثوري، ومعمّر بن راشد، فهذا الوجه هو المحفوظ عن زيد بن أسلم؛ لأنهم أوثق من رواه عنه.

وأشار أبو حاتم إلى رجحان هذا الوجه — فيمن سأل عنه — بقوله: "هذا أشبه بالصواب"، ووافقه على ذلك أبو زرعة بقوله: "هذا أصح"^(٥).

(١) التقريب (ص ٤٤٦).

(٢) المرجع السابق (ص ١٤١).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٥٨).

(٤) صحيح ابن خزيمة (٣/٢٣٣ ح ١٩٧٨).

(٥) العلل (٣/٧١).

وكذا مُجَدِّد بن يحيى الذهلي قال: "المحفوظ عندنا حديث سفيان، ومعمّر" ^(١).

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن زيد بن أسلم:

— هشام بن سعد، وقد جاء هذا الوجه من رواية: شعيب بن حرب، وهو ثقة؛ إلا أن في الطريق إليه مُجَدِّد بن ماهان السمسار، قال أبو حاتم: مجهول الحال، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء ^(٢).

وكذا من رواية: يحيى بن ثابت الجزري، — لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل —

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن هشام بن سعد لا يصح.

— عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، ضعيف كما بين آنفًا.

وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن زيد بن أسلم.

وعليه يظهر رجحان الوجه الرابع عن زيد بن أسلم، وذلك لثقة الرواة عنه، ومنهم سفيان الثوري وكفى به؛ وقد شاركه معمر بن راشد.

والحديث من وجهه الراجح: (زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب

النبي ﷺ، عن النبي ﷺ) ضعيف؛ لإبهام شيخ زيد بن أسلم. — والله أعلم. —

(١) صحيح ابن خزيمة (٢٣٣/٣) ح ١٩٧٨.

(٢) الجرح والتعديل (١٠٥/٨)، الضعفاء (٩٥/٣).

الحديث الرابع عشر

قال البزار (٤٣١/١١):

٥٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ: التَّمَلَّةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالضُّفْدَعِ، وَالصُّرْدِ»^(١).

فَأَمَّا التَّمَلَّةُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالصُّرْدُ، فَلَا أَشْكَ، وَأَشْكَ فِي الرَّابِعِ، وَهُوَ الضُّفْدَعُ، أَوْ غَيْرُهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْهُ إِلَّا أَبُو معاوية.

وَقَالَ غَيْرُ أَبِي معاوية: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ ربيعة الكلابي: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عباس.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنه (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/٢٣٦ ح ٨٧١) من طريق مجاهد بن موسى،

وأبو الشيخ الأصبهاني في ذكر الأقران (١/٤٨ ح ١٣٧) من طريق الحسن بن حماد، كلاهما: (مجاهد بن موسى، والحسن بن حماد) عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير به، إلا أنه ذكر فيه (الهدهد)، بدل: (الضفدع).

✽ وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في ذكر الأقران (١/٤٨ ح ١٣٨) من طريق حفص بن

(١) الصرد: هو طائر ضخم الرأس والمنقار، له ريش عظيم نصفه أبيض، ونصفه أسود. النهاية (٣/٢١).

غياث، عن ابن جريج به، بمثل لفظ أبي معاوية السابق.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن الزهري، عن رجل، عن ابن عباس.

✽ لم أقف عليه عند غير البزار.

الوجه الثالث: ابن جريج، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه أحمد (٣٤٧/١ ح ٣٢٤٢)، وابن عدي في الكامل (٢٤١/٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني (١٥/٤)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وعبد الله بن المبارك في مسنده (ص ١٢١ ح ١٩٦)،

وابن حبان (٤٦٢/١٢ ح ٥٦٤٦) من طريق حبان بن علي العنزي،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٦/٢ ح ٨٦٦) من طريق سعيد بن سالم،

أربعتهم: (يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، وحبان بن علي العنزي، وسعيد بن سالم) عن ابن جريج به، إلا أنه ذكر فيه (الهدهد)، بدل: (الضفدع)، قال يحيى بن سعيد عن ابن جريج حدثت عن الزهري.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار وهي:

الوجه الرابع: ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً)

✽ أخرجه أبو حاتم في العلل (١٦٣/٦) - معلقاً - عن أيوب بن سويد، عن ابن جريج، ولم يذكر في حديثه: (الضفدع).

الوجه الخامس: ابن جريج، عن رجل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٦/٢ ح ٨٦٧)، والبيهقي في الكبرى (٣١٧/٩ ح ١٩٨٥٦) من طريق عبد الله بن وهب القرشي، عن ابن جريج، إلا أنه ذكر فيه

(الهدهد)، بدل: (الضفدع).

الوجه السادس: ابن جريج، عن عبد الله بن أبي ليبد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه أبو حاتم في العلل (١٦٣/٦)، وابن مكرم البزار في الفوائد (ح ٢٢٧) من طريق سفيان الثوري، عن ابن جريج، وقد ذكر في حديثه: (الهدهد)، بدل: (الضفدع).

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخریج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على ابن جريج، على ستة أوجه، هي:

الوجه الأول: ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أبي معاوية محمد بن خازم الضير، وحفص بن غياث.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن الزهري، عن رجل، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أشار البزار إليه، ولم يتبين لي من رواه عن ابن جريج.

الوجه الثالث: ابن جريج، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: محمد بن ربيعة الكلابي، علقه البزار عنه.

ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، وحبان بن علي العنزي، وسعيد بن سالم.

الوجه الرابع: ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: أيوب بن سويد.

الوجه الخامس: ابن جريج، عن رجل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الله بن وهب القرشي.

الوجه السادس: ابن جريج، عن عبد الله بن أبي ليبد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سفيان الثوري.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن ابن جريج:

— أبو معاوية الضير محمد بن خازم الكوفي، قال أحمد: أبو معاوية الضير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً، وقال ابن خراش: صدوق، وهو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب، وقال ابن حجر: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره^(١).

— حفص بن غياث، قد ساء حفظه بعدما استقضي، فوقع فيما حدث به من حفظه غلط، قال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا^(٢).

أشار البزار إلى إعلال هذا الوجه بتفرد أبي معاوية فيه، حيث قال: "هذا الحديث لا نعلم أحداً رواه إلا ابن جريج، عن الزهري، ولا نعلم رواه عنه إلا أبو معاوية".

فهذا الوجه - فيما يظهر - خلاف الصواب عنه، فقد خالفنا من هو أوثق منهما بدرجات ممن رواه على الوجه الصحيح عنه - كما سيأتي في الوجه السادس.

وأما الوجه الثاني:

أشار البزار إليه، ولم يتبين لي من رواه عنه.

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٣٧٨/١)، تهذيب التهذيب (١٣٩/٩)، التقريب (ص ٤٧٥).

(٢) الجرح والتعديل (١٨٦/٣)، تهذيب الكمال (٦٠/٧)، شرح علل الترمذي (١١١/١).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن ابن جريج:

— **محمد بن ربيعة الكلبي**، قال ابن معين: ثقة، وقال — أيضاً -: ليس به بأس، وقال أبو داود: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن حجر: صدوق^(١). وقد جاءت روايته معلقه عند البزار.

— **يحيى بن سعيد القطان**، قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال — أيضاً -: ما رأيت أثبت في الحديث من يحيى بن سعيد، ولم يكن في زمان يحيى القطان مثله، وكان قد تعلم من شعبة، وقال ابن حجر: ثقة متقن، حافظ، إمام، قدوة^(٢).

— **عبد الله بن المبارك**، قال أحمد: لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه، رحل إلى اليمن، وإلى مصر، وإلى الشام، والبصرة، والكوفة، وكان من رواة العلم وأهل ذاك، كتب عن الصغار والكبار، وجمع أمراً عظيماً، ما كان أحد أقل سقطاً منه، كان يحدث من كتاب، كان رجلاً صاحب حديث صالحاً، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير^(٣).

— **حبان بن علي العنزي**، قال أبو زرعة لين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وعامة حديثه أفرادات وغرائب، وهو ممن يحتمل حديثه ويكتب، وقال ابن حجر: ضعيف^(٤).

— **سعيد بن سالم القداح**، قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وقال — أيضاً -: كانوا يكرهونه، وقال: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: هو عندي إلى الصدق ما هو، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال أبو داود: صدوق يذهب إلى الإرجاء، وقال

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٥٦٣/٣)، - رواية الدارمي (ص ٢١٤)، سؤالات الآجري (ص ١٢٥)، الجرح والتعديل (٢٥٢/٧)، الثقات (٤٤٣/٧)، تاريخ بغداد (١٧٦/٣)، تهذيب الكمال (١٩٦/٢٥)، التقريب (ص ٤٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (١٥١/٩-٢٤٦/١)، تهذيب الكمال (٣٣٧/٣١)، التقريب (ص ٥٩١).

(٣) الجرح والتعديل (١٨٠/٥)، تهذيب الكمال (١٥٠/١٦)، تاريخ الإسلام (٨٨٢/٤)، التقريب (ص ٣٢٠).

(٤) الجرح والتعديل (٢٧٠/٣)، الكامل (٤٢٧/٢)، تهذيب التهذيب (١٧٤/٢)، التقريب (ص ١٤٩).

النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان: كان يرى الإرجاء، وكان يهم في الأخبار، حتى يجيء بها مقلوبة، حتى خرج عن حد الاحتجاج به، وقال ابن عدي: حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، كتب عنه بمكة عن ابن جريج، والقاسم بن معن وغيرهما، وهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث، لخص الحافظ حاله بقوله: صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهاً^(١).

ومن خلال النظر في رواية هذا الوجه عن ابن جريج تظهر قوة هذا الوجه، وثبوته عن ابن جريج، والحمل في هذا عليه كما سيأتي بيانه.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن ابن جريج:

— أيوب بن سويد الرملي، قال ابن معين: ليس بشيء، يسرق الأحاديث، وترك ابن المبارك حديثه، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ^(٢).

وهو كما قال ابن حجر: صدوق يخطئ، ومع ما فيه من كلام فقد تفرد بهذا الوجه، ومع تفرده أخطأ فيه كما نص على ذلك أبو زرعة إذ قال: "وروى أيوب بن سويد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس؛ وأخطأ فيه"^(٣). وعلى ذلك فإن هذا الوجه لا يصح عن ابن جريج.

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن ابن جريج:

عبد الله بن وهب القرشي، فقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وابن سعد، والنسائي، والعجلي وغيرهم، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، وتكلم أحمد في

(١) الجرح والتعديل (٣١/٤)، الضعفاء للعقيلي (٤٥٨/٢)، المجروحين لابن حبان (٣٢٠/١)، الكامل (٣٩٨/٣)،

تهذيب الكمال (٤٥٤/١٠)، تاريخ الإسلام (١١٠٧/٤)، تهذيب التهذيب (٣٥/٤)، التقريب (ص ٢٣٦).

(٢) التقريب (ص ١١٨).

(٣) العلل (١٦٣٩/٦).

حديثه عن ابن جريج. وتكلم فيه - أيضاً - أحمد، والنسائي في تساهله في السماع، قال الساجي مبيناً ذلك: كان يتساهل في السماع، لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حدثني فلان، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد^(١).

وهو وجه محفوظ عن ابن جريج.

وأما الوجه السادس:

فيرويه عن ابن جريج:

- سفيان الثوري، قال شعبة، وابن عيينة، وابن معين، وغير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال الخطيب: كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد^(٢).

جاء به على الصواب؛ فسمى الواسطة التي بين ابن جريج والزهري، وهو «عبد الله بن أبي لبيد».

قال يحيى بن سعيد القطان: "كان هذا الحديث عندي ضعيفاً فمحوته، حتى رأيته في كتاب سفيان الثوري، عن ابن جريج، عن (ابن أبي لبيد)، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس"^(٣).

وهو الصحيح عن ابن جريج، كما نص على ذلك أبو زرعة، إذ قال: "فالصحيح عندنا على ما روي في كتاب ابن جريج: عن عبد الله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ"^(٤).

وقال الطحاوي: "إن الرجل المسكوت عن اسمه في هذا الحديث من رواية: ابن وهب، عن ابن جريج، الذي ذكرناه في هذا الباب هو: "ابن أبي لبيد" فعقلنا أن هذا الحديث قد صح لنا

(١) تهذيب التهذيب (٧٤/٦)، التقريب (ص ٣٢٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١١٤/٤)، تقدم في الحديث الثالث.

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (١/٢٥٥ ح ٨٨٠).

(٤) العلل (١٦٦/٦).

من رواية ابن جريج^(١).

والخلاصة في عرض الخلاف أن الحمل في هذا على ابن جريج؛ كما قال الثوري للقطان:
"غير ابن جريج هذا الحديث، فظننت أنه لا شيء"^(٢).

ومما يدلُّ على ذلك أنه جاء عن ابن جريج أنه قال: (حُدِّثْتُ^(٣) عن الزهري)، وهذا يفيدُ
عدم تحمُّله للحديث من الزهري مباشرةً، وإنما بواسطة.

وسبب ذلك أن روايته عنه كتابٌ ومناولة، قال ابن معين: ليس بشيء في الزهري، وقال
أيضاً: كان يحيى بن سعيد لا يوثقه في الزهري^(٤).

وقد أسند أبو زرعة عن قريش بن أنس عن ابن جريج أنه قال: ما سمعت من الزهري شيئاً،
إنما أعطاني الزهري جزءاً فكتبته وأجازه، وقال يحيى بن سعيد القطان: كان ابن جريج لا
يصحح أنه سمع من الزهري شيئاً^(٥).

والحديث من وجهه الراجح: ابن جريج، عن عبد الله بن أبي ليبد، عن الزهري، عن
عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ - صحيح.

(١) شرح مشكل الآثار (٢/٢٣٦).

(٢) فوائد ابن مكرم البزار (ح ٢٢٧).

(٣) أحمد (١/٣٤٧ ح ٣٢٤٢).

(٤) الجرح والتعديل (١/٢٤٥)، إكمال تهذيب الكمال (٨/٣٢١).

(٥) الجرح والتعديل (١/٢٤٥).

الحديث الخامس عشر

قال البزار (١١/٤٣٢-٤٣٣):

٥٢٩٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رُجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَمْ يُحْجَّ، فَإِنْ حَمَلْتُهُ عَلَى بَعِيرٍ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَنَا شَدَدْتُه لَمْ آمَنْ عَلَيْهِ، قَالَ: «كَنتَ قَاضِيًا عَنْ أَبِيكَ دِينًا لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَحُجَّ عَنْ أَبِيكَ».

٥٢٩١ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ زَيْدٍ الْعَطَّارُ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو الْأُرْزُيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْبَكْرَاوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، بِخِلَافِ مَا قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَنَذَكُرُ كُلَّ حَدِيثٍ مِنْهَا فِي مَوْضِعِهِ بَلْفِظِهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَسْنَدَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٥٢٩٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَنَعَمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضَى عَنْهُ أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٥٢٩٣ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

وهذا الحديث هو الصواب، وأغفل منه يحيى بن أبي إسحاق، والصواب حديث ابن جريج وعبد العزيز بن أبي سلمة نقص من الإسناد رجلاً فلم يقل: عن الفضل.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: سليمان بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٤٠٧/٥ ح ٥٩١٣) عن عمرو بن علي به، بمثله.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٠٧/٥ ح ٥٩١٢) من طريق هشيم،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٦٨/٦ ح ٢٥٣٩)، وابن حبان (٣٠٢/٩ ح ٣٩٩٠)

من طريق حماد بن سلمة،

كلاهما: (هشيم، وحماد بن سلمة) عن يحيى بن أبي إسحاق به، ولفظه عند النسائي من رواية هشيم: أنَّ رجلاً سأل فقال: إنَّ أبي مات، وفي رواية حماد بن سلمة: أنَّ أبي دخل في الإسلام وهو شيخٌ كبير ...

✽ وأخرجه البخاري (١٨/٣ ح ١٨٥٤) عن موسى بن إسماعيل،

والطيالسي (٣٨٤/٤ ح ٢٧٨٥)

كلاهما: (موسى بن إسماعيل، وأبو داود الطيالسي) عن عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون به، بنحوه.

✽ وأخرجه البخاري (١٣٢/٢ ح ١٥١٣)، ومسلم (٩٧٤/٢ ح ١٣٣٤)، وأبو داود (١٦١/٢ ح ١٨٠٩)، وأحمد (٣٥٩/١ ح ٣٣٧٥)، وابن حبان (٣٠١/٩ ح ٣٩٨٩) من طريق مالك،

والبخاري (١٧٦/٥ ح ٤٣٩٩)، والنسائي في الكبرى (٤٠٨/٥ ح ٥٩١٥)، وأحمد (٣٢٩/١ ح ٣٠٥٠)، والدارمي (٦١/٢ ح ١٨٣٣)، والطبراني في الكبير (٢٨٣/١٨ ح ٧٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٣٢٩/٤ ح ٨٨٩٢)، من طريق الأوزاعي،

والبخاري (٥١/٨ ح ٦٢٢٨)، من طريق شعيب بن أبي حمزة،

والنسائي في الكبرى (١١/٥ ح ٣٦٠١)، والشافعي في مسنده (٢٤١/٢ ح ٩٢٧)، وأحمد (٢١٩/١ ح ٥١٧)، والحميدي في مسنده (٤٤٧/١ ح ٥١٧) من طريق سفيان بن عيينة،

والنسائي في الكبرى (١٣/٥ ح ٣٦٠٨)، وأحمد (٢٥١/١ ح ٢٢٦٦) من طريق صالح ابن كيسان،

والنسائي في الكبرى (١٣/٥ ح ٣٦٠٠) من طريق أيوب السخيتاني،
والطيالسي (٢٨١/٢ ح ١٠٢٣)، والطبراني في الكبير (٢٨٣/١٨ ح ٧٢٤) من طريق
زمعة بن صالح،

والحميدي في مسنده (٤٤٧/١ ح ٥١٧)، من طريق عمرو بن دينار،
وابن خزيمة (٣٤٢/٤ ح ٣٠٣١)، ابن حبان (٣٠٨/٩ ح ٣٩٩٥)، والطبراني في الكبير
(٣٨٥/١٨ ح ٧٣١) من طريق الليث بن سعد،

وابن خزيمة (٣٤٢/٤ ح ٣٠٣١) من طريق ابن جريج،
والطبراني في الكبير (٣٨٥/١٨ ح ٧٢٩) من طريق أيوب بن موسى،
جميعهم أحد عشر: (مالك، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، وأيوب السخيتاني،
وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، وزمعة بن صالح، وعمرو بن دينار، والليث بن سعد، وابن
جرير، وأيوب بن موسى) عن الزهري به، اتفقت الروايات كلها عن الزهري على أن السائلة
كانت امرأة وأنها سألت عن أبيها، بلفظ: أَنَّ امرأةً من خثعم قالت: يا رسول الله، فريضة الله في
الحجّ ... الحديث.

الوجه الثاني: سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، عن الفضل بن عباس
رضي الله عنه، (مرفوعاً)

✽ أخرجه البخاري (١٨/٣ ح ١٨٥٣)

والدارمي (٦١/٢ ح ١٨٣)،

كلاهما: (البخاري، والدارمي) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد به، بمثله.

✽ وأخرجه مسلم (٩٧٤/٢ ح ١٣٣٥)، وابن خزيمة^(١) (٣٤١/٤ ح ٣٠٣٠) من طريق عيسى بن يونس،

والترمذي (٢٥٨/٣ ح ٩٢٨) من طريق روح بن عباد،

كلاهما: (عيسى بن يونس، وروح بن عباد) عن ابن جريج به،، بلفظ: أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله فريضة الله في الحج ... الحديث.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٠٧/٥ ح ٥٩١٥)، وابن ماجه (٤٠٩/٢ ح ٢٩٠٩) من طريق الأوزاعي،

وأحمد (٢١٢/١ ح ١٨١٨)، والدارمي (٦١/٢ ح ١٨٣١) من طريق معمر بن راشد،

والفاكهي في أخبار مكة (٣٨٨/١ ح ٤٢٥) من طريق سفيان بن عيينة،

ثلاثتهم: (عمرو بن عبد الرحمن الأوزاعي، ومعمر، وسفيان بن عيينة) عن الزهري به، بلفظ: أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله فريضة الله في الحج ... الحديث.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البزار، وهما:

الوجه الثالث: سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، أو عن الفضل بن عباس رضي الله عنه، (مرفوعاً).

✽ أخرجه أحمد (٢١٢/١ ح ١٨١٢)، (٣٥٩/١ ح ٣٣٧٧) عن هشيم، وإسماعيل بن عليه،

والدارمي (٦٢/٢ ح ١٨٣٥) من طريق حماد بن زيد،

ثلاثتهم: (هشيم، وإسماعيل بن عليه، وحماد بن زيد) عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، ولفظه عند أحمد: أن رجلاً سأل فقال: إن أبي مات، وعند الدارمي: فجاء رجل فقال: إن أبي وأمي ... الحديث.

(١) وقع تحريف في المطبوع من صحيح ابن خزيمة، وذلك في كلمة "ابن يسار" فتحوّلت إلى "ابن سنان"، والصواب ما أثبتته.

الوجه الرابع: سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس رضي الله عنه (مرفوعًا).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٤٠٧/٥ ح ٥٩١٤)، وفي الصغرى (٢٢٩/٨ ح ٥٣٩٥) من طريق محمد بن سيرين،

وأحمد (٢١٢/١ ح ١٨١٣) من طريق شعبة،

كلاهما: (محمد بن سيرين، وشعبة) عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، ولفظه في حديث محمد بن سيرين: جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ إِنْ حَمَلَتْهَا لَمْ تَسْتَمْسِكْ، ولفظ شعبة: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي - أَوْ أُمِّي - شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على سليمان بن يسار على أربعة أوجه، هي:

الوجه الأول: سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس، عن النبي ﷺ

وقد جاء هذا عنه الوجه من رواية: يحيى بن أبي إسحاق، - فيما يرويه عنه: يزيد بن زريع، وهشيم، وحماد بن سلمة -.

والزهري، - فيما يرويه عنه: مالك، وشعيب بن أبي حمزة، وعبد العزيز بن أبي سلمة، صالح ابن كيسان، وأيوب السخيتاني، وسفيان بن عيينة، - فيما يرويه عنه الجماعة: زهير بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وأحمد بن حنبل، والحميدي، - والأوزاعي، - فيما يرويه عنه الجماعة: هقل ابن زياد، والوليد بن مزيد، ومحمد بن يوسف، ومحمد بن مصعب، - وزمعة بن صالح، وعمرو ابن دينار، والليث بن سعد، وابن جريج، - فيما يرويه عنه: عبد الله بن وهب - وأيوب بن موسى.

الوجه الثاني: سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، عن الفضل بن عباس رضي الله عنه، (مرفوعًا)،

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: الزهري، فيما يرويه عنه: ابن جريج، - فيما رواه عنه

الجماعة: الضحاك بن مخلد، وروح بن عبادة، وعيسى بن يونس -، والأوزاعي، - فيما يرويه عنه: الوليد بن مسلم -، ومعمّر، وسفيان بن عيينة، - فيما يرويه عنه: مُجَدِّد بن أبي عمر العدني -.

الوجه الثالث: سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، أو عن الفضل بن عباس رضي الله عنه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن أبي إسحاق، - فيما يرويه عنه: إسماعيل بن عليّة، وحماد بن زيد، وهشيم -.

الوجه الرابع: سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس رضي الله عنه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن أبي إسحاق، - فيما يرويه عنه: مُجَدِّد بن سيرين، وشعبة.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن سليمان بن يسار:

- يحيى بن أبي إسحاق، من رواية: جمع من الثقات، وهم: يزيد بن زريع، وهشيم، وحماد بن سلمة، وخالفهم إسماعيل بن عليّة، وحماد بن زيد، فروياه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار - بالشك - عن عبد الله بن عباس، أو عن الفضل بن عباس كما في الوجه الثالث، وخالفهم - أيضاً - مُجَدِّد بن سيرين، وشعبة بن الحجاج، فروياه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان، عن الفضل بن عباس كما في الوجه الرابع، فهذه ثلاثة أوجه عن يحيى.

ولعل هذا من يحيى بن إسحاق؛ فالرواية عنه أحسن حالاً منه، فهم ثقات أثبات، أما هو فقد قال ابن سعد، وابن معين، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين مرة: في حديثه بعض الضعف، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد أنه سأل أباه عنه فقال: في حديثه نكارة، وقال الذهبي: ثقة، وقال

ابن حجر: صدوق ربما أخطأ^(١).

ويدل على اضطرابه وأنه لم يحفظ هذا الحديث أنه خالف الزهري أيضاً في المتن، فجعل السائل رجلاً، وإنما هو امرأة، وقد أشار البزار إلى ذلك.

في حين أن الزهري اتفقت الروايات كلها عنه على أن السائلة كانت امرأة وأنها سألت عن أبيها.

— محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، الفقيه الحافظ متفق على جلالته، وإتقانه، فجاء به على الصواب فقال: كان الفضل بن عباس رديف النبي ﷺ فجاءته ((امرأة)) من خثعم تستفتيه ... الحديث.

ثم إنه يرويه عنه على هذا الوجه جمع من أصحابه، وهم: مالك، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، وأيوب السختياني، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، وزمعة بن صالح، وعمرو بن دينار، الليث بن سعد، وابن جريج، وأيوب بن موسى.

وفي هؤلاء أصحاب الزهري الكبار، مثل: شعيب بن أبي حمزة، ومالك بن أنس، وصالح بن كيسان، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، وابن جريج^(٢).

إلا أن سفيان بن عيينة، والأوزاعي، وابن جريج اختلف عليهم.

فأما رواية: سفيان بن عيينة، فيرويه عن هذا الوجه: جمع من أصحابه الأكابر، وهم: الشافعي، والحميدي، وزهير بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وأحمد بن حنبل.

وفي هذا الجمع كبار أصحاب ابن عيينة: الحميدي، وكفى بالحميدي لو كان وحده بهذا الوجه مقابلاً لمن رواه عنه على الوجه الثاني.

وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه؛ محمد بن أبي عمر العدني؛ كما سيأتي في الوجه

(١) الطبقات الكبير (٢٥٢/٩)، العلل ومعرفة الرجال (٣٩٩/١)، الثقات للعجلي (٣٤٧/٢)، الجرح والتعديل (١٢٥/٩)، الضعفاء للعقيلي (٣٥٥/٦)، الثقات لابن حبان (٥٢٤/٥)، تهذيب الكمال (١٩٩/٣١)، إكمال تهذيب الكمال (٢٧٩/١٢)، تهذيب التهذيب (١٧٧/١١)، التقريب (ص ٢٩٦).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٤٢)، الجرح والتعديل (٢٠٦/٨)، تهذيب الكمال (٨٢/١٣)، شرح علل الترمذي (١١٣/١-٤٥٨/١)، تاريخ الإسلام (٤٩٩/٣).

الثاني عن ابن عيينة.

والذي يظهر أن هذا الوجه هو المحفوظ عن سفيان بن عيينة، بخلاف الوجه الآخر الذي لم يروه عنه إلا: مُجَّد بن أبي عمر العدني.

وأما رواية: الأوزاعي، فيرويه عن علي هذا الوجه: جمع من أصحابه الأثبات، وهم: هقل بن زياد، والوليد بن مزيد، ومُجَّد بن يوسف، ومُجَّد بن مصعب القرقيساني - وهو المحفوظ عن الأوزاعي فقد اجتمع فيه كبار أصحابه، منهم:

- هقل بن زياد، قال أحمد: لا يكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هقل، وقال أبو مسهر: ما كان هاهنا أحد أثبت في الأوزاعي من هقل، وقال: هو المقدم، وقال ابن معين: ما كان بالشام أوثق من هقل، وقال ابن عمار: الهقل من أثبت أصحاب الأوزاعي، وقال مروان ابن مُجَّد الطاطري: كان أعلم الناس بالأوزاعي، وبمجلسه وحديثه وفتياه عشرة أنفس، أولهم هقل بن زياد، وقال الذهبي: إمام مفت ثبت، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

- والوليد بن مزيد، قال النسائي: أثبت أصحاب الأوزاعي: عبد الله بن المبارك، وقال: والوليد بن مزيد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يخطئ ولا يدلس^(٢).

وخالف الجمع ممن روه على هذا الوجه عن الأوزاعي؛ الوليد بن مسلم؛ فرواه عن الأوزاعي على الوجه الثاني، وهو خلاف المحفوظ عنه.

وعليه فإن رواية الجمع مقدمة على رواية: الوليد بن مسلم المنفرد بها على الوجه الثاني. **وأما رواية: ابن جريج،** فهي من رواية: عبد الله بن وهب، قال ابن معين: عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج كان يستصغر^(٣).

تفرد عبد الله بن وهب بهذا الوجه عن ابن جريج، وخالف الجمع ممن رواه عن ابن جريج على الوجه الثاني، وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن ابن جريج.

(١) الجرح والتعديل (١٢٣/٩)، تهذيب الكمال (٢٩٤/٣٠)، الكاشف (٣٣٩/٣)، التقريب (ص ٥٧٤)، مغاني الأخير (١٨٣/٣).

(٢) شرح علل الترمذي (٧٣١/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٧٤/٦)، التقريب (ص ٣٢٨).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن سليمان بن يسار:

- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، من رواية:

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، فيرويه عنه على هذا الوجه جمع من أصحابه الأثبات، وهم: الضحاك بن مخلد، وروح بن عبادة، وعيسى بن يونس، ولا شك أن اجتماع هؤلاء على هذا الوجه يدل على رجحانه، بخلاف الوجه السابق الذي لم يروه عنه إلا عبد الله بن وهب.

وقد صرح في روايته هنا بالسماع من الزهري.

- الأوزاعي، من رواية: الوليد بن مسلم، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية^(١).

وإن كان هنا صرح بالسماع، إلا أن أحمد قال: كثير الخطأ^(٢).

ومع ما فيه من كلام فقد تفرد بهذا الوجه عن الأوزاعي، وخالف الجمع من أصحاب الأوزاعي المتقدمين كما جاء عنه في الوجه الأول، وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الأوزاعي.

- سفيان بن عيينة، من رواية: محمد بن أبي عمر العدني، قال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة، وكان صدوقاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة^(٣).

ومع ما فيه من كلام فقد تفرد بهذا الوجه عن سفيان بن عيينة، وخالف من هم أوثق منه بدرجات كما جاء عن ابن عيينة في الوجه الأول، وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ.

(١) التقريب (٦٨٣/٢).

(٢) علل أحمد/رواية المروزي (ص ١٠٥).

(٣) الجرح والتعديل (١٢٤/٨)، الثقات (٤١٦/٧)، تهذيب الكمال (٦٤١/٢٦)، تهذيب التهذيب (٥١٩٩/٣)،

التقريب (ص ٥١٣).

- معمر بن راشد، قال ابن معين: معمر ويونس عالمان بالزهرري، ومعمر أثبت في الزهرري من ابن عيينة، وقال أيضاً: أكثر الناس في الزهرري: مالك بن أنس، ثم معمر، وقال أيضاً: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه إلا عن الزهرري، وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم... (١).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن سليمان بن يسار:

- يحيى بن أبي إسحاق الحضري،

يرويه عنه على هذا الوجه ثقتان هما: إسماعيل بن علية، وحماد بن زيد.

وقد جاء عن يحيى أيضاً على الوجهين: الأول، والرابع، والاضطراب منه كما تقدم بيانه في الكلام على الوجه الأول. وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن سليمان.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه: يحيى بن أبي إسحاق، صدوق يخطئ.

وقد تفرد بهذا الوجه عن سليمان بن يسار، وقد اضطرب فيه كما تقدم بيانه.

ويتلخص مما سبق أن الوجه الثالث والرابع لا يصححان عن سليمان بن يسار، فيبقى الوجه الأول، والثاني.

فأما الوجه الأول:

وهو: سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه مرفوعاً. فهو المشهور عن الزهرري، ووافقه يحيى بن أبي إسحاق في أحد الأوجه عنه، فهذا الوجه هو رواية الجماعة من أصحاب الزهرري.

وأما الوجه الثاني:

وهو: سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، عن الفضل بن عباس مرفوعاً، فجاء عن الزهرري، وهو غير مشهور عنه.

(١) غرائب مالك لابن المظفر (ص ١١٥)، تاريخ دمشق (٤١٤/٥٩)، شرح علل الترمذي (٧٧٤/٢)، تهذيب التهذيب (٢٤٥/١٠).

وبالنظر في الاختلاف على الزهري يتبين ثبوت الوجهين: الأول والثاني عنه؛ إذ قد رواهما كبار أصحابه عنه، ولا تعارض بينهما، ويحتمل أنه قصر فيه فالأكثر يحدث به: عن ابن عباس كان الفضل بن عباس؛ على سبيل الحكاية للواقعة، ومرة بالعننة عن الفضل بن العباس.

وقد اختلف النقاد في النظر بينهما، فأما البزار فرجح الوجه الثاني، قال بعد أن ساق الوجهين: "هو الصواب، وأغفل منه يحيى بن أبي إسحاق، والصواب حديث ابن جريج" ثم أشار إلى الوجه الآخر، - وهو رواية الجماعة من أصحاب الزهري - بقوله: "وعبد العزيز بن أبي سلمة نقص من الإسناد رجلاً فلم يقل: عن الفضل".

فلعلّ البزار - والله أعلم - نظر إلى جلالة ابن جريج، ومتابعة يحيى بن أبي إسحاق له فرجحه.

وذهب البخاري ومسلم إلى صحتهما معاً، فأخرجاه من الوجهين، وذكر البخاري في جواب له أنه يحتمل أن ابن عباس سمعه من جماعة من الصحابة، فتارة يرسله ولا يذكر من حدثه، وتارة يذكر منهم الفضل، قال الترمذي بعد أن ساق الأوجه عن ابن عباس من روايته هو ومن روايته عن جماعة من الصحابة: سألت محمدًا عن هذه الروايات فقال: "أصح شيء في هذا الباب ما روى ابن عباس، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ" (١)، وقال - أيضاً -: "يحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ، ثم روى هذا عن النبي ﷺ، وأرسله، ولم يذكر الذي سمعه منه" (٢).

والحديث من وجهيه الأول، والثاني - صحيح، وهو من كلا الوجهين في الصحيحين.

(١) سنن الترمذي (٣/٢٦٧ ح ٩٢٨).

(٢) المرجع السابق.

الحديث السادس عشر

قال البزار (٤٣٥/١١):

٥٢٩٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: أَتَدْرِي مِمَّا تَوَضَّأْتُ؟ تَوَضَّأْتُ مِنْ أَثْوَارٍ أَقْطِ^(١) أَكَلْتُهَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ خَبْزًا وَلَحْمًا وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وهذا الحديث إنما ذكرناه لاختلافهم في إسناده.

فقال بعض من رواه: عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال في هذا الحديث: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرْنَاهُ لِنَبِّينِ خِلَافَهُ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: ابن جريج، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الصغرى (١٠٨/١ ح ١٨٤)، والكبرى (١٤٨/١ ح ١٨٧) من طريق خالد بن الحارث،

وعبدالرزاق في المصنف (١٦٥/١ ح ٦٤٢) - ومن طريقه: أحمد (٣٦٦/١ ح ٣٤٦٤)، والطبراني في الكبير (٤٢٥/١ ح ١٠٧٥٧) -،

وأحمد (٣٦٦/١ ح ٣٤٦٤) عن مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ الْبَرْسَانِيِّ،

وأبو يعلى (١١٩/٥ ح ٢٧٣٣) من طريق مخلد بن يزيد الحارثي،

(١) الأثوار، جمع ثور: وهي قطعة من الأقط، وهو لبن جامد مستحجر. انظر: النهاية في غريب الحديث (٦٥٣/١)، لسان العرب (١١١/٤).

والبيهقي في الكبرى (١٥٧/١ ح ٧٦٢) من طريق عبد الوهاب بن عطاء،

خمسهم: (خالد بن الحارث، وعبدالرزاق، ومُحَمَّد بن بكر البرساني، ومُحَمَّد بن يزيد الحراني، وعبد الوهاب بن عطاء) عن ابن جريج به، بمثله.

الوجه الثاني: عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

أشار البزار إليه، ولم أقف عليه، ولعله أراد الوجه: الآتي

الوجه الثالث: ابن جريج، عن مُحَمَّد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٤٧/١ ح ١٨٦) من طريق خالد بن الحارث،

وأبو يعلى (٤١٨/١٢ ح ٦٩٨٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٥/١ ح ٣٧٨) من طريق عثمان بن عمر،

والطبراني في الكبير (٣٨٦/٢٣ ح ٩٢٢) من طريق الضحاك بن مخلد،

ثلاثتهم: (خالد بن الحارث، وعثمان بن عمر، والضحاك بن مخلد) عن ابن جريج، عن مُحَمَّد بن يوسف، بلفظ: أنها قَرَّبَتْ إلى رسول الله ﷺ جنباً مشوياً فأكل منه، ثم قام إلى الصلاة وما توضأ.

الوجه الرابع: ابن جريج، عن مُحَمَّد بن يوسف، عن (عطاء بن يسار)، عن أم سلمة، مرفوعاً

✽ أخرجه الترمذي (٣٣٦/٣ ح ١٨٢٩)، والنسائي في الكبرى (٤٢٥/٤ ح ٤٦٧٢)

من طريق حجاج بن مُحَمَّد،

وعبدالرزاق في المصنف (١٦٤/١ ح ٦٣٨)

وأحمد (٣٠٧/٦ ح ٢٦٦٢٢) عن روح بن عباد، ومُحَمَّد بن بكر البرساني،

أربعتهم: (حجاج بن مُحَمَّد، وعبدالرزاق، وروح بن عباد، ومُحَمَّد بن بكر البرساني) عن ابن جريج، بلفظ: أنها قربت إلى رسول الله ﷺ جنباً مشوياً فأكل منه، ثم قام إلى الصلاة وما

توضاً.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على ابن جريج على أربعة أوجه:

الوجه الأول: ابن جريج، عن مُحمَّد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: الضحاك بن مخلد، وخالد بن الحارث، وعبدالرزاق، ومُحمَّد ابن بكر البرساني، ومُحمَّد بن يزيد الحراي، وعبد الوهاب بن عطاء.

الوجه الثاني: عن سُليمان بن يسار، عن بعض أزواج النبي ﷺ.

علقه البزار عنه، ولم يتبيّن لي من رواه عنه.

الوجه الثالث: ابن جريج، عن مُحمَّد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: خالد بن الحارث، وعثمان بن عمر، والضحاك بن مخلد.

الوجه الرابع: ابن جريج، عن مُحمَّد بن يوسف، عن عطاء بن يسار، عن أم سلمة، (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: حجاج بن مُحمَّد، وعبدالرزاق، وروح بن عبادة، ومُحمَّد بن بكر البرساني.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن ابن جريج جمعٌ من أصحابه الثقات، وهم:

— أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، سئل الدارقطني عن أثبت أصحاب ابن جريج، فقال: قال ابن معين: عبد المجيد بن عبد العزيز، ويحيى القطان، و (أبو عاصم حسن الرواية عنه)، و (مُحمَّد بن بكر البرساني)، و (حجاج بن مُحمَّد الأعور)، وقال ابن حجر:

ثقة ثبت^(١).

— **عبدالرزاق**، قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد بن حنبل: كان عبدالرزاق يحفظ حديث معمر؟ قال: نعم. قيل له: فمن أثبت في ابن جريج: عبدالرزاق، أو محمد بن بكر البرساني؟ قال: عبدالرزاق^(٢).

— **محمد بن بكر البرساني**، ذكر ابن معين محمد بن بكر في أثبت أصحاب ابن جريج، كما تقدم آنفاً^(٣).

— **خالد بن الحارث الهجيمي**، قال أحمد: كان - خالد - يجيء بالحديث كما سمع، وقال أيضاً: إليه المنتهى في الثبوت، وقال أبو حاتم: إمام ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(٤).

— **مخلد بن يزيد الحراني**، قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: لا بأس به، وقال مرة: لا بأس به، وكان يهتم، لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق له أوهام^(٥).

— **عبد الوهاب بن عطاء الخفاف**، قال ابن سعد: كان كثير الحديث، معروفاً، صدوقاً إن شاء الله، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: كان يجيئ بن سعيد حسن الرأي فيه، كان يعرفه معرفة قديمة، وقال البزار: ليس بقوي، وقد احتمل أهل العلم حديثه، وقال الذهبي: صدوق، زاد ابن حجر: ربما أخطأ^(٦).

(١) سؤالات ابن بكير (ص ١٨٢)، التقريب (ص ٢٨٠).

(٢) تهذيب الكمال (٥٨/١٨).

(٣) سؤالات ابن بكير (ص ١٨٢).

(٤) العلل - رواية المروزي (ص: ٤١)، الجرح والتعديل (٣/٣٢٥)، التقريب (ص ١٨٧).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (ص ٢٠٤)، الجرح والتعديل (٨/٣٤٧)، تهذيب الكمال (٢٧/٣٤٥)، التقريب (ص ٥٢٤).

(٦) الطبقات الكبير (٩/٣٣٥)، العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٢/٣٥٤)، ميزان الاعتدال (٤/٤٣٥)، تهذيب التهذيب (٦/٤٥٠)، التقريب (ص ٢٦٨).

وأما الوجه الثاني:

فعلقه البزار عنه، ولم يتبين لي من رواه عنه.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن ابن جريج:

— خالد بن الحارث الهجيمي - وقد تقدم بيان حاله -.

— عثمان بن عمر العبدى، قال ابن سعد، وابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، قال ابن حجر: ثقة^(١).

— الضحاك بن مخلد - وقد تقدم بيان حاله -.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن ابن جريج جمع من أصحابه الأكابر، وهم:

— حجاج بن محمد المصيصي، قال يحيى بن معين: قال لي المعلى الرازي: قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج، قال يحيى: وكنت أتعجب منه، فلما تبينت ذلك، إذا هو كما قال، كان أثبتهم في ابن جريج، وقال أحمد: ما كان أضبطه وأشد تعاهده للحروف^(٢).

— عبدالرزاق، - وقد تقدم بيان حاله -.

— روح بن عبادة، قال ابن حجر: وثقه علي ابن المديني، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبه، وأبو عاصم، وابن سعد، والبزار، وأثنى عليه أحمد وغيره، وقال - أيضًا -: ثقة فاضل، له تصانيف^(٣).

— محمد بن بكر البرساني، - تقدم بيان حاله -

(١) الطبقات الكبير (٢٩٨/٩)، الجرح والتعديل (١٥٩/٦)، الثقات (٤٥١/٨)، التقريب (ص ٣٨٥).

(٢) الكاشف (ص ٣١٣)، تهذيب التهذيب (٢٠٥/٢).

(٣) هدي الساري (٤٠٢/١)، التقريب (ص ٢١١).

من خلال عرض الخلاف على ابن جريج يتبين ثبوت الأوجه الأربعة كلها عنه، وأنه حدّث بها كذلك، وأن هذا الاختلاف إنما هو اضطراب من قبل ابن جريج نفسه.

ويؤيد هذا أنّ من رواه عنه على كلّ الأوجه من كبار الثّقات. ويدلّ على ذلك أيضاً أنّ هناك بعض الرواة قد روى عنه أكثر من وجه، مما يدلّ على أنهم سمعوه منه كذلك.

والحديث من وجهه الأول، والثاني، والثالث - ضعيف؛ لعلّة الاضطراب في إسناده؛ ولذلك عدل أصحاب الصحيح عن تحريجه.

الحديث السابع عشر

قال البزار (٤٥٠/١١):

٥٣١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ بْنُ بَكِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَرْمِيُّ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عُبَادَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ، فَنِمْنَا عَنِ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُؤَذِّنًا فَأَذَّنَ كَمَا كَانَ يُؤَذِّنُ كُلَّ يَوْمٍ، وَصَلَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ، فَصَلَّى الْغَدَاةَ كَمَا كَانَ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ.

وهذا الحديث قد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةً أَنَّهُ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا مِنْ طَرِيقَيْنِ: هَذَا الطَّرِيقِ، وَطَرِيقٍ آخَرَ رَوَاهُ عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا بِهِ السَّرِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ حُمَيْدٍ. وَلَا نَعْلَمُ رَوَى مَسْرُوقٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ مُتَّصِلًا، وَرَوَاهُ غَيْرُ عُبَيْدَةَ، مُرْسَلًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، عن ابن عباس (مرفوعاً)

✽ أخرجه ابن أبي خيثمة (١٢٤/٣ ح ٤٠٩٠) عن محمد بن سعيد الأصبهاني،

وأبو بكر بن أبي شيبة (٤٢٥/١ ح ٤٨٨٩)، - ومن طريقه أبو يعلى (٣٦٣/٤ ح ٢٣٧٥) والطبراني في الكبير (٤٢٣/١١ ح ١٢٢٢٥) -

وابن الأعرابي في معجمه (٢٧٢/١ ح ٥٠٦) عن محمد بن سليمان الإشكري،

ثلاثتهم: (محمد بن سعيد الأصبهاني، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن سليمان الإشكري)

عن عبدة بن حميد به، بنحوه.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٢١٨/١ ح ٣٥٣)، والطيالسي (٣٤٠/٤ ح ٢٧٣٤)، والطبراني في الكبير (١٨٣/١٢ ح ١٢٨٣٠)، وابن عدي (٤٠١/١)، من طريق جابر بن زيد، عن ابن عباس، بلفظ: أَدْلَجَ رسول الله ﷺ، ثم عَرَّسَ فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس ... الحديث.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق (مرسلاً)

✽ أخرجه ابن أبي شيبة (٤٢٥/١ ح ٤٨٨٨) عن مُحَمَّد بن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد به، بنحوه.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: يزيد بن أبي زياد، عن رَجُلٍ، عن ابن عباس (مرفوعاً).

✽ أخرجه أحمد (٢٥٩/١ ح ٢٣٤٩) عن عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبي زياد، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على يزيد بن أبي زياد على ثلاثة أوجه، هي

الوجه الأول: يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، عن ابن عباس (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبيدة بن حميد، - فيما يرويه عنه: مُحَمَّد بن سعيد الأصبهاني، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومُحَمَّد بن سليمان الشكري.

الوجه الثاني: يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق (مرسلاً) .

وقد جاء هذا الوجه من رواية: مُحَمَّد بن فضيل.

الوجه الثالث: يزيد بن أبي زياد، عن رَجُلٍ، عن ابن عباس (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبيدة بن حميد، فيما يرويه عنه: أحمد بن حنبل.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن يزيد بن أبي زياد:

— عبيدة بن حميد، قال ابن سعد: ثقة، صالح الحديث، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أيضاً: صالح الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: شيخ كتب الناس عنه، ولم يكن من الحفاظ المتقنين، وقال زكريا الساجي: ليس بالقوي بالحديث، وهو من أهل الصدق، لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق ربما أخطأ^(١).

ومع ما فيه من كلام فقد اختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه جمع، وهم: محمد بن سعيد الأصبهاني، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن سليمان اليشكري. وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه عن عبيدة بن حميد: أحمد بن حنبل، فرواه عن عبيدة بن حميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن رجل، عن ابن عباس (مرفوعاً)، كما سيأتي في الوجه الثالث عنه.

أشار البزار إلى إعلال هذا الوجه حينما نص على تفرد عبيدة بن حميد بهذا الوجه، إذ قال: "ولا نعلم روى مسروق، عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث إلا عبيدة بن حميد متصلاً"

وقد حكم أبو حاتم، وأبو زرعة، على روايته بالوهم، - فيمن سئل عنه - قالوا: "هذا خطأ، أخطأ فيه عبيدة...، قلت - عبدالرحمن بن أبي حاتم -: الوهم ممن هو؟ قالوا: من عبيدة"^(٢).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن يزيد بن أبي زياد:

— محمد بن فضيل، قال أحمد: كان يتشيع وكان حسن الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق^(٣).

(١) الطبقات الكبير (٢٣١/٩)، سؤالات أبي داود (ص٣٦٧)، الجرح والتعديل (٩٢/٦)، تاريخ بغداد

(٢٢/٤٢٥)، تاريخ الإسلام (٩٢٠/٤)، التقريب (ص٣٧٩).

(٢) العلل (٩٧/١).

(٣) الجرح والتعديل (٥٧/٨)، تهذيب الكمال (٢٩٧/٢٦)، ميزان الاعتدال (٥٩٥/٤)، التقريب (ص٥٠٢)،

تقدم في الحديث الثالث .

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن يزيد بن أبي زياد:

— عبيدة بن حميد، — وقد تقدم بيان حاله — وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أحمد بن حنبل، ثقة، حافظ.

تفرد أحمد بهذا الوجه عن عبيدة، ولم أقف على من تابعه عليه، وبالنظر في الاختلاف على عبيدة بن حميد يتبين لي ثبوت الوجهين عنه، وأن هذا الاختلاف هو من قبل عبيدة بن حميد نفسه، لأن رواية الوجهين عنه من الثقات الأثبات، أما هو فتقدم الكلام عليه وأنه: صدوق يخطئ، فوقوع الاضطراب منه أولى من وقوع ذلك من الثقات عنه.

وهو من كلا الوجهين لا يصح عن يزيد بن أبي زياد.

وأما الاختلاف على يزيد بن أبي زياد يتبين أن من رواه عن يزيد بن أبي زياد مرسلًا هو محمد بن فضيل وهو صدوق؛ ولذا فهذا الوجه هو الراجح عن يزيد بن أبي زياد، وقد أشار إلى ذلك البزار بعد أن أعل طريق عبيدة السابق بالتفرد، بقوله: "ولا روى هذا الحديث إلا عبيدة بن حميد متصلًا، ورواه غير عبيدة، مرسلًا".

وكذا أبو حاتم بعد أن أعل الطريق الموصول، رجح الوجه المرسل بقوله: "رواه جماعة، فقالوا: عن تميم بن سلمة، عن مسروق، قال: كان النبي ﷺ في سفر، مرسل فقط" (١).

والحديث من وجهه الراجح: يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن أبي سلمة، عن مسروق مرسلًا — ضعيفٌ لعله الإرسال.

ولعله أخرى؛ هي ضعف حال يزيد بن أبي زياد الكوفي، قال ابن حجر: ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن (٢).

فأما رواية: عبادة بن نشيط الأسدي، عن ابن عباس رضي الله عنهما التي ساقها البزار: ففيها شيخ البزار؛ محمد بن مرزوق بن بكير، ذكر ابن عدي في ترجمته بعض ما استنكر عليه من أحاديثه، ثم

(١) العلل (١/٩٧).

(٢) التقريب (ص ٦٠١).

قال: هو لين، وأبوه ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، ولخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق له أوهام^(١).

وعلى هذا فلا يحتج بهذه المتابعة.

وأما رواية: جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما ففي السند إليه: حبيب بن أبي حبيب الجرمي، قال ابن المديني - في رواية عنه -، سألت يحيى عن حبيب بن أبي حبيب صاحب عمرو بن هرم قلت: كتبت عنه شيئاً؟ قال: نعم، أتيت به بكتابه فقرأه علي فرميت به، ثم قال يحيى: كان رجلاً من التجار، ولم يكن في الحديث بذاك، وذكر ابن عدي في ترجمته هذا الحديث مما استنكر عليه، ثم قال: لا أبعد أن يكون له من الحديث غير ما ذكرت، إلا أن عامة ما يرويه هو، هذا الذي ذكرته، وقد تفرد هو بروايته عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد، هذه الأحاديث، وأرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وقال الذهبي: فيه لين، وقال في المغني: غمزه أحمد، ونهى ابن معين عن كتابته حديثه، وقدح فيه يحيى بن سعيد القطان، ولخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق يخطئ^(٢).

وعلى هذا فإن هذه المتابعة لا يحتج بها - والله اعلم -.



(١) الجرح والتعديل (٩٠/٨)، الثقات (١٢٥/٩)، الكامل (٢٩١/٦)، التقريب (٥٠٥)،

(٢) الجرح والتعديل (٩٩/٣)، الكامل (٤٠١/٢)، الضعفاء والمتروكين (١٨٨/١)، تهذيب الكمال (٣٦٥/٥)،

المغني (١٤٦/١)، التقريب (ص ١٥٠).

الحديث الثامن عشر

قال البزار (٤٦٠/١١):

٥٣٣٠- حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ أَبُو طَالِبٍ الطَّائِي، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ، يَعْنِي: ابْنَ يَزِيدَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ الرِّيحَ نَازَعَتْ رَجُلًا رِداءَهُ فَلَعَنَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَلْعَنُهَا فَإِنَّمَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مِنْ لَعْنِ شَيْءٍ لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعْتَ اللَّعْنَةُ عَلَى صَاحِبِهَا».

وهذا الحديث قد رواه سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَهْشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَلَمْ يَقُولَا: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٥٣٣١- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، عَنْ مَعَاذِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ.

٥٣٣٢- وَعَنْ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه أبو داود (٢٧٠/٧ ح ٤٩٠٨)،

والترمذي (٤١٩/٣ ح ١٩٧٨)،

والطبراني في الصغير (١٦١/٢ ح ٩٥٧) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرَانَ الدَّرَهَمِيِّ،

وَأَبُو نَعِيمٍ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ (٣٤٩/١ ح ١٠٨٠) مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

أَرْبَعَتُهُمْ: (أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشْرَانَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَحْزَمَ بِهِ، بِمِثْلِهِ.

✽ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ (٥٦/١٣ ح ٥٧٤٥)، وَابِيهَقِي فِي شَعْبِ الْإِيمَانِ (١٩٠/٧ ح ٤٨٦٤)،

مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَدَامَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْيَشْكُرِيِّ،

وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (١٣١٥/٤) عن محمد بن العباس^(١)،

كلاهما: (أبو قدامة، ومحمد بن العباس) عن بشر بن عمر به، بنحوه.

الوجه الثاني: قتادة، عن أبي العالية (مرسلاً).

✽ أخرجه الطبري (٨٨٧/١٦ ح ٢٠٧٥٢) من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي

عروبة به، بمثله.

✽ وأخرجه أبو داود (٢٧٠/٧ ح ٤٩٠٨)، وعفان بن مسلم في جزء من أحاديثه

(ص ١٨٣ ح ٢٤٣) من طريق أبان بن يزيد العطار، عن قتادة به، بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: قتادة، عن أبي العالية، عن أسير بن جابر^(٢) (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٥٦/١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٤٩/١) ح

(١٠٧٩)، من طريق عمران القطان، عن قتادة، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على قتادة

على ثلاثة أوجه، وهي:

(١) روى أبو الشيخ هذا الحديث في كتابه العظمة، (قال: حدثنا محمد بن العباس، حدثنا أبان بن يزيد، حدثنا قتادة،

عن أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنه). قال محقق كتاب العظمة رضاء الله المباركفوري رحمته الله في الحاشية: يبدو أن

الإسناد وقع فيه سقط واسطة أو واسطتين؛ لأن محمد بن العباس المعروف بابن الأخرم متأخر؛ إذ كانت وفاته

سنة ٣٠١هـ، بينما توفي أبان بن يزيد سنة ١٦٠هـ. انتهى.

والذي يظهر - والله أعلم - أن بشر بن عمر ممن سقط؛ لأن الحديث موصولاً لا يعرف إلا من طريقه، كما أشار إلى

ذلك الترمذي، بقوله: " هذا حديث غريب، لا نعلم أحداً أسنده غير بشر بن عمر". انظر: السنن (٤١٩/٣) ح

(١٩٧٨).

(٢) أسير بن جابر، اختلف في تعيين اسمه، واسم أبيه، وكذلك في صحبته، وذكر أن له رؤية، وأن النبي ﷺ توفي وهو

ابن عشر سنين - والله أعلم - قال العلائي في جامع التحصيل (٣٠٣/١): يسير بن عمرو، وقيل: ابن جابر،

ويقال فيه أيضاً: أسير روى عن النبي ﷺ حديثين، ولم يذكر سماعاً، ويقال: له رؤية، وأنه أدرك من حياة النبي ﷺ

عشر سنين، قاله: غير واحد، ولا يبعد أن تلحق أحاديثه بمراسيل الصحابة رضي الله عنهم، إذا لم يكن له سماع.

الوجه الأول: قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: أبان بن يزيد العطار، - فيما يرويه عنه: بشر بن عمر - .

الوجه الثاني: قتادة، عن أبي العالية (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سعيد بن أبي عروبة، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي، وأبان بن يزيد العطار، - فيما يرويه عنه: مسلم بن إبراهيم، وعفان بن مسلم - .

الوجه الثالث: قتادة، عن أبي العالية، عن أسير بن جابر (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عمران القطان.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن قتادة:

— أبان بن يزيد العطار، وقد اختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: بشر بن عمر الزهراني، قال ابن سعد: ثقة، وقال: أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

تفرد به بشر بن عمر، عن أبان بن يزيد، وقد نبه على تفرده الترمذي، حيث قال: "هذا حديث غريب لا نعلم أحداً أسنده غير بشر بن عمر"^(٢).

وكذا قال الطبراني: "لم يروه عن قتادة إلا أبان، ولا عن أبان إلا بشر، تفرد به زيد بن أوزم"^(٣).

ومع تفرده خالف الجمع ممن رووه على الوجه الصواب؛ كما سيأتي في الوجه الثاني.

وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن أبان بن يزيد العطار.

(١) الطبقات الكبير (٣٠١/٩)، الجرح والتعديل (٣٦١/٢)، تهذيب الكمال (١٣٨/٤)، التقريب (ص ١٢٣).

(٢) السنن (٤١٩/٣ ح ١٩٧٨).

(٣) المعجم الصغير (١٦١/٢ ح ٩٥٧).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن قتادة:

- أبان بن يزيد العطار، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مسلم بن إبراهيم الأزدي، ثقة، مأمون، مكثراً^(١).

- عفان بن مسلم الباهلي، وهو ثقة ثبت^(٢).

فهذا الوجه هو المحفوظ عن أبان بن يزيد العطار، فهو من رواية الأوثق والأثبت عنه؛ ويظهر رجحان هذا الوجه عنه - أيضاً - بمتابعة أصحاب قتادة الأثبات على هذا الوجه أمثال:

- سعيد بن أبي عروبة، قال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس، واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة^(٣).

واختلاطه هنا لا يضر؛ فالراوي عنه: يزيد بن زريع، قال ابن معين: أوثق الناس في سعيد ابن أبي عروبة يزيد بن زريع، وقال أحمد: "كان يزيد بن زريع يحفظ أصناف سعيد بن أبي عروبة،

وقال أيضاً: وكل شيء روى عن سعيد، فلا تبالي سمعته من أحد سماعه من سعيد قديم، وكان يأخذ الحديث بتثبت^(٤).

- هشام الدستوائي، ثقة ثبت^(٥)، علقه البزار عنه، - ولم أقف عليه موصولاً - وعلى هذا فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن قتادة كما ألمح إلى ذلك البزار بعد أن أعل الرواية الموصولة بقوله: "وهذا الحديث قد رواه سعيد بن أبي عروبة، وهشام بن أبي عبد الله، جميعاً عن قتادة، عن أبي العالية، ولم يقولوا: عن ابن عباس رضي الله عنهما".

(١) التقريب (ص ٥٢٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٩٣).

(٣) التقريب (ص ٢٣٩).

(٤) معرفة الرجال: لابن محرز (ص ١٥٠)، العلل ومعرفة الرجال - رواية أبي عبد الله (٣/٣٥٧)، الكامل (٣/٣٩٤)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/١٤٠).

(٥) التقريب (ص ٥٧٣).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن قتادة:

— عمران القطان، وفي السند إليه: مهلب بن العلاء، لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل، قال الهيثمي: مهلب بن العلاء، لم أعرفه، وقال في موضع آخر: لم أجد من ذكره^(١).

وأيضاً في السند: شعيب بن بيان البصري، قال العقيلي: يحدث عن الثقات بالمنكير، وكاد أن يغلب على حديثه الوهم، وقال الجوزجاني: له منكير، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين^(٢).

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن قتادة، وهو مخالف لما روى الثقات. والحديث من وجهه الراجح: قتادة، عن أبي العالية مرسلًا - ضعيف؛ لعللة الإرسال.



(١) مجمع الزوائد: (٢٩٤/٢) - (٣٧/٨).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٥٤/٣)، الضعفاء والمتروكين (٤١/٢)، المغني (٢٩٨/١).

الحديث التاسع عشر

قال البزار (٤٦٦/١١):

٥٣٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ رضي الله عنه، أَوْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَأَطْلَعْتُ فِي النَّارِ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النَّسَاءَ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ؛

فَقَالَ عَوْفٌ: عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

وَقَالَ أَيُّوبُ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ: عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: أبو رجاء العطاردي، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه مسلم (٢٠٩٦/٤ ح ٢٧٣٧)، والنسائي في الكبرى (٣٠٠/٨ ح ٩٢١٧) عن إسحاق بن إبراهيم،

والطبراني في الكبير (١٦٣/١٢ ح ١٢٧٦٨) من طريق محمد بن أبي بكر الحضرمي،

كلاهما: (إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن أبي بكر الحضرمي) عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي به، بمثله.

✽ وأخرجه مسلم (٢٠٩٦/٤ ح ٢٧٣٧)، والترمذي (٢٩٦/٤ ح ٢٦٠٢)، وأحمد (٣٥٩/١ ح ٣٣٨٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علي،

والطبراني في الكبير (١٦٣/١٢ ح ١٢٧٦٩) من طريق داود بن الزبرقان،

والآجري في الشريعة (١٣٥٠/٣ ح ٩١٩) من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي،

ثلاثتهم: (إسماعيل بن إبراهيم بن علي، وداود بن الزبرقان، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي)

عن أيوب السخيتاني به، بمثله.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٠/٨ ح ٩٢١٩)، من طريق المعافى بن عمران الموصلي،

وابن الجعد في مسنده (ص ٤٤٧ ح ٣٠٤٤)، - ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٢٧٦٥ ح ١٦٢/١٢)، والآجري في الشريعة (١٣٥٠/٣ ح ٩١٨) - ،

كلاهما: (المعافى بن سليمان الجزري، وعلي بن الجعد) عن صخر بن جويرية به، بمثله.

✽ وأخرجه مسلم (٢٠٩٦/٤ ح ٢٧٣٧)، والنسائي في الكبرى (٣٠٠/٨ ح ٩٢١٨)، وهناد بن السري في الزهد (١٧١/١) من طريق سعيد بن أبي عروبة،

ومسلم (٢٠٩٦/٤ ح ٢٧٣٧) من طريق أبي الأشهب جعفر بن حيان،

والنسائي في الكبرى (٣٠٠/٨ ح ٩٢١٩)، وأحمد (٢٣٤/١ ح ٢٠٨٦) من طريق حماد ابن نجيح،

والطبراني في الكبير (١٦٣/١٢ ح ١٢٧٦٩) من طريق مطر الوراق،

أربعتهم: (سعيد بن أبي عروبة، وأبو الأشهب، وحماد بن نجيح، ومطر الوراق) عن أبي رجاء العطاردي به، بمثله.

الوجه الثاني: أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين (مرفوعاً).

✽ أخرجه البخاري (٣١/٧ ح ٥١٩٨) من طريق عثمان بن الهيثم،

والترمذي (٢٩٦/٤ ح ٢٦٠٣) من طريق محمد بن أبي عدي، ومحمد بن جعفر، وعبد الوهاب الثقفي،

وابن حبان (٤٩٣/١٦ ح ٧٤٥٥) من طريق النضر بن شميل،

خمسهم: (عثمان بن الهيثم، ومحمد بن أبي عدي، ومحمد بن جعفر، وعبد الوهاب الثقفي، والنضر بن شميل) عن عوف بن أبي جميلة به، بمثله.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٠/٨ ح ٩٢١٦) من طريق عبد الوارث بن سعيد،

عن أيوب السخيتاني به، بمثله.

✽ أخرجه البخاري (١١٧/٤ ح ٣٢٤١) من طريق سلم بن زهير،

وعبدالرزاق في المصنف (٣٠٥/١١ ح ٢٠٦١٠) - ومن طريقه أحمد (٤٤٣/٤ ح ١٩٩٢٧)، والطبراني في الكبير (١٣١/١٨ ح ٢٧٥) - من طريق قتادة، كلاهما: (سلم بن زهير، وقتادة) عن أبي رجاء العطاردي به، بمثله. وجاء في حديث قتادة: ذكر قصة.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار وهو:

الوجه الثالث: أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين، وابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٨١/٤ ح ٢٤١٥) والطيالسي (١٧١/٢ ح ٨٧٢) من طريق سلم بن زهير،

والطيالسي (١٧١/٢ ح ٨٧٢) عن جرير بن حازم، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية، أربعتهم: (سلم بن زهير، وجرير بن حازم، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية) عن أبي رجاء العطاردي به، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على أبي رجاء العطاردي على ثلاثة أوجه، وهي:

الوجه الأول: أبو رجاء العطاردي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعًا.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: أيوب السخيتاني، - فيما يرويه عنه: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وإسماعيل بن إبراهيم بن علي، وداود بن الزبرقان، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي -.

وصخر بن جويرية، - فيما يرويه عنه - المعافى بن عمران الموصلي، وعلي بن الجعد. -

وأبي الأشهب جعفر بن حيان، - فيما يرويه عنه: شيبان بن فروخ -
وسعيد بن أبي عروبة،

وحمد بن نجيح، - فيما يرويه عنه: عثمان بن عمر، ووكيع بن الجراح. -
ومطر الوراق.

الوجه الثاني: أبو رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين رضي الله عنه (مرفوعًا)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عوف بن أبي جميلة،
وأيوب السخيتاني، - فيما يرويه عنه: عبد الوارث -،
وسلم بن زريق، - فيما يرويه عنه: أبو الوليد الطيالسي -.
وقتادة.

الوجه الثالث: أبو رجاء العطاردي، عن ابن عباس رضي الله عنه، وعمران بن حصين رضي الله عنه (مرفوعًا).

وهذا الوجه رواه أبو داود الطيالسي: عن أبي الأشهب جعفر بن حيان السعدي، وجريير
بن حازم، وحمد بن نجيح، وصخر بن جويرية سلم بن زريق.
وسلم بن زريق، فيما يرويه عنه: سكن بن سليمان الأزدي.

فأما الوجه الأول:

فيرويه: عن أبي رجاء العطاردي:

- أيوب السخيتاني، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه جمع من أصحابه
الأئبات، وفي هذا الجمع كبار أصحابه، وهم:

- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، قال وهيب: لما مات عبد المجيد، قال لنا أيوب:
الزموا هذا الفتى عبد الوهاب الثقفي، وسئل الدارقطني عن أرفع من عنده من أصحاب أيوب
السخيتاني فقال: حماد بن زيد، وعبد الوارث، وابن عُلية، وعبد الوهاب الثقفي^(١).

(١) العلل ومعرفة الرجال، رواية: المروزي (ص ١٤٥)، الطبقات الكبير (٢٩١/٩)، سؤالات أبي عبد الله بن بكير
=

- إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة، قال أحمد: كان حماد بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووهيب، وكان يهاب - أو يتهيب - إسماعيل بن عليّة إذا خالفه، وذكر شعيب بن حرب حماد ابن زيد وابن عليّة (فقدّم ابن عليّة، وقال) هو أثبتهم في الحديث، وقال غندر: نشأت (في الحديث يوم نشأت وليس) أحد يقدم في الحديث على إسماعيل بن عليّة^(١).

وغيرهما - كما هو ظاهر في التخريج -، وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه عن أيوب: عبد الوارث بن سعيد، فرواه عن أيوب السخثياني عن أبي رجاء العطاردي، عن عمران ابن حصين رضي الله عنه، - على الوجه الثاني - وانفرد بذلك كما سيأتي بيانه.

قال أبو القاسم البغوي: "روى هذا الحديث غير واحد عن أيوب، عن أبي رجاء، عن بن عباس، ورواه عبد الوارث، عن أيوب، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ، وخالف رواية الجميع"^(٢).

وقال أبو مسعود الدمشقي: "إنما رواه عن أيوب كذلك عبد الوارث، وسائر أصحاب أيوب يقولون: عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس، وقد رواه أبو الأشهب، وابن أبي عروبة، وابن عليّة، والثقفى، وعاصم بن هلال وجماعة عن أيوب، عن أبي رجاء، عن ابن عباس"^(٣).

ولا شك أن الوجه الراجح عن أيوب هو هذا الوجه، فقد رواه عنه أصحابه المقدمون: ابن عليّة، وعبد الوهاب الثقفي، وتابعهما غير واحد من الثقات، وبه قال جمع من الأئمة النقاد كما ذكر سابقاً.

- صخر بن جويرية، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: المعافى بن عمران الموصلي،: ثقة^(٤).

==

(ص ١٢١).

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢٦٤/١)، شرح علل الترمذي (٧٠١/٢).

(٢) مسند ابن الجعد (ص ٤٤٧).

(٣) تحفة الأشراف (٤٢/٨).

(٤) التقريب (ص ٥٣٧).

- وعلي بن الجعد، ثقة ثبت^(١).

وخالفهما أبو داود الطيالسي، فرواه عن صخر، عن أيوب؛ فجمع بين ابن عباس، وعمران بن حصين.

والصحيح عنه خلاف ذلك كما أشار إلى ذلك ابن أبي حاتم حيث قال: "أبو الأشهب جعفر بن حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرة: فإنهم يروون عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ لا يذكرون عمران بن حصين"^(٢).

- أبو الأشهب جعفر بن حيان، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: شيان بن فروخ، وهو صدوق يهم^(٣).

وخالفه أبو داود الطيالسي، فجمع بين ابن عباس، وعمران بن حصين رحمهم الله، والراجح خلاف ذلك كما نص على ذلك الأئمة آنفًا.

- سعيد بن أبي عروبة، ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط^(٤).

إلا أن اختلاطه هنا لا يضر، فالراوي عنه؛ (أبو أسامة - حماد بن أسامة -)، قال ابن نمير: زعم أبو أسامة أنه كتب عن سعيد بالكوفة، وقال الباجي: "قال ابن أبي زياد: سمع منه أبو أسامة بالكوفة حين قدمها قبل الطاعون، فسماعهم صحيح، إلا أن له منه سماعًا آخر قبل موته بقليل، يقول فيه: حدثنا سعيد بن أبي عروبة بالبصرة، منذ بضع وخمسين سنة"^(٥).

وكذلك يرويه عنه: (عبدة بن سليمان)، قال ابن معين: أثبت الناس سماعًا منه عبدة بن سليمان، وقال أحمد: من سمع منه بالكوفة، مثل: محمد بن بشر، وعبدة فهو جيد^(٦).

- حماد بن نجيح، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: عثمان بن عمر، ثقة^(٧).

(١) التقريب (ص ٣٩٨).

(٢) العلل (٦٩٥/٣).

(٣) التقريب (ص ٢٦٩).

(٤) التقريب (ص ٢٣٩).

(٥) التعديل والتجريح (١٠٨٦/٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٤٨٤/١)، الكامل (٣٩٤/٣).

(٧) التقريب (ص ٣٨٥).

ووكيع بن الجراح، ثقة حافظ عابد^(١).

وخالفهما أبو داود الطيالسي؛ فجمع بين ابن عباس، وعمران بن حصين كما سيأتي في الوجه الثالث.

والصحيح عنه خلاف ذلك كما ذكر آنفاً.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن أبي رجاء العطاردي:

— عوف بن أبي جميلة، قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر وبالتشيع^(٢).

— أيوب السخيتاني، وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الوارث بن سعيد، وهو من أصحابه المقدمين، - كما ذكر عن ابن معين -، قال الدارمي عن ابن معين: عبد الوارث؟ قال هو: مثل حماد بن زيد في أيوب. قلت: فالتقفي أحب إليك، أو عبد الوارث؟ قال عبد الوارث، قلت: فابن عليّة أحب إليك في أيوب، أو عبد الوارث؟ قال: عبد الوارث، وقال ابن المديني: لم يكن في القوم أعلم من حماد بن زيد بأيوب، ولم يكن في القوم أثبت فيما روى من: إسماعيل، ووهيب، وعبد الوارث^(٣).

تفرد به عبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السخيتاني، وهو وإن كان ثقة ومن أصحاب أيوب المقدمين كما قال ابن معين وغيره آنفاً، إلا أنه خالف من هو أوثق منه في أيوب وهو ابن عليّة، ومن هم أكثر عدداً كما جاء عنه في الوجه الأول.

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن أيوب السخيتاني.

— سلم بن زرير، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو الوليد الطيالسي، ثقة ثبت^(٤).

(١) المرجع السابق (ص ٥٨١).

(٢) الجرح والتعديل (١٥٩/٧)، تهذيب الكمال (٤٣٧/٢٢)، التقريب (ص ٤٣٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (٥٤/١)، المعرفة والتاريخ (٢٠٩/١)، تهذيب التهذيب (٣٩٢/٦).

(٤) التقريب (ص ٥٧٣).

وخالف أبا الوليد السكن بن سليمان فجمع فيه بين ابن عباس رضي الله عنهما ، وعمران بن حصين رضي الله عنه، ولا يصح عنه؛ يأتي الكلام عليه في الوجه الثالث.

- قتادة، واختلف عليه فيرويه، عنه على هذا الوجه: معمر بن راشد عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «نظرت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، ثم نظرت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء»، وفيه قصة.

وخالف معمرًا هشام الدستوائي، فجعله عن قتادة، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «عامّة أهل النار النساء» كما جاء في السنن الكبرى (١٩٥/٨ ح ٩٢٢١).

وعند المقارنة بين الوجهين يظهر أن الوجه الثاني أرجح؛ فإن هشامًا الدستوائي من أصحاب قتادة المقدمين، قال ابن محرز: سمعت علي ابن المديني يقول: سعيد أحفظهم عن قتادة، وشعبة أعلم بما يسمع وما لم يسمع، وهشام أروى القوم، وهما أسندهم إذا حدث من كتابه، هؤلاء الأربعة هم أصحاب قتادة، وقال الفلاس: الأثبات من أصحاب قتادة: ابن أبي عروبة، وهشام، وشعبة، وهما، وقال أبو حاتم: قتادة كان واسع الحديث، وأحفظهم سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط، ثم هشام، ثم همام، وقال الدارقطني - لما سئل عن أثبت أصحاب قتادة؟ قال: شعبة، وسعيد، وهشام^(١).

وأما رواية: معمر بن راشد، فقد تكلم في روايته عن قتادة، قال الدارقطني: معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش، وقال ابن عساكر: ذكر عبد الغني بن سعيد الحافظ أن سماع معمر من قتادة، فيه ضعف^(٢).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن أبي رجاء العطاردي:

أبو الأشهب جعفر بن حيان السعدي، وجريز بن حازم، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية وسلم بن زهير، فيما رواه عنهم أبو داود الطيالسي.

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١٩٤/٢)، سؤالات ابن بكير (ص ١٤٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٦٩٨/٢)، تاريخ دمشق (٤١٦/٥٩).

وكذا رواه السكن بن سليمان عن سلم بن زريق.

خطأ النقاد أبا داود الطيالسي في روايته الجمع بين ابن عباس، وعمران بن حصين. ومن بين ذلك أبو حاتم، حيث سئل عن هذه الرواية فخطأها، وعلل ذلك بأن بعض أصحاب أبي رجاء روه عنه عن عمران وبعضهم روه عنه، عن ابن عباس، قال أبو حاتم: "ولا أعلم واحداً منهم يجمع عن أبي رجاء، بين ابن عباس وعمران بن حصين، عن النبي ﷺ" (١). وقال أبو محمد - ابن أبي حاتم -: "وأما أبو الأشهب جعفر بن حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية فإنهم يروون: عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ لا يذكرون عمران بن حصين" (٢).

وقال الخطيب: "كذا روى أبو داود الطيالسي هذا الحديث، وخلط في جمعه بين روايات هؤلاء الخمسة، وذلك أن أبا الأشهب جعفر بن حيان، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية كانوا يروونه: عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس وحده، عن النبي ﷺ، وكان سلم بن زريق يرويه: عن أبي رجاء عن عمران بن حصين وحده عن النبي ﷺ، وأما جرير بن حازم فلا نعلم كيف كان يرويه؛ لأنه لم يقع إلينا حديثه إلا من رواية أبي داود هذه مجموعاً مع رواية غيره" (٣). وأما رواية: سكن بن سليمان عن سلم بن زريق على هذا الوجه فلا يعتد بها كما يظهر من حاله؛ فقد ذكره البخاري في التاريخ وسكت عنه، وكذا أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات (٤).

وقد خالف أبا الوليد وهو أوثق منه كما جاء في الوجه الثاني، وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن سلم بن زريق. والخلاصة في عرض الحديث أن الوجه الثالث لا يصح، ويتبقى الوجهان الآخران: الأول، والثاني.

(١) العلل (٦٩٥/٣).

(٢) المرجع السابق (٦٩٦/٣).

(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٧٩/٢).

(٤) التاريخ الكبير (١٨١/٤)، الجرح والتعديل (٢٨٨/٤)، الثقات (٣٠٦/٨).

وقد اختلف النقاد في هذين الوجهين على قولين:

القول الأول: ترجيح رواية من رواه عن ابن عباس، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه صخر بن جويرية، وأيوب، وحماد بن نجيح عن أبي رجاء العطاردي، حدثنا ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ"، قال أبي: رواه عوف، وسلم بن زهير، عن أبي رجاء عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ، قال أبي: ابن عباس أشبه؛ لأنَّ أيوب أحفظهم وأشبههم" (١).

القول الثاني: أنَّ كلا الوجهين محفوظ، قال الترمذي: "هكذا يقول عوف عن أبي رجاء عن عمران بن حصين، ويقول أيوب: عن أبي رجاء عن ابن عباس، وكلا الإسنادين ليس فيهما مقالٌ ويحتمل أن يكون أبو رجاء سمع منهما جميعاً، وقد روى غير عوف أيضاً هذا الحديث عن أبي رجاء عن عمران بن حصين" (٢).

وهو ظاهر كلام الخطيب، فقد قال: "والحديث عند أبي رجاء عن ابن عباس وعن عمران جميعاً" (٣).

وعلى كل حال فالحديث من كلا الوجهين - صحيح؛ فهو من الوجه الأول في صحيح مسلم، ومن الوجه الثاني؛ في صحيح البخاري.

(١) العلل (٦٨/٥).

(٢) سنن الترمذي (٧١٦/٤).

(٣) الفصل للوصل المدرج (٨٧٩/٢).

الحديث العشرون

قال البزار (٤٧٢/١١):

٥٣٤٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ. وهذا الحديث لا نعلمه يُرَوَّى عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ نَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَأَحْسَبُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يُوسُفَ أَخْطَأَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْفَظُ عَنْ حَفْصِ بْنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنه، (مرفوعاً).

❖ لم أقف عليه عند غير البزار.

الوجه الثاني: حفص بن غياث، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنه (مرفوعاً).

❖ أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٩/٧ ح ٣٦٠٧٠) عن حفص بن غياث به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على حفص بن غياث على وجهين، هما:

الوجه الأول: حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: إبراهيم بن يوسف.

الوجه الثاني: حفص بن غياث، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: أبي بكر بن أبي شيبة.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن حفص بن غياث:

— إبراهيم بن يوسف، قال النسائي: ليس بالقوي، وقال مُجَدِّد بن عبد الله الحضرمي:

صدوق، وقال موسى بن إسحاق: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين^(١).

خالف إبراهيم بن يوسف هذا أبا بكر بن أبي شيبة، فأبدل الشيباني بعاصم الأحول،

والمحفوظ خلاف ذلك كما أشار البزار بقوله: "إنما يحفظ عن حفص، عن الشيباني عن

الشعبي، عن ابن عباس".

وقد نبّه البزار إلى تفرد بقوله: "لا نعلمه يروى عن عاصم، إلا من هذا الوجه، ولم نسمعه

إلا من إبراهيم"،

وأشار إلى خطئه بقوله: "وأحسب أن إبراهيم بن يوسف أخطأ فيه".

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن حفص بن غياث.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن حفص بن غياث:

— أبو بكر بن أبي شيبة، الثقة الحافظ، صاحب التصانيف^(٢).

وهو المحفوظ عن حفص بن غياث كما نص على ذلك البزار بقوله: "إنما يحفظ عن

حفص، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس".

ومما يؤيد ذلك أن البخاري أخرج الحديث في التاريخ الأوسط (٢/٦٠ ح ١٧٩٥) من طريق

سفيان عن الشيباني، وقال "هذا أصح".

(١) مشيخة النسائي (ص ٨٢٩)، تهذيب الكمال (٢/٢٥٥)، تهذيب التهذيب (١/١٨٥)، التقريب (ص ٩٥٩).

(٢) التقريب (ص ٣٢٠).

والحديث من وجهه الراجح: حفص بن غياث، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس،
عن النبي ﷺ - صحيح.



الحديث الحادي العشرون

قال البزار (٤٧٢/١١):

٥٣٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكَنْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى عَلَى قَبْرِ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.

وهذا الحديث رواه عن الشيباني جماعة، ولم يقل أحد منهم: كبر عليه أربعا إلاَّ عبد الله بن إدريس.

٥٣٥١ - وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يُونُسَ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سَفْيَانَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال فيه، عن الشيباني: صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ ثَلَاثٍ "إِلَّا هُرَيْمٌ، وَهُرَيْمٌ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَزَادَ عَلَى سَائِرِ الرُّوَايَاتِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ فَكُتِبَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

٥٣٥٢ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ الْوَاسِطِيُّ، وَحُمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَلَى قَبْرِ، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

وهذا اللفظ لا نعلم أحداً رواه عن الشيباني إلاَّ شريكٌ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شَرِيكِ إِلَّا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، فَذَكَرْنَاهُ مِنْ أَجْلِ الزِّيَادَةِ الَّتِي زَادَهَا عَلَى سَائِرِ الْأَحَادِيثِ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: أبو إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس بزيادة: «كبر عليه أربعا»

✽ أخرجه الدارقطني في السنن (٤٤٢/٢ ح ١٨٤٠) عن أبي محمد بن صاعد، عن عبد الله

بن سعيد الكندي - أبي سعيد الأشج - به، بمثله.

✽ وأخرجه مسلم (٦٨٥/٢ ح ٩٥٤) عن حسن بن الربيع، ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير،

وأبو داود (١٠٧/٥ ح ٣١٩٦) عن مُحَمَّد بن العلاء،

والطحاوي في مشكل الآثار (٤٢٨/١٢ ح ٤٢٨٩) من طريق مُحَمَّد بن قدامة المصيصي،

والدارقطني في السنن (٤٤٢/٢ ح ١٨٤٠) من طريق أبي هشام الرافعي مُحَمَّد بن يزيد،

والبيهقي في الكبرى (٢٩٥/٥ ح ٧٥٨٢) من طريق علي بن خشرم،

ستتهم: (حسن بن الربيع، ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، ومُحَمَّد بن العلاء، ومُحَمَّد بن قدامة، وأبو

هشام الرافعي، وعلي بن خشرم) عن عبد الله بن إدريس به، بمثله، ما عدا مُحَمَّد بن قدامة،

فقال: صلى على قبرٍ بعد ثلاثٍ.

✽ وأخرجه البخاري (٨٦/٢ ح ١٣١٩) من طريق شعبة،

والدارقطني في السنن (٤٤٢/٢ ح ١٨٤١) من طريق أبي عوانة الوضاح الإشكري،

والدارقطني في السنن (٤٤٢/٢ ح ١٨٤١) - معلقًا - عن منصور بن أبي الأسود، وزائد

بن قدامة، وعبد الواحد بن زياد، وأبي معاوية،

ستتهم: (شعبة، وأبو عوانة، ومنصور بن أبي الأسود، وزائد بن قدامة، وعبد الواحد بن

زياد، وأبو معاوية) عن الشيباني به، بمثله.

الوجه الثاني: أبو إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس بدون «كبر عليه

أربعًا».

✽ أخرجه الدارقطني في السنن (٤٤٥/٢ ح ١٨٤٦) عن يحيى بن مُحَمَّد بن صاعد،

والحسين بن إسماعيل المحاملي،

كلاهما: (يحيى بن مُحَمَّد بن صاعد، والحسن بن إسماعيل المحاملي) عن الحسن بن يونس به،

بمثله.

✽ وأخرجه الدارقطني في السنن (٤٤٤/٢ ح ١٨٤٥) من طريق عبدة بن عبد الله

الصفار، وعلي بن أحمد الجواربي، ومُحَمَّد بن عبد الملك الدقيقي،

ثلاثتهم: (عبدة بن عبد الله الصفار، وعلي بن أحمد الجواربي، ومُحَمَّد بن عبد الملك الدقيقي) عن شريك الكوفي به، بمثله.

✽ وأخرجه البخاري (٨٧/٢ ح ١٣٢٢)، (١٧١/١ ح ٨٥٧)، (٨٩/٣ ح ١٣٣٦)، والنسائي في الكبرى (٤٦١/٢ ح ٢١٦١)، والطيالسي (٣٧١/٤ ح ٢٧٦٩)، وأحمد (٢٣٥/٥ ح ٣١٣٤)، والطبراني في الكبير (٩٤/١٢ ح ١٢٥٨١) من طريق شعبة، والبخاري (٨٧/٢ ح ١٣٢١) ومسلم (٦٥٨/٢ ح ٩٥٤)، من طريق عبد الواحد بن زياد،

والبخاري (٨٨/٢ ح ١٣٢٦) من طريق زائدة بن قدامة، ومسلم (٦٥٨/٢ ح ٩٥٤)، والترمذي (٣٤٦/٢ ح ١٠٣٧)، من طريق هشيم، وابن ماجه (٤٨٨/٢ ح ١٥٣٠)، وأحمد (٢٢٤/١ ح ١٩٦٢) من طريق أبي معاوية مُحَمَّد بن خازم الضرير،

وابن أبي شيبة (٢٧٩/٧ ح ٣٦٠٧٠) عن علي بن مسهر، والبخاري في التاريخ الأوسط (٤٢٠/٣)، وابن حبان (٣٥٣/٧ ح ٣٠٨٥)، وأحمد (٢٨٣/١ ح ٢٥٥٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٧٠/٦) من طريق سفيان الثوري، سبعتهم: (شعبة، وعبد الواحد بن زياد، وزائدة بن قدامة، وهشيم، وأبو معاوية مُحَمَّد بن خازم الضرير، وعلي بن مسهر، وسفيان الثوري) عن الشيباني به، بنحوه،

✽ وأخرجه مسلم (٦٥٨/٢ ح ٩٥٤) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، وأحمد في العلل (٢٢٤/٢ ح ٣٧٥٨)، وابن عدي في الكامل (١٥٢/٢) من طريق قتادة، والطبراني في الأوسط (٤٨/٢ ح ١٢٠٥) من طريق الأعمش، ثلاثتهم: (إسماعيل بن أبي خالد، وقتادة، والأعمش) عن الشعبي به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق الشيباني على وجهين، وهما:

الوجه الأول: أبو إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس بزيادة: «كبر عليه أربعاً»

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الله بن إدريس، وشعبة، - من رواية مسلم بن إبراهيم -

وأبي عوانة.

ومنصور بن أبي الأسود،

وزائدة بن قدامة، من روايه: أبي حذيفة، علقه الدارقطني عنه -

وعبد الواحد بن زياد، علقه الدارقطني عنه،

وأبي معاوية، من رواية: عبد الله بن جعفر، علقه الدارقطني عنه -

الوجه الثاني: أبو إسحاق الشيباني، عن الشعبي، بدون زيادة: «كبر عليه أربعاً»

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: هريم بن سفيان، وشريك الكوفي،

وشعبة، - فيما يرويه عنه: مُجَدُّ بن جعفر، وخالد بن الحارث، ومعاذ بن معاذ العنبري، وأبو

داود الطيالسي -.

وعبد الواحد بن زياد.

وزائدة بن قدامة، فيما يرويه: يحيى بن بكير.

وهشيم،

وسفيان الثوري، - فيما يرويه عنه: أبو عاصم - الضحاك بن مخلد -، ووكيع بن الجراح،

وعبدالرزاق، وبشر بن آدم -.

وأبي معاوية مُجَدُّ بن خازم الضرير، - فيما يرويه عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن مُجَدُّ

الطنافسي، وعبد الله بن جعفر -.

وعلي بن مسهر،

ويرويه عن الشعبي: إسماعيل بن أبي خالد، وقتادة، والأعمش.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن الشيباني:

— عبد الله بن إدريس، من رواية: جمع من أصحابه الأثبات أمثال: محمد بن عبد الله بن نمير، والحسن بن الربيع؛ وهو من أوثق أصحابه كما أشار إلى ذلك الذهبي^(١)، وأبو سعيد الأشج - عبد الله بن سعيد الكندي - وغيرهم.

وخالفهم في لفظه: محمد بن قدامة المصيصي، فقال: "... صلى على قبر بعد ثلاث"، وهو وإن كان ثقة^(٢). إلا أنه لا يقوى على معارضة الجماعة من أصحاب عبد الله بن إدريس الحفاظ ممن روه على اللفظ الصواب.

وعلى هذا فإنّ هذا اللفظ غير محفوظ عن عبد الله بن إدريس، وإنما اشتهرت من رواية: هريم بن سفيان وسيأتي الكلام عليها.

— شعبة، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: مسلم بن إبراهيم، وقد انفرد مسلم بن إبراهيم بهذا الوجه عن شعبة، وخالف جمعًا من أصحابه الحفاظ، الذين اجتمعوا على عدم ذكر هذه الزيادة عنه كما في الوجه التالي.

ومسلم بن إبراهيم، من أصحاب شعبة، إلا أنه لم يكن من المقدمين فيه؛ ذكره ابن المديني في الطبقة التاسعة من أصحاب شعبة^(٣).

وعليه فلا يقدم ما تفرد به عن الجماعة من أهل الطبقة الأولى.

— عبد الواحد بن زياد، وهو: ثقة، نبّه الدارقطني على روايته: تعليقًا - ولم أقف على من رواه عنه -: بزيادة لفظ: «فكبر عليه أربعًا» قائلًا: "... تابعهم منصور بن أبي الأسود، وعبد الواحد بن زياد، عن الشيباني، كلهم قال: كبر أربعًا"، والمشهور عنه كما

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٣٩٩).

(٢) التقريب (ص ٥٠٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٦/١٣٢)، (٤/٩٥).

جاء في الصحيحين بدون ذكر هذه الزيادة - والله أعلم -، كما سيأتي في الوجه الثاني.

— زائدة بن قدامة، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف^(١)، أشار الدارقطني إلى روايته: تعليقًا - ولم أقف عليه موصولاً - قائلاً: "وأبو حذيفة عن زائدة ... وتابعهم منصور ابن أبي الأسود، وعبد الواحد بن زياد، عن الشيباني، كلهم قال: كبر أربعاً"^(٢).

فخالفه يحيى بن بكير فرواه عن زائدة بن قدامة على الوجه الثاني دون ذكر "فكبر عليه أربعاً"، وعند المقارنة بين أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، ويحيى بن بكير، يظهر لي رجحان رواية يحيى بن بكير على الوجه الآخر عنه؛ لأنه من رواية الأوثق عنه، - والله أعلم -.

— أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن جعفر، نبّه الدارقطني على روايته: تعليقًا - ولم أقف عليه موصولاً - قائلاً: "رواه ... عبد الله بن جعفر عن أبي معاوية، عن الشيباني، وتابعهم منصور بن أبي الأسود، وعبد الواحد بن زياد، عن الشيباني، كلهم قال: كبر أربعاً"^(٣).

تفرد عبد الله بن جعفر بهذا الوجه عن أبي معاوية بن خازم الضرير، وخالف جمعًا من الثقات الأثبات ممن رووه عن أبي معاوية على الوجه الآخر، وهم: أحمد، وعلي بن محمد الطنافسي.

وعليه فإن هذه الزيادة غير محفوظة عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير.

— علي بن مسهر، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثبت، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة له غرائب بعد أن أضر^(٤).

(١) التقريب (٥٥٤).

(٢) السنن (٤٤٢/٢)

(٣) المرجع السابق (٤٤٢/٢)

(٤) الطبقات الكبير (٥١٠٩/٨)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤٤/٤)، تهذيب التهذيب (٣٨٣/٧)،

التقريب (٤٠٥).

— أبو عوانة الوضاح الإشكري، قال ابن سعد: وكان ثقة صدوقاً، وقال أحمد: إذا حدّث أبو عوانة من كتابه فهو ثبت، وإذا حدّث من غير كتابه ربما وهم، وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدث من كتابه، وقال أبو حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً وهو صدوق ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(١).

— منصور بن أبي الأسود، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق^(٢).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الشيباني:

— شريك بن عبد الله النخعي، خالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه، وانفرد بزيادة لفظ: "فأقامني على يمينه"، نص على هذا البزار، إذ قال: "وهذا اللفظ لا نعلم أحداً رواه عن الشيباني إلا شريك، ولا نعلم رواه عن شريك، إلا يزيد بن هارون، فذكرناه من أجل الزيادة، التي زادها على سائر الأحاديث".

وهو كما قال؛ فإني لم أقف على من تابع شريكاً على هذه الزيادة، وشريك صدوق سيئ الحفظ يخطئ كثيراً^(٣).

ولعله مما أخطأ فيه - وعليه فلا يقبل ما تفرد به في مقابل اتفاق الذين اجتمعوا على عدم ذكر هذه الزيادة.

وقد أعل هذه الزيادة ابن رجب، فقال: "هذه زيادة غريبة، لا أعلم ذكرها غير شريك، وليس بالحافظ"^(٤).

— هريم بن سفيان البجلي، قال ابن معين عنه: ثقة، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال

(١) الطبقات الكبير (٢٨٨/٩)، تاريخ بغداد (٦٣٨/١٥)، التقريب (ص ٥٨٠١).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٢٧٢/٣)، الجرح والتعديل (١٧٠/٨)، الثقات (٤٧٥/٧)، تاريخ الإسلام (٧٥٠/٤)، التقريب (ص ٥٤٦).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٦٦).

(٤) فتح الباري (٢٤/٨).

البزار: صالح الحديث، ليس بالقوي، وقال مرة: ليس به بأس، لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق^(١).

تفرد هريم بن سفيان عن أبي إسحاق الشيباني بزيادة لفظ: "صلى على قبر بعد ثلاث". وهريم مع تفرده خالف جمعاً من الثقات الأثبات ممن روه على هذا الوجه بدون ذكر هذه الزيادة.

وقد نبّه ابن حجر على شذوذ هذه اللفظة بقوله: "هذه روايات شاذة، وسياق الطرق الصحيحة يدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه"^(٢).

— شعبة، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية جمع من أصحابه الأثبات، وهم: محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ العنبري، وخالد بن الحارث، وأبي داود الطيالسي، سئل الدارقطني عن أقوى من عنده من أصحاب شعبة؟ فقال: يحيى القطان، وعبد الرحمن، ومعاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، وغندر، وقال ابن عدي: إذا جاوزت في أصحاب شعبة من معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، وغندر، فأبو داود خامسهم^(٣).

وهو المحفوظ عنه؛ وهو ظاهر؛ لأن رواته أكثر عدداً وأوثق حفظاً في مقابل من رواه على الوجه الأول.

وخالف الجمع من أصحاب شعبة السابقين: (وهب بن جرير، وهانئ بن يحيى، ومحمد بن عباد الهنائي).

فأما رواية: وهب بن جرير، فقد جعله عن شعبة، عن (إسماعيل بن أبي خالد)؛ بدلاً من (الشيباني).

(١) الجرح والتعديل (١١٧/٩)، إكمال تهذيب الكمال (١٣٣/١٢)، التقريب (ص: ٥٧١).

(٢) فتح الباري (٢٠٥/٣).

(٣) سؤالات ابن بكير (ص: ١١٩)، الكامل (٢٨٠/٣)، تهذيب الكمال (٤٠٨/١١)، تهذيب التهذيب (١٨٤/٤).

وقد تفرد وهب بن جرير بهذا الوجه عن شعبة، وخالف جمعاً من أصحابه الحفاظ، وقد أشار إلى ذلك الأئمة النقاد، قال أبو داود: "سمعت أحمد قيل له: وهب بن جرير، عن شعبة، عن إسماعيل - يعني ابن أبي خالد -، عن الشعبي، عن ابن عباس، صلى النبي ﷺ على قبر؟ فأنكره، وقال: ليس هذا من حديث إسماعيل" (١).

وقال ابن عدي: "ولم يقل: عن شعبة، عن ابن أبي خالد، عن الشعبي، غير وهب بن جرير، والمعروف عن شعبة، عن الشيباني، عن الشعبي" (٢).

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن شعبة؛ لأن المحفوظ كما يظهر من كلام ابن عدي السابق ما حدّث به شعبة من رواية: أصحابه، عن الشيباني، لا عن إسماعيل بن أبي خالد. ووهب بن جرير، ذكره مسلم في الطبقة الخامسة، والسادسة من أصحاب شعبة، وقال ابن خلفون: هو معدود في أصحاب شعبة الثقات، في الطبقة السادسة منهم (٣).

بل كان عبدالرحمن بن مهدي يقول: ها هنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيتهم. قلت له: من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير، وقال أحمد: ما رأيي وهب عند شعبة، ولكن كان صاحب سنة، وقال الذهبي: وهب بن جرير ثقة حافظ، حديثه في الكتب، ضُعف في شعبة، نعم، ما هو كغندر (٤).

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن شعبة غير محفوظ.

وأما رواية: هانئ بن يحيى، فقد جعله عن (شعبة، عن الأعمش، عن عامر الشعبي) فأبدل (الشيباني) بالأعمش، ولا شك أنه مخالف للمحفوظ، وهو ما حدث به أصحاب شعبة عن الشيباني.

وهانئ بن يحيى، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخظى، ولعل هذا مما أخطأ فيه، ومما يدلُّ على خطئه بهذا الوجه؛ تفرد كما أشار إلى ذلك الطبراني، قال: "لم يرو هذا الحديث عن

(١) مسائل الإمام أحمد - رواية أبو داود (ص ٤٣٣).

(٢) الكامل (٦٨/٧).

(٣) رجال عروة بن الزبير (ص ٦٢٩)، إكمال تهذيب الكمال (٢٢/٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٣١٣/٢)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص ١٨٨).

الأعمش إلا هانئ، تفرد به عبيد الله بن جرير^(١).

وأما رواية: مُجَّد بن عباد الهنائي، فقد جعله (عن شعبة، عن قتادة، عن عامر الشعبي) فأبدل الشيباني؛ بقتادة، ولا شك أنه خطأ، والحمل فيه على جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، قال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات، وَيَسْرِقُ الحديث^(٢).

وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ضمن ما استنكر عليه، ثم قال: "هذا على ما ساقه جعفر بن عبد الواحد لم يحدث به غيره"^(٣).

وعليه فإن هذه الأوجه عن شعبة غير محفوظة، والصواب عن شعبة؛ ما حدث به عن الشيباني عن الشعبي.

— عبد الواحد بن زياد، من رواية: موسى بن إسماعيل، وأبي كامل الجحدري، وحسن بن الربيع.

وهو المحفوظ عنه، وهو من هذا الوجه في الصحيحين.

— زائدة بن قدامة، من رواية: يحيى بن أبي بكير، وهو ثقة^(٤). وهو المحفوظ عنه، وهو من هذا الوجه في صحيح البخاري.

— سفيان الثوري، من رواية: جمع من أصحابه، وهم: وكيع بن الجراح، وعبدالرزاق، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد.

واختلف على أبي عاصم الضحاك بن مخلد، فيرويه عنه على هذا الوجه: البخاري، ويحيى بن سهيل، وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وخالفهما بشر بن آدم؛ فزاد في لفظه: "بعد شهر"، وبالنظر في الاختلاف على أبي عاصم يتبين رجحان الوجه الأول؛ لأنه من رواية الأكثر عددًا وأوثق حفظًا، وقد أشار إلى ذلك ابن

(١) المعجم الأوسط (٤٨/٢).

(٢) الكامل (١٥٣/٢).

(٣) الكامل (١٥٤/٢).

(٤) التقريب (ص ٥٨٨).

(٥) الثقات (٥٢٠/٥).

حجر، فقال: "رواه الدارقطني من طريق: بشر بن آدم، عن أبي عاصم، عن سفيان الثوري، عن الشيباني فقال: "بعد شهر"، وهذه روايات شاذة، وسياق الطرق الصحيحة يدل: على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه"^(١).

وبشر بن آدم؛ صدوق فيه لين^(٢). وكما يظهر من حاله لا يقبل ما تفرد به، وخالف فيه الحفاظ.

وعلى هذا فالمحفوظ عن عاصم ما وافق فيه أصحاب الثوري الثقات، وهو ما روي على هذا الوجه. قال البخاري: "وهذا أصح"^(٣).

— أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، من رواية جماعة، وهم: أحمد، وعلي بن محمد الطنافسي.

وهو المحفوظ عنه.

وبالنظر إلى الوجهين بالزيادة - "كبر عليه أربعاً" -، وحذفها يظهر أنها محفوظة عن الشيباني، وإثباتها هو الأشهر عنه، وأما قول البزار: "هذا الحديث رواه عن الشيباني جماعة، ولم يقل أحد منهم: "كبر عليه أربعاً"؛ إلا عبد الله بن إدريس؛ لعله والله أعلم لم يقف على رواية الباقيين ممن ذكروا الزيادة عن الشيباني، وهم: أبو عوانة، ومنصور بن أبي الأسود، وغيرهما كما دُكر آنفاً.

(١) فتح الباري (٢٠٥/٣).

(٢) التقريب (ص ١٢٢).

(٣) التاريخ الأوسط (٤٢٠/٣).

الحديث الثاني والعشرون

قال البزار (٤٧٨/١١):

٥٣٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاويةَ بن مالِجِ البغدادي، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خليفة، قَالَ: حَدَّثَنَا عطاءُ بْنُ السائبِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَشَكَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشَ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِمَاءٍ، فَأَتَوْهُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبَعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَأَنَّهُ عصا موسى، فَاسْتَقَى الْقَوْمُ، وَمَلَأُوا آبِيتَهُمْ.

وهذا الحديث لا نَعْلَمُ أَحَدًا حَدَّثَ بِهِ، عَنْ عطاء، عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا خَلْفُ بْنُ خليفة، وَلَا نَعْلَمُ أَسَدَ عطاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَاهُ أَبُو كُدَيْنَةَ، عَنْ عطاء، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عطاء بن السائب، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٦٩/٦ ح ٢٤٧٢) عن أحمد بن شعيب،

والطبراني في الكبير (٨٧/١٢ ح ١٢٥٦٠) عن محمد بن خالد الراسبي،

كلاهما: (أحمد بن شعيب، ومحمد بن خالد الراسبي) عن محمد بن معاوية بن مالج^(١) به، مطولاً.

الوجه الثاني: عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه أحمد (٥١٢/١ ح ٢٢٦٨) عن حسين الأشقر،

والبيهقي في دلائل النبوة (١٢٨/٤) من طريق محمد بن الصلت،

كلاهما: (حسين الأشقر، ومحمد بن الصلت) عن أبي كدينة يحيى بن مهلب البجلي به،

(١) جاء في المطبوع من مشكل الآثار والمعجم الكبير بلفظ (صالح) والصواب: مالج، كما جاء في مسند البزار، وكما ذكر المزي في تهذيب الكمال (٢٨٦/٨) في سياق حديثه عن تلاميذ خلف بن خليفة.

بنحوه.

✽ وأخرجه الدارمي (٢٦/١ ح ٢٥) من طريق شعيب بن صفوان، عن عطاء بن السائب به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أنَّ الحديث اختلف فيه على عطاء ابن السائب على وجهين، هما:

الوجه الأول: عطاء بن السائب، عن الشعبي عن ابن عباس (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: خلف بن خليفة.

الوجه الثاني: عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: أبي كدينة يحيى بن مهلب البجلي،

وشعيب بن صفوان.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عطاء بن السائب:

— خلف بن خليفة الأشجعي، قال ابن سعد: أصابه الفالج قبل موته حتى ضعف، وتغير واختلط، وقال ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي، وقال حمد بن عبد الله بن عمار: لا بأس به، ولم يكن صاحب حديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ولا أبرئه من أن يخطئ في بعض الأحايين في بعض رواياته، وقال ابن حجر: صدوق اختلط في الآخر^(١).

ومع ما فيه من كلام فقد تفرد بهذا الوجه عن عطاء بن السائب، ومع تفرده خالف الصواب عنه، وقد نص على تفرده البزار، إذ قال: "لا نعلم أحدًا حدث به عن عطاء، عن الشعبي، إلا خلف بن خليفة، ولا نعلم أسند عطاء بن السائب، عن الشعبي عن ابن عباس

(١) الطبقات الكبير (٣١٤/٩)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (ص ٢١٣)، المرح والتعديل (٣/٣٦٩)، الكامل

(٦٢/٣)، تهذيب الكمال (٢/٢٨٨)، التقريب (ص ١٩٤).

غير هذا الحديث".

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن عطاء بن السائب؛ لتفرد خليفة به، وقد أعله البزار بذلك، وألح أيضاً إلى مخالفته بقوله: "رواه أبو كدينة عن عطاء، عن أبي الضحى، عن ابن عباس".

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عطاء بن السائب:

— أبو كدينة يحيى بن المهلب الكوفي، قال ابن سعد: ثقة، وكذا قال ابن معين، وأحمد، وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق^(١).

— شعيب بن صفوان، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول^(٢).

وهو المحفوظ عن عطاء بن السائب كما يظهر آنفاً؛ أن خلف وهم على عطاء، خاصة مع ما تقدم من كلام البزار.

ثم إنّه ذكر طريق أبي كدينة بعد طريق خلف ليُعْلَمَ به، مشيراً - بفعله هذا - إلى أنّ طريق أبي كدينة أصحُّ عنده منه. - والله أعلم -.

والحديث من وجهه الراجح؛ عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. فيه عطاء بن السائب، وكان قد اختلط كما نص على ذلك جماعة من الأئمة، منهم ابن عيينة، وأحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وغيرهم، قال أحمد: من سمع منه قديماً فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، وقال ابن معين: جميع من سمع من عطاء سمع منه في الاختلاط إلا شعبة، والثوري، وقال أبو حاتم: وقديم السماع من عطاء: سفيان، وشعبة، وفي حديث البصريين عنه تخالط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وقال ابن

(١) الطبقات الكبير (٥٣/٨)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٢٦٨/٣)، سؤالات أبي عبيد الآجري (١٤٢/١)،

تهذيب الكمال (٥/٣٢)، الكاشف (٣٧٧/٢)، التقريب (ص ٥٩٧).

(٢) الجرح والتعديل (٣٤٨/٤)، الثقات (٤٤٠/٦)، تهذيب الكمال (٥٣٠/١٢)، التقريب (ص ٢٦٧).

الصلاح: عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل: سفيان الثوري، وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخر^(١).

والراوي عنه هنا: أبو كدينة يحيى بن المهلب، وشعيب بن صفوان، ويظهر أنهما سمعا من عطاء بعد الاختلاط، كما تدل عليه نصوص الأئمة؛ فإنهم ذكروا ممن سمع قديماً شعبة، وسفيان، واختلفوا في غيرهما. ولم يذكر أحد منهم أبا كدينة، وشعيب بن صفوان فيمن سمع منه قبل الاختلاط^(٢). والله أعلم.



(١) تاريخ ابن معين رواية/الدوري (٤٠٣/٢)، الجرح والتعديل (٣٣٢/٦)، تهذيب الكمال (٨٦/٢٠)، مقدمة ابن

الصلاح (ص ٣٩٢)، شرح علل الترمذي (٧٣٤/٢)، تهذيب التهذيب (١٠٣/٣)، الكواكب النيرات (ص ٣١٩).

(٢) شرح علل الترمذي (٧٣٥/٢)، الكواكب النيرات (ص ٣٣٣).

الحديث الثالث والعشرون

قال البزار (٤٤/١٢):

٥٤٤٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُرْدَاسٍ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُسْلِمٍ^(١)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى وَالْوُتْرُ رَكْعَةٌ».

وحديثُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْلِمٍ^(٢)، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: سليمان التيمي، عن نافع، عن ابن عمر (مرفوعًا).

✽ لم أقف عليه عند غير البزار.

الوجه الثاني: سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر (مرفوعًا).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (١٧٠/١ ح ٤٣٨) من طريق المعتمر عن سليمان، وأحمد (٤٥٧/٨ ح ٤٨٤٨)، وأبو يعلى (١٤٦/١٠ ح ٥٦٢٠) من طريق يزيد بن هارون،

كلاهما: (المعتمر بن سليمان، ويزيد بن هارون) عن سليمان التيمي به، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على سليمان التيمي على وجهين، وهما:

(١) جاء في المطبوع بلفظ (بن سليمان) وصوابه ما أثبت من خلال النظر في تلاميذ سليمان التيمي، وقد أشار إلى

ذلك محقق المسند (٤٤/١١).

(٢) ينظر الهامش السابق.

الوجه الأول: سليمان التيمي، عن نافع، عن ابن عمر (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سليمان بن مسلم أبي المعلى.

الوجه الثاني: سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: المعتمر بن سليمان، ويزيد بن هارون.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن سليمان التيمي:

— سليمان بن مسلم الخشاب، قال العقيلي: بصري مجهول، ولا يتابع على حديثه، وكذا

قال ابن عدي: هو شبه المجهول، وأحاديثه بمقدار ما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن

حبان: لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار^(١).

أشار البزار إلى تفرد سليمان بن مسلم بهذا الوجه عن سليمان التيمي، بعد أن ساق له عدداً من الأحاديث التي تفرد بها، حيث قال: "وهذه الأحاديث لا نعلم رواها عن سليمان التيمي، عن نافع إلا أبو المعلى، وهو رجل من أهل البصرة، فأما حديثان منها فلا نعلم أنهما يرويان عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه: أحدهما حديث الحقب، والآخر حديث الطابع، وصلاة الليل، فلم يروه أحد عن التيمي عن نافع غيره، وقد روي عن نافع من وجوه، وإنما يعرف عن التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر"^(٢).

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن سليمان التيمي؛ لحال سليمان بن مسلم، وانفراده.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن سليمان التيمي:

— المعتمر بن سليمان التيمي - ابنه -، قال ابن سعد، وابن معين: ثقة، وقال أحمد: ما

كان أحفظ معتمر بن سليمان! قلماً كنا نسأله عن شيء إلا عندنا فيه شيء، وقال

(١) الضعفاء الكبير (١٣٩/٢)، الكامل (٢٨٦/٤)، لسان الميزان (١٧٦/٤).

(٢) المسند (١٢/٢٤١ ح ٥٩٨٢).

أبو حاتم: ثقة، صدوق، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

— يزيد بن هارون السلمي، متفق على توثيقه والاحتجاج به: قال أبو بكر بن أبي شيبة: ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد، وقال أبو زرعة: والإتقان أكثر من حفظ السرد، وقال أبو حاتم: ثقة، إمام، صدوق في الحديث لا يسأل عن مثله، وقال ابن حجر: ثقة، متقن، عابد^(٢).

وهو المحفوظ عن سليمان التيمي، وقد ألمح البزار إلى رجحانه، حيث قال: "قد رواه غير سليمان بن مسلم، عن سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر".

وهو ظاهر؛ لأنَّ رواته أكثر عدداً وأوثق حفظاً، وفيهم ابن التيمي وهو أعلم بأبيه من غيره. وصرح الدارقطني أنه هو الصحيح عنه، حيث قال في آخر السؤال: "كذلك رواه سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر، وهو صحيح عنه أيضاً"^(٣).

ووافقهم أبو نعيم على ذلك بقوله: "هذا حديث صحيح، ثابت عن النبي ﷺ من غير وجه. ورواه عن طاوس، عمرو بن دينار، وسليمان التيمي مثله"^(٤).

والحديث من وجهه الراجح؛ سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ صحيح.

(١) الطبقات الكبير (٢٩٢/٩)، معرفة الرجال - رواية ابن محرز (١١٦/١)، إكمال تهذيب الكمال (٢٨٤/١١)، تهذيب التهذيب (٢٢٨/١٠)، التقريب (٥٣٩).
(٢) الجرح والتعديل (٢٩٥/٩)، تهذيب الكمال (٢٦٧/٣٢)، تقريب التهذيب (٧٨٤٢).
(٣) العلل (١٥٤/١٣).
(٤) الحلية (٢٠/٤).

الحديث الرابع والعشرون

قال البزار (١٢/٥٣ - ٥٦):

- ٥٤٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفَطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحَرِّ وَالْعَبْدِ.
- ٥٤٧١ - وَحَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... بِنَحْوِهِ.
- ٥٤٧٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... بِنَحْوِهِ.
- ٥٤٧٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح)
- ٥٤٧٤ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... بِنَحْوِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحَرِّ وَالْعَبْدِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».
- ٥٤٧٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (ح)
- ٥٤٧٦ - وَحَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... بِنَحْوِهِ.
- ٥٤٧٧ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ فِي قِصَّةِ الْفَطْرِ.
- فَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَقَالَ: مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى رَوَايَتِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ يَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما بذكر لفظ: «من المسلمين».

✽ أخرجه البخاري (١٣٠/٢ ح ١٥٠٤) عن عبد الله بن يوسف،

ومسلم (٦٧٧/٢ ح ٩٨٤) من طريق يحيى بن يحيى التميمي،

وأبو داود (٢٦/٢ ح ١٦١٣)، الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤/٢ ح ٣١٢٢) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي،

والترمذي (٦١/٣ ح ٦٧٦) من طريق معن بن عيسى القزاز،

والنسائي في الكبرى (٢٥/٢ ح ٢٢٩٤) من طريق عبد الرحمن بن القاسم المصري،

وابن ماجه (٣٩/٣ ح ١٨٢٨)، وأحمد (٦٣/٢ ح ٥٣٠٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

والشافعي في مسنده (١٢٧/٢ ح ٦٦٣)،

وابن زنجويه في الأموال (١٢٣٧/٣ ح ٣٣٥٨) من طريق عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس،

والدارمي (٤٨٠/١ ح ١٦٦١) عن خالد بن مخلد،

وابن حبان (٩٤/٨ ح ٣٣٠١) من طريق أحمد بن أبي بكر،

وابن خزيمة (٨٣/٤ ح ٢٣٩٩، ح ٢٤٠٠) من طريق عبد الله بن نافع الزبيري، وعبد الله بن وهب،

كلهم اثنا عشر راوياً: (يحيى بن يحيى التميمي، وعبد الله بن يوسف، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومعن بن عيسى القزاز، عبد الرحمن بن القاسم المصري، والشافعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس، وخالد بن مخلد، وأحمد بن أبي بكر، وعبد الله ابن نافع الزبيري، وعبد الله ابن وهب) عن مالك، بنحوه، وهو في الموطأ (٢٨٤/١ ح ٦٢٦)، من رواية يحيى الليثي، ومن رواية أبي مصعب الزهري (٢٩٤/١).

✽ وأخرجه البخاري (١٣٠/٢ ح ١٠٥٣)، وأبو داود (١١٢/٢ ح ١٦١٢)، والنسائي

في الكبرى (٢٥/٢ ح ٢٢٩٥)، وابن حبان (٩٦/٨ ح ٦٥٧) من طريق يحيى بن محمد بن السكن، عن محمد بن جهضم به، بمثله.

✽ وأخرجه ابن خزيمة (٨٧/٤ ح ٢٤١١) من طريق عبد الله بن شوذب،

وابن عبد البر (٣١٣/١٤) من طريق حماد بن زيد،

كلاهما: (عبد الله بن شوذب، وحماد بن زيد) عن أيوب السخيتاني به، بنحوه.

✽ وأخرجه مسلم (٦٧٧/٢ ح ٩٨٤)، وابن خزيمة (٨٣/٤ ح ٢٣٩٨)، وابن حبان (٩٥/٨ ح ٣٣٠٢)، والدارقطني في السنن (٦٣/٣ ح ٢٠٧١)، والبيهقي في الكبرى (١٦٢/٤ ح ٧٩٣٩) من طريق الضحاك بن عثمان،

وعبد الله بن وهب في الجامع (١١٤/١ ح ١٩١)، وابن الجارود في المنتقى^(١) (٩٧/١ ح ٣٥٦)، والدارقطني في السنن (٦٣/٣ ح ٢٠٧٥)، والبغدادى في الفصل للوصل المدرج في النقل (٧٠٣/٢) من طريق عبد الله العمري،

وعبدالرزاق في المصنف (٣١١/٣ ح ٥٧٦٣)، والدارقطني في السنن (٦٣/٣ ح ٢٠٧٠)، (٢٠٦٩ ح ٢) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى،

وأحمد (١٠٢/٢ ح ٦٢١٤) من طريق عبيد الله بن عمر،

وابن حبان (٩٥/٨ ح ٣٣٠٤)، والدارقطني في السنن (٦٣/٣ ح ٢٠٧٣) من طريق المعلى بن إسماعيل،

والدارقطني في السنن (٦٤/٣ ح ٢٠٧٤)، والبيهقي في الكبرى (١٦٢/٤ ح ٧٩٤٠) من طريق كثير بن فرقد،

ستتهم: (الضحاك بن عثمان، وعبد الله العمري، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى،

(١) جاء في المنتقى لابن الجارود (٩٧/١ ح ٣٥٦) «حدثنا بحر بن نصر، عن ابن وهب، قال حدثني (عبيد الله بن عمر) ومالك، عن نافع عن ابن عمر». وصوابه «بحر بن نصر، عن ابن وهب، عن (عبد الله العمري) ومالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر». كما جاء عن ابن وهب في الجامع، وفي الفصل للوصل المدرج في النقل للبغدادى (٧٠٣/٢).

انظر: تحقيق الشيخ الحويني على المنتقى (١٩/٢ ح ٣٥٦)، وتحقيق: عبد الله بن عمر البارودي (٣٥٦ ح).

وعبيد الله بن عمر، والمعلّى بن إسماعيل، وكثير بن فرق (عن نافع به، بنحوه، ورواية عبدالرزاق في المصنف عن الثوري مقرونة، قرن فيها بين مُجَدِّ بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعبيد الله بن عمر.

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما بدون ذكر لفظ: «من المسلمين».

✽ أخرجه البخاري (١٣١/٢ ح ١٥١٢)، وأبو داود (٥٦/٣ ح ١٦١٣) عن مسدد،

وابن خزيمة (٨٤/٤ ح ٢٤٠٣) عن بNDAR مُجَدِّ بن بشار،

كلاهما: (مسدد بن مسرهد، وبندار مُجَدِّ بن بشار) عن يحيى بن سعيد القطان به، بنحوه.

✽ وأخرجه ابن خزيمة (٨٦/٤ ح ٢٤٠٩) عن الحسن بن مُجَدِّ الزعفراني،

والطحاوي في مشكل الآثار (٤٤/٢ ح ٣١١٨) عن علي بن شيبه،

وأبو نعيم في الحلية (١٣٦/٧) من طريق جعفر بن مُجَدِّ الصائغ،

والبيهقي في الكبرى (١٦٠/٤ ح ٧٩٢٧) من طريق مُجَدِّ بن إسماعيل الصائغ،

أربعتهم: (الحسن بن مُجَدِّ الزعفراني، وعلي بن شيبه، وجعفر بن مُجَدِّ الصائغ، ومُجَدِّ بن إسماعيل الصائغ) عن قبيصة بن عقبة به، بنحوه.

✽ وأخرجه الدارمي (٤١٨/١ ح ١٦٦٢) عن مُجَدِّ بن يوسف الفريابي، عن الثوري به، بنحوه.

✽ وأخرجه مسلم (٦٧٧/٢ ح ٩٨٤)، وابن أبي شيبه (٢٧٢/٣ ح ١٠٤٥٦) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

ومسلم (٦٧٧/٢ ح ٩٨٤) من طريق عبد الله بن نمير،

وأبو داود (٥٦/٣ ح ١٦١٣) من طريق بشر بن المفضل، وأبان بن يزيد العطار،

والنسائي في الكبرى (٢٥/٢ ح ٢٢٩٦) من طريق عيسى بن يونس أبي إسحاق السبيعي،

وأحمد (١٠٢/٢ ح ٦٢١٤)، وابن زنجويه في الأموال (١٢٣٧/٣ ح ٢٣٥٧)، والبيهقي في

الكبرى (١٥٩/٤ ح ٧٩٢٥) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي،

وابن خزيمة (٨٤/٤ ح ٢٤٠٣)، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري،

ثمانيتهم: (حماد بن أسامة أبو أسامة، وعبد الله بن نمير، وبشر بن المفضل، وأبان بن يزيد العطار، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري) عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

✽ وأخرجه البخاري (١٣٢/٢ ح ١٥١١)، والترمذي (٥٢/٣ ح ٦٧٥)، والنسائي في الكبرى (٢٤/٢ ح ٢٢٩٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٦/٩ ح ٣٣٩٠)، وابن عبد البر (٣١٤/١٤) من طريق حماد بن زيد،

ومسلم (٦٧٧/٢ ح ٩٨٤)، وابن المقرئ في معجمه (٣٩٧/١ ح ٨٩٤)، والفاكهي في الفوائد (٣٥٦/١ ح ١٥٦) من طريق يزيد بن زريع،

وعبدالرزاق في المصنف (٣١٥/٣ ح ٥٧٦٢) عن معمر بن راشد،

والشافعي في مسنده (١٢٧/٢ ح ٦٦٣)، والحميدي (٣٠٧/٢ ح ٧٠١)، والدارمي (٤٨٠/١ ح ١٦٦٢)، وابن عبد البر (٣١٥/١٤) من طريق سفيان بن عيينة،

وابن الأعرابي في معجمه (٨٨٠/٣ ح ١٨٣٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧/٩ ح ٣٣٩٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٥٧/٢ ح ١٢٩٦)، وابن جميع الصيدائي (٢٠١/١) من طريق عبد الله بن شوذب،

والنسائي في الكبرى (٢٤/٢ ح ٢٢٩١)، وابن خزيمة (٨٢/٤ ح ٢٣٩٧) من طريق عبدالوارث بن سعيد البصري،

والدارقطني في السنن (٦٢/٣ ح ٢٠٨٩) من طريق مبارك بن فضالة،

وابن بشران في الأمالي (٤١٢/١ ح ٩٦٠) من طريق هشام بن حسان،

ثمانيتهم: (حماد بن زيد، ويزيد بن زريع، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله ابن شوذب، وعبد الوارث بن سعيد، ومبارك بن فضالة، وهشام بن حسان) عن أيوب السخيتاني به، بنحوه.

✽ وأخرجه البخاري (١٣١/٢ ح ١٥٠٧)، ومسلم (٦٧٧/٢ ح ٩٨٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤/٢ ح ٣١٢٠) من طريق الليث بن سعد،

ومسلم (٦٧٧/٢ ح ٩٨٤)، والنسائي في الكبرى (٢٥/٢ ح ٢٢٩٣) من طريق مالك، وأبو داود (٢٧/٢ ح ١٦١٦)، والحاكم (٤٠٩/١ ح ١٤٨٩) من طريق عبد العزيز بن أبي رواد،

وعبدالرزاق في المصنف (٣١٥/٣ ح ٥٧٧٥)، وأبو عوانة في المستخرج (١٥٣/٢) من طريق أيوب بن موسى،

وابن أبي شيبة (١٧٢/٣ ح ١٠٤٥٥)، والدارقطني في السنن (٦٧/٣ ح ٢٠٧٨) من طريق الضحاك بن عثمان،

والرويان في مسنده (٤٢٥/٢ ح ١٤٤٣)، وابن خزيمة (٨٥/٤ ح ٢٤٠٤) من طريق عقيل ابن خالد الأيلي،

وأبو يعلى (٢٠٣/١٠ ح ٥٨٣١) من طريق جويرية بن أسماء، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤/٢ ح ٣١١٩) من طريق محمد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى،

وابن خزيمة (٨٥/٤ ح ٢٤٠٤) من طريق موسى بن عقبة، والطبراني في الأوسط (١٨٨/٨ ح ٨٣٥٨) من طريق يونس بن عبيد، وفي مسند الشاميين (٢٥٧/٢ ح ٢٩٤٦) من طريق شعيب بن أبي حمزة، والدارقطني في السنن (٥٧/٣ ح ٢٠٩٤) من طريق سليمان بن موسى، والحاكم (٤٠٩/١ ح ١٤٨٩) من طريق سليمان بن طرخان التيمي، وابن عبد البر في التمهيد (٣٢١/١٤) - معلقاً - عن قتيبة بن سعيد، عن مالك،

جميعهم أربعة عشر راوياً: (الليث بن سعد، ومالك، وعبد العزيز بن أبي رواد، وأيوب بن موسى، والضحاك بن عثمان، وعقيل بن خالد الأيلي، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى،

وجويرة بن أسماء وموسى بن عقبة، ويونس بن عبيد، وشعيب بن أبي حمزة، وسليمان بن موسى، وسليمان بن طرخان التيمي، ومالك) عن نافع به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على نافع على وجهين، وهما:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ بذكر لفظ: «من المسلمين».

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبيد الله بن عمر، فيما يرويه عنه: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، والثوري، - فيما رواه عنه: عبد الرزاق -، ومالك، - من رواية: جماعة عنه -، وعمر بن نافع،

وأيوب السختياني، - فيما يرويه عنه: حماد بن زيد - وعبد الله بن شاذب، - فيما يرويه عنه: محمد بن كثير المصيصي -، والضحاك بن عثمان، - فيما يرويه عنه: محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك -، وعبد الله العمري، والمعلّى بن إسماعيل، وكثير بن فرق.

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ بدون ذكر لفظ: "من المسلمين»

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبيد الله بن عمر، - فيما يرويه عنه: يحيى بن سعيد القطان، وسفيان الثوري، - فيما يرويه عنه: محمد بن يوسف الفريابي، وقبيصة بن عقبة. - وعبد الله بن نمير، وبشر بن المفضل، وأبان بن يزيد العطار، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق، وحماد بن أسامة أبي أسامة، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري.

وأيوب السختياني، - فيما يرويه عنه: حماد بن زيد، ويزيد بن زريع، ومعمّر بن راشد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن شاذب، - من رواية: محمد بن كثير المصيصي -، ومبارك بن فضالة، وعبد الوراث بن سعيد، وهشام بن حسان،

والليث بن سعد، وعبد العزيز بن أبي رواد، وأيوب بن موسى،

والضحاك بن عثمان، من رواية: حفص بن غياث،

وسليمان بن موسى، وعقيل بن خالد الأيلي، وجويرية بن أسماء، ويونس بن عبيد،
وشعيب بن أبي حمزة، وموسى بن عقبة، وسليمان بن طرخان التيمي.
ومالك، من رواية: قتيبة بن سعيد.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع:

— عبيد الله بن عمر، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: سعيد بن عبد الرحمن
الجمحي، وسفيان الثوري،

فأما رواية: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فقال أحمد عنه: ليس به بأس، وكذا قال
النسائي، وقال ابن عدي: له أحاديث غرائب حسان، أرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم عندي
في الشيء بعد الشيء فيرفع موقوفاً، أو يصل مرسلاً لا عن تعمد^(١).

وقال أحمد: "الجمحي روى حديثين عن عبيد الله بن عمر، حديث منهما في صدقة
الفطر، وقال: أنكر على الجمحي هذين الحديثين"^(٢). وقال أبو داود: "ورواه سعيد بن
عبد الرحمن الجمحي، عن عبيد الله، عن نافع قال فيه: من المسلمين؛ والمشهور عن عبيد الله
ليس فيه لفظ: "من المسلمين"^(٣).

وقال ابن عبد البر: "وأما عبيد الله بن عمر فلم يقل فيه: «من المسلمين» عنه أحد - فيما
علمت - غير سعيد بن عبد الرحمن الجمحي"^(٤).

استنكر الأئمة هذا الحديث بهذا الإسناد، ووجه الاستنكار أن سعيد بن عبد الرحمن
الجمحي، - وهو صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه^(٥) - تفرد عن عبيد الله بن
عمر، بلفظ «من المسلمين»، بينما لفظ عبيد الله بن عمر الذي رواه عن نافع هو: «فرض

(١) الجرح والتعديل (٤١/٤)، الكامل (١٥٦/٤)، تهذيب الكمال (٥٢٨/١٠).

(٢) سؤالات الإمام أحمد - رواية ابنه صالح (ص ٤٥٩).

(٣) سنن أبي داود (٥٦/٣ ح ١٦١٢).

(٤) التمهيد (٣١٤/١٤).

(٥) التقريب (ص ٢٣٨).

صدقة الفطر على الصغير، والكبير والحر والعبد»، دون ذكر هذه الزيادة كما رواه جمع من أصحابه الأثبات وهم: (يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن نمير، وبشر بن المفضل، ومُحمَّد ابن عبيد الطنافسي، وغيرهم) على الوجه الثاني عنه.

وأما رواية: سفيان الثوري، فهي من رواية: عبدالرزاق بن همام أبي بكر الصنعاني، قال ابن حجر: ثقة مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير^(١).

ويظهر أن رواية عبدالرزاق وقع فيها حمل بالجمع بين الثوري وابن أبي ليلى على سياق رواية ابن أبي ليلى، فالثوري يرويه عنه الجماعة دون ذكر هذه الزيادة، ومن ثم أفردت - من رواية: مُحمَّد بن عبد الملك بن زنجويه، وهو ثقة^(٢) - رواية الثوري على سياق رواية عبدالرحمن ابن أبي ليلى بالزيادة، وهو صدوق سيئ الحفظ جدًا.

وقد نبّه على ذلك ابن حجر، فقال: "طريق عبدالرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى ... يحتمل أن يكون بعض رواته حمل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله بن عمر"^(٣).

والصحيح عن الثوري أنه روى الحديث كسائر أصحاب عبيد الله بن عمر من غير زيادة لفظ: «من المسلمين». كما سيأتي عنه بالوجه الثاني.

- **مالك بن أنس**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: جمع من أصحابه الثقات كما يظهر في التخريج، منهم: يحيى بن يحيى الليثي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو مصعب الزهري؛ وغيرهم.

وهي زيادة محفوظة عن مالك، إلا أنه جاء عنه وجه آخر - كما سيأتي في الوجه الثاني - تفرد به قتيبة بن سعيد، ولا يصح عن مالك لمخالفته الجمع ممن رواه على هذا الوجه.

- **عمر بن نافع**، وهو من أصحاب نافع المقدمين؛ عده النسائي في الطبقة الأولى من أصحابه^(٤).

(١) التقريب (ص ٣٥٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٩٤).

(٣) فتح الباري (٣/٣٧٠).

(٤) طبقات النسائي (ص ١٣١).

— أيوب السخيتاني، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن شاذب،
وحمد بن زيد،

فأما رواية عبد الله بن شاذب، فقد وثقه ابن معين، وأحمد، والنسائي، وقال أبو حاتم: لا
بأس به^(١).

وفي الإسناد إليه: محمد بن كثير المصيصي، قال أحمد: هو منكر الحديث أو قال: يروي
أشياء منكورة، وقال مرة: يحدث بأحاديث منكير ليس لها أصل، وقال ابن حبان: يخطئ
ويغرب^(٢).

وقد جاء عنه وجه آخر وافق فيه الجمع من أصحاب أيوب الذين روه على الوجه
الصواب، كما سيأتي في الوجه الثاني.

وأما رواية حماد بن زيد ففي الإسناد إليه أحمد بن خالد، أشار ابن عبد البر إلى روايته
تعليقاً، حيث قال: "وكل من رواه عن أيوب لم يقل فيه: «من المسلمين»، إلا ما ذكره أحمد بن
خالد، فالله أعلم ممن جاء الوهم في ذلك"^(٣).

وقال — أيضاً — : "هذا عند أهل العلم بالحديث خطأ على أيوب لا شك فيه، والمحفوظ
عن أيوب فيه من رواية حماد بن زيد، وإسماعيل بن عليّة، وحماد بن سلمة، وسلام بن أبي
مطيع، وعبد الله بن شاذب، وعبد الوارث بن سعيد، وسفيان بن عيينة؛ كلهم رواه عن أيوب،
ولم يقل فيه: «من المسلمين» عنه واحد منهم، وأحمد بن خالد ثقة مأمون رضي، وإنما جاء هذا
من بعض أصحابه الذي حدثه والله أعلم"^(٤).

وما ذهب إليه ابن عبد البر هو الظاهر من رواية الجمع من أصحاب أيوب السخيتاني على
الوجه الثاني.

— الضحاك بن عثمان، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: محمد بن إسماعيل بن

(١) الجرح والتعديل (٨٣/٥)، تهذيب الكمال (٩٦/١٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢٥١/٣)، الثقات (٧٠/٩)، تاريخ دمشق (١٢٣/٥٥).

(٣) التمهيد (٨١٦/١٤).

(٤) التمهيد (٣١٦/١٤).

أبي فديك، وثقه ابن معين، وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال الذهبي: صدوق مشهور، يحتج به في الكتب الستة^(١). وهو كما قال الذهبي فقد خرج مسلم روايته هذه، واحتج بها في المتابعات؛ لموافقة الثقات. وقد عارضت رواية ابن أبي فديك رواية أخرى من رواية حفص بن غياث؛ تكلم فيها الدارقطني، يأتي الكلام عليها في الوجه الثاني.

والصحيح عن الضحاك بن عثمان؛ روايته على هذا الوجه. وعلى هذا يتبين أن اجتماع هؤلاء على هذا الوجه؛ دليل على أن الزيادة محفوظة عن نافع، وخرج مالك من عهدة الانفراد، وإن لم يكن من تابعه يبلغ مرتبته في الحفظ والإتقان. وقد أكد ذلك البزار بمتابعة عمر بن نافع على هذه الزيادة فقال: "فأما حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ الذي ذكره وقال: «من المسلمين» فقد تابعه على روايته إسماعيل بن جعفر، عن عمر بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ". وقال أحمد: "كنت أتهيب حديث مالك يعني: «من المسلمين». حتى وجدته من حديث العمرين، قيل أحفوظ هو عندك «من المسلمين»؟ قال: نعم"^(٢).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع:

— عبيد الله بن عمر، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: جمع من أكابر أصحابه، وهم: يحيى بن سعيد القطان، وبشر بن المفضل، وعبد الله بن نمير، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وسفيان الثوري، وأبان العطار، وعيسى بن يونس، وحامد بن أسامة. ورواية: سفيان الثوري على هذا الوجه هي من رواية: قبيصة بن عقبة، وهو صدوق ربما

(١) رواية الدوري (١١٧/١-٢١٨/١)، المعرفة والتاريخ (١٦٦/٢)، الثقات (٤٢/٩)، تهذيب الكمال

(٤٨٥/٢٤)، تهذيب التهذيب (٦١/٩)، ميزان الاعتدال (٧١/٦).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي دواد (ص ٤٣١)، شرح علل الترمذي (٣٦٠/٢).

خالف^(١).

ومُجَّد بن يوسف الفريابي، قال ابن حجر: ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق^(٢).

وهو الصواب عن سفيان الثوري - لأن العدد أولى أن يسلم له بالصواب، وإلى ذلك أشار أبو نعيم عقب رواية قبيصة عن الثوري، قال: "صحيح ثابت مشهور من حديث الثوري"^(٣).

وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن عبيد الله بن عمر؛ لاجتماع أكابر أصحابه فيه.

- مالك بن أنس وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: قتبية بن سعيد، تفرد بهذا الوجه عنه، وخالف الجمع ممن روه بزيادة لفظ: «من المسلمين». وقد نبّه على ذلك الدارقطني، حيث قال: "رواه قتبية بن سعيد فسقط عليه من «من المسلمين»"^(٤).

وقال ابن عبد البر: "لم يختلف على مالك في إسناد هذا الحديث ولا في متنه، ولا في قوله فيه: «من المسلمين»، إلا قتبية بن سعيد وحده؛ فإنه روى هذا الحديث عن مالك، ولم يقل فيه: «من المسلمين»، وسائر الرواة عن مالك قالوا عنه فيه: «من المسلمين»؛ وكذلك هو في الموطأ عند جميعهم^(٥).

وعلى هذا يتبين أن المحفوظ عن مالك بزيادة لفظ: «من المسلمين»؛ كما رواه الجمع عنه من أصحابه على الوجه الأول، ولا يصح تفرد سعيد بن قتبية عنه بهذا الوجه.

- أيوب السخيتاني، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: جمع من أصحابه، وهم: سفيان بن عيينة، ومعمّر بن راشد، ويزيد بن زريع، وهشام بن حسان الدستوائي وغيرهم.

وكذلك يرويه عنه: عبد الله بن شاذب، وثقه ابن معين، وأحمد، والنسائي، وقال أبو حاتم:

(١) الطبقات الكبير (٥٢٧/٨)، الجرح والتعديل (١٢٦/٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٧١/٤)، التقريب (ص ٥١٥).

(٣) حلية الأولياء (١٣٦/٧).

(٤) العلل (٣٤٣/٦).

(٥) التمهيد (٣١٢/١٤).

لا بأس به^(١).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مُحَمَّد بن كثير المصيصي.

ورواية عبد الله بن شوذب لهذا الوجه - كما ذكر آنفاً - وافقت أصحاب أيوب الأثبات ممن رواه على هذا الوجه.

وعليه فإن هذا الوجه هو المحفوظ عن أيوب السختياني قال الترمذي: "وروى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه: «من المسلمين»"^(٢).

— الضحاك بن عثمان، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: حفص بن غياث، وهو ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخرة، وذكره في الطبقة الأولى من طبقات المدلسين^(٣).

فإن هذا الوجه غير محفوظ عنه؛ لأن المحفوظ ما حدث به الضحاك على الوجه الأول، وهو ما وافق فيه اختيار مسلم.

— الليث بن سعد، ثقة وكان فقيهاً إماماً مشهوراً، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صحيحه، وكان قد استقل بالفتوى في زمانه بمصر، وكان سريراً من الرجال نبيلاً سخياً، له ضيافة^(٤).

وبالنظر إلى الوجهين: بالزيادة والحذف نجد أن رواية كلا الوجهين أقوى؛ فهم من أصحاب نافع المقدمين؛ فمنهم من رواه بإثبات الزيادة واشتهر عنه كماله، ومنهم من رواه دون ذكر هذه الزيادة؛ كعبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني.

ويترجح جداً أن يكون الوجهان محفوظين عن نافع عن ابن عمر، ويكون هو ربما ذكر هذه اللفظة؛ وهذا هو الأشهر عنه، وربما اختصره، والحديث في الصحيحين ورد بإثبات الزيادة وحذفها.

(١) الجرح والتعديل (٨٣/٥)، تهذيب الكمال (٩٦/١٥).

(٢) العلل الصغير (٧٥٩/١).

(٣) تاريخ بغداد (٥٦/٧)، تهذيب الكمال (٥٦/٧)، التقريب (ص ١٧٣)، تعريف أهل التقديس (ص ٢٠).

(٤) الطبقات الكبير (٥٢٤/٩)، تهذيب الكمال (٥٢٤/٩).

الحديث الخامس والعشرون

قال البزار (١٠٤/١٢):

٥٦٠٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فليطعه، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ».

وهذا الحديث أخاف أن يكون، وهم فيه أبو أُسَامَةَ؛ لأنَّ ابن إدريس يرويه، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عبید الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

❁ لم أقف عليه عند غير البزار.

الوجه الثاني: عبید الله بن عمر، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمد الصديق، عن عائشة، (مرفوعاً)

❁ أخرجه الترمذي (١٥٧/٣ ح ١٥٢٦)، وابن أبي شيبة (٣٩٧/٣ ح ١٢٢٧٣)، وابن الجارود في المنتقى (٢٣٥/١ ح ٩٣٤) من طريق عبد الله بن نمير،

والنسائي في الكبرى (١٣٤/٣ ح ٤٧٥٠)، وأبو عوانة في المستخرج (١٣/٤ ح ٥٨٥٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩/٣ ح ١٣٠٩) من طريق عبد الله بن إدريس،

وابن ماجه (٢٥٩/٣ ح ٢١٢٦)، وابن أبي شيبة (٣٩٧/٣ ح ١٢٢٧٣) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

وابن الجارود في المنتقى (٢٣٥/١ ح ٩٣٤) من طريق عقبه بن خالد السكوني^(١)،

والدارقطني في العلل (٢٣٨/١٤ ح ٣٥٩٠) - معلّقاً -، عن أبي مسلم المستملي، عن سفيان بن عيينة،

(١) وقع في المطبوع بلفظ: "عتبه"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

والدارقطني في العلل (٢٣٧/١٤ ح ٣٥٩٠) - معلقًا -، عن يحيى بن سعيد القطان،
ومُحَمَّد بن بشر،

وابن عبد البر (٩٠/٦)، من طريق عمرو بن علي المقدمي،

ثمانيتهم: (عبد الله بن نمير، وعبد الله بن إدريس، وأبو أسامة - حماد بن أسامة -، وعقبة
بن خالد السكوني، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، ومُحَمَّد بن بشر، وعمرو بن علي
المقدمي) عن عبيد الله بن عمر به، بمثله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن مُحَمَّد الصديق، عن عائشة رضي الله عنها
(مرفوعًا).

✽ أخرجه أبو عوانة في المستخرج (١٣/٤ ح ٥٨٥٣)، والدارقطني في العلل (٢٨٣/١٤ ح
٣٥٩٠) من طريق سفيان بن عيينة،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٠/٤ ح ١٥١٤)، من طريق حفص بن غياث،
والدارقطني في العلل (٢٨٣/١٤ ح ٣٥٩٠) - معلقًا -، عن عبد الله بن رجاء المكي،
ثلاثتهم: (سفيان بن عيينة، وحفص بن غياث، وعبد الله بن رجاء المكي) عن عبيد الله بن
عمر، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، تبين أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله
بن عمر على ثلاثة أوجه، هم:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أبي أسامة حماد بن أسامة، فيما يرويه عنه: عبيد بن
إسماعيل.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمد الصديق، عن عائشة (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الله بن نمير، وعبد الله بن إدريس، وأبو أسامة حماد بن أسامة، من رواية: أبي بكر بن أبي شيبة. وسفيان بن عيينة، - من رواية: أبي مسلم المستملي، علقه الدارقطني عنه - ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن بشر، وعقبة بن خالد السكوني، وعمرو بن علي المقدمي.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد الصديق، عن عائشة، (مرفوعاً) وقد جاء هذا الوجه من رواية: سفيان بن عيينة، - فيما يرويه عنه: إبراهيم بن بشار، والحميدي تعليقاً -

وحفص بن غياث، وعبد الله بن رجاء المكي.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

- أبو أسامة حماد بن أسامة، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: عبيد بن إسماعيل، قال الحضرمي، والدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

وقد خالف عبيد بن إسماعيل؛ أبا بكر بن أبي شيبة فرواه عن حماد بن أسامة على الوجه الثاني، ولعل هذا من قبل حماد بن أسامة، فقد قال أحمد عنه: كان ثباتاً ما كان أثبتة، لا يكاد يخطئ، وقال - أيضاً - : كان صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً، وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً، كثير الحديث، يدلس ويبين تدليسه، وكان صاحب سنة وجماعة، ولكن أخذ عليه أنه كان يستعير كتب غيره، قال أحمد: سمعت وكيعاً يقول: نهيته أبا أسامة أن

(١) الثقات لابن حبان (٤٣٣/٨)، تهذيب الكمال (١٨٦/١٩)، التهذيب (٥٩/٧)، التقريب (ص: ٣٧٦).

يستعير الكتب، وكذا ذكره أبو داود عن وكيع وزاد: وكان دفن كتبه، ولذا قال ابن حجر: ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخيه يحدث من كتب غيره^(١).

وقد حمل البزار في ظاهر كلامه ولم يجزم بذلك وهم هذا الوجه على أبي أسامة حماد بن أسامة، إذ قال: "وهذا الحديث أخاف وهم فيه أبو أسامة؛ لأن ابن إدريس يرويه، عن عبيد الله، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها وهو الصواب عندي".

وما ألمح إليه البزار من تحميل أبي أسامة حماد بن أسامة الوهم محتمل؛ فقد أخذ عليه أنه يحدث من كتب غيره كما ذكر آنفًا - والله أعلم -.

وعلى ذلك فإنَّ هذا الوجه غير محفوظ عن عبيد الله بن عمر، وقد سلك به الجادة المشهورة؛ إذ جعله عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وسلوك الجادة مما يقوي الحكم بالوهم.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

جمع من أصحابه الأثبات، وهم: عبد الله بن إدريس، وعبد الله بن نمير، ويحيى بن سعيد القطان، ومُحمَّد بن بشر، وغيرهم.

وكذلك رواه عن عبيد الله بن عمر، حماد بن أسامة، من رواية: أبي بكر بن أبي شيبة، الحافظ^(٢).

وهو الصواب من روايته؛ فقد وافق فيه أصحاب عبيد الله بن عمر الأثبات.

وسفيان بن عيينة، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو مسلم المستملي - عبد الرحمن بن يونس - قال أحمد، والحاكم: ليس بالمتين، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن

(١) الطبقات الكبير (٥١٧/٨)، العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٣٨٣/١)، الجرح والتعديل (١٣٢/٣)،

سؤالات الآجري لأبي داود (ص ٢٠٨)، تهذيب الكمال (٢١٧/٧)، تاريخ الإسلام (٦١/٥)، تهذيب التهذيب

(٣/٣)، تقريب التهذيب (ص ١٧٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٦).

حجر: صدوق^(١).

وقد تفرد أبو مسلم المستملي بهذا الوجه عن سفيان بن عيينة، وخالف الجمع ممن روه عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن مُجَدٍّ، عن عائشة مرفوعاً، على الوجه الثالث.

فقد خالفه الحميدي، وإبراهيم بن بشار، نص على ذلك الدارقطني في أثناء عرض الخلاف على سفيان بن عيينة، إذ قال: "خالفه الحميدي، وإبراهيم بن بشار، فروياه، عن ابن عيينة، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم"^(٢).

وخالف الجمع ممن روه - أيضاً - عن عبيد الله بن عمر على هذا الوجه: حفص بن غياث، وعبد الله بن رجاء المكي، جعلاه عن (عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها)، ولم يذكروا الوسطة بين (عبيد الله بن عمر، والقاسم بن مُجَدٍّ) وهو (طلحة بن عبد الملك) يأتي الكلام عليه في الوجه التالي.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

- سفيان بن عيينة، وقد جاء هذا الوجه من رواية: الحميدي، - علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً - وهو ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب بن عيينة^(٣).
وإبراهيم بن بشار، وهو حافظ له أوهام^(٤).

وبالنظر في الاختلاف على سفيان بن عيينة يتبين لي رجحان هذا الوجه عنه؛ لأن رواته أكثر عدداً ووائق حفظاً، وفيهم الحميدي وهو أعلم الناس به.

- حفص بن غياث، وهو ثقة، فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر^(٥).

(١) الجرح والتعديل (٣٠٣/٥)، ميزان الاعتدال (٦٠١/٢)، التقريب (ص ٣٥٣).

(٢) العلل (٢٣٧/٨).

(٣) التقريب (ص ٣٠٣).

(٤) التقريب (ص ٨٨).

(٥) التقريب (ص ١٧٣)، تقدم في الحديث رقم (٥٢٨٩).

— عبد الله بن رجاء المكي، - علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً - قال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: شيخ صالح، وقال ابن حجر: ثقة تغير حفظه قليلاً^(١).

وهو من هذا الوجه خلاف الصواب، وعلل ذلك الطحاوي، حيث قال: "هذا الحديث في الحقيقة لم يسمعه عبيد الله بن عمر، من القاسم وإنما أخذه عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم، عن عائشة"^(٢).

وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن عبيد الله بن عمر.

وبالنظر في الاختلاف على عبيد الله بن عمر يظهر رجحان الوجه الثاني عنه؛ لأن رواته أكثر عدداً وأوثق حفظاً، وقد خالف رواته الجادة المشهوره.

وقد أشار البزار إلى رجحان ذلك بعد أن أعل الوجه الأول إذ قال: "... ابن إدريس يرويه، عن عبيد الله، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها وهو الصواب عندي". وكذا قال الدارقطني: "الصواب ما رواه، مالك، ومن تابعه، عن طلحة بن عبد الملك"^(٣). والحديث من وجهه الراجح: عبيد الله بن عمر، عن (طلحة بن عبد الملك)، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم - صحيح.

(١) الطبقات الكبير (٦٢/٨)، الجرح والتعديل (٥٤/٥)، تهذيب التهذيب (٢١١/٥)، التقريب (ص ٣٠٢).

(٢) شرح مشكل الآثار (١٧١/٤).

(٣) العلل (٢٣٧/٨).

الحديث السادس والعشرون

قال البزار (١٤٠/١٢ - ١٤١):

٥٧٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتِهِ.

٥٧٢٣ - وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتِهِ.

وهذا الحديث لا نعلم رواه عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ.

وإنما يُعْرَفُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ جَمَعَ بَيْنَ الْإِسْنَادَيْنِ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن ماجه (٤٦/٤ ح ٢٧٤٨) عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهِ، بِمِثْلِهِ.

✽ وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٠/٢٩٣ ح ٢١٩٦١) من طريق يعقوب بن حميد، عن يحيى بن سليم بِهِ، بِمِثْلِهِ.

✽ وأخرجه ابن المقرئ في معجمه (ص ٣٧٣ ح ١٢٣٥ - ص ١٢٢ ح ٣٢١)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل (١/٥٨٤) من طريق سفيان الثوري،

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥/٤٧٨ ح ١٥٢٥) من طريق عبدالرحمن بن مغراء،

والخطيب البغدادي في الفصل للوصل (١/٥٨٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

ثلاثتهم: (سفيان الثوري، وعبدالرحمن بن مغراء، ويحيى بن سعيد القطان) عن عبيد الله بن

عمر به، بمثله.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه أبو عوانة في المستخرج (٢٣٨/٣ ح ٤٨٠٧) عن عبدان الجواليقي، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٠٦/٦ ح ١٧٦٨) من طريق أحمد بن محمد بن الهيثم،

كلاهما: (عبدان الجواليقي، وأحمد بن محمد بن الهيثم) عن يحيى الأموي به، بمثله.
✽ وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (٢٣٨/٣ ح ٤٨٠٩) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، والدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٦/١ ح ٣٣٤١) - معلقاً -، عن علي بن عاصم،

كلاهما: (أبو ضمرة أنس بن عياض، وعلي بن عاصم) عن عبيد الله بن عمر به، بمثله.
وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً)

✽ أخرجه مسلم (١١٤٥/٢ ح ١٥٠٦)، وابن أبي حاتم في العلل (٥٦٨/٤) من طريق عبد الله بن نمير،

ومسلم (١١٤٥/٢ ح ١٥٠٦) من طريق عبد الوهاب الثقفي، والنسائي في الصغرى (٣٠٦/٧ ح ٤٦٥٧)، والكبرى (٧٨/٦ ح ٦٢٠٨) من طريق خالد ابن الحارث،

والبزار (٢٩٠/١٢ ح ٦١١١) من طريق حماد بن أسامة، وابن أبي حاتم في العلل (٥٦٨/٤) من طريق حماد بن سلمة،

وأبو عوانة في المستخرج (٢٣٨/٣ ح ٤٨٠٦)، والبيهقي في الكبرى (٢٩٣/١١ ح ٢١٩٦٢) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٢٧/١٢ ح ٥٠٠٠)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل (٥٧٨/١) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وابن حبان (٣٢٦/١١ ح ٤٩٥٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم،

وتمام في الفوائد (٢٢/١ ح ٢٧) من طريق سعيد بن بشير^(١)،

والخطيب البغدادي في الفصل للوصل (٥٨٢/١، ص ٥٧٢) من طريق حماد بن زيد، وعلي بن غراب،

والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (٦٦١/١ ح ٣٧٩) من طريق عبد الله بن وهب القرشي،

جميعهم وعددهم اثنا عشر راوياً: (عبد الله بن نمير، وعبد الوهاب الثقفي، وخالد بن الحارث، وحماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وشجاع بن الوليد، ويحيى بن سعيد القطان، ويعقوب بن إبراهيم، سعيد بن بشير، وحماد بن زيد، وعلي بن غراب، وعبد الله بن وهب القرشي) عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه، ولفظ يعقوب بن إبراهيم: «الْوَلَاءُ لِحُمَةِ كُلِّ حِمَةٍ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ».

✽ وأخرجه البخاري (١٥٥/٨ ح ٦٧٥٦)، ومسلم (١١٤٥/٢ ح ١٥٠٦)، والترمذي (٥٢٩/٣ ح ١٢٣٦)، والنسائي في الكبرى (١٣٤/٦ ح ٦٣٨٣)، وابن ماجه في (٤٧/٤ ح ٢٧٤٧)، وعبد الله بن المبارك في مسنده (١٣٦ ص ٢٢٢)، وعبد الرزاق في المصنف (١٦١٣٨/٣/٩) من طريق سفيان الثوري،

والبخاري (١٤٧/٣ ح ٢٥٣٥)، ومسلم (١١٤٥/٢ ح ١٥٠٦) من طريق شعبة،

(١) وقع في الفوائد لتمام (سعيد بن يسار، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار ...)، والظاهر - والله أعلم - أن كلمة "يسار" حرفت، وصوابها "بشير"، ويؤيد ذلك أنه ليس لسعيد بن يسار رواية عن عبيد الله بن عمر، وإنما لسعيد بن بشير؛ ثم إن الراوي عنه هنا هو محمد بن بكار بن بلال، وهو من تلاميذه، انظر: تهذيب الكمال (٣٤٩/١٠).

ومسلم (١١٤٥/٢ ح ١٥٠٦) من طريق إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال، والضحاك بن عثمان،

والنسائي في الكبرى (٧٨/٦ ح ٦٢٠٩) من طريق مالك بن أنس،

ستتهم: (سفيان الثوري، وشعبة، وإسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال، والضحاك بن عثمان، ومالك بن أنس) عن عبد الله بن دينار به، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عمر على ثلاثة أوجه، هي:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: يحيى بن سليم، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن المغراء، ويحيى بن سعيد القطان، - من رواية: سعيد بن محمد -.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر، رضي الله عنهما (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: يحيى الأموي، وأبي ضمرة أنس بن عياض، وعلي بن عاصم.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، رضي الله عنهما (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الله بن نمير، وعبد الوهاب الثقفي، وخالد بن الحارث، وحماد بن أسامة، وحماد بن سلمة، وشجاع بن الوليد، ويحيى بن سعيد القطان، - من رواية: مسدد - ويعقوب بن إبراهيم، وسعيد بن بشير، وحماد بن زيد، وعلي بن غراب، وعبد الله بن وهب القرشي.

ويرويه عن عبد الله بن دينار: سفيان الثوري، وشعبة، وإسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال، والضحاك بن عثمان، ومالك بن أنس.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— يحيى بن سليم الطائفي، قال أحمد: كان يكثر الخطأ، وقال أيضاً: يحدث عن عبيد الله بن عمر أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البيهقي: كان سيئ الحفظ، كثير الخطأ، وقال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ^(١).

وقد أعلّ روايته هذه عدد من الحفاظ، قال الترمذي: "والصحيح: عن عبد الله بن دينار، وعبد الله بن دينار قد تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر، ويحيى بن سليم أخطأ في حديثه"^(٢).

وقال الترمذي - أيضاً - : "وروى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، فوهم يحيى بن سليم، والصحيح هو: عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا روى عبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر"^(٣).

وقال البيهقي: "هذا وهم من يحيى بن سليم، أو من دونه في الإسناد والمتن جميعاً؛ فإن الحفاظ إنما رووه عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «أنه نهي عن بيع الولاء، وعن هبته»^(٤). وقال الخليلي: "أخطأ فيه، لأن هذا رواه عبيد الله وغيره، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع"^(٥).

وقال المزني: "روى يحيى بن سليم هذا، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وهو وهم، روى الثقفي، وعبد الله بن نمير، وغير واحد، عن عبيد الله بن عمر، عن ابن دينار،

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي (ص ١٤٢)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ١٠٨)، الضعفاء للعقيلي

(٢) (٣٦٥/٦)، الكامل (٢١٩/٧)، تهذيب الكمال (٣٦٨/٣١)، تقريب التهذيب (ص ٥٩١).

(٣) العلل الكبير (ص ١٨١).

(٤) السنن (٥٢٩/٢).

(٥) السنن (٢٩٣/١٠).

(٥) الإرشاد (٣٨٦/١).

وهذا أصح^(١).

— **سفيان الثوري**، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: نصر بن مزاحم، قال العقيلي: في حديثه اضطراب وخطأ كثير، وقال الدارقطني: ضعيف^(٢).

وقبيصة بن عقبة، وهو صدوق ربما خالف^(٣).

وقد أعلّ روايته هذه عدد من الأئمة؛ قال الخليلي: "فليس هذا من حديث نافع، عن ابن عمر، إنما هو عند سفيان، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، ورواه عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ونافع هاهنا خطأ"^(٤).

وقال الخطيب البغدادي: "رواه قبيصة بن عقبة، ونصر بن مزاحم، عن سفيان الثوري، عن عبيد الله عن نافع، وأما كافة أصحاب الثوري فإنهم رووه عنه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وهو القول الصحيح"^(٥). وقال - أيضاً -: "وأما روايته إياه عن نافع فهي غريبة جداً"^(٦).

وقال ابن حجر: "وقد وهم فيه قبيصة، فقد أخرجه الشيخان في الصحيحين من حديث الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر على المحفوظ"^(٧).

— **يحيى بن سعيد القطان**، من رواية: سعيد بن محمد، لم أقف على ترجمته، ثم إن مسدد ابن مسرهد هو ثقة حافظ، خاصة عن يحيى القطان، خالفه فرواه عنه، عن عبيد الله بن عمر على الوجه الثالث.

— **عبد الرحمن بن مغراء**، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: له عن غير

(١) تحفة الأشراف (٤٤٩/٥).

(٢) الضعفاء للعقيلي (١٩٠/٦)، سؤالات السلمي (ص ١٩٠).

(٣) التقريب (ص: ٤٥٣).

(٤) الإرشاد (٥٧١/٢).

(٥) الفصل للوصل (٥٨٠/١).

(٦) المرجع السابق.

(٧) النكت (٦٧١/٢).

الأعمش غرائب^(١).

ومع ما فيه من كلام فقد خالف أصحاب عبيد الله الثقات؛ كما سيأتي في الوجه الثالث. وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن عبيد الله بن عمر.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— يحيى بن سعيد الأموي، قال ابن سعد، وابن معين: ثقة، وقال أحمد: ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب، وقال الذهبي: ثقة، يغرب عن الأعمش^(٢).

— أبو ضمرة أنس بن عياض، قال ابن سعد، وابن معين، وابن المديني: ثقة^(٣).

قال أبو حاتم، وأبو زرعة في نقد روايته: "هذا خطأ وهم فيه أبو ضمرة، الناس يقولون: عبيد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ويروون عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً "الولاء لحمه"، وهذا هو الصحيح"^(٤).

— علي بن عاصم الواسطي، متفق على ضعفه، قال ابن معين: ليس بثقة، وقال يعقوب ابن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديته في ذلك، وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس، ولجأته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه، واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه، وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذا، وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال الذهبي: ضعفه^(٥).

(١) الكامل (٢٨٩/٤).

(٢) الطبقات الكبير (٣٤١/٩)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٢٧٠/٣)، سؤالات أبي داود (ص ٣٦٨)، الجرح

والتعديل (١٥١/٩)، تاريخ بغداد (١٩٩/١٦)، تهذيب الكمال (٣١٦/٣١)، الكاشف (٣٦٦/٢)

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (١٥٨/٣)، الطبقات الكبير (٦١٤/٧)، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي ابن المديني (ص ٤٩).

(٤) العلل (٦١٢/٣).

(٥) الجرح والتعديل (١٩٩/٦)، الكاشف (٤٢/٢)، المغني (٤٥٠/٢)، ميزان الاعتدال (١٣٥/٣)، تهذيب

وقد خالف هؤلاء الثلاثة من هو أوثق منهم بدرجات، فهذا وجه غير محفوظ أيضاً عن عبيد الله بن عمر.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه: جمع من أصحاب عبيد الله بن عمر الأثبات، منهم: عبد الله بن فخير، وعبد الوهاب الثقفي، وخالد بن الحارث، وحamad بن أسامة، وحamad بن سلمة.

وكذلك: يحيى بن سعيد القطان، - من رواية: مسدد بن مسرهد، وهو المحفوظ عنه كما ذكر آنفاً - وغيرهم كما هو ظاهر في التخريج.

وخالف الجمع ممن رواه على اللفظ الصواب؛ يعقوب بن إبراهيم، فقال: «الولاء لحمه كلحمه النسب، لا يباع ولا يوهب».

قال البيهقي في نقد روايته: "وهذا اللفظ بهذا الإسناد غير محفوظ، ورواية الجماعة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ نهي عن بيع الولاء، وعن هبته»، هكذا رواه عبيد الله بن عمر، في رواية عبد الوهاب الثقفي، وغيره"^(١).

ونقل البيهقي عقب هذا الحديث قول أبي بكر بن زياد النيسابوري: "هذا خطأ، لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلاً"^(٢).

وعلى هذا فإن هذا اللفظ غير محفوظ عن عبيد الله بن عمر.

وهذا الوجه عن عبيد الله بن عمر قد وافقه عليه الجماعة من أصحاب عبد الله بن دينار، وهم: شعبة، وإسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال، والضحاك بن عثمان، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، - وهو الوجه الراجح عنه: ففي رواته حفاظ ثقات من الطبقة الأولى من أصحاب الثوري وهم: عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم الفضل ابن دكين، وقد سئل يحيى بن معين عن أصحاب الثوري؟ فقال: "هم خمسة: القطان، ووكيع وابن

✍=

التهذيب (٣٤٤/٧).

(١) معرفة السنن والآثار (٤٠٩/١٤).

(٢) السنن الكبرى (٢٩٢/١٠).

المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم^(١).

ويتلخص مما سبق أنّ هذا الوجه كما يظهر من رواته أنهم أكثر وأوثق من بقية الوجوه، وهم أصحاب عبيد الله بن عمر المقدمون، وتابعه على ذلك جمع من أصحاب عبد الله بن دينار الأكابر كما تقدم.

وهو الوجه الذي مال البزار إلى رجحانه، فقال: "وإنما يعرف، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر".

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر^(٢)".

والحديث من وجهه الراجح؛ عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الولاء، وعن هبته»، صحيح؛ وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.

(١) تهذيب التهذيب (٥٣٦/٩).

(٢) السنن (٥٢٩/٢ ح ١٢٣٦).

الحديث السابع والعشرون

قال البزار (١٤٢/١٢):

٥٧٢٥ - وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر إلا يحيى بن سليم. ورواه غير يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة، وهو الصواب.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه أبو العباس السراج في مسنده (٢٧/٢ ح ٧٩) عن مجاهد بن موسى،

وابن حبان (٢٥٥/١ ح ١٠٣٣) من طريق أحمد بن حرب الطائي،

كلاهما: (مجاهد بن موسى، وأحمد بن حرب الطائي) عن يحيى بن سليم الطائفي به، بمثله.

الوجه الثاني: عبيد الله، عن خبيب، عن حفص عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعًا).

✽ أخرجه البخاري (٢١/٣ ح ١٨٧٦) من طريق أنس بن عياض،

ومسلم (١٣١/١ ح ١٤٧)، وابن ماجه (٣٧٥/٩ ح ٣١٠٢)، وابن أبي شيبة (١٨١/١٢ ح ٣٣٠٩)،

وأحمد (٤٩٦/٢ ح ٧٨٣٣)، وابن حبان (٤٧/٩ ح ٣٧٢٩) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

ومسلم (١٣١/١ ح ١٤٧)، وأحمد (٤٩٦/٢ ح ١٠٤٤٤)، والبزار (١٣/١٥ ح ٨١٨٣)،

وابن حبان (٤٧/٩ ح ٣٧٢٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٩٠/٢ ح ٧٧٥) من طريق عبد الله بن نمير،

وأحمد (٤٩٦/٢ ح ٩٤٥٢) عن يحيى بن سعيد الأموي،

وأبو عوانة في المستخرج (٩٥/١ ح ٢٩٤ ح ٢٩٥ ح ٢٩٦) من طريق عقبة بن خالد،
ومُحمَّد بن عبيد الطنافسي، وسليمان بن بلال،

سبعتهُم: (أنس بن عياض، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وعبد الله بن نمير، ويحيى بن سعيد
الأموي، وعقبة بن خالد السكوني، ومُحمَّد بن عبيد الطنافسي، وسليمان بن بلال القرشي) عن
عبيد الله بن عمر به، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، تبين أن الحديث اختلف فيه على عبيد
الله بن عمر على وجهين، هما:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، (مرفوعاً)
وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن سليم الطائفي.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة رضي الله عنه، (مرفوعاً)
وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أنس بن عياض، وعبد الله بن نمير، وأبي أسامة حماد بن
أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي، وعقبة بن خالد السكوني، ومُحمَّد بن عبيد الطنافسي، وسليمان
بن بلال القرشي.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— يحيى بن سليم الطائفي، صدوق سيئ الحفظ، وقال أبو حاتم: شيخ صالح محله
الصدق، ولم يكن بالحافظ يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس،
وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، وقال البيهقي: وكان سيئ الحفظ، كثير
الخطأ^(١).

نص أبو زرعة - فيمن سئل عنه - على خطئه بهذا الوجه، إذ قال: "هذا خطأ؛ إنما هو
عبيد الله، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة"^(٢).

(١) الجرح والتعديل (١٥٦/٩)، التمهيد (٢٢٦/١١)، التقريب (ص ٥٩١)، انظر حديث (٥٧٢٢).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٦٩/٥).

وكذا قال البزار - فيما نقله عنه ابن حجر - قال: "إن يحيى بن سليم أخطأ فيه"، ووافقه على ذلك ابن حجر، إذ قال: "وهو كما قال، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر"^(١). ومع ما فيه من كلام فقد سلك به الجادة المشهورة؛ وخالف من هو أوثق منه، وأكثر عدداً.

وعليه فإن هذا الوجه عن عبيد الله بن عمر منكر.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

جمع من الثقات، منهم: أنس بن عياض، وعبد الله بن نعيم، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي، ومحمد بن عبيد الطنافسي^(٢).

وعليه فإن هذا الوجه هو الصحيح عن عبيد الله بن عمر، فقد خالف رواته الجادة المشهورة ورووه عن: عبيد الله بن عمر، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مما يدل على مزيد حفظهم؛ وهو ظاهر، فإن رواته أكثر عدداً وأجل قدراً، والبعض معدود في أصحابه المقدمين. وقد أشار إلى صحة هذا الوجه أبو زرعة، فقال: - فيمن سئل عنه - إنما هو: عبيد الله، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة^(٣). وكذا قال البزار، والدارقطني^(٤).

والحديث من وجهه الراجح: عبيد الله، عن خبيب، عن حفص عن أبي هريرة رضي الله عنه - صحيح؛ وهو من هذا الوجه في الصحيحين.

(١) فتح الباري (٩٣/٤).

(٢) تقدم بعض منهم في حديث (٥٧٢٢).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢٦٩/٥).

(٤) العلل (٣٢٤/١٢).

الحديث الثامن والعشرون

قال البزار (١٤٤/١٢):

٥٧٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِي، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «صَيِّبًا هَنِيئًا». وهذا الحديث لا نَعْلَمُ رواه عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، وَرَوَاهُ غَيْرُ عَلِيٍّ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر (مرفوعاً).

✽ لم أقف عليه عند غير البزار.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة (مرفوعاً).

✽ أخرجه معمر في الجامع (٨٨/١١ ح ٢٠٠٠٠)،

وعبدالرزاق في المصنف (٨٨/١١ ح ٢٠٠٠٠) - ومن طريقه الطبراني في الدعاء

(٣٠٨/١ ح ١٠٠٤)، وابن المقرئ في معجمه (١٥١/١ ح ٤٢٦) -

والدارقطني في العلل (٢٤٢/١٤ ح ٣٥٩٤) - معلقاً - عن عبد الله بن المبارك،

ثلاثتهم: (معمر، وعبدالرزاق، وعبد الله بن المبارك) عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البزار، وهما:

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة (مرفوعاً).

✽ أخرجه البخاري (٣٢/٢ ح ١٠٣٢)، والنسائي في الكبرى (٣٣٧/٩ ح ١٠٦٩١)،

وفي عمل اليوم والليلة (٥١٣/١ ح ٩٢١)، وأحمد (١٢٦/٦ ح ٢٥٤٨٦)، والحاكم في معرفة

علوم الحديث (ص ١٠٦)، والبيهقي في الكبرى (٣٦١/٣ ح ٦٦٩٨) من طريق عبد الله بن

المبارك،

والبخاري (٣٢/٢ ح ١٠٣٢) - معلقاً -، عن القاسم بن يحيى،

والدارقطني في العلل (٢٤٢/١٤ ح ٣٥٩٤) - معلقاً - عن عبدة بن سليمان، ويحيى القطان،

أربعتهم: (عبد الله بن المبارك، والقاسم بن يحيى، وعبدة بن سلمان، ويحيى القطان) عن عبيد الله بن عمر، بنحوه.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٣٧/٩ ح ١٠٦٨٨)، وابن ماجه (٥٢/٥ ح ٣٨٩٠)، وأحمد (٩٠/٦ ح ٢٤٥٨٩)، والبيهقي في الكبرى (٣٦١/٣ ح ٦٦٩٩) من طريق الأوزاعي،

ومكرم البزار في الفوائد (ص ٢٨٨) من طريق عيسى بن حفص بن عاصم،

والبيهقي في الكبرى (٣٦١/٣ ح ٦٦٩٩) - معلقاً -، عن عقيل،

ثلاثتهم: (الأوزاعي، وعيسى بن حفص، وعقيل) عن نافع، بنحوه.

الوجه الرابع: عبيد الله، عن نافع، عن القاسم بن محمد (مرسلاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٣٣٧/٩ ح ١٠٦٩٢)، وفي عمل اليوم والليلة (١/١٣٥ ح ٩٢٢)، والدارقطني في العلل (٢٤٤/١٤ ح ٣٥٩٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وابن أبي شيبه (٢١٨/١٠ ح ٢٩٨٣٤) عن أبي أسامة حماد بن أسامة،

كلاهما: (يحيى بن سعيد القطان، وحماد بن أسامة) عن عبيد الله بن عمر، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عمر على أربعة أوجه، وهي:

الوجه الأول: عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: علي بن عاصم.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبدالرزاق، ومعمر، وعبد الله بن المبارك، فيما علقه

الدارقطني عنه.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الله بن المبارك، وعبد بن سليمان، ويحيى القطان، علقه

الدارقطني عنهما.

والقاسم بن يحيى.

الوجه الرابع: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن القاسم (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: يحيى بن سعيد القطان، - فيما يرويه عنه: عمرو بن علي

الفلاس، وحفص بن عمرو - .

وحمد بن أسامة.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— علي بن عاصم الواسطي، متفق على ضعفه^(١).

وعليه فإن هذا الوجه منكر؛ لا يصح عن عبيد الله بن عمر؛ لأنه كما سبق من رواية

ضعيف، ومع ضعفه تفرد به، وقد نص على هذا البزار إذ قال: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن

عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما إلا علي بن عاصم".

وعلي مع ضعفه سلك به الجادة، وخالف من هو أوثق منه بدرجات.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— عبدالرزاق، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع^(٢).

— معمر بن راشد، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة

شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة^(٣).

— عبدالله بن المبارك، علقه الدارقطني عنه ولم أقف عليه موصولاً، حتى أتبيّن من رواه عن

(١) تقدم في الحديث السادس والعشرين (٥٧٢٢).

(٢) التقريب (ص ٣٥٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٥٤١).

ابن المبارك، وقد جاء عنه وجه آخر هو الصحيح من روايته.

وقد قَصَّرَ رواةُ هذا الوجه فأسقطوا نافعاً من الإسناد، وخالفوا الجمع ممن رواه على الوجه الصواب كما سيأتي.

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن عبيد الله بن عمر، وقد صرح بعدم صحته الدارقطني إذ قال: "وقيل: عن ابن المبارك، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، ولا يصح"^(١).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر جمعٌ من أصحابه الأثبات، وهم:

— عبد الله بن المبارك، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية جمع من أصحابه، وهم: أبو الحسن المروزي، وأحمد بن الحجاج، وسلمة بن سليمان، وغيرهم. وهو المحفوظ عنه.

— يحيى بن سعيد القطان، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن هاشم الطوسي، ثقة صاحب حديث^(٢)، علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً. وخالفه عمرو بن علي الفلاس، وحفص بن عمرو الربالي، فروياه عن يحيى عن عبيد الله، عن نافع، عن القاسم مرسلاً على الوجه الرابع.

— عبدة بن سليمان، علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً.

— القاسم بن يحيى، علقه البخاري عنه، ولم أقف عليه موصولاً.

وهو وجه محفوظ عن عبيد الله بن عمر، فيه كبار أصحابه.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

(١) العلل (١٤/٢٤٢).

(٢) التقريب (ص ٣٢٧).

— يحيى القطان، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عمرو بن علي الفلاس، ثقة حافظ^(١). وحفص بن عمرو الربالي، ثقة عابد^(٢).

وهو الوجه الأرجح عنه؛ فهو من رواية الأحفظ، والأكثر عدداً.

— حماد بن أسامة، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره^(٣). وهو وجه محفوظ عن عبيد الله بن عمر، فيه كبار أصحابه.

وبالنظر في الاختلاف على عبيد الله بن عمر يتبين ثبوت الوجهين الثالث، والرابع عنه، إذ قد رواهما كبار أصحابه عنه، ولا تعارض بينهما، فعبيد الله بن عمر تارةً يصل الحديث كما في الوجه الثالث، ويرسله تارةً أخرى كما في الوجه الرابع، ولا يضره ذلك وهو ثقة ثبت^(٤)، ويحمل هذا الاختلاف عنه على أنه أرسل بغرض التخفيف، كأن يكون ذكر الحديث في مقام فتيا، أو وعظ، أو ما شابه ذلك مما لا يحتمل ذكر إسناد الحديث.

والحديث من وجهه الراجح: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً - صحيح، وهو من هذا الوجه في صحيح البخاري، وكذلك صححه الدارقطني فقال: "والصحيح، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة"^(٥).

وقد تابع عبيد الله بن عمر على وصله:

الأوزاعي؛ إلا أنه معلول بالانقطاع بينه وبين نافع قال ابن معين: "لم يسمع الأوزاعي من نافع"^(٦).

وعيسى بن حفص بن عاصم، إلا أن في السند إليه الواقدي، وهو متروك^(٧).

(١) التقريب (ص ٤٢٤).

(٢) المرجع السابق (ص ١٧٣).

(٣) المرجع السابق (ص ١٧٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٣٧٣).

(٥) العلل (٢٤٣/١٤).

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/٤١٩).

(٧) التقريب (ص ٤٩٨).

وعقيل، علقه البيهقي عنه، ولم أقف على الطريق موصولاً.



الحديث التاسع والعشرون

قال البزار (١٤٦/١٢):

٥٧٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُودَةَ الْأَنْبَارِيُّ، حَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ، فَلْيَأْكُلْ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ». وهذا الحديثُ أخطأ فيه شريك، وإِنَّمَا رواه الحفاظ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عبید الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٧/٥ ح ٥٥٧٥) من طريق علي بن حكيم الأودي، عن شريك بن عبد الله النخعي به، بمثله.

✽ وأخرجه أحمد (٨٠/٢ ح ٥٥١٤) عن محمد بن عبيد الطنافسي،

وأبو بكر الأنصاري في مشيخة قاضي المارستان (٩٧٧/٢ ح ٤٠٢) من طريق محمد بن بشر العبدي،

كلاهما: (محمد بن عبيد الطنافسي، ومحمد بن بشر العبدي) عن عبید الله بن عمر به، بلفظ: «لا يأكل أحدكم بشماله، ولا يشرب بشماله، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله».

الوجه الثاني: عبید الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبید الله بن عمر، عن جده ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه الترمذي (٢٥٧/٤ ح ١٧٩٩)، وابن بشران في الأمالي (٢٧٠/١ ح ٦١٩) من طريق عبد الله بن نمير،

وأبو يعلى (٦٧/١٠ ح ٥٧٠٤ ح ٥٧٠٥) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، وعبد بن

سليمان،

وأبو عوانة في المستخرج (١٤٧/٥ ح ٨١٧٦) من طريق مُجَدِّد بن عبيد الطنافسي،
والطبراني في الأوسط (٣٦٧/٥ ح ٥٥٧٥)، والدارقطني في العلل (٢٣٥/١٣ ح ٣١٣٥)
- معلقا - عن يحيى بن سعيد القطان،

والدارقطني في العلل (٢٣٦/١٣ ح ٣١٣٥) - معلقا -، عن عبد الوهاب الثقفي، وعلي
بن عاصم، وعلي بن مسهر،

ثمانيتهم: (عبد الله بن نمير، وعبد الرحيم بن سليمان، وعبد بن سليمان، ومُجَدِّد بن عبيد،
ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعلي بن عاصم، وعلي بن مسهر) عن عبيد الله
بن عمر به، بنحوه ... إلا أن علي بن عاصم جعله: عن أبي بكر بن (مُجَدِّد) عن عبد الله بن
عمر، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعلي بن مسهر أبدل جده؛ بأبيه.

✽ وأخرجه مسلم (١٥٩٨/٣ ح ٢٠٢٠)، وأبو داود (٤١٠/٣ ح ٣٧٧٨)، والنسائي
في الكبرى (١٧٢/٤ ح ٦٧١٥)، والحميدي (٥٢٣/١ ح ٦٤٨)، وأحمد (٤٥٣٧/٨ ح ٢)، وأبو
يعلى (٤٣٣/٩ ح ٥٥٨٤)، وأبو عوانة في المستخرج (١٤٧/٥ ح ٨١٧٤)، والبيهقي في
الكبرى (٣٧٧/٧ ح ١٥٠٠٥) من طريق سفيان بن عيينة،

والنسائي في الكبرى (٢٥٨/٦ ح ٦٧١٣)، وأحمد (٤٨٨٦/٨ ح ٢)، والدارمي (١٣٢/٢ ح ٢٠٣٠)،
وأبو عوانة في المستخرج (١٤٧/٥ ح ٨١٧٧)، من طريق مالك،
والطبراني في الأوسط (١١٩/٩ ح ٩٢٩٧) من طريق إسحاق بن راشد،
ثلاثتهم: (سفيان بن عيينة، ومالك، وإسحاق بن راشد) عن الزهري به، بنحوه.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار، وهي:

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن
عمر، عن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه أبو يعلى (١٨٣/١ ح ٢٠٧) من طريق عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن
عمر، بلفظ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ».

الوجه الرابع: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر
رضي الله عنهما ، (مرفوعاً)

✽ أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص ١٤٢٥ ح ٤٧٣) من طريق عبدة بن
 سليمان، عن عبيد الله بن عمر، بلفظ: «لَا تَأْكُلُوا بِالْشِّمَالِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ»
 ✽ وأخرجه الترمذي (٢٥٧/٤ ح ١٧٩٩) - معلقاً - عن عقيل،

والترمذي (٢٥٧/٤ ح ١٧٩٩)، والحميدي (٥٢٣/١ ح ٦٤٩) من طريق معمر،
 كلاهما: (عقيل، ومعمر) عن الزهري، بنحوه، إلا أنهما لم يذكرهما عمر رضي الله عنه

الوجه الخامس: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمر
 (مرفوعاً)

✽ أخرجه الدارقطني (٢٣٦/١٣ ح ٣١٣٥) - معلقاً - عن الثوري، عن عبيد الله بن
 عمر.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على
 عبيد الله بن عمر على خمسة أوجه، وهي:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: شريك بن عبد الله النخعي، ومُحمَّد بن بشر العبدي، ومُحمَّد
 بن عبيد الطنافسي - فيما يرويه عنه: أحمد بن حنبل -.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن
 جده ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الله بن نمير، وعبد الرحيم بن سليمان، ومُحمَّد بن عبيد
 الطنافسي - من رواية: جماعة، فقد قال أبو عوانة في روايته لهذا الحديث حدثنا أبو الحسن
 الميموني في آخرين -

ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعبدة بن سليمان، فيما يرويه عنه: عبد الله

بن عمر بن أبان.

ويرويه عن الزهري: سفيان بن عيينة، ومالك، وإسحاق بن راشد.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه (مرفوعاً)

وهذا الوجه من رواية: عبدة بن سليمان، فيما يرويه عنه: عبد الله بن عمر بن أبان الكوفي

الوجه الرابع: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبدة بن سليمان، فيما يرويه عنه: أبو هريرة الجبلي رضي الله عنه بن أيوب،

ويرويه عن الزهري: عقيل، ومعمّر.

الوجه الخامس: عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمر، (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سفيان الثوري.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— شريك بن عبد الله النخعي، قال يعقوب بن شيبه: كتبه صحاح، وحفظه فيه اضطراب، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ صاحب وهم، وهو يغلط أحياناً، وقال رضي الله عنه بن عمار الموصلي: كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: ولم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق، وقال ابن حبان: كان في آخر عمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء^(١).

(١) الجرح والتعديل (٣٦٧/٤)، شرح علل الترمذي (٣٠٣/١)، تهذيب الكمال (٤٦٦/١٢)، الكواكب النيرات (٢٥٥/١)، التقريب (ص ٤٩٥).

— **مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ**، وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وقال أبو داود: هو أحفظ من كان بالكوفة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ^(١).

— **مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيِّ**، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، وقال مرة: كان مُحَمَّدٌ يخطئ ولا يرجع عن خطئه، وقال ابن حجر: ثقة يحفظ^(٢).

فأما رواية **شريك بن عبد الله النخعي** فقال البزار في نقدها: "وهذا الحديث أخطأ فيه شريك، وإنما رواه الحفاظ، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر، عن جده ابن عمر، وهو الصواب".

ووافق البزار في تخطئة شريك جماعة من النقاد: قال أبو حاتم - فيمن سئل عنه - : "هذا خطأ؛ إنما هو: عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ؛ والوهم من شريك"^(٣).

وكذلك الدارقطني في معرض كلامه على الاختلاف على عبيد الله بن عمر قال: "وذلك وهم أيضاً"^(٤).

ونبّه الدارقطني على رواية **مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيِّ** بأنها وهم أيضاً، فقال: "ورواه شريك بن عبد الله، ومُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وذلك وهم أيضاً".

وأما رواية **مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيِّ**؛ فقد رواها عنه هكذا أحمد بن حنبل، وقد جاء عنه وجه آخر من رواية الجماعة عنه، فيحتمل أنه اضطرب وأخطأ فيها، غلط فيه حيث حدث به أحمد بن حنبل، وقد قال عنه: كان مُحَمَّدٌ يخطئ ولا يرجع عن خطئه^(٥).

وعلى هذا فإن هذا الوجه غير محفوظ عن عبيد الله بن عمر، وقد سلك به رواته الجادة المشهورة.

(١) الطبقات الكبير (٥١٦/٨)، الجرح والتعديل (٢١٠/٧)، تهذيب الكمال (٥٢٢/٢٤)، التقريب (ص ٤٦٩).

(٢) الطبقات الكبير (٥٢٠/٨)، الجرح والتعديل (١٠/٨)، تذكرة الحفاظ (٢٤٣/١)، تهذيب التهذيب (٢٩١/٩)، التقريب (ص ٤٩٥).

(٣) العلل (٢٣٧/١٣).

(٤) المرجع السابق (٢٣٥/١٣).

(٥) الجرح والتعديل (١٠/٨).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

جماعة من الثقات على رأسهم؛ يحيى بن سعيد القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نمير، وغيرهم.

وكذلك رواه عن عبيد الله، محمد بن عبيد الطنافسي؛ من رواية جمع من أصحابه؛ فقد قال أبو عوانة في روايته لهذا الحديث: حدثنا أبو الحسن الميموني في آخرين. وهو الوجه الصواب من روايته؛ لموافقة الثقات.

وكذا رواه عن عبيد الله بن عمر على هذا الوجه عبدة بن سليمان، من رواية عبد الله بن عمر بن أبان الكوفي، وثقه أحمد، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: صدوق صاحب حديث، وقال ابن حجر: صدوق، فيه تشيع^(١).

ورواه - أيضاً - عبد الله بن عمر عن عبدة على الوجه الثالث بزيادة عمر رضي الله عنه.

ولعل هذا من عبدة بن سليمان فقد أشار الدارقطني إلى خطئه في الوجه الآخر كما سيأتي بيانه.

وعلى كل حال فهذا الوجه هو المحفوظ عن عبيد الله بن عمر، وقد أشار البزار إلى ذلك بعد إعلاله الوجه الأول فقال: "وإنما رواه الحفاظ، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر، عن جده ابن عمر وهو الصواب".

وكذا ذكر أبو حاتم، فقال "إنما هو عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن عبد الله بن عمر"^(٢).

وكذلك الدارقطني قال بعد ذكر رواية علي بن مسهر، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر، عن أبيه: "وخالفه يحيى القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نمير فرووه

(١) الجرح والتعديل (١١١/٥)، الثقات (٢٥٨/٨)، تهذيب الكمال (٣٤٦/١٥)، تاريخ الإسلام (٨٥٢/٥)،

ميزان الاعتدال (٤٦٦/٢)، التقريب (ص ٣١٥).

(٢) العلل (٣٦٥/٤).

عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ وقولهم المحفوظ عن عبيد الله ^(١).

وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه:

- علي بن مسهر، وثقه ابن سعد، وقال أحمد: كان ذهب بصره فكان يحدثهم من حفظه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة صدوق، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة له غرائب بعد أن أضر ^(٢).

علقه الدارقطني عنه - ولم أقف عليه موصولاً-، وقد وهم في روايته لهذا الوجه فأبدل؛ جده بأبيه، وهو وهم كما وصفه بذلك الدارقطني، حيث قال: "فرواه علي بن مسهر، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر، عن (أبيه)، عن النبي ﷺ، ووهم فيه" ^(٣). وهو خلاف المحفوظ ممن رواه من أصحاب عبيد الله بن عمر الأثبات على هذا الوجه، وهو: (الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن جده).

- علي بن عاصم الواسطي، متفق على ضعفه، قال الذهبي: ضعفه ^(٤).

علقه عنه الدارقطني، - ولم أقف عليه موصولاً -، ولعله مما أخطأ فيه؛ فقد أخطأ في ذكر نسب أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، وخالف المحفوظ عن عبيد الله بن عمر رواه عنه على هذا الوجه، وقد ثبت الدارقطني على وهمه، حيث قال: "قال علي بن عاصم: عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن (محمد بن عبد الله بن عمر)، ووهم في نسب أبي بكر؛ إنما هو أبو بكر (بن عبيد الله) ^(٥)".

وهذا الوجه عن عبيد الله بن عمر قد وافقه عليه الجماعة من أصحاب الزهري وهم: مالك، وسفيان بن عيينة، وإسحاق بن راشد، وهو الوجه الراجح عن الزهري، ففي رواته

(١) العلل (٢٣٥/١٣).

(٢) الطبقات الكبير (٥١٠/٨)، الجرح والتعديل (٢٠٤/٦)، سؤالات السلمى (٢٧٥)، شرح علل الترمذي (٢٩٧/١).

(٣) العلل (٢٣٥/١٣).

(٤) تقدم في حديث (٥٧٢٢).

(٥) العلل (٢٣٥/١٣).

حفاظ ثقات من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، وهم: مالك، وابن عيينة^(١).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— عبدة بن سليمان الكلبي، قال أحمد: ثقة، ثقة، وزيادة^(٢).

ثم إن الراوي عن عبدة هنا: عبد الله بن عمر بن أبان الكوفي، كما ذكر آنفاً.

وهو وجه محفوظ عن عبدة، إلا أنه يعد مما وهم فيه؛ كما وصفه بذلك الدارقطني، حيث قال: "أسنده، عن عمر، ووهم فيه"^(٣).

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— عبدة بن سليمان الكلبي، من رواية: محمد بن أيوب أبي هريرة الجبلي، قال أبو حاتم: صالح، وقال ابن حجر: صدوق^(٤).

وقد حمل الدارقطني وهم هذا الوجه على من رواه عن عبدة بن سليمان، فقال: "ووهم فيه من رواه عن عبدة كذلك"^(٥).

وهذا الوجه وإن كان وهماً على عبيد الله بن عمر، إلا أنه قد رواه معمر وعقيل، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

قال ابن عيينة لما سمع معمرًا يحدث به عن (الزهري، عن سالم، عن أبيه)، أخبره: بأن الزهري إنما يحدث به عن (أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن جده ابن عمر رضي الله عنهما)، فقال

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٤٢)، الجرح والتعديل (٢٠٦/٨)، تهذيب الكمال (٨٢/١٣)، شرح علل

الترمذي (١١٣/١-٤٥٨/١)، تاريخ الإسلام (٤٩٩/٣).

(٢) الجرح والتعديل (٨٩/٦)، تهذيب التهذيب (٤٠٥/٦).

(٣) الجرح والتعديل (١١٠/٥)، الثقات (٣٥٨/٨)، تهذيب الكمال (٣٤٦/١٥)، ميزان الاعتدال (٤٦٦/٢)،

تهذيب التهذيب (٣٣٣/٥)، التقريب (ص ٣١٥).

(٤) الجرح والتعديل (١٩٧/٧)، التقريب (ص ٤٦٩).

(٥) الدارقطني في العلل (٢٣٥/١٣).

معمر: إن الزهري يحدث بالحديث الواحد عن النفر، فلعله سمعه منهما جميعاً^(١).
وقد رجح عبيد الله بن عمر، ومالك، وابن عيينة، وإسحاق بن راشد، رواية الزهري، عن
(أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن جده ابن عمر رضي الله عنهما).
ورجحها - أيضاً - الترمذي وخطأ معمرًا، وعقيلًا، فقال: "وروى معمر، وعقيل عن
(الزهري، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما)"، ورواية مالك، وابن عيينة أصح^(٢).

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

- سفيان الثوري، علقه عنه الدارقطني - ولم أقف عليه موصولاً - .
وقد جاء هذا الوجه مرويًا عن الثوري بإسقاط الزهري؛ مخالفًا للمحفوظ عن عبيد الله بن
عمر.

قال الدارقطني: "وروي عن الثوري، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن عبيد الله، عن
عبد الله بن عمر، ولم يذكر فيه: (الزهري)، وقال: عن القاسم، بن عبيد الله، ويقال: إن القاسم
بن عبيد الله هو أبو بكر بن عبيد الله^(٣).

وعلى كل حال فإن هذا الوجه غير محفوظ عن عبيد الله بن عمر. - والله أعلم - .
والخلاصة أن الوجه الراجح هو ما رواه: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن
عبيد الله بن عمر، عن جده ابن عمر، عن النبي ﷺ - صحيح، وهو من هذا الوجه في
صحيح مسلم.

وهو الوجه الراجح أيضاً عن الزهري - والله أعلم - .

(١) الحميدي (٥٢٣/١).

(٢) سنن الترمذي (٢٥٧/٤ ح ١٧٩٩).

(٣) العلل (٢٣٥/١٣).

الحديث الثلاثون

قال البزار (١٤٩/١٢):

٥٧٤٢ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عُبيد الله بن عُمَر، عَنْ نافع، عَنْ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وهذا الحديث لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ عُبيد الله، عَنْ نافع، عَنْ ابنِ عُمَرَ مسندًا إِلَّا عَبْدُ الْأَعْلَى.

وقد رَوَاهُ غَيْرُهُ مَوْقُوفًا.

ورواه عُبيد الله، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الحديثان جميعًا: حديثُ سَالِمٍ مَرْفُوعًا وحديثُ نافعٍ مَرْفُوعًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: المرفوع.

✽ أخرجه أبو داود (٢٧٠/١ ح ٧٤١)،

والبيهقي في الكبرى (٧٠/٢ ح ٢٦١٠) من طريق عبد الله بن مُحَمَّد السمناني،

كلاهما: (أبو داود، وعبد الله بن مُحَمَّد السمناني) عن نصر بن علي الجهضمي، بمثله.

✽ وأخرجه البخاري (١٤٧/١ ح ٧٩٣) وفي جزء رفع اليدين في الصلاة (ص ٤٨) عن

العياش بن الوليد،

والبيهقي في الكبرى (١٣٦/٢ ح ٢٩٢٨) من طريق إسماعيل بن بشر بن منصور،

وحسين بن معاذ البصري،

ثلاثتهم: (العياش بن الوليد، وإسماعيل بن بشر، وحسين بن معاذ البصري) عن

عبد الأعلى بن عبد الأعلى به، بنحوه.

✽ وأخرجه أبو عثمان البحيري في الفوائد (ص ٢٣) من طريق بقية بن الوليد، عن

عبيد الله بن عمر به، مقتصرًا على لفظ: «أَنَّ رسول الله ﷺ، كان إذا كَبَّرَ رفع يديه حذو منكبيه».

✽ وأخرجه أحمد (١٠٠/٢ ح ٥٧٦٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٤/٢ ح ٢٣٩٥) من طريق أيوب السخيتاني،

والطبراني في الأوسط (٢١٨/١ ح ٧١١) من طريق إسماعيل بن أمية،

والدارقطني في السنن (٥٥/٢ ح ١١٣٦) من طريق صالح بن كيسان،

والدارقطني في العلل (١٣/١٣ س ٢٩٠٢) - معلقاً -، عن موسى بن عقبة،

وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ٢٣٣)، والدارقطني في العلل (١٣/١٤

س ٢٩٠٢) من طريق مالك بن أنس،

خمسهم: (أيوب السخيتاني، وإسماعيل بن أمية، وصالح بن كيسان، وموسى بن عقبة،

ومالك بن أنس) عن نافع به، بنحوه.

✽ وأخرجه أبو داود (١٩٨/١ ح ٧٤٣)، وابن أبي شيبة (٤١٣/٢ ح ٢٤٥٤)، وأحمد

(١٤٥/٢ ح ٦٣٢٨)، والدارقطني في العلل (١٦/١٣ ح ٢٩٠٢) من طريق محارب بن دثار،

عن نافع به، بنحوه.

✽ وأخرجه البخاري (١٤٨/١ ح ٧٣٦)، ومسلم (٢٩٢/١ ح ٣٩٠)، والترمذي

(٤٥٨/٣ ح ٨٦٧)، والنسائي في الصغرى (٢٠٣/٤ ح ١٠٤٧)، وفي الكبرى (٣٦٧/١ ح

١١٤٤)، ومالك في الموطأ من رواية يحيى الليثي (٧٥/١ ح ١٦٣)، والدارمي (٣١٦/١ ح

١٢٥٠)، وابن حبان (١٨٥/٥ ح ١٨٦٨) من طريق سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما به، بنحوه.

الوجه الثاني: الموقوف.

✽ أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين في الصلاة (ص ٧٦)، وابن حزم في المحلى

(١٠/٣) من طريق عبد الوهاب الثقفي،

والدارقطني في العلل (١٤/١٣ س ٢٩٠٢) - معلقاً -، عن محمد بن بشر،

وابن حجر - كما جاء في الفتح - (٢٢١/٢) معلقاً، عن معتمر بن سليمان، وعبد الله

ابن إدريس،

أربعتهم: (عبد الوهاب الثقفي، ومُحَمَّد بن بشر، ومعتمر بن سليمان، وعبد الله بن إدريس) عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

✽ وأخرجه أبو داود (٦١/٢ ح ٧٤٢) من طريق مالك، و- معلقاً- عن أيوب

السختياني،

والبخاري في جزء رفع اليدين في الصلاة (ص ١٦) من طريق الليث بن سعد،

والدارقطني في العلل (١٣/١٥ س ٢٩٠٢) - معلقاً - عن موسى بن عقبة، وإسماعيل بن أمية،

خمسهم: (الليث بن سعد، ومالك بن أنس، وأيوب السختياني، وموسى بن عقبة، وإسماعيل بن أمية) عن نافع به، بنحوه، زاد الليث بن سعد في حديثه لفظ: وإذا قام من السجدين كبر ورفع يديه.

✽ وأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين في الصلاة (ص ١٦) من طريق محارب بن دثار، عن ابن عمر به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على ابن عمر رضي الله عنهما، على وجهين، هما:

الوجه الأول: المرفوع.

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: نافع، فيما يرويه عنه: عبيد الله بن عمر - فيما رواه: عنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وبقية بن الوليد، - .

وأيوب السختياني، - من رواية حماد بن سلمة -

وإسماعيل بن أمية، - من رواية: مسلم بن خالد القرشي -

وصالح بن كيسان،

وموسى بن عقبة - من رواية إسماعيل بن عياش - .
ومالك بن أنس - من رواية: يحيى بن سعيد القطان - .
- محارب بن دثار، - من رواية: عاصم بن كليب الكوفي - ،
وسالم .

الوجه الثاني: الموقوف.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: نافع، فيما يرويه عنه: عبيد الله بن عمر، - فيما رواه عنه:
عبد الوهاب الثقفي، ومُجَّد بن بشر، ومعتمر بن سليمان، وعبد الله بن إدريس - .

ومالك بن أنس،

وأيوب السخيتاني - من رواية حماد بن زيد -

والليث بن سعد،

وإسماعيل بن أمية،

وموسى بن عقبة، من رواية: أبي ضمرة أنس بن عياض .

محارب بن دثار، فيما يرويه عنه: النضر بن محارب بن دثار، وأبي إسحاق الشيباني .

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما :

- نافع، من رواية: عبيد الله بن عمر، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه:
عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي وغيرهم،
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقناً في الحديث، قدرياً غير داعية إليه، وكذا
ذكر أحمد، وقال النسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن سعد:
لم يكن بالقوي، قال الذهبي في الكاشف: ثقة، لكنه قدري، وقال في المغني: صدوق،
وقال ابن حجر: ثقة^(١) .

(١) الطبقات الكبير (٢٩١/٩)، سؤالات أبي زرعة (ص ٢٣٢)، الثقات للعجلي (٦٢/٢)، الجرح والتعديل
=

تفرد بهذا الوجه عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن عبيد الله بن عمر، عن نافع مرفوعاً، وقد نص البزار وغيره على هذا، إذ قال: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مسنداً إلا عبد الأعلى...".

ومع تفرد خالف الجمع ممن روه عن عبيد الله بن عمر، عن نافع موقوفاً، على الوجه الثاني، قال البزار: "... وقد رواه غيره موقوفاً، ورواه عبيد الله، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه". يظهر - والله أعلم - أن البزار فيما سبق من كلامه ألمح إلى أن رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع عن النبي ﷺ، خطأ وعلل ذلك بأنَّ الجمع ممن رواه عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، روه عنه موقوفاً.

وقد نص الإسماعيلي عن بعض مشايخه على خطأ عبد الأعلى، فقال: "إنه أوماً إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه، وقال - الإسماعيلي -: خالفه عبد الله بن إدريس، وعبد الوهاب الثقفي، والمعتمر؛ يعني عن عبيد الله فرووه موقوفاً عن ابن عمر" ^(١)، وقال أبو داود بعد إخراج راية عبد الأعلى: "الصحيح قول ابن عمر، وليس بمرفوع" ^(٢).

وأما ترجيح الدارقطني في علله لرواية عبد الأعلى بقوله: "وأشبهها بالصواب ما قاله عبد الأعلى بن عبد الأعلى" ^(٣) فهو بالنظر - والله أعلم - لمن ذكر الرفع في السجود، والصحيح أنه ﷺ لم يرفع يديه حال السجود قط.

وأما رواية: بقية بن الوليد، فهو صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء ^(٤)، ولم أقف على تصريحه بالسماع هنا. وعليه فلا تصح روايته.

وعليه فإن هذا الوجه عن عبيد الله بن عمر لا يصح؛ لتفرد عبد الأعلى بن عبد الأعلى

==

(٢٨/٨)، ثقات ابن حبان (١٣٠/٧)، تهذيب الكمال (٣٥٩/١٦)، الكاشف (٦١١/١)، المغني (٣٦٤/١)،

التقريب (ص ٣٣١).

(١) فتح الباري (٢٢٢/٢).

(٢) سنن أبي داود (٢٧٠/١) ح (٧٤١).

(٣) العلل (١٦/١٣).

(٤) التقريب (ص ١٢٦).

ومخالفته جمعاً من الثقات الأثبات وهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعبد الله بن إدريس، ومُحمَّد بن بشر العبدي، ومعتمر بن سليمان، ممن رَوَّه على الوجه الثاني عن عبيد الله ابن عمر.

وممن رواه عن نافع مرفوعاً:

- أيوب السخيتاني، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: حماد بن سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة^(١).

وخالفه حماد بن زيد فرواه عن أيوب السخيتاني، عن عبيد الله بن عمر موقوفاً على الوجه الثاني.

وعند المقارنة بين حماد بن زيد وحماد بن سلمة؛ فحماد بن زيد أوثق منه، قال يعقوب بن سفيان: سمعت سليمان بن حرب يقول: حماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب، وقال ابن معين: من خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال أبو زرعة: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، وأصح حديثاً، وأتقن^(٢).

وقد رجح أئمة الحديث الوجه الثاني عن أيوب، وهو: مارواه حماد بن زيد عن أيوب موقوفاً.

قال البخاري: "والمحفوظ ما روى عبيد الله، وأيوب، ومالك، وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع، عن ابن عمر"^(٣).

وقال الدارقطني: "والصحيح: عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً"^(٤).

- إسماعيل بن أمية، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: مسلم بن خالد القرشي، قال علي ابن المديني: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بذلك

(١) التقريب (ص ١٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٩/٣)، تهذيب الكمال (٢٤٧/٧).

(٣) جزء رفع اليدين في الصلاة (ص ٥٨).

(٤) العلل (١٥/١٣).

القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر، وقال الأزرقى: كان ... فقيهاً عابداً يصوم الدهر، ... وكان كثير الغلط في حديثه، وقال الذهبي - بعدما ساق له عدة أحاديث - : هذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل ويضعف، وقال ابن حجر: فقيه، صدوق كثير الأوهام^(١).

وخالفه أنس بن عياض، وهو أوثق منه، فرواه عن إسماعيل بن أمية على الوجه الثاني.

- صالح بن كيسان، إلا أن الإسناد إليه ضعيف؛ لأن فيه: إسماعيل بن عياض، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخطئ في غيرهم^(٢).

ولذا قال الدارقطني: "في حديثه عن المدنيين ضعف"^(٣).

وهو كما قال الدارقطني؛ فصالح بن كيسان مدني^(٤)، وإسماعيل بن عياض شامي.

وعلى هذا فإن هذه الرواية لا تصح عن صالح بن كيسان.

- موسى بن عقبة، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: إسماعيل بن عياض، وهو كما ذكر آنفاً ضعيف في حديثه عن المدنيين، أشار الدارقطني إلى روايته، - تعليقاً -، ثم عقب عليها بقوله: "إسماعيل بن عياض، في حديثه عن المدنيين ضعف"^(٥).

- مالك بن أنس، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: يحيى بن سعيد القطان، إلا أن الإسناد إليه ضعيف؛ لأن فيه: رزق الله بن موسى، قال ابن حجر: "روى عن يحيى بن سعيد وبقيّة، أحاديثه منكورة، وهو بصري صالح لا بأس به"، وقال - في موضع آخر - : "صدوق يهمل"^(٦).

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن مالك بن أنس.

(١) الطبقات الكبير (٦٠/٨)، التاريخ الكبير (٢٦٠/٧)، الجرح والتعديل (١٨٣/٨)، تهذيب الكمال (٥١١/٢٧)، ميزان الاعتدال (١٠٢/٤)، التقريب (ص ٥٢٩).

(٢) التقريب (ص ١٠٩).

(٣) العلل (١٥/١٣).

(٤) تهذيب الكمال (٧٩/١٣).

(٥) العلل (١٥/١٣).

(٦) لسان الميزان (٤٥٩/٢)، التقريب (ص ٢٠٩).

- محارب بن دثار، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: عاصم بن كليب الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء^(١).

وخالفه النضر بن محارب بن دثار، وأبو إسحاق الشيباني، فروياه عن محارب عن ابن عمر موقوفاً، كما سيأتي في الوجه التالي.

- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، قال ابن المسيب: كان عبد الله بن عمر أشبه ولد عمر به، وكان سالم أشبه ولد عبد الله به، وقال ابن حجر: أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبناً عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت^(٢).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما :

- نافع، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية عبيد الله بن عمر، فيما يرويه عنه: جمع من أصحابه الأثبات، وهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعبد الله بن إدريس، ومحمد بن بشر العبدي، ومعتمر بن سليمان.

فهذا الوجه هو الراجح عن عبيد الله بن عمر، فهو رواية الجماعة عنه وفيهم: حفاظ ثقات من كبار أصحاب عبيد الله بن عمر، وهو الوجه الذي ألمح البزار إلى رجحانه، حيث قال: "... وقد رواه غيره موقوفاً...".

وقد تابع عبيد الله بن عمر على وقفه:

- مالك بن أنس، من رواية: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وهو ثقة عابد، كان بن معين، وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً^(٣).

وهو المحفوظ عن مالك، كما أشار إلى ذلك البخاري، حيث قال: "والمحفوظ ما روى عبيد الله، وأيوب، ومالك، وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع، عن

(١) التقريب (ص ٢٨٦).

(٢) تهذيب الكمال (١٠/١٤٨)، تقريب التهذيب (ص ٢٢٦)،

(٣) التقريب (ص ٣٢٣).

ابن عمر" (١).

- أيوب السخيتاني، من رواية: حماد بن زيد، علقه الدارقطني عنه، وهذا الوجه هو الراجح عن أيوب السخيتاني؛ لأن حماد بن زيد أوثق من حماد بن سلمة، وكما تقدم أن الإمام البخاري والدارقطني يريان رجحان رواية من رواه عن أيوب على هذا الوجه.

- الليث بن سعد، وفي الإسناد إليه: عبد الله بن صالح، قال أحمد: كان أول أمره متمسكاً ثم فسد بآخره، وليس هو بشيء، وقال ابن المديني: ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئاً، وقال أحمد بن صالح: متهم ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وتكلم فيه غيرهم من الأئمة، ووثقه بعضهم كابن معين، ولخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة (٢)،

تفرد عبد الله بن صالح بزيادة لفظ: «يرفع يديه إذا سجد»، وهي زيادة مخالفة لما رواه الأئمة على هذا الوجه كما أشار إلى ذلك البخاري، حيث قال: "والمحفوظ ما روى عبيد الله وأيوب ومالك وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع، عن ابن عمر، في رفع الأيدي عند الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع" (٣).

وعلى ذلك فإن هذه الزيادة لا تصح عن الليث.

- إسماعيل بن أمية، علقه الدارقطني، وهو الصحيح من روايته؛ كما أشار إلى ذلك الدارقطني، حيث قال: "ورواه إسماعيل بن أمية، والليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر. والموقوف عن نافع أصح" (٤).

- موسى بن عقبة، من رواية: أبي ضمرة أنس بن عياض، ثقة (٥).

وهو الوجه الذي صوبه الدارقطني عن موسى بن عقبة، بعد تصحيح رواية حماد بن زيد عن

(١) جزء رفع اليدين في الصلاة (ص ٥٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٥٦/٥)، التقريب (ص ٣٠٨).

(٣) جزء رفع اليدين في الصلاة (ص ٥٨).

(٤) العلل (١٥/١٣).

(٥) التقريب (ص ١١٥).

أيوب السخيتاني: قال: "والصحيح: عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً"، ثم قال: "وكذلك قال أبو ضمرة، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر" (١).

— محارب بن دثار، من رواية: أبي إسحاق الشيباني سليمان بن أبي سليمان، والنضر بن محارب بن دثار.

قال الدارقطني: "وكذلك رواه أبو إسحاق الشيباني والنضر بن محارب بن دثار عن محارب عن ابن عمر موقوفاً" (٢).

وهو الوجه الراجح عنه؛ لأنه من رواية الأكثر عدداً.

والخلاصة في عرض هذا الحديث ودراسته أن هذا الحديث يرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما نافع، ومحارب بن دثار واختلف عليهما، وسالم ابنه.

فأما رواية نافع فالراجح فيها الوقف؛ لأن من رواه عن نافع أصحابه المقدمون: أيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، وهؤلاء هم الطبقة الأولى من أصحاب نافع كما تقدم في الراجح عنهم، وهذا الوجه هو الذي رجحه النقاد عنه، قال ابن رجب: "فرواية نافع، عن ابن عمر، الأكثرون على أن وقفها أصح من رفعها، وكل هؤلاء لم يذكروا في رواياتهم القيام من الثنتين، وصحح رفعها البخاري والبيهقي" (٣).

وقال ابن عبد البر: "هذا أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع، فرفعها سالم ووقفها نافع، والقول فيها قول سالم، ولم يلتفت الناس إلى نافع، هذا أحدهما" (٤).

وأما رواية محارب بن دثار، فالراجح فيها الوقف؛ لأنه من رواية الأكثر عدداً كما ذكر آنفاً، وهو الذي اختاره الدارقطني عنه.

وأما رواية سالم، فلم يختلف عليه في رفعه، ولذا اتفق الشيخان على إخراجهم من هذا الطريق.

(١) العلل للدارقطني (١٥/١٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) فتح الباري لابن رجب (٣٤٥/٦).

(٤) المرجع السابق (٣٤٥/٦).

الحديث الحادي الثلاثون

قال البزار (١٢/١٥٠):

٥٧٤٤ - وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ الصَّدَائِي، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ - ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصْبَحْتُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ صَائِمَتَيْنِ، فَأَهْدَى لهُمَا طَعَامًا، فَأَفْطَرْتَا، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ إِحْدَاهُمَا أَحْسَبُهَا حَفْصَةَ فَقَالَ: «أَقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ».

وهذا الحديث لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَحَمَادُ بْنُ الْوَلِيدِ لِيَنِ الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا كَتَبْنَا مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَمْ نَسْمَعْهُ مِنْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ^(١) يَحْدُثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، مُرْسَلًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٠٧/٥ ح ٥٣٩٥) عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ الصَّدَائِي بِهِ، بِمِثْلِهِ.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن الزهري (مرسلاً).

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٤٧/٢ ح ٣٢٩٩)، والدارقطني في العلل (٤١/١٥ س ٣٨١٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والدارقطني في العلل (٤٠/١٥ س ٣٨١٨) - معلقاً - عن زهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعباد المهلب،

وابن عبد البر في التمهيد (٦٦/١٢) من طريق أبي خالد الأحمر،

سبعتهم: (يحيى بن سعيد القطان، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعباد المهلب، وأبو خالد الأحمر) عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

(١) جاء في المطبوع بلفظ: "عبد الله"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

✽ وأخرجه مالك في الموطأ من رواية يحيى الليثي (٣٠١/١ ح ٦٧٦)، ورواية أبي مصعب الزهري (٣١٩/١ ح ٨٢٧)، ورواية مُجَدِّ الحسن الشيباني (٣٦٢/١)، والنسائي في الكبرى (٢٧٦/٤ ح ٧٧٩٠)، وعبدالرزاق في المصنف (٢٧٦/٤ ح ٧٧٩٠) من طريق معمر، والبيهقي في الكبرى (٢٧٩/٤ ح ٨٦٢٣) من طريق يونس بن يزيد، وعبد الله بن عمر العمري،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١٨/٦٨ ح ٩٠٨٧) من طريق سفيان بن عيينة، خمستهم: (مالك، ومعمر، وسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، وعبد الله العمري) عن الزهري به، بنحوه، إلا أنهم لم يتفقوا على صفة الإرسال، لكن اتفقوا على عدم ذكر عروة، فمنهم من يقول: عن الزهري أن عائشة وحفصة ...، ومنهم من يقول: عن الزهري، عن عائشة، وحفصة رحمهما الله، ومنهم من يقول: عن الزهري، قال: قالت عائشة رحمها الله، ومنهم من يقول: الزهري، بلغني أن عائشة وحفصة رحمهما الله.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رحمها الله (مرفوعاً).

✽ أخرجه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٢٨٦/١) من طريق أبي همام مُجَدِّ ابن الزبرقان، عن عبيد الله ^(١) به، بنحوه.

✽ وأخرجه الترمذي (١٨٧/٣ ح ٦٦٧)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٦٠/٢ ح ٦٥٨)، وأحمد (٢٦٣/٦ ح ٢٦٧٩٧)، وأبو يعلى (٣٤٠/٤ ح ٤٦٣٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٠/٤ ح ٨٦٢٤) من طريق جعفر بن برقان،

والنسائي في الكبرى (٣٦٢/٣ ح ٣٢٨٠)، والبزار (١٦٨/١٨ ح ١٤٦)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٠/٤ ح ٨٦٢٦) من طريق صالح بن أبي الأخضر،

(١) جاء في المطبوع بلفظ: "عبد الله"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته، ويؤيده ما جاء في العلل للدارقطني؛ أشار إلى رواية أبي همام الأهوازي هذه عن "عبيد الله"، وكذلك في المعجم الأوسط (٣٠٧/٥).

والنسائي في السنن الكبرى (٣/٣٦٢ ح ٣٢٧٩)، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال (٣/٢٤٩ ح ٥١٠٠)، والبزار (١٨/١٦٨ ح ١٤٥) من طريق سفيان بن حسين،
والبزار (١٨/١٦٨ ح ١٤٨)، والطحاوي في معاني الآثار (٤/١٩٥) من طريق عبد الله العمري،

أربعتهم: (جعفر بن برقان، وصالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن حسين، وعبد الله العمري) عن الزهري به، بنحوه، إلا أن صالح بن أبي الأخضر زاد في روايته عمرة مقروناً بعروة.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عمر على ثلاثة أوجه، هي:

الوجه الأول: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: حماد بن الوليد.

الوجه الثاني: عبيد الله بن عمر، عن الزهري (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: يحيى بن سعيد القطان، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعباد المهلب، وأبو خالد الأحمر الكوفي.

الوجه الثالث: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها (مرفوعاً).

و قد جاء هذا الوجه من رواية: أبي همام محمد بن البرقان.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

- **حماد بن الوليد**، قال البزار: لين الحديث، وقال ابن حبان: يسرق الحديث، ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، ولا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن عدي: حماد له أحاديث غرائب وإفرادات عن الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وذكره ابن

الجوزي في الضعفاء^(١).

وقد نبّه البزار على ضعف حاله، وتفردّه، حيث قال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وحماد بن الوليد لين الحديث".

وقد سلك به الجادة؛ وهذا دليل آخر على عدم ضبطه للحديث.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— يحيى بن سعيد القطان، ثقة متقن حافظ إمام قدوة^(٢).

— زهير بن معاوية، قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: زهير فيما روى عن المشايخ ثبت بخ، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(٣).

— سفيان الثوري، قال شعبه، وسفيان بن عيينة، وابن معين: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال الخطيب البغدادي: كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجتمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تركيته، مع الإتقان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد، قال ابن حجر: ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة^(٤).

— أبو خالد الأحمر الكوفي، - سليمان بن حيان الأزدي - قال ابن معين: صدوق وليس بحجة، وقال مرة: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الذهبي: صدوق إمام، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ^(٥).

فهذا الوجه هو الراجح عن عبيد الله بن عمر، فهو رواية الجماعة عنه، وفيهم: حفاظ ثقات من كبار أصحاب عبيد الله بن عمر مثل: يحيى القطان، وزهير بن معاوية، وسفيان

(١) المجروحون (٢٥٤/١)، الكامل في الضعفاء (٢٤٠/٢)، ابن الجوزي (٢٣٦/١).

(٢) التقريب (٥٩١/١).

(٣) الجرح والتعديل (٥٨٩/٣)، التقريب (ص ٢١٨).

(٤) تاريخ بغداد (٢١٣-٢١٩)، تهذيب الكمال (١٦٨/١١)، التقريب (ص ٢٤٤).

(٥) الجرح والتعديل (١٠٦/٤)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (٢٨١-٢٨٢)، تهذيب الكمال (٣٩٤/١١)،

الكاشف (٣٩٢/١)، التقريب (٢٥٠/١).

الثوري، وقد أشار البزار إلى رجحان هذا الوجه بعد أن أعل الوجه الأول بتفرد حماد بن الوليد قال: "أحسب أن عبيد الله يحدث بهذا الحديث عن الزهري، أن عائشة وحفصة، مرسلاً". وهذا الوجه عن عبيد الله بن عمر قد وافقه عليه الجماعة من أصحاب الزهري، وهم: مالك، ومعمر، وسفيان بن عيينة.

وهو الوجه الراجح عن الزهري، ففي رواته حفاظ ثقات من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، وهم: مالك، ومعمر، وابن عيينة،

قال الترمذي: "رواه مالك بن أنس، ومعمر، وعبيد الله بن عمر، وزباد بن سعد، وغير واحد من الحفاظ عن الزهري، عن عائشة مرسلاً، ولم يذكروا فيه: عن عروة، وهذا أصح"^(١). ويؤيد هذا أن الزهري سئل - أكثر من مرة - "هل هو عن عروة؟ فقال: لم أسمع من عروة في ذلك شيئاً، ولكن حدثني ناس في خلافة سليمان بن عبد الملك، عن بعض من كان يسأل عائشة، ثم ذكر مثل حديث معمر، عن الزهري"^(٢).

وسؤال ابن جريج جاء مثله عن سفيان بن عيينة، فروى الحميدي، عن سفيان بن عيينة بعد أن روى المرسل قوله: "ف قيل عن الزهري: هو عن عروة؟ قال: لا، وكان ذلك عند قيامه من المجلس، وأقيمت الصلاة، وكنت سمعت صالح بن أبي الأخضر، حدثنا عن الزهري، عن عروة فلما قال الزهري: ليس هو عن عروة، فظننت أن صالحاً أتى من قبل العرض"^(٣).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— أبو همام محمد بن الزبرقان، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: صالح هو وسط، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حبان: ربما أخطأ، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم"^(٤).

وقد تفرد أبو همام بهذا الوجه عن عبيد الله، ولم يتابع عليه، وخالف من هو أوثق منه

(١) السنن الترمذي (١٨٧/٣ ح ٦٦٧).

(٢) عبد الرزاق في المصنف (٢٧٦/٤)، التمييز (ص ٥٠)، وتاريخ دمشق (١١٨/٦٨).

(٣) المعرفة والتاريخ (٧٤١/٢).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (٤٤٥/١)، الجرح والتعديل (٢٦٠/٧)، سؤالات السلمي (ص ٣٣٨)، الثقات (٤٤١/٧)، التقريب (٤٧٨/١).

بدرجات كما في الوجه السابق، وقد تَبَّه الدارقطني على مخالفته، فقال: "رواه أبو همام الأهوازي، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ وخالفه زهير بن معاوية، ويحيى بن سعيد القطان، وشجاع بن الوليد، وعلي بن مسهر، وعباد المهلب، وأبو خالد الأحمر، فرووه عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، مرسلاً عن عائشة^(١)."

وعلى ذلك فإن هذا الوجه لا يصح عن عبيد الله، وقد جاء عن الزهري على هذا الوجه من غير رواية عبيد الله بن عمر، من رواية: جعفر بن برقان، وصالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن حسين، وعبد الله العمري، وهذه الروايات كلها غير محفوظة عن الزهري؛ مخالفة لرواية ما صح عنه من رواية أصحابه الحفاظ: مالك، ومعر، كما في الوجه السابق.

قال ابن عبد البر في نقد هذه الطرق: "جعفر بن برقان في الزهري ليس بشيء، وسفيان بن حسين، وصالح بن أبي الأخضر في حديثهما عن الزهري خطأ كثير، وحفاظ أصحاب ابن شهاب يروونه مرسلاً، منهم: مالك ومعر وعبيد الله بن عمر وابن عيينة؛ هكذا روى حديث عبيد الله بن عمر عنه يحيى القطان، وقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد^(٢)."

وعلى ذلك فإن هذا الوجه لا يصح عن الزهري قال البخاري - فيمن سئل عنه -: "لا يصح حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة"^(٣).

والحديث من وجهه الراجح: عبيد الله بن عمر، عن الزهري (مرسلاً) - ضعيف لعله الإرسال.

(١) العلل (٤٠/١٥).

(٢) التمهيد (٦٨/١٢).

(٣) علل الترمذي (٤٤/١).

الحديث الثاني والثلاثون

قال البزار (١٥١/١٢):

٥٧٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَضَّاحِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ الْجَنْبِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْحُلِيَّ، ثُمَّ تُمْسِكُهَا، فَذَكَرَ أَمْرُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا فُلَانُ، قُمْ فَخُذْ بِيَدِهَا فَاقْطَعْهَا».

وهذا الحديث لا نعلم له أصلاً عن النبي ﷺ، وقد روى هذا الحديث عبد الرزاق، قال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ بِقَطْعِهَا، فَكَلِمَ فِيهَا، فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهَا، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ.

ولا يُعْلَمُ لحديث مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَصْلٌ، ولا لحديث عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَصْلٌ من حديث عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وهذا الحديث مما أنكره الناس على مَعْمَرٍ، قالوا: حَدَّثَ بِحَدِيثٍ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُتْرَكَ حَدِيثُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَأَحْسِبُهُ لُقْنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٣٣١/٤ ح ٧٣٧٦)، والطبراني في الكبير (٣٦٦/١٢ ح ١٣٣٦٠)، وفي الأوسط (٣٢٣/٤ ح ٤٣٢٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥٣٣/٥ ح ١٥٥٧) من طريق الحسن بن حماد الحضرمي، عن عمرو بن هاشم الجنبى به، بمثله.

✽ وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (١١٩/٤ ح ٦٢٤٤) من طريق شعيب بن إسحاق الدمشقي، عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه،

✽ وأخرجه أبو داود (٤٤٩/٦ ح ٤٣٩٥) عن الحسن بن علي، ومحمد بن خالد،

وأحمد (١٥١/٢ ح ٦٣٨٣)، - ومن طريقه أبو عوانة في المستخرج (١١٩/٤) ح ٦٢٤٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٧٨/٥ ح ١٩٠٩) -،
وأبو عوانة في المستخرج (١١٩/٤ ح ٦٢٤٣)، والطبراني في الأوسط (٢٢٧/٣ ح ٢٩٩٦)
عن إسحاق بن إبراهيم الدبري،
أربعتهم: (الحسن بن علي، ومحمد بن خالد، وأحمد، وإسحاق بن إبراهيم الدبري) عن
عبدالرزاق به، بنحوه.

الوجه الثاني: نافع (مرسلاً).

✽ أخرجه النسائي في الصغرى (٤٤٢/٨ ح ٤٨٠٧)، وفي الكبرى (١٣/٧ ح ٧٣٣٦)،
والدارقطني في العلل (٣٢٦/١٢ ح ٢٧٥٨) من طريق عبيد الله بن عمر،
والدارقطني في العلل (٣٢٦/١٢ س ٢٧٥٨) - معلقاً -، عن عبد الوهاب الثقفي، عن
أيوب السختياني،
كلاهما: (عبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني) عن نافع، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على نافع
على وجهين، وهما:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبيد الله بن عمر، : - فيما يرويه عنه: عمرو بن هاشم
الجنبي -،

وشعيب بن إسحاق - فيما يرويه عنه: عنه سليمان بن عبد الله الأنصاري -.

وأيوب السختياني، من رواية: معمر بن راشد.

الوجه الثاني: نافع (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبيد الله بن عمر، - فيما يرويه عنه: يحيى بن عبد الله بن سالم - وشعيب بن إسحاق - فيما يرويه عنه محمد بن الخليل بن حماد الحشني - .
وأيوب السخيتاني، من رواية: عبد الوهاب الثقفي، علقه الدارقطني عنه.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع:

- عبيد الله بن عمر، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: عمرو بن هاشم الجني، قال ابن سعد: صدوق، ولكنه يخطئ كثيراً، وقال أحمد: صدوق لم يكن صاحب حديث، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وقال ابن حجر: لين الحديث^(١).

وكذلك يرويه عنه: شعيب بن إسحاق الدمشقي، وفي السند إليه: أبو أيوب الخطاب الرقي سليمان بن عبيد الله الأنصاري، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق ليس بالقوي^(٢). على أنه قد روي عن شعيب بن إسحاق الدمشقي على وجه آخر عن عبيد الله بن عمر وافق فيه الثقات ممن رواه عن عبيد الله على ذلك الوجه، يأتي الكلام عليه في الوجه الثاني.

وعلى ذلك فإنَّ هذا الوجه لا يصح عن عبيد الله، وهو منكر، ولا يعرف من رواية أصحاب عبيد الله. وقد أشار إلى ذلك البزار، حيث قال: "ولا يعلم لحديث معمر، عن أيوب، عن نافع أصل، ولا لحديث عبيد الله، عن نافع أصل من حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر".

(١) الطبقات الكبير (٥١٤/٨)، التاريخ الكبير: (٣٨١/٦)، والجرح والتعديل (٢٦٧/٦)، المجروحون (٧٢/٢)،

الكامل في الضعفاء (٢٤٥/٦)، التقريب (ص ٤٢٧).

(٢) تهذيب الكمال (٣٦/١٢)، التقريب (ص ٢٥٣).

— أيوب السخيتاني، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: معمر بن راشد، قال أحمد: ليس يضم إلى معمر أحد إلا وجدته فوقه، وقال يعقوب بن شيبه: أصله بصري، خرج إلى اليمن ثم قدم عليهم البصرة، فحدثهم بها، وليست كتبه معه، فمن سمع منه بالبصرة بعد مقدمه من اليمن ففي سماعه شيء، ومن سمع منه باليمن فسماعه صحيح، وقال أبو حاتم: معمر ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة، وهو كما قال الذهبي: ما نزال نحتج بمعمر حتى يلوح لنا خطؤه بمخالفة من هو أحفظ منه أو من نعهده من الثقات...^(١).

ورواية: معمر عن أيوب هذه أهلها البزار، وذكر أن الناس أنكروه عليه، وقالوا: "ولا يعلم لحديث معمر، عن أيوب، عن نافع أصل... وهذا الحديث مما أنكروه الناس على معمر، قالوا: حدث بحديث ليس له أصل".

وقد نص أبو حاتم على تفرد هذا الوجه عنه، إذ قال: "ولم يرو عن أيوب إلا معمر". وكذا قال الطبراني^(٢).

وقد تكلم في حديثه عن أهل البصرة، قال ابن معين: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري، وابن طاوس؛ فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا...، وقال ابن رجب: "كان يضعف حديثه عن أهل العراق خاصة"^(٣).

وقال يعقوب بن شيبه: "أصله بصري، خرج إلى اليمن ثم قدم عليهم البصرة، فحدثهم بها، وليست كتبه معه فمن سمع منه بالبصرة بعد مقدمه من اليمن ففي سماعه شيء، ومن سمع منه باليمن فسماعه صحيح"، وقال أبو حاتم: "معمر ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح

(١) الجرح والتعديل (٢٥٧/٨)، تاريخ دمشق (٤١٥/٥٩)، تهذيب الكمال (٣٠٧/٢٨)، الرواة الثقات المتكلم فيهم (ص ١٦٦)، التقريب (ص ١٦٦)..
 (٢) العلل (١٩٨/٤)، المعجم الأوسط (٣٢٣/٤).
 (٣) شرح علل الترمذي (١٠٩/١-٧٧٤/٢).

الحديث "(١)".

وأيوب السخيتاني بصري^(٢)، ومما يدل على نكارة رواية معمر أنه قد خولف في هذه الرواية، فجاء عن أيوب على الوجه الثاني المرسل.

وعلى ذلك فإن هذا الوجه لا يصح عن نافع.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع:

— عبيد الله بن عمر، وقد جاء هذا الوجه من رواية: يحيى بن عبد الله بن سالم، قال النسائي: مستقيم الحديث، وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما يغرب، وقال ابن حجر: صدوق^(٣).

وكذلك يرويه عنه: شعيب بن إسحاق الدمشقي، من رواية محمد بن الخليل بن حماد الحشني، قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مسلمة: صدوق^(٤).

— أيوب السخيتاني، وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، — علقه الدارقطني عنه — ، كان أيوب يثني عليه مع صغر سنه، قال وهيب بن خالد: لما مات عبد المجيد، قال لنا أيوب: الزموا هذا الفتى، — يقصد عبد الوهاب الثقفي — ، وسئل الدارقطني عن أرفع من عنده من أصحاب أيوب السخيتاني، فقال: "حماد بن زيد، وعبد الوارث، وابن علية، وعبد الوهاب الثقفي"^(٥).

وعلى هذا فإن الوجه المرسل هو الراجح، وقد نص على ذلك الدارقطني إذ قال: "والمرسل أشبه"^(٦).

(١) الجرح والتعديل (٢٥٧/٨)، تاريخ دمشق (٤١٥/٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (٤٥٧/٣).

(٣) سؤالات البرقاني (ص ٦٩)، الثقات (٢٤٩/٩)، تهذيب الكمال (٤٠٨/٣١)، التقريب (ص ٥٩٢).

(٤) الجرح والتعديل (٣٤٨/٧)، تهذيب الكمال (١٦٦/٢٥)، تهذيب التهذيب (١٣٢/٩).

(٥) الطبقات الكبير (٩١/٩)، سؤالات ابن بكير (ص ١٢١)، تاريخ بغداد (٢٧١/١٢).

(٦) العلل (٣٢٦/١٢).

وأما قول البزار: حدث بحديث ليس له أصل؛ لأنه مخالف للكتاب والسنة.

فقد قصد بذلك - والله أعلم - أنه يعارض ظاهر الكتاب والسنة، فأما الكتاب فالقطع لا يكون إلا في السرقة، وجاحد العارية ليس بسارق حقيقة.

ويشكل على هذا حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين.

وقد أجيب عن هذا الحديث ومثله مما فيه ذكر الجحد دون السرقة بأن الجحد للعارية، وإن كان مروياً من طريق عائشة، وابن عمر وغيرهما لكن ورد التصريح في الصحيحين وغيرهما بذكر السرقة، وفي رواية لأبي داود أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ، فتقرر أن المذكورة وقع منها السرقة، فذكر جحد العارية لا يدل على أن القطع كان لها فقط، ويمكن أن يكون ذكر الجحد لقصد التعريف بحالها، وأنها كانت مشتهرةً بذلك الوصف، والقطع كان للسرقة، كذا قال الخطابي وتبعه البيهقي والنووي وغيرهما. وقد ذهب أحمد، وإسحاق، وزفر، وأهل الظاهر إلى إيجاب القطع عملاً بظاهر الحديث^(١).

والراجح - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الخطابي وغيره. والحديث من وجهه الراجح - ضعيف؛ لعله الإرسال.



(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٨١/٨)، المحلى (٣٦٠/١١)، شرح النووي (١٨٧/١١)، عون المعبود (٤٤/١٢) نيل الأوطار (١٧٩/٧).

الحديث الثالث والثلاثون

قال البزار (١٥٢/١٢):

٥٧٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَبَطَ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِلَى الْأَرْضِ، لَمْ يَهْبِطُوا قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَقَدْ ضَمَّهُ الْقَبْرُ ضَمَّةً». ثُمَّ بَكَى نَافِعٌ.

وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عُبيد الله، عن ابن عمر إلا داودُ العطارُ، ورواه غيره عن عُبيد الله، عن نافعٍ مُرسلاً.

٥٧٤٧ - وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَتَابٍ، حَدَّثَنَا مَسْكِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ نَزَلَ لَمُوتِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ مَا وَطَنُوا الْأَرْضَ قَبْلَهَا، وَقَالَ حِينَ دَفِنَ: سُبْحَانَ اللَّهِ !! لَوْ أَنْفَلْتُ أَحَدًا مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ لَأَنْفَلْتُ مِنْهَا سَعْدًا».

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عبید الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٣٠٣/٥ ح ٢٢٩٥)، من طريق داود بن مهران الدبّاغ، عن دواد بن عبد الرحمن به، بمثله.

✽ وأخرجه النسائي في الصغرى (١٠٠/٤ ح ٢٠٥٥) وفي الكبرى (٦٦٠/١ ح ٢١٨٢) وابن سعد في الطبقات (٣٩٧/٣ ح ٤٣٩١)، والبزار (١٤٦/١٢ ح ٥٧٣٧)، والطبراني في الكبير (١٠/٦ ح ٥٣٣٣)، والأوسط (١٩٩/٢ ح ١٧٠٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٤٣/٣)، والبيهقي في الدلائل (٨٠/٤ ح ١٣٧٦)، وفي إثبات عذاب القبر (٨٣/١ ح ١٠٩)، من طريق عبد الله بن إدريس، عن عبید الله بن عمر به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبيد الله، عن نافع (مرسلاً)

✽ أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٩٧ ح ٤٣٩٠) عن عبد الله بن نمير، وهناد بن السري في الزهد (١/٢١٦ ح ٣٥٨)، عن عبدة بن سليمان، وابن أبي حاتم في العلل (٢/٣٦٢) - معلقاً -، عن يحيى بن سعيد القطان، ومُحمَّد بن بشر العبدي،

أربعتهم (عبدالله بن نمير، وعبدة بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، ومُحمَّد بن بشر العبدي) عن عبيد الله به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيَّن أن الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عمر على وجهين، وهما:

الوجه الأول: عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: داود بن عبد الرحمن العطار، وعبد الله بن إدريس.

الوجه الثاني: عبيد الله، عن نافع (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الله بن نمير، وعبدة بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، ومُحمَّد بن بشر العبدي.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

— عبد الله بن إدريس، ثقة فقيه عابد^(١).

— داود بن عبد الرحمن، ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه^(٢).

ولم يروه على هذا الوجه إلا داود العطار كما ذكر البزار هنا، وعبد الله بن إدريس، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن ابن إدريس، عن عبيد الله"^(٣).

وعليه فإن هذا الحديث من هذا الوجه لا يصح عن عبيد الله بن عمر؛ فقد خالفوا رواته

(١) التقريب (ص ٢٥٩).

(٢) التقريب (ص ١٩٩).

(٣) المسند (١٤٦/١٢).

أصحاب عبيد الله بن عمر الأثبات ممن هم أكثر ضبطاً وحفظاً وملازمة لعبيد الله بن عمر ممن رواه عنه على الوجه الصواب كما سيأتي في الوجه التالي.

ومع مخالفتهم سلك به رواته الجادة المشهورة.

وأما متابعة: مسكين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب؛ فإنني لم أقف على من وثقه أو جرحه، وعلى هذا فإن هذه المتابعة لا يحتج بها - والله أعلم - .

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عبيد الله بن عمر:

جمع من أصحابه، وهم: عبد الله بن نمير، وعبد بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، ومُحمَّد بن بشر العبدي؛ وهؤلاء ثقات أثبات.

وهذا الوجه اجتمع عليه اثنان من أصحاب عبيد الله بن عمر الكبار، وهم: ابن نمير، والقطان وكلاهما من الطبقة الأولى من أصحاب عبيد الله^(١).

فروايتهما مقدمة على رواية غيرهما لو انفردا، كيف وقد شاركهما في الرواية مُحمَّد بن بشر العبدي، وعبد بن سليمان؛ وهذا مرجح قوي لإرساله.

ولذا قال أبو زرعة - فيمن سأل عنه - : "الحديث حديث مُحمَّد بن بشر"^(٢).

وعليه فإن هذا الوجه هو الصحيح عن عبيد الله بن عمر، فقد خالف رواته الجادة المشهورة ورووه عن نافع مرسلاً؛ مما يدل على مزيد حفظهم.

والحديث من وجهه الراجح؛ عبيد الله بن عمر، عن نافع مرسلاً - ضعيف؛ لإرساله.

- والله أعلم - .

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي: (٢٥/١) لابن عبد الهادي الحنبلي.

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٣٦٢/٢).

الحديث الرابع والثلاثون

قال البزار (١٦٩/١٢):

٥٧٩٤ - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ مَضَى عَلَى يَمِينِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرْجِعَ فَلَا حَرَجَ».

٥٧٩٥ - وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ غَفَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ».

وهذا الحديث لا نعلم أسنده إلا أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا، إِلَّا رَجُلٌ سَمِعْتُهُ يَحْدِثُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْكَرْتُهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَبَّاسُ الْبَحْرَانِيِّ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: المرفوع.

✽ أخرجه أحمد (١٢٧/٢ ح ٤٥١٠)،

والبيهقي في الكبرى (٤٦/١٠ ح ٢٠٤١١، ح ٢٠٤١٢) من طريق بشر بن معاذ العقدي، وأبي بكر بن أبي شيبة،

ثلاثتهم: (أحمد، وبشر بن معاذ العقدي، وأبو بكر بن أبي شيبة) عن إسماعيل بن علية به، بنحوه، قال الترمذي عن إسماعيل بن علية - تعليقًا - أنه قال: "كان أيوب أحيانًا يرفعه، وأحيانًا لا يرفعه" (١).

✽ وأخرجه أبو داود (٢٢٠/٣ ح ٣٢٦٤) عن مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، وَمُسَدَّدٍ،

والترمذي (١٦٠/٣ ح ١٥٣١) عن محمود بن غيلان،

(١) السنن (١٦٠/٣ ح ١٥٣١).

والنسائي في الكبرى (٤٤٣/٤ ح ٤٧١٦) من طريق حبان بن هلال،

وابن ماجه (٦٨٠/١ ح ٢١٠٦) عن محمد بن زياد،

وأحمد (١٢٧/٢ ح ٥٣٦٣)، وأبو عوانة في المستخرج (٥٠/٤ ح ٥٩٩٠) من طريق عفان

ابن مسلم،

وأحمد (١٥٣/٢ ح ٦٤١٤) عن عبد الصمد بن عبد الوارث،

وابن حبان (١٨٤/١٠ ح ٤٣٤٢) من طريق عمر بن يزيد السيارى،

ثمانيتهم: (محمد بن عيسى، ومسدد، ومحمود بن غيلان، وحبان بن هلال، ومحمد بن زياد، وعفان بن مسلم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعمر بن يزيد السيارى) عن عبد الوارث بن سعيد به، بنحوه.

✽ وأخرجه أبو داود (٢٢٥/٣ ح ٢٨٣٨)، والنسائي في الكبرى (١٢/٧ ح ٣٨٢٩)، وابن ماجه (٢٤٢/٣ ح ٢١٠٦)، والشافعي في السنن المأثورة (١٧٣ ح ١٠٥)، والحميدي (٥٥٣/١ ح ٧٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٤٦/١٠ ح ٢٠٤٠٨) من طريق سفيان بن عيينة،

والنسائي في الكبرى (١٢/٧ ح ٣٨٣٠)، وأحمد (١٢٧/٢ ح ٥٣٦٢)، وعبد بن حميد^(١) في المنتخب (٢٤٩ ح ٧٧٩)، وأبو عوانة في المستخرج (٥٠/٤ ح ٥٩٩٠)، والدينوري في المجالسة (٢١٩/٧ ح ٣١٣٣) من طريق وهيب بن خالد،

وأحمد (١٢٧/٢ ح ٥٣٦٣)، والدارمي (١٥١١/٣ ح ٢٣٨٨)، وأبو عوانة في المستخرج (٥٠/٤ ح ٥٩٩٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٩/٥ ح ١٩٢٢) من طريق حماد ابن سلمة،

وأحمد (٤٩/٢ ح ٥٠٩٤) من طريق حماد بن زيد،

أربعتهم: (سفيان بن عيينة، وهيب بن خالد، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد) عن أيوب

(١) وقع خطأ في النسخة المطبوعة من المنتخب من مسند عبد بن حميد، ففيها: (وهيب بن خالد، عن نافع) بإسقاط أيوب السخيتاني، والصواب إثباته؛ فوهيب بن خالد بن عجلان يروي عن أيوب، لا عن نافع، وهو الموافق لبقية المراجع.

السختياني به، بنحوه.

✽ وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٤٩/٧ ح ٤٠٥٩٦) من طريق محمد بن يحيى، عن العباس بن يزيد البحراني به، بنحوه.

✽ وأخرجه ابن عبد البر (٣٧٤/١٤) من طريق أبي خالد الأحمر، عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٥٧/٤ ح ٤٧٥١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨٠/٥ ح ١٩٢٤)، والحاكم (٣٠٣/٤ ح ٧٨٣٢) من طريق كثير بن فرقد،

وعبدالرزاق في المصنف (٥١٦/٨ ح ١٦١١١) عن عبدالله بن عمر،

وعبد بن حميد في المنتخب (٢٤٩ ح ٧٧٩) من طريق صخر بن جويرية،

والطبراني في الأوسط (٢٥٧/٣ ح ٣٠٧٥)، وأبو نعيم في الحلية (٧٩/٦)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٦١/٦ ح ١٧٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥٢/٤٦) من طريق حسان بن عطية،

وابن حبان (١٨٣/١٠ ح ٤٣٤٠)، والبيهقي في الكبرى (٤٦/١٠ ح ٢٠٤٠٩) من طريق أيوب بن موسى،

وابن عدي في الكامل (٨٦/٣)، والبيهقي في الكبرى (٤٧/١٠ ح ٢٠٤١٨)، وفي الصغرى (٤٦٣/٨ ح ٤٠٥٠) من طريق موسى بن عقبة،

وأبو نعيم في الحلية (٣٥٣/٦) من طريق مالك بن أنس،

والرازي في الفوائد (٤٨/١ ح ٩٨) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى،

ثمانيتهم: (كثير بن فرقد، وعبد الله بن عمر، وصخر بن جويرية، وحسان بن عطية، وأيوب بن موسى، ومالك بن أنس، وموسى بن عقبة، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى) عن نافع به، بنحوه.

الوجه الثاني: الموقوف.

✽ أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥١٥/٨ ح ١٦١١٢) عن ابن جريج، عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

✽ وأخرجه عفان بن مسلم في أخبار الشيوخ (ص ١٨٥)، وعبد الرزاق في المصنف (٥١٦/٨ ح ١٦١١٣) من طريق أيوب السخيتاني،

ومالك في الموطأ، من رواية يحيى الليثي (٤٧٩/٢ ح ١٠١٦)، ومن رواية محمد بن الحسن (١٣٦/٣ ح ٧٤٨)،

وعبد الرزاق في المصنف (٥١٦/٨ ح ١٦١١١) عن عبد الله بن عمر، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨٠/٥ ح ١٩٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٤٧/١٠ ح ٢٠٤١٧)، وفي السنن الصغرى (٤٦٣/٨ ح ٤٠٥١) من طريق موسى بن عقبة، والدارقطني في العلل (١٠٤/١٣ ح ٨٩٨٦) - معلقاً - عن حسان بن عطية، خمستهم: (أيوب السخيتاني، ومالك بن أنس، وعبد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، وحسان بن عطية) عن نافع به، بنحوه، وعند عبد الرزاق في المصنف، من رواية معمر جعله من فعل ابن عمر رضي الله عنهما.

✽ وأخرجه الترمذي (١٦٠/٣ ح ١٥٣١) - معلقاً - عن سالم، عن ابن عمر به.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على نافع على وجهين، هما:

الوجه الأول: المرفوع.

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أيوب السخيتاني، - فيما يرويه عنه: عبد الوارث بن سعيد، وسفيان بن عيينة، ووهيب بن خالد، وحمام بن سلمة، وحمام بن زيد، من رواية: - أبي كامل الجحدري -.

وعبيد الله بن عمر، من رواية: أبي معاوية، وأبي خالد الأحمر .

وكثير بن فرقد، وصخر بن جويرية،

وحسان بن عطية، - فيما يرويه عنه: الأوزاعي - فيما رواه عنه: عمرو بن هاشم الجني ،

ومالك بن أنس، فيما يرويه عنه: صخر بن محمد ،

وأيوب بن موسى،

وموسى بن عقبة، فيما يرويه عنه: داود بن عطاء -،

ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي .

الوجه الثاني: الموقوف.

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أيوب السخيتاني، فيما يرويه عنه: حماد بن زيد، -

فيما رواه عنه عفان بن مسلم، - وسفيان الثوري، ومعمّر بن راشد.

وعبيد الله بن عمر، - من رواية: ابن جريج -،

ومالك بن أنس، - من رواية: يحيى الليثي، ومحمد بن الحسن الشيباني -،

وموسى بن عقبة، من رواية: داود بن عبدالرحمن العطار، وشجاع بن الوليد.

وحسان بن عطية، - من رواية: الأوزاعي، - فيما رواه عنه: هقل بن زياد -

ويرويه عن ابن عمر: سالم.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع:

- أيوب السخيتاني واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: جمع من الثقات، ومنهم

من هو معدود في أصحابه المقدمين.

وقد جاء عن بعضهم كلا الوجهين، فيرويه على هذا الوجه حماد بن زيد، وهو من أثبت

أصحاب أيوب السخيتاني، فيما رواه عنه: فضيل بن حسين أبو كامل الجحدري.

وقد خالف أبا كامل الجحدري؛ عفان بن مسلم، كما سيأتي في الوجه الثاني، وعند المقارنة بين عفان بن مسلم، وأبي كامل الجحدري، يتبين أن كليهما ثقتان، إلا أن عفان بن مسلم أكثر ضبطاً، وأقوى حالاً^(١) من أبي كامل الجحدري.

وعلى ذلك فإن هذا الوجه عن حماد بن زيد غير محفوظ.

— عبيد الله بن عمر، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو معاوية محمد بن خازم، الثقة، إلا أن في السند إليه العباس بن يزيد بن أبا الحبيب أبي العباس البحراني قال الدارقطني: ثقة، وقال مرة: تكلموا فيه، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ^(٢).

وأعله البزار بقوله: "إلا رجل سمعته يحدث عن أبي معاوية، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ فأنكرته عليه، وهو عباس البحراني".

وكذلك يرويه عنه: أبو خالد الأحمر، ولا يصح السند إليه؛ ففيه الحسين بن سيار، قال الذهبي: متروك^(٣).

وعلى ذلك فإن هذا الوجه عن عبيد الله بن عمر غير محفوظ.

— كثير بن فرقد، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وزاد: كان ثباً، وقال ابن حجر: ثقة^(٤).

— مالك بن أنس، إلا أن الإسناد إليه ضعيف، فيه صخر بن محمد الحاجي، قال الدارقطني عنه: ضعيف، وقال مرة: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: أبو حاجب الضرير، هو صخر بن محمد الحاجي يضع الحديث على مالك، والليث، وعلى نظرتهما من الثقات^(٥).

(١) تهذيب الكمال (١٦٧/٢٠).

(٢) الثقات (٥١١/٨)، تاريخ بغداد (١٤٢/١٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٢٤٢/٢).

(٤) الجرح والتعديل (١٥٥/٧)، تهذيب الكمال (١٤٤/٢٤)، التقريب (ص ٤٦٠).

(٥) لسان الميزان (٣٠٧/٤).

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن مالك.

— **صخر بن جويرية**، قال يحيى بن معين: صالح، وقال أحمد: ثقة، ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به^(١).

— **حسان بن عطية**، من رواية: الأوزاعي، واختلف عليه، فيرويه على هذا الوجه: عمرو بن هاشم البيروني، قال محمد بن مسلم: كتبت عنه، كان قليل الحديث، ليس بذاك، كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي، وقال ابن عدي: ليس به بأس، لخص ابن حجر حاله بقوله: صدوق يخطئ^(٢).

وقد تفرد عمرو بن هاشم البيروني بهذا الوجه عن الأوزاعي، ولم يتابع عليه، وخالف من هو أوثق منه كما جاء عنه في الوجه الثاني.

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن الأوزاعي لا يصح، ولا يستبعد أن يكون الخطأ من عمرو بن هاشم البيروني.

— **أيوب بن موسى المكي**، قال أحمد: ثقة، وقال مرة: لا بأس به، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قال ابن حجر: ثقة^(٣).

— **موسى بن عقبة**، وفي السند إليه: داود بن عطاء المزني، وهو: ضعيف^(٤).

وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن موسى بن عقبة؛ لضعف داود بن عطاء المزني، وتفرد به هذا الوجه عن موسى بن عقبة.

وقد جاء عن موسى بن عقبة وجه آخر، وهو الصحيح عنه كما سيأتي في الوجه الثاني.

(١) الجرح والتعديل (٤/٤٢٧)، تهذيب الكمال (١٣/١١٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٢٨٦)، ميزان الاعتدال (٣/٢٩٠)، تقريب التهذيب (ص ٤٢٨).

(٣) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٢/٩٣)، سؤالات أبي داود (ص ٢٣٢)، الجرح والتعديل (٢/٢٥٨)،

تهذيب التهذيب (١/١٤٢)، التقريب (ص ١١٩).

(٤) التقريب (ص ١٩٩).

فالذي تبين مما سبق أن أيوب السخيتاني انفرد برفعه من بين أصحاب نافع المقدمين فيه، وأشار إلى ذلك جمع من الأئمة، قال البخاري - فيما سأله عنه الترمذي -: "أصحاب نافع رووا هذا الحديث، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً، إلا أيوب، فإنه يرويه عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ويقولون: إن أيوب في آخر أمره أوقفه"^(١). وكذا قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أسنده إلا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر...".

وتبين أيضاً أن أيوب السخيتاني يشك فيه، ورجع عن رفعه، ذكر ذلك الترمذي معلقاً، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة قال: "كان أيوب أحياناً يرفعه، وأحياناً لا يرفعه"^(٢).

وكذا قال البيهقي: "رفعه أيوب السخيتاني، ثم شك في رفعه، فترك رفعه، ووقفه مالك بن أنس، وموسى بن عقبة، وغيرهما عن نافع"^(٣).

وأما رواية: كثير بن فرق، وأيوب بن موسى، فقد أجاب عنها البيهقي فقال: "قد روى ذلك أيضاً عن موسى بن عقبة، وعبد الله بن عمر، وحسان بن عطية، وكثير بن فرق، عن نافع، عن ابن عمر، رضى الله عنهما عن النبي ﷺ ولا يكاد يصح رفعه؛ إلا من جهة أيوب السخيتاني؛ وأيوب يشك فيه أيضاً، ورواية الجماعة من أوجه صحيحة عن نافع عن ابن عمر رحمهم الله من قوله غير مرفوع والله أعلم"^(٤).

وإن كان صح الإسناد إليهما - كثير بن فرق، وأيوب بن موسى -؛ إلا أن روايتهما معارضة بمن هم أوثق وأثبت في نافع.

وكثير بن فرق، وأيوب بن موسى كلاهما من الطبقة الثالثة من أصحاب نافع^(٥)، ولا شك أن رواية أهل الطبقة الأولى من أصحاب نافع مقدمة على رواية غيرهم من أصحاب الطبقات المتأخرة.

(١) علل الترمذي (٢٥٢/١).

(٢) سنن الترمذي (١٦٠/٣ ح ١٥٣١).

(٣) السنن الصغرى للبيهقي (٣٣٥/٨ ح ٣١٨٩).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٤٦/١٠ ح ٢٠٤١٢).

(٥) طبقات النسائي (ص ١٣١).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع:

— أيوب السخيتاني، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: جماعة من أصحابه الثقات، ومنهم من روى عنه الوجهين، كما بيّن سابقاً، أمثال حماد بن زيد، من رواية: عفان بن مسلم، وهو الوجه المحفوظ عن حماد بن زيد.

فالتردد من أيوب وقد رجع عن الرفع إلى الوقف كما تقدم في كلام النقاد على روايته في الوجه الأول.

— عبيد الله بن عمر، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد الملك بن جريج قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس، ويرسل^(١).

ولم أقف على تصريحه بالسماع هنا، وكذلك على طرق أخرى مسندة عن عبيد الله بن عمر؛ إلا أنه يظهر في كلام الأئمة ترجيح رواية الوقف، وأن هناك من رواه عن عبيد الله بن عمر موقوفاً، قال البزار: "ورواه عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً، إلا رجل سمعته يحدث عن أبي معاوية".

— مالك بن أنس، من رواية: يحيى الليثي، ومُحمَّد بن الحسن الشيباني.

وهو الوجه الصحيح عنه.

— موسى بن عقبة، من رواية: شجاع بن الوليد السكوني، قال ابن حجر: صدوق ورع له أوهام^(٢).

وكذا من رواية داود بن عبد الرحمن العطار، وهو الوجه الصحيح، عن موسى بن عقبة، كما أشار إلى ذلك البيهقي، قال: "ذكره موقوفاً داود بن عبد الرحمن العطار وهو الصحيح"^(٣).

(١) التقريب (ص ٣٦٣).

(٢) التقريب (ص ٢٦٤).

(٣) السنن الصغرى للبيهقي (٨/٣٣٥ ح ٣١٩١).

— حسان بن عطية، من رواية: الأوزاعي، فيما يرويه عنه: هقل بن زياد، علقه الدارقطني عنه، ولم أقف على الطريق موصولاً إليه، وهقل ثقة^(١).

وهو الوجه الصحيح عنه.

فتلخص مما تقدم أن الثقات من كبار أصحاب نافع؛ مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر متفقان على وقفه، ويستثنى منهم؛ أيوب السخيتاني، فقد تردد في رفعه، ووقفه، وأوقفه في آخر أمره.

وقد صرح عدد من الأئمة أن أصل هذا التردد من أيوب، وأنه كان يرفعه أحياناً ويوقفه أحياناً أخرى، ثم أوقفه في آخر أمره، كما جاء عن إسماعيل بن علية، وجاء الوقف قوياً من رواية حماد بن زيد في الراجح عنه.

والحديث من وجهه الراجح: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، صحيح.

والله أعلم.



(١) التقريب (ص ٥٧٤).

الحديث الخامس والثلاثون

قال البزار (٥٨٢٧/١٢):

٥٨٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا حَبَانُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحُدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، فَإِنَّمَا تُحَدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

وهذا الحديث لا نعلم أحداً حدّث به، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا حَمَادُ ابْنِ سَلَمَةَ، وَغَيْرُهُ يَحْدُثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر رحمهما (ص ٤٢ ح ٤٧) من طريق سالم بن أبي أمية، عن نافع به، بنحوه.

الوجه الثاني: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ (مرفوعاً).

✽ أخرجه مسلم (١١٢٧/٢ ح ١٤٩٠)، والنسائي في الكبرى (٢٩٦/٥ ح ٥٦٦٨)، وأحمد (٢٨٦/٦ ح ٢٦٤٥٣)، وابن الجعد في مسنده (ص ٤٤٤، ح ٣٠٣١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٦/٣ ح ٤٥٦٦)، وأبو عوانة في المستخرج (١٩٧/٣ ح ٤٦٦٧) من طريق أيوب السخيتاني،

ومسلم (١١٢٧/٢ ح ١٤٩٠)، وأبو عوانة في المستخرج (١٩٧/٣ ح ٤٦٦٨) من طريق عبيد الله بن عمر،

وابن الجعد في مسنده (ص ٤٤٤ ح ٣٠٢٩) عن صخر بن جويرية،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٦/٣ ح ٤٥٦٥) من طريق جرير بن حازم،

أربعتهم: (أيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، وصخر بن جويرية، وجرير بن حازم) عن

نافع به، بنحوه.

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار، وهي:

الوجه الثالث: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة، أو عائشة، (مرفوعاً)

✽ أخرجه مسلم (١١٢٧/٢ ح ١٤٩٠)، وأحمد (٢٨٦/٦ ح ٢٦٤٥٥)، وأبو عوانة في المستخرج (١٩٧/٣ ح ٤٦٦٥)، والبيهقي في الكبرى (٤٣٨/٧ ح ١٥٩٢٨) من طريق الليث ابن سعد،

ومسلم (١١٢٧/٢ ح ١٤٩٠)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٤٦٦/٢ ح ١٠٣٩) من طريق عبد الله بن دينار،

والطيالسي (١٦٣/٣ ح ١٦٩٢)، وابن الجعد في مسنده (ص ٤٤٦ ح ٣٠٣٨)، وأبو عروبة الحراني في جزئه (ص ٣٦ ح ١١) من طريق محمد بن أبي ذئب العامري،

والشافعي في المسند (١٢٩/٣ ح ١٣١٢)، وعبدالرزاق في المصنف (٤٩/٧ ح ١٢١٣١)، وأحمد (٢٨٦/٦ ح ٢٦٤٥٤)، وابن حبان (١٤٠/١٠ ح ٤٣٠٢) وابن عبد البر في التمهيد (٤١/١٦ ح ١٠٤)، والبيهقي في المعرفة (٢٢١/١١ ح ١٥٣٥) من طريق مالك، وهو في الموطأ من رواية يحيى الليثي (٥٩٨/٢ ح ١٢٤٨)، ومحمد بن الحسن (٥٣٣/٢ ح ٥٨٩)، وأبي مصعب الزهري (٦٦٢/١ ح ١٧٢٠)، وابن القاسم (ص ٢١٣ ح ٢٦٣)، والجوهري (ص ٥٥١ ح ٧٢٩)

وأبو يعلى (٤٦٤/١٢ ح ٧٠٣٣)، والطبراني في الكبير (٢٠٧/٢٣ ح ٣٥٩) من طريق جويرية بن أسماء،

وأبو عوانة في المستخرج (١٩٧/٣ ح ٤٦٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢١٤/٢٣ ح ٣٨٩) من طريق موسى بن عقبة،

وأبو عوانة في المستخرج (١٩٧/٣ ح ٤٦٦٩) من طريق الوليد بن كثير،

والطبراني في الأوسط (٢١٠/٥ ح ٥١٠٦) من طريق فليح بن سليمان،

ثمانيتهم: (الليث بن سعد، وعبد الله بن دينار، ومحمد بن أبي ذئب، ومالك، وجويرية بن

أسماء، وموسى بن عقبة، والوليد بن كثير، وفليح بن سليمان) عن نافع، بنحوه، إلا في الموطأ من رواية يحيى الليثي، وأبي مصعب الزهري، وابن القاسم: لم يذكروا في روايتهم الشك، وكذا في رواية فليح بن سليمان.

الوجه الرابع: نافع، عن صفية، عن عائشة وأم سلمة (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن أبي شيبه (٢٨١/٥ ح ١٩٦٣٤) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى،

وابن الجعد في مسنده (ص ٤٤٦ ح ٣٠٣٩)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٦١/٤ ح ١٩٤٠)، وعبد بن حميد في المنتخب (ص ٤٤٢ ح ٢٥٣٢)، والطبراني في الكبير (٣٥٨/٢٣ ح ٨٤٢ - ٨٤٣) من طريق محمد بن إسحاق،

كلاهما: (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومحمد بن إسحاق) عن نافع، بمثله، زاد ابن أبي ليلى - كما عند ابن أبي شيبه - في إسناده: (حفصة)، وعند عبد بن حميد من رواية محمد بن إسحاق بزيادة: (والإحداد أن لا تمتشط، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً، ولا تحتضب، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا تخرج من بيتها).

الوجه الخامس: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة رحمها الله (مرفوعاً).

✽ أخرجه مسلم (١١٢٧/٢ ح ١٤٩٠)، والنسائي في الكبرى (٢٩٦/٥ ح ٥٦٦٦)، وابن ماجه (٢٣٠/٣ ح ٢٠٨٦)، وابن أبي شيبه (٣٨٠/٥ ح ١٩٦٣١)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٩٢/٤ ح ١٩٩٠)، وأحمد (٢٨٦/٦ ح ٢٦٤٥٢)، وأبو يعلى (٤٦٤/١٢ ح ٧٠٥٣)، والطبري في تفسيره (٨٢/٥ ح ٥٠٧٥)، والبيهقي في الكبرى (٤٣٩/٧ ح ١٥٩٣٩) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري،

وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٩٢/٤ ح ١٩٩١)، وأبو يعلى (٤٦٦/١٢ ح ٧٠٣٥)، والطبراني في الكبير (٢٠٧/٢٣ ح ٣٦٠) من طريق عبيد الله بن عمر^(١)،

(١) وقع تحريف في المطبوع من مسند أبي يعلى (٤٦٦/١٢ ح ٧٠٣٥)، والطبراني في الكبير، حيث جاء بلفظ (عبد الله بن عمر) والصواب ما أثبتته؛ لأن عبدة بن سليمان يروي هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر؛ كما جاء عند إسحاق بن راهويه (١٩٢/٤ ح ١٩٩١)، وأشار الدارقطني في العلل إلى رواية عبدة بن سليمان، عن عبيد الله عليه السلام =

والدارقطني في العلل (٢٠٤/١٥ س ٣٩٥٠) - معلقًا - عن عمارة بن رزيق، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي،

ثلاثتهم: (يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبيد الله بن عمر، ومحمد بن عبد الرحمن) عن نافع، بمثله، زاد ابن أبي ليلي في إسناده (أم سلمة رضي الله عنها).

الوجه السادس: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن أم حبيبة (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابن سعد في الطبقات (٩٧/١٠ ح ١١٠٥٣)، والدارقطني في العلل - معلقًا - (٢٠٤/١٥ س ٣٩٥٠) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن نافع، بمثله.

الوجه السابع: نافع، عن الجراح، عن أم حبيبة رضي الله عنها (مرفوعًا).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٢٠٣/١٥ س ٣٩٥٠) - معلقًا - عن معمر، عن أيوب السخيتاني، عن نافع، بمثله.

الوجه الثامن: نافع، عن ابن عمر، عن حفصة رضي الله عنها (مرفوعًا)

✽ أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٥/٢٣ ح ٣٣٥) من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على نافع على ثمانية أوجه، هي:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أيوب السخيتاني، - فيما يرويه عنه: حماد بن سلمة - وسالم بن أمية.

الوجه الثاني: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: أيوب السخيتاني، - فيما يرويه: حماد بن زيد، وسعيد بن أبي عروبة، وإسماعيل بن عليّة - .

وصخر بن جويرة.

وعبيد الله بن عمر، - من رواية: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن نمير، - .

وجرير بن حازم.

الوجه الثالث: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة أو عائشة، (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: الليث بن سعد، وعبد الله بن دينار، ومالك، ومُحمَّد بن أبي ذئب، وجويرة بن أسماء، والوليد بن كثير، وموسى بن عقبة، وفليح بن سليمان.

الوجه الرابع: نافع، عن صفية، عن عائشة وأم سلمة (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: مُحمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، - فيما يرويه عنه: عبيدة بن حميد -

ومُحمَّد بن إسحاق.

الوجه الخامس: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة ؓ (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري،

وعبيد الله بن عمر، - من رواية: عبدة بن سليمان - ،

ومُحمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، - من رواية: عمارة بن رزيق - .

الوجه السادس: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن أم حبيبة ؓ (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: مُحمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، - من رواية: عبد ربه بن نافع أبي شهاب، وأبي الأحوص - .

الوجه السابع: نافع، عن الجراح، عن أم حبيبة ؓ (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: أيوب السخيتاني، فيما يرويه عنه: معمر بن راشد، علقه

الدارقطني عنه.

الوجه الثامن: نافع، عن ابن عمر، عن حفصة رضي الله عنها (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبيد الله بن عمر، فيما يرويه عنه: معاوية بن حفص الشيباني.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع:

— **أيوب السختياني**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: حماد بن سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة^(١).

تفرد حماد بن سلمة بهذا الوجه عن أيوب، ولم يتابع عليه، وخالف الجمع ممن رواه عنه على الوجه الصواب كما سيأتي في الوجه التالي.

وقد نبه البزار على ذلك، فقال: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا حدث به عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر إلا حماد بن سلمة، وغيره يحدث عن نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم".

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن أيوب السختياني ليس بمحفوظ.

— **سالم بن أبي أمية**، وهو ثقة ثبت، وكان يرسل^(٢).

وروايته هذه محمولة على الخطأ، ومما يدل على توهيم هذا الوجه أن رواته سلكوا به الجادة المشهورة وهي: نافع عن ابن عمر مرفوعًا.

(١) التقريب (ص ١٧٨).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٢٦).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع:

— عبيد الله بن عمر، من رواية جمع من أصحابه، أمثال: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن نمير وهو المحفوظ عنه؛ لأنه من رواية الجماعة عنه، وفيهم كبار الثقات من أصحابه، وهم: ابن نمير، والقطان. وقد خالفهما عبدة بن سليمان فرواه عن عبيد الله عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة كما سيأتي عنه في الوجه الخامس.

— أيوب السخيتاني، من رواية: جمع من أصحابه الأثبات، ومن هم أولى فيه، وهم: حماد بن زيد، وإسماعيل بن علي، وسعيد بن أبي عروبة.

وعليه فإن هذا الوجه هو الراجح عن أيوب السخيتاني؛ لأنه من رواية الجماعة عنه، وفيهم كبار الثقات من أصحابه، وهم: حماد بن زيد، وإسماعيل بن علي^(١).

وقد أشار البزار إلى رجحان ذلك بقوله: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا حدث به، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر إلا حماد بن سلمة، وغيره يحدث عن نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ".

فأعل الوجه الأول بتفرد حماد بن سلمة، عن أيوب، ورجح الثاني بقرينة الكثرة.

— صخر بن جويرية، قال أحمد ثقة ثقة، وقال القطان: ذهب كتابه ثم وجدته فتكلم فيه لذلك^(٢).

— جرير بن حازم، قال ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه^(٣).

(١) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٩٤/١)، المعرفة والتاريخ (١٣٠/٣)، الكامل (١٦٥/٣)، شرح علل الترمذي (٦٩٩/٢).

(٢) التقريب (٢٧٤).

(٣) التقريب (ص ١٣٨).

وعليه فإن هذا الوجه محفوظ عن نافع، فقد رواه عنه الجماعة وفيهم عبيد الله بن عمر، وأيوب السخيتاني في المحفوظ عنهما، وهم من أصحاب نافع المقدمين.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن نافع:

جمع من أصحابه وهم: عبد الله بن دينار، والليث بن سعد، ومالك، وابن أبي ذئب، وجويرية بن أسماء، وموسى بن عقبة، والوليد بن كثير، وفليح بن سليمان.

إلا أن مالك بن أنس اختلف عليه، فرواه عنه بالشك: الشافعي، والقعني، ومُجَدِّد بن الحسن، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وعبدالرزاق، وأحمد بن أبي بكر، وعبدالرحمن بن مهدي. وخالف الجمع ممن رواه عن مالك على هذا الوجه: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، وعبدالرحمن بن القاسم؛ فقالوا فيه عن (عائشة، وحفصة أمي المؤمنين) - بدون الشك - .

والذي يظهر أن الراجح عن مالك هو الوجه الأول (بالشك)، كذا رواه عنه الشافعي، وعبدالرحمن بن مهدي، والقعني، وهم من أثبت من روى عنه، قال أحمد بن حنبل: "كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر نفساً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم".

وقال ابن عدي في مقدمة الكامل: "... حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول: سمعت الموطأ من مُجَدِّد بن إدريس الشافعي؛ لأني رأيته فيه ثبثاً، وقد سمعته من جماعة قبله" (١).

وخالف الجمع ممن رواه عن نافع على هذا الوجه - بالشك - فليح بن سليمان، وهو صدوق كثير الخطأ (٢)، فرواه عن نافع بالعطف من غير شك، وقد تفرد به عن نافع، وخالف جمعاً من الأثبات ممن رواه على غير هذا الوجه، وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن نافع؛ لتفرد فليح به.

(١) الكامل (١١٦/١)، الإرشاد (٢٣٥/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٤٤٨).

وعلى ذلك فإن هذا الوجه محفوظ عن نافع.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن نافع:

— مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، من رواية: عبيدة بن حميد الليثي، وهو صدوق ربما أخطأ^(١).

فزاد عبيدة بن حميد في إسناده عن ابن أبي ليلى (حفصة)، وخالفه أبو شهاب، وأبو الأحوص فروياه عن ابن أبي ليلى عن نافع عن صفية، عن أم حبيبة، — كما في الوجه السادس — وخالفهم — أيضاً — عمار بن رزيق فرواه عن ابن أبي ليلى عن نافع، عن صفية، عن حفصة وأم سلمة — كما في الوجه الخامس — فهذه ثلاثة أوجه عن ابن أبي ليلى.

وقد اضطرب فيه مُحَمَّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى مما يدل على عدم ضبطه للحديث، فهو صدوق سيئ الحفظ جداً^(٢).

— مُحَمَّد بن إسحاق، وقد اختلف أقوال العلماء فيه، فمنهم من أطلق توثيقه، ومنهم من قيده، قال الذهبي: فالذي يظهر لي أنَّ ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتجَّ به أئمة، وقال ابن حجر: صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، وقال في موضع آخر: الإمام في المغازي، مختلف في الاحتجاج به، والجمهور على قبوله في السير، قد استفسر من أطلق عليه الجرح؛ فبان أن سببه غير قادح، وأخرج له مسلم في المتابعات، وله في البخاري مواضع عديدة معلقة^(٣).

ومع ما فيه من كلام فقد اختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه؛ يعلى بن عبيد

(١) سؤالات أبي داود (ص ٣٦٧)، معرفة الثقات (١٢٣/٢)، تاريخ بغداد (٤٢٥/١٢)، إكمال تهذيب الكمال

(١٠٩/٩)، التقريب (ص ٣٧٩).

(٢) التقريب (ص ٤٩٣).

(٣) فتح الباري (٤٥٨/١)، التقريب (ص ٤٦٧).

الطنافسي، وهو ثقة^(١). وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وهو ثقة^(٢).

وخالفهما عبدة بن سليمان، وهو ثقة ثبت^(٣)، فرواه عنه على الشك: (عائشة أو أم سلمة)، وقد خالف عبدة بهذه الرواية الرواة عن ابن إسحاق الذين رووه من غير شك. وبالنظر في الاختلاف على محمد بن إسحاق يتبين ثبوت الوجهين عنه وأن هذا الاختلاف إنما هو اضطراب من قبل ابن إسحاق نفسه.

ويؤيد هذا أن من رواه عنه على كل الأوجه من الثقات الأثبات.

وأما الزيادة في رواية يعلى بن عبيد: (والإحداد أن لا تمتشط، ولا تكتحل، ولا تمس طيبا، ولا تحتضب، ولا تلبس ثوبا مصبوغا، ولا تخرج من بيتها). فهي من قول ابن إسحاق، كما ذكر ذلك إسحاق بن راهويه في رواية عبدة عنه.

وقد تفرد ابن إسحاق بهذه الزيادة، وخالف الجماعة، ولا تصح عن نافع. وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن نافع.

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن نافع:

— يحيى بن سعيد الأنصاري، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة ثبته، وقال ابن المديني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من الزهري ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد، وبكير بن عبد الله الأشج، وقال الجمحي: "ما رأيت أحداً أقرب شبهاً بابن شهاب من يحيى بن سعيد، ولولاها لذهب كثير من السنن، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(٤).

— عبيد الله بن عمر، من رواية: عبدة بن سليمان، ثقة ثبت^(٥).

تفرد عبدة بهذا الوجه عن عبيد الله بن عمر، وخالف جمعا من الثقات الأثبات ممن رواه

(١) التقريب (ص ٦٠٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٣١).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٦٩).

(٤) الطبقات الكبير (٥١٨/٧)، تهذيب الكمال (٣٥٣/٣١)، التقريب (ص ٥٩١).

(٥) التقريب (ص ٣٦٩).

عنه على الوجه الأول - وعليه فإن تفرد لا يصح عن عبيد الله بن عمر.
- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، - وقد تقدم بيان الخلاف عليه-

وأما الوجه السادس:

فيرويه عن نافع:

- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، - وقد تقدم بيان الخلاف عليه -
وعلى كل حال فهذا الوجه لا يصح عن نافع؛ لتفرد ابن أبي ليلى به، وضعف حاله،
واضطرابه كما تقدم بيانه.

وأما الوجه السابع:

فيرويه عن نافع:

أيوب السخيتاني، من رواية: معمر بن راشد.
وقد تفرد معمر بهذا الوجه عن أيوب السخيتاني، ومعلوم أن أيوب السخيتاني من أصحاب
معمر البصريين، وقد تكلم الأئمة فيما حدث به بالبصرة كما تقدم^(١).
ويظهر - والله أعلم - أن هذا الوجه مما حدث به بالبصرة؛ لتفرد به، ومخالفته الجمع ممن
رواه عنه على الوجه الصواب كما في الوجه الثالث.
وعلى ذلك فإن هذا الوجه لا يصح عن أيوب السخيتاني.

وأما الوجه الثامن:

فيرويه عن نافع:

- عبيد الله بن عمر، إلا أن الطريق إليه لا يصح؛ ففيه يحيى بن حميد الحماني، سئل عنه
أحمد مرة فسكت ولم يقل شيئاً، وقال أبو داود: كان حافظاً، وسألت أحمد عنه فقال:
ألم تره؟ قلت: بلى، قال: إنك إذا رأيته عرفته، وقال أحمد - أيضاً - : كان يكذب
جهاراً، وقال فيه: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يتلقطها أو يتلقفها، وقال
البخاري: كان أحمد وعلي يتكلمان في يحيى الحماني، وقال - أيضاً - : يتكلمون فيه،

(١) انظر: الحديث الحادي والثلاثين، حديث رقم (٥٧٤٥).

رماه أحمد بن حنبل، وابن نمير، وقال الجوزجاني: ساقط متلون، ترك حديثه فلا ينبعث، وضعفه النسائي، وقال: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: لين، وقال ابن عدي: لم أر في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير، وأرجو أنه لا بأس به، وقال ابن حجر: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الأحاديث^(١).

وعلى ذلك فإن هذا الوجه لا يصح عن عبيد الله بن عمر.

فتلخص مما تقدم أن الوجه الأول، والرابع، والسادس، والسابع، والثامن؛ لا يصح منها شيء عن نافع.

فيتبقى الوجه: (الثاني، والثالث، والخامس)؛ فهذه الأوجه الثلاثة عن نافع، كلها قوية؛ لثقة رواتها، إذ من رواه عن نافع هم أصحابه المقدمون: أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، وهؤلاء هم الطبقة الأولى من أصحاب نافع كما ذكر ذلك علي بن المديني، والنسائي، ويحيى القطان، وأحمد، وذكرهم الدارقطني كذلك^(٢).

وعليه فهذا الحديث على جميع هذه الأوجه الثلاثة صحيح؛ وهي في صحيح مسلم.



(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٣/٣٠)، التاريخ الكبير للبخاري (٨/٢٩١)، الضعفاء للبخاري (ص ٣٩١)، الجرح والتعديل (٩/١٦٨)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص ٣٧١)، الضعفاء للنسائي (ص ٢٤٨)، الكامل (٧/٢٣٧)، تهذيب الكمال (٣١/٤٢٥)، تاريخ الإسلام (٥/٧٢٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٣٥)، التقريب (ص ٥٩٣).

(٢) سؤالات أبي عبد الله بن بكير (ص ٥٤)، شرح علل الترمذي (١/٤٠١-٤٠٣)، (٢/٤٧٤-٤٧٥)،

الحديث السادس والثلاثون

قال البزار (١٢/١٩٥-١٩٦):

٥٨٦٤ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، ومُحَمَّد بن يَحْيَى، واللفظُ لنصر، أَخْبَرَنَا يزيد بن هارون: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بن سَعِيد الأنصاري، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابن عُمر: أن جارية لآل كعب كانت ترعى غنما، فخافت على شاة منها أن تموت، فأخذت حجرا فذبحتها به، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأمر بأكلها.

٥٨٦٥ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّد بن المثنى، حَدَّثَنَا مرحوم بن عبد العزيز، حَدَّثَنَا داود يعني ابن عبدالرحمن، عَنْ موسى بن عقبة.

٥٨٦٦ - وَحَدَّثَنَا أيوب بن سليمان: حَدَّثَنَا عبدالرحمن بن مسهر، حَدَّثَنَا سَعِيد بن أبي عَرُوبَة، عَنْ أيوب، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابن عُمر، عَنْ النبي ﷺ ... بنحو حديث يَحْيَى بن سَعِيد، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابن عمر.

وهذا الحديث لا نعلم رواه عَنْ يَحْيَى بن سَعِيدٍ، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابن عُمر إِلَّا يزيد بن هارون، وابن ثُمَيْرٍ، وإِنَّمَا يرويه الناس، عَنْ يَحْيَى، عَنْ نافعٍ، مُرْسَلًا. ولا نعلم رواه عَنْ موسى بن عقبة إِلَّا داود بن عبدالرحمن، وهو ضعيف. والحديث إِنَّمَا يرويه عُبيد الله والحجاج، عَنْ نافعٍ، عَنْ ابن كعب بن مالك، عَنْ أَبِيهِ، وهو الصواب.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه أحمد (٧٦/٢ ح ٥٤٦٣)،

وأحمد بن منيع - كما في إتحاف المهرة - (٢٨٥/٥ ح ٤٦٧٩)

والدارمي (٤٧٩/١ ح ٤١١)،

والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٤٧٩/١ ح ٤١١)،

والطحاوي في مشكل الآثار (٤٩٩/٦ ح ٢٥٢٦)، عن علي بن أبي شيبة، ويزيد بن سنان،

وابن الجارود في المنتقى (٢٢٦/١ ح ٨٩٧)، عن إبراهيم بن عبد الله، سبعتهم: (أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، والدارمي، والحارث بن أبي أسامة، وعلي بن أبي شيبة، ويزيد بن سنان، وإبراهيم بن عبد الله) عن يزيد بن هارون به، بنحوه.

✽ وأخرجه أحمد (٨٠/٢ ح ٥٥١٢) عن يحيى بن سعيد الأموي، والدارقطني في العلل (٩٥/١٣ س ٢٩٧٥) من طريق القاسم بن معن، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤١٣/٦ ح ١٨٤٣) من طريق زيد بن صالح، أربعتهم: (يحيى بن سعيد الأموي، وعبد الله بن نمير، والقاسم بن معن، وزيد بن صالح) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به، بنحوه.

✽ وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤٦/٧ ح ٢٩٩٣) من طريق صخر بن جويرية،

وأبو حنيفة في المسند (ص ٢٤١) عن عبد الملك بن أبي بكر المخزومي، والدارقطني في العلل (٩٤/١٣ س ٢٩٧٥) - معلقاً - عن مبارك بن فضالة، عن عبيد الله ابن عمر،

والدارقطني في العلل (٩٣/١٣ س ٢٩٧٥) - معلقاً - عن عبد العزيز بن المغيرة، عن حماد ابن سلمة، عن قتادة، أربعتهم: (صخر بن جويرية، وعبد الملك بن أبي بكر المخزومي، وعبيد الله بن عمر، وكتادة) عن نافع به، بنحوه.

الوجه الثاني: نافع (مرسلاً).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٩٤/١٣ س ٢٩٧٥) - معلقاً - عن زهير بن معاوية، وعبد الوهاب الثقفي،

وأبو موسى المديني في اللطائف (٢٨٢/١ ح ٥٥٨) من طريق زائدة بن قدامة،

ثلاثتهم: (زهير بن معاوية، وعبد الوهاب الثقفي، زائد بن قدامة)، عن يحيى بن سعيد الأنصاري به، بنحوه.

✽ وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/٤٨٣ ح ٨٥٤٩) من طريق عبد الله بن عمر، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧/٤٤٦ ح ٢٩٩٤) من طريق أيوب السخيتاني، وقتادة، وعبيد الله بن عمر، أربعتهم: (عبد الله بن عمر، وأيوب السخيتاني، وقتادة، وعبيد الله بن عمر) عن نافع به، بنحوه.

الوجه الثالث: نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، (مرفوعًا).
✽ أخرجه البخاري (٧/٩١ ح ٥٥٠١)، وابن حبان (١٣/٢١٢ ح ٥٨٩٣) من طريق معتمر بن سليمان، وابن ماجه (٤/٣٤٩ ح ٣١٨٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٢٨٢ ح ١٩٦٣) من طريق عبدة بن سليمان، كلاهما: (معتمر بن سليمان، وعبدة بن سليمان) عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

✽ وأخرجه ابن أبي شيبه (٥/٣٩٢ ح ٢٠١٨٦)، وأحمد (٦/٣٨٦ ح ٢٧٧١٠) عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، عن الحجاج بن أرطاة به، بنحوه

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: نافع، عن رجلٍ من الأنصار،
✽ أخرجه البخاري (٧/٩٢ ح ٥٥٠٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧/٤٤٩ ح ٢٩٩٩) من طريق الليث بن سعد،

والبخاري (٧/٩١ ح ٥٥٠٥) من طريق مالك، وهو في الموطأ من رواية يحيى الليثي (٢/٤٨٩ ح ١٠٤١)، ومن رواية محمد بن الحسن (٢/٥٩٩ ح ٦٤١)، ومن رواية أبي مصعب الزهري (٢/٤٨٩ ح ١٠٤١)، ومن رواية الجوهري (ص ٥٥١ ح ٧٢٨)،

والبخاري (٧/٩٢ ح ٥٥٠٢) من طريق جويرية بن أسماء،

وعبدالرزاق في المصنف (٤/٨٣ ح ٨٥٦٠)، وأحمد (٢/١٢ ح ٤٥٩٧) من طريق أيوب ابن موسى،

وأحمد (٢/٧٦ ح ٥٤٦٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧/٤٤٩ ح ٢٩٩٩) من طريق محمد بن إسحاق،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧/٤٤٩ ح ٢٩٩٦ ح ٢٩٩٧) من طريق جرير بن حازم، وموسى بن عقبة،

سبعته: (جويرة بن أسماء، والليث بن سعد، ومالك، وأيوب بن موسى، ومحمد بن إسحاق، وجرير بن حازم، وموسى بن عقبة) عن نافع، بنحوه، قال جويرة بن أسماء، وأيوب بن موسى: عن رجل من بني سلمة، وزاد مالك في حديثه: معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على نافع على أربعة أوجه، هي:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري، فيما يرويه عنه: يزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد الأموي، وعبدالله بن نمير، والقاسم بن معن، وزيد بن صالح.

وموسى بن عقبة، فيما يرويه عنه: داود بن عبدالرحمن،

وأيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، وقتادة، فيما يرويه عنهم: حماد بن سلمة، فيما رواه عنه: عبد العزيز بن المغيرة.

ورواه - أيضاً - مبارك بن فضالة عن عبيدالله بن عمر .

ورواه - أيضاً - سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السخيتاني.

وصخر بن جويرة، وعبد الملك بن أبي بكر المخزومي.

الوجه الثاني: نافع (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري، فيما يرويه عنه: زائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية، وعبد الوهاب الثقفي.
وأيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وقتادة، فيما يرويه عنهم: حماد بن سلمة، فيما رواه عنه: الحجاج بن المنهال.
وعبد الله بن عمر.

الوجه الثالث: نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، (مرفوعاً)

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبيد الله بن عمر، فيما يرويه عنه: عبدة بن سليمان، ومعتمر بن سليمان.
والحجاج بن أرطاة.

الوجه الرابع: نافع عن رجلٍ من الأنصار.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: الليث بن سعد، وجويرية بن أسماء، وموسى بن عقبة، من رواية: ابن المبارك.
وأيوب بن موسى، ومالك، ومُحَمَّد بن إسحاق، وجريز بن حازم.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع:

— يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: يزيد بن هارون، وعبد الله بن نمير، يحيى بن سعيد الأموي، والقاسم بن معن، وزيد بن صالح.
وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه عن يحيى: زهير بن معاوية، وعبد الوهاب الثقفي، وزائد بن قدامة، فرووه عن يحيى عن نافع مرسلاً كما سيأتي في الوجه التالي، ورواته على الوجه الثاني أثبت وأقوى، ويحتمل أن يكون الاضطراب منه.
وقد أشار البزار إلى تفرد الرواة عن يحيى بهذا الوجه فقال: " وهذا الحديث لانعلم رواه عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر الا يزيد بن هارون وابن نمير وإنما يرويه الناس عن يحيى عن نافع مرسلاً".

وقد رواه غيرهما - ابن نمير، ويزيد بن هارون - رواه القاسم بن معن، ويحيى بن سعيد الأموي، وغيرهما - كما هو ظاهر.

وذكر ابن حجر أن الرواة عن يحيى بن سعيد الأنصاري وقعوا في الوهم وسلوكوا بهذا الحديث الجادة المشهورة، فقال: " سلك الجادة قوم منهم يزيد بن هارون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن بن عمر" ^(١).

وبهذا فإن هذا الوجه لا يصح عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

- **صخر بن جويرية**، قال أحمد: ثقة ثقة، وقال القطان: ذهب كتابه ثم وجدته فتكلم فيه لذلك ^(٢).

- **موسى بن عقبة**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: داود بن عبد الرحمن، عقب البزار على روايته، فقال: "لأنعلم رواه عن موسى بن عقبة إلا داود بن عبد الرحمن، وهو ضعيف" ^(٣).

وقد خالفه عبد الله بن المبارك فرواه عن موسى بن عقبة عن نافع، عن رجلٍ من الأنصار كما سيأتي في الوجه الرابع.

- **أيوب السختياني**، وقتادة، وعبيد الله بن عمر، من رواية: حماد بن سلمة عنهم، فيما رواه عنه: عبد العزيز بن المغيرة المنقري، وهو صدوق ^(٤). وقد جاءت روايته معلقه عند الدارقطني.

وخالفه الحجاج بن منهال فرواه عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع مرسلاً كما سيأتي في الوجه التالي.

وأما رواية سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السختياني على هذا الوجه فلا تصح عنه لأن الإسناد إليه ضعيف فيه: عبد الرحمن بن مسهر، قال البزار - كما نقله عنه الهيثمي -: "لا نعلم

(١) فتح الباري (٩/٦٣٢).

(٢) التقريب (ص: ٢٧٤).

(٣) المسند (١٢/١٩٥ ح ٥٨٦٤).

(٤) التقريب (ص: ٥١٩).

رواه عن أيوب إلا ابن مسهر وهو ضعيف؛ والحديث إنما يرويه عبيد الله، والحجاج، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، وهو الصواب ^(١).

وأما رواية: مبارك بن فضالة - وهو صدوق يدل ^(٢) - عن عبيد الله بن عمر على هذا الوجه.

فقد خالفه من هم أوثق منه في عبيد الله بن عمر، وهم: عبدة بن سليمان، ومعتمر بن سليمان فروياه عن عن عبيد الله، عن نافع عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه. وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن عبيد الله بن عمر.

- **عبد الملك بن أبي بكر المخزومي**، من رواية: أبي حنيفة، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: محمد بن الحسن، وعبيد الله بن موسى، وأبو يوسف، وخالفهم عبيد الله بن موسى فرواه عن أبي حنيفة عن عبد الملك بن جريج، فأبدل عبد الملك بن أبي بكر بعبد الملك بن جريج وهو خطأ كما أشار إلى ذلك أبو نعيم فقال: (كذا في كتابي عبد الملك بن جريج وهو عندي خطأ) ^(٣)، وخالفه - أيضاً - أبو مطيع الحكم بن عبد الله فرواه عن أبي حنيفة عن نافع عن ابن عمر فهذه ثلاثة أوجه عن أبي حنيفة.

وبالنظر بالاختلاف على أبي حنيفة يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ لأن رواته أكثر عدداً.

وعليه فإن الصواب عن أبي حنيفة روايته عن عبد الملك بن أبي بكر.

وعلى كل حال فهو من هذا الوجه خطأ كما نص على ذلك ابن عبد البر، إذ قال: "قد روي هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وليس بشيء وهو خطأ، والصواب رواية مالك ومن تابعه على هذا الإسناد ^(٤)."

(١) كشف الأستار (٦٨/٢).

(٢) التقريب (ص: ٦٧٦).

(٣) مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم (١٦٦/١).

(٤) التمهيد (١٢٦/١٦).

وقد صرح الدارقطني بعدم صحة هذا الوجه، فقال: "قيل عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا يصح" ^(١).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع:

— يحيى بن سعيد الأنصاري، من رواية جمع من الثقات الأثبات، وهم: زهير بن معاوية، وزائد بن قدامة، وعبد الوهاب الثقفي، قال ابن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتابه ^(٢).
وقد اختلف على يحيى كما تقدم وأشار البزار إلى أن الجماعة رَوَوْه عن يحيى عن نافع مرسلاً.

فهذا الوجه هو المحفوظ عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

— أيوب السخيتاني، وقتادة، وعبيد الله بن عمر، من رواية: حماد بن سلمة عنهم، فيما رواه عنه: الحجاج بن المنهال، وهو ثقة فاضل ^(٣).
وهو الصحيح عن حماد سلمة كما نص على ذلك الدارقطني، إذ قال: "والصحيح: عن حماد بن سلمة، عن قتادة، وأيوب، وعبيد الله، عن نافع مرسلاً" ^(٤).
وقد اختلف على حماد كما تقدم، ولعل هذا الاختلاف من قبل حماد نفسه، فقد تكلم في حديثه عن بعض شيوخه، وقد لخص ابن رجب كلام الأئمة بقوله: "وفصل القول في رواياته: أنه أثبت الناس في بعض شيوخهم الذين لزمهم كثابت البناني، وعلي بن زيد. ويضطرب في بعضهم كقتادة، وأيوب وغيرهما" ^(٥).
— عبد الله بن عمر، وهو ضعيف عابد ^(٦).

(١) الالتزامات للدارقطني (ص ٢٤٥).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (١٠٦/٤)، الجرح والتعديل (٧١/٦)، ميزان الاعتدال (٤٣٤/٤).

(٣) التقريب (ص ١٥٣).

(٤) العلل للدارقطني (٩٥/٧).

(٥) شرح علل الترمذي (٤١٤/١).

(٦) التقريب (ص: ٣١٤).

وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن نافع.

وأما الوجه الثالث:

يرويه عن نافع:

- عبيد الله بن عمر، من رواية: عبدة بن سليمان وهو ثقة ثبت^(١)، ومعتمر بن سليمان، وهو ثقة^(٢).

وهو المحفوظ عنه.

- الحجاج بن أرطاة، قال أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء، يكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا، فهو صالح، لا يرتاب في صدقه وحفظه، ولا يحتج بحديثه، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس^(٣).

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن نافع:

- جمع من أصحابه الأثبات، ومنهم: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وجويرية بن أسماء، وأيوب بن موسى، وموسى بن عقبة، وغيرهم كما هو ظاهر.

وقد اختلف كما تقدم على موسى بن عقبة، وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبدالله بن المبارك؛ وهو ثقة ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير^(٤).

وهو المحفوظ عنه.

(١) شرح علل الترمذي (١/٤١٤).

(٢) التقريب (ص: ٥٣٩).

(٣) الجرح والتعديل (٣/١٥٦)، التقريب (ص: ١٥٢).

(٤) التقريب (ص: ٣٢٠).

ويتلخص مما سبق أن الوجه الأول والثاني لا يَصِحَّان عن نافع، فيتبقى الوجه الثالث، والرابع.

فأما الوجه الثالث: - رواه اثنان عنه عن نافع، عن ابن كعب، عن أبيه كعب؛ كذا رواه عنه عبيد الله بن عمر - في الراجح عنه - ، وحجاج بن أرطاة.

وأما الوجه الرابع: - فهو أشهرها، وهو روايته عن رجل مرفوعاً، كذا رواه عنه: الليث بن سعد، وموسى بن عقبة - في الراجح عنه - ، وأيوب بن موسى، وجويرية، وجريز بن حازم، وابن إسحاق، وتابعهم مالك إلا أنه تفرد بذكر واسطة، وهي معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ، وهذا الوجه من رواية مالك بن أنس، هو الذي وفق أبو زرعة، بينه وبين رواية عبيد الله بن عمر، قال أبو زرعة - فيمن سئل عنه -: والصحيح حديث مالك، عن نافع، عن رجل، قال ابن أبي: حاتم فما يقول عبيد الله العمري؟ قال أبو زرعة: يحتمل أن يكون معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ من ولد كعب بن مالك^(١).

ويظهر أن البخاري يرى صحة الوجهين الأخيرين، وأن رواية عبيد الله الأولى أقوى لتقديمه إياها، وعلى كل حال فالاختلاف في تسمية الراوي إذا كان ثقة لا يؤثر.

ويظهر - أيضاً - أن إخراج البخاري رحمته لهذين الوجهين إشارة منه إلى أن الاختلاف فيه لا يؤثر عنده. - والله أعلم -.

(١) العلل لابن أبي حاتم (٤٠/٢).

الحديث السابع والثلاثون

قال البزار (٢٢٢/١٢):

٥٩٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ خِلَادٍ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ بَرْدٍ بْنُ سَنَانٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

٥٩٣٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعِينٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... بِنَحْوِهِ.

وهذا الحديث إنما يرويه الحفَّاظُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

ولا نعلم أحدًا قال: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا خُصَيْفٌ وَتُرْدٌ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).

✽ أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧٧/٤ ح ٤١٨٩)، وفي الصغير (٣٣٩/١ ح ٥٦٣)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٠٥/١٣) من طريق إسحاق بن إبراهيم البغوي، والطبراني في مسند الشاميين (٢٠٢/١ ح ٣٥٥) من طريق عبد الله بن الأزهر القرشي، كلاهما: (إسحاق بن إبراهيم البغوي، وعبد الله بن الأزهر القرشي) عن العلاء بن برد بن سنان به، بنحوه.

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٣/٦ ح ٦٨٥٢) من طريق المعتمر بن سليمان، عن برد بن سنان به، بنحوه.

✽ وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٣/٤ ح ١٤١٦) والبيهقي في الكبرى (٢٧/١ ح ١١٠) من طريق علي بن معبد، عن موسى بن أيعن به، بنحوه.

✽ وأخرجه تمام في الفوائد (٢٩١/٢ ح ١٧٧٧) من طريق زهير بن معاوية،

وأحمد (٢٢٨/٦ ح ٢٦٤٣٦)، وأبو يعلى الموصلي - كما في إتحاف المهرة (٥٣٤/٤) -، وابن عدي (٥٢٥/٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢٥/٣) من طريق معمر بن سليمان الرقي،

كلاهما: (زهير بن معاوية، ومعمر بن سليمان) عن خصيف الجزري به، زاد معمر في أوله: «نهى رسول الله ﷺ عن خمس: لبس الحرير، والذهب، والشرب في آنية الفضة والذهب، والميثرة الحمراء، ولبس القسي»، إلا أن معمر بن سليمان جعله: (عن خصيف، عن مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها).

❖ وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٣/٦ ح ٦٨٥١) من طريق هشام بن الغاز،

وأبو علي الصواف في الفوائد (ص ١٩ ح ٦٦) من طريق مغيرة بن زياد،

وابن المقرئ في معجمه (٣١٢/١ ح ١٠١٠) من طريق عبد العزيز بن أبي رواد،

والدارقطني في العلل (٧/١٣ س ٢٨٩٨) - معلقا -، عن عبيد الله بن عمر، ومُحمَّد بن عجلان، والضحاك بن عثمان، وعبدالله بن عامر الأسلمي، وعمر بن مُحمَّد بن زيد، وزيد ابن مُحمَّد بن زيد، وليث بن سعد،

جميعهم وعددهم عشرة، وهم: (هشام بن الغاز، ومغيرة بن زياد الموصلي، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعبيد الله بن عمر، ومُحمَّد بن عجلان، والضحاك بن عثمان، وعبد الله بن عامر، وعمر بن بن مُحمَّد بن زيد، وزيد بن مُحمَّد بن زيد، وليث بن سعد) عن نافع به، بنحوه، إلا أن عبد العزيز بن أبي رواد عند ابن المقرئ في معجمه، ومُحمَّد بن عجلان عند الدارقطني في العلل جعلاه (عن نافع، عن ابن عمر) موقوفاً.

الوجه الثاني: نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها (مرفوعاً).

❖ أخرجه البخاري (١١٣/٧ ح ١١٣ ح ٥٦٣٤)، ومسلم (١٦٣٤/٣ ح ٢٠٦٥)، والشافعي في مسنده (٥٦/١ ح ٢٠)، وابن حبان (١٦١/١٢ ح ٥٣٤٢) من طريق مالك، وهو في الموطأ من رواية يحيى الليثي (٣٤٦/٣ ح ٨٨١)، ومن رواية مُحمَّد بن الحسن الشيباني

(٩٢٤/٢ ح ١٦٤٩)، ومن رواية أبي مصعب الزهري (٩٨/٢ ح ١٩٣٧)، ومن رواية ابن وهب (٧٠٧/١ ح ٦١٢)،

ومسلم (١٦٣٤/٣ ح ٢٠٦٥)، والنسائي في الكبرى (٣٠١/٦ ح ٦٨٤٣)، وابن أبي شيبة (٢١/٨ ح ٢٤٦١٣)، وأحمد (٣٠٦/٦ ح ٢٧١٤٦)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٨٨/٤ ح ١٨٥٣)، وأبو عوانة في المستخرج (٢١٦/٥ ح ٨٤٥٥)، وابن حبان (١٦١/١٢ ح ٥٣٤١) والطبراني في الكبير (٣٥٨/٢٣ ح ٩٢٦) والبيهقي في الكبرى (١٤٥/٤ ح ٧٨٣٧) من طريق عبيد الله بن عمر،

ومسلم (١٦٣٤/٣ ح ٢٠٦٥)، والنسائي في الكبرى (٢٠١/٦ ح ٦٨٤٤)، وابن الجعد في مسنده (ص ٤٤٤ ح ٣٠٢٥)، وأحمد (٣٠٢/٦ ح ٢٧١١٧)، والطبراني في الكبير (٢٨٨/٢٣ ح ٦٣٣) من طريق أيوب السخيتاني،

ومسلم (١٦٣٤/٣ ح ٢٠٦٥)، وابن ماجه (١٩٩/١٠ ح ٣٤٠٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٥٨/٤ ح ١٩٣٧)، والدارمي (١٣٥٢/٢ ح ٢١٧٥)، وأبو عوانة في المستخرج (٢١٦/٥ ح ٨٤٥٩) من طريق الليث بن سعد،

ومسلم (١٦٣٤/٣ ح ٢٠٦٥)، وأحمد (٣٠٠/٦ ح ٢٧١٣٠)، وأبو عوانة في المستخرج (٢١٦/٥ ح ٨٤٦٢) من طريق جرير بن حازم،

ومسلم (١٦٣٤/٣ ح ٢٠٦٥)، والطبراني في الكبير (٢٨٨/٢٣ ح ٦٣٣) من طريق عبد الرحمن السراج،

ومسلم (٤٠١/١٠ ح ٣٨٤٦) من طريق موسى بن عقبة،

والنسائي في الكبرى (١٩٦/٤ ح ٦٨٧٤) من طريق إسماعيل بن أمية،

والطيالسي (١٧٩/٣ ح ١٧٠٦)، وابن الجعد في مسنده (ص ٤٣٣ ح ٣٠٢٤) من طريق صخر بن جويرية،

تسعتهم: (مالك، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد، وجرير بن حازم، وأيوب السخيتاني، وموسى بن عقبة، وعبد الرحمن السراج، وإسماعيل بن أمية، وصخر بن جويرية) عن

نافع به، بلفظ: «الذي يشرب في آنية الفضة إنما يُجْرَجُ في بطنه نار جهنم».

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار، وهي:

الوجه الثالث: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن أم سلمة رضي الله عنها (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٢/٦ ح ٦٨٤٨)، والطبراني في الكبير (٢٣/٢١٥ ح ٣٩٢) من طريق محمد بن إسحاق،

والطبراني في الكبير (٢٣/٣٥٨ ح ٨٤٤) من طريق أيوب السختياني،

كلاهما: (محمد بن إسحاق، وأيوب السختياني) عن نافع، بلفظ: «إنَّ الذي يشرب في آنية الفضة إنما يُجْرَجُ في بطنه نار جهنم».

الوجه الرابع: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد امرأة ابن عمر، عن عائشة رضي الله عنها (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٢/٦ ح ٦٨٤٩)، وابن ماجه (٤٨٦/٤ ح ٣٤١٥)، وابن الجعد في مسنده (ص ٢٣٣ ح ١٥٤٩)، وأحمد (٩٨/٦ ح ٢٥١٦٩) من طريق شعبة، والطبراني في الأوسط (٢٣٦/٢ ح ١٨٤٧)، والدارقطني في العلل (٤٤٤/١٤ ح ٣٧٤٩) - معلقاً - من طريق سفيان الثوري،

كلاهما: (شعبة، وسفيان الثوري) عن سعد بن إبراهيم، عن نافع، بلفظ: «إنَّ الذي يشرب في آنية الفضة إنما يُجْرَجُ في بطنه نار جهنم».

الوجه الخامس: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد امرأة ابن عمر، عن عائشة رضي الله عنها (موقوفاً)

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٢/٦ ح ٦٨٥٠) من طريق سفيان الثوري،

والدارقطني في العلل (٤٤٤/١٤ ح ٢٧٤٩) - معلقاً - عن قيس بن الربيع،

كلاهما: (سفيان الثوري، وقيس بن الربيع) عن سعد بن إبراهيم، عن نافع، بنحوه.

الوجه السادس: نافع، عن ابن عمر، عن عائشة رضي الله عنها (مرفوعاً).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٤٤٤/١٤ س ٣٧٤٩) - معلقاً - عن مسعر بن كدام، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع.

الوجه السابع: نافع، عن عائشة رضي الله عنها (موقوفاً).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٤٤٤/١٤ س ٣٧٤٩) - معلقاً - عن إبراهيم بن سعد، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع.

الوجه الثامن: نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٦٤/٤) من طريق عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، بنحوه.

الوجه التاسع: نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه (موقوفاً).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٤٤٤/١٤ س ٣٧٩٤) - معلقاً - عن أبي أحمد الزبيري، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع.

الوجه العاشر: نافع، عن أم سلمة رضي الله عنها (مرفوعاً).

✽ أخرجه أبو بكر محمد الباغندي (ح ٢١) من طريق جرير بن حازم، عن نافع، بنحوه.

الوجه الحادي عشر: نافع (مرسلاً).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٧/١٣ س ٢٨٩٨) - معلقاً -، عن أيوب بن موسى، عن نافع مرسلاً.

الوجه الثاني عشر: نافع، عن الجراح مولى أم حبيبة، عن أم سلمة (مرفوعاً).

✽ أخرجه معمر في جامعه (٦٦/١١ ح ١٩٩٢٦) - وعنه عبدالرزاق في المصنف (٦٦/١١ ح ١٩٩٢٦) - عن أيوب السخيتي، عن نافع، بلفظ: «إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم».

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على نافع على اثني عشر وجهًا، هي:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: برد بن سنان، وخصيف، وهشام بن الغاز، ومغيرة بن زياد الموصلي،

وعبيد الله بن عمر، - من رواية: سفيان الثوري، وحماد بن سلمة -.

وعبد العزيز بن أبي رواد، من رواية: سلمة بن عبد الملك.

والضحاك بن عثمان، وعبد الله بن عامر، وعمر بن محمد بن زيد، وزيد بن محمد بن زيد، ومحمد بن عجلان، فيما علقه الدارقطني عنه

وليث بن سعد - من رواية: شبابة بن سوار، - علقه الدارقطني.

الوجه الثاني: نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر، فيما يرويه عنه: - يحيى بن سعيد القطان، وعلي بن مسهر، وعبد الله بن نمير، وابن المبارك، وخالد بن الحارث، ومحمد بن بشر وعبد بن سليمان -.

وأيوب السختياني، - من رواية: حماد بن زيد، وإسماعيل بن علية، ويزيد بن زريع -.

والليث بن سعد، - من رواية: قتيبة، ومحمد بن ربح، وأحمد بن يونس، وأبي صالح، وعبد الله بن وهب -.

وجريز بن حازم، - من رواية: شيبان بن فروخ، وحسين بن محمد -.

وموسى بن عقبة، وعبد الرحمن السراج، وإسماعيل بن أمية، وصخر بن جويرية.

الوجه الثالث: نافع، عن صفية بنت عبيد، عن أم سلمة رضي الله عنها (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مُجَّد بن إسحاق،

وأيوب السخيتاني، فيما يرويه عنه: سعيد بن أبي عروبة.

الوجه الرابع: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عائشة رضي الله عنها (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سعد بن إبراهيم، فيما يرويه عنه: شعبة، وسفيان

الثوري، - فيما رواه عنه: عبد الرزاق -

الوجه الخامس: نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عائشة رضي الله عنها (موقوفًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سعد بن إبراهيم، - فيما يرويه عنه: قيس بن الربيع،

وسفيان الثوري، من رواية: أبي داود.

الوجه السادس: نافع، عن ابن عمر، عن عائشة رضي الله عنها (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سعد بن إبراهيم، فيما يرويه عنه: مسعر بن كدام، فيما

علقه الدارقطني عنه.

الوجه السابع: نافع، عن عائشة رضي الله عنها (موقوفًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سعد بن إبراهيم، فيما يرويه عنه: ابنه إبراهيم بن سعد

فيما علقه الدارقطني عنه.

الوجه الثامن: نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد العزيز بن أبي رواد، من رواية: سلمة بن سليمان

الأزدي.

الوجه التاسع: نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه (موقوفًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبد العزيز بن أبي رواد، فيما يرويه عنه: أبو أحمد الزبيري

فيما علقه الدارقطني عنهما.

الوجه العاشر: نافع، عن أم سلمة رضي الله عنها (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: جرير بن حازم، فيما يرويه عنه: محمد بن أبان الواسطي.

الوجه الحادي عشر: نافع (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أيوب بن موسى، فيما علقه الدارقطني عنه.

الوجه الثاني عشر: نافع، عن الجراح مولى أم حبيبة، عن أم سلمة رضي الله عنها (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أيوب السخيتاني، فيما يرويه عنه معمر بن راشد.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع جمع من الرواة، كما هو ظاهر في التخريج، منهم:

— برد بن سنان، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال أحمد: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، رمي بالقدر^(١).

— خصيف بن عبد الرحمن، قال يحيى بن سعيد القطان: كنا تلك الأيام نجتنب حديث خصيف، وما كتبت عن خصيف بالكوفة شيئًا، إنما كتبت عن خصيف بآخرة، وقال أحمد: ليس بحجة ولا قوي في الحديث، وقال مرة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي، لخص حاله ابن حجر بقوله: صدوق سيئ الحفظ خلط بآخرة^(٢).

ومع ما في خصيف من كلام فقد اختلف عليه، فرواه على الوجه السابق زهير بن معاوية، وموسى بن أعين، وخالفهما معمر بن سليمان الرقي فرواه عن خصيف عن (مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها).

والمحفوظ عن خصيف رواية: زهير بن معاوية، فهو ثقة ثبت^(٣)، وموسى بن أعين، وهو ثقة

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٨٧)، وسؤالات ابن الجنيدي (ص ٣٣٦)، والعلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٤١٩/١)، الثقات (١١٤/٦)، التقريب (ص ١٢١).

(٢) التقريب (ص ٢١٨).

(٣) التقريب (ص ٢١٨).

فاضل^(١).

وأما معمر بن سليمان: فهو ثقة، فاضل^(٢).

وعلى كل حال فمداره على خفيف، وهو ضعيف الحديث.

— عبيد الله بن عمر، من رواية سفيان الثوري، وقد أخطأ سفيان في هذا الوجه، وأشار إلى خطئه يحيى بن سعيد القطان - كما جاء عنه في رواية - قال أبو بكر بن خلد الباهلي: عن يحيى بن سعيد القطان: كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري: أخطأت يا يحيى، فحدث يوماً عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرّجُ في بطنه نار جهنم»، قال يحيى بن سعيد: فقلت أخطأت يا أبا عبد الله، هذا أهون عليك، قال: فكيف هو يا يحيى؟ قلت: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ، فقال لي: صدقت يا يحيى^(٣).

وثبّه على ذلك أيضاً الدارقطني في عرض الخلاف على عبيد الله بن عمر، فقال: "ورواه الثوري، (عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ) ووهم فيه؛ قال ذلك يحيى القطان"^(٤).

وكذا يرويه عنه: حماد بن سلمة، أشار إلى روايته الدارقطني في العلل وأبو حاتم، ولم أقف عليها موصولةً، وقد أخطأ أيضاً في هذا الوجه في روايته عن عبيد الله بن عمر، وأشار إلى خطئه أبو حاتم فقال: "هذا خطأ، إنما هو: عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ" وسئل أبو حاتم وأبو زرعة: الوهم ممن هو؟ فقالوا: من حماد^(٥).

(١) المرجع السابق (ص: ٥٤٩).

(٢) المرجع السابق (ص: ٥٤١).

(٣) معجم ابن المقرئ (٣١٢/١)، تهذيب الكمال (٣٣٤/٣١)، وتاريخ الإسلام (١٢٤٤/٤).

(٤) العلل (٤٤٤/٨).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٢٦/١)، والدارقطني (٧/٧).

وعلى ذلك فهذا الوجه من رواية عبيد الله بن عمر لا يصح، والحمل فيه على من دونه، كما جاء عن الأئمة آنفاً في تخطئة الثوري، وحماد بن سلمة.

— **ليث بن سعد**، من رواية: شبابة بن سوار فيما رواه عنه الزعفراني، أشار إلى ذلك الدارقطني، ولم أقف على الرواية موصولة؛ وحمل فيه على الزعفراني، فقال: "ورواه الزعفراني، عن شبابة بن سوار، عن ليث، (عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما)، عن النبي ﷺ، ولعله حدث به من حفظه؛ فإنه قد رواه عن شبابة، في موضع آخر على الصواب: عن ليث، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، وهو الصواب عن نافع" (١).

وبهذا يظهر أنَّ الوجه المحفوظ عن ليث هو الوجه الثاني؛ وهو ما وافق فيه الجمع من الرواة على الوجه الصواب.

وخالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه:

— **عبد العزيز بن أبي رواد**، قال أبو حاتم: صدوق ثقة في الحديث متعبد، وقال أحمد: رجل صالح الحديث، وكان مرجئاً، وليس هو في الثبوت مثل غيره، وقال يحيى القطان: ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره العقيلي في الضعفاء، وابن حبان في المجروحين، وقال: روى عن نافع أشياء لا يشك من الحديث صناعته إذا سمعها أنها موضوعة، كان يحدث بها توهاً لا تعمداً، ومن حدث على الحساب وروى على التوهم حتى كثر ذلك منه سقط الاحتجاج به، وإن كان فاضلاً في نفسه، وكيف يكون التقى في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء، كثير البغض لمن انتحل السنن، ثم ذكر أنه روى عن نافع، عن ابن عمر، نسخة موضوعة لا يحل ذكرها إلا على سبيل الاعتبار، وقال الدارقطني: هو متوسط في الحديث، وربما وهم، وقال - أيضاً - : لين، وابنه أثبت منه، وقال علي بن الجنيدي: كان ضعيفاً وأحاديثه منكرات، وقال ابن عدي: وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه، لخص

(١) العلل (٧/١٣).

ابن حجر حاله بقوله: صدوق عابد ربما وهم^(١).

- **مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ الْمَدِينِي**، علقه الدارقطني ولم أقف عليه موصولاً، قال ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة^(٢).

فجعلاه من قول ابن عمر رضي الله عنهما، وكلا الروایتين لا تصح عن نافع؛ فعبد العزيز بن أبي رواد مع ما فيه من كلام، فقد اختلف عليه في هذا الحديث على عدة أوجه مما يدل على عدم ضبطه للحديث كما سيأتي عنه في الوجه التاسع، والعاشر، وجميعها لا تصح عن نافع.

وعلى ما تقدم فهذا الوجه لا يصح عن نافع، قال ابن عبد البر في بيان خطأ هذا الوجه وعدم صحته: "وهذا عندي خطأ لا شك فيه، ولم يرو ابن عمر هذا الحديث قط والله أعلم، ولا رواه نافع، عن ابن عمر، ولو رواه عن ابن عمر ما احتاج أن يحدث به عن ثلاثة عن النبي صلی الله علیه وسلم"^(٣).

وأما قول البزار في تعقيبه على هذا الوجه: "ولا نعلم أحداً قال: عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما إلا خفيف، وبرد"^(٤)،

فالظاهر - والله أعلى وأعلم - أنه يريد أنه لا يصح عن أحد أنه قال ذلك سوى هذين، وهو كما قال؛ فإن جميع من روى عنهم هذا الوجه إما أنه لم يثبت عنهم، أو جاء عنهم أيضاً على غير الصواب.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع جمع من الرواة، كما هو ظاهر في التخريج، منهم:

- **مالك بن أنس**؛ إمام المتقنين، وكبير المشتبئين.

(١) الجرح والتعديل (٣٩٤/٥)، ضعفاء العقيلي (المجروحين ١٣٦/٢)، الكامل لابن عدي (٢٩٠/٥)، سؤالات البرقاني (ص ٤٧)، تهذيب الكمال (١٣٩/١٨)، ميزان الاعتدال (٦٢٨/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٣٩/٦)، التقريب (٣٥٧).

(٢) التقريب (ص ٤٩٦).

(٣) التمهيد (١٠١/١٦).

(٤) المسند (٢٢٢/١٢ ح ٥٩٣١).

— عبيد الله بن عمر، من رواية يحيى بن سعيد القطان، وعلي بن مسهر، ومُحَمَّد بن بشر العبدى، وعبد بن سليمان — وهو المحفوظ عنه؛ لأنه من رواية الجماعة، وفيهم كبار الثقات من أصحابه، وهم: يحيى بن سعيد القطان، ومُحَمَّد بن بشر.

وخالفهم عبد الله بن نمير؛ وابن المبارك، وقد وهما في سنده، وترددا في صحابة الحديث، هل هي: (عائشة، أو أم سلمة، أو أم حبيبة رضي الله عنها جميعاً) كما أشار إلى ذلك الدارقطني، ولم أقف على الرواية موصولة قال: "رواه عبد الله بن نمير، عن عبيد الله، عن نافع، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، (عن عائشة، أو أم سلمة، أو أم حبيبة) وكلاهما وهم — ابن المبارك، وعبد الله بن نمير — في إسناده على قلة وهما وكثرة ضبطهما" ^(١).

بهذا يتبين أن المحفوظ عن عبيد الله بن عمر هو: نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله ابن عبد الرحمن، عن أم سلمة؛ كما قال الدارقطني: "والصحيح؛ عن عبيد الله؛ ما رواه يحيى القطان، وعلي بن مسهر، ومُحَمَّد بن بشر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أم سلمة رضي الله عنها" ^(٢).

— أيوب السختياني، من رواية إسماعيل بن علية، ويزيد بن زريع، وحامد بن زيد؛ وهو الصحيح عن أيوب؛ كما أشار إلى ذلك النسائي، والدارقطني ^(٣).

وخالف الجمع ممن رواه عن أيوب على هذا الوجه: سعيد بن أبي عروبة، ومعمر يأتي ذكرهما في الوجه، الثالث، والثاني عشر؛ ولا يصح عن أيوب.

— ليث بن سعد، من رواية: عبد الله بن وهب، وأحمد بن يونس، وقتيبة بن سعيد، ومُحَمَّد بن ربح وهو الصواب عن ليث؛ كما أشار إلى ذلك الدارقطني سابقاً.

— جرير بن حازم، من رواية: شيبان بن فروخ الأبلي، قال ابن حجر: صدوق يهم رمي بالقدر ^(٤)، وحسين بن مُحَمَّد التميمي، قال ابن حجر: ثقة ^(٥).

(١) العلل (٤٤٤/٨).

(٢) العلل (٤٤٤/٨).

(٣) السنن الكبرى (١٥٩/٤)، العلل (٤٤٤/١٤).

(٤) التقريب (ص ١٦٨).

(٥) المرجع السابق (ص ١٦٨).

وخالفهما مُجَدُّ بن أبان الواسطي، وهو صدوق فرواه عن جرير بن حازم، عن نافع عن أم سلمة رضي الله عنها كما في الوجه العاشر - ولا يصح عنه؛ لأنه خالف من هو أكثر عدداً وأوثق حفظاً ممن رواه على هذا الوجه.

وعليه فهذا الوجه هو المحفوظ عن جرير بن حازم.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن نافع:

— مُجَدُّ بن إسحاق، وهو إمام المغازي، صدوق يدلّس ورمي بالتشيع، والقدر^(١).

— أيوب السخيتاني، من رواية سعيد بن أبي عروبة، قال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس، واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة^(٢).

وهو من هذا الوجه لا يصح عن نافع، من كلا الطريقين، فمحمد بن إسحاق، كما هو معلوم من حاله صدوق يدلّس، ولم أقف على سماعه في هذا الحديث من نافع.

وأما رواية أيوب السخيتاني، فيما رواه عنه سعيد بن أبي عروبة، ففيها شيخ الطبراني، الحسن بن علي السراج، لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل، وعلى ذلك فهذا الوجه لا يصح عن أيوب.

وعلى هذا كما قيل سابقاً: فهذا الوجه لا يصح عن نافع.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن نافع:

— سعد بن إبراهيم، من رواية شعبة، وهو ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان

(١) المرجع السابق (ص ٤٦٧)، وتقدم في الحديث الثالث والثلاثين، رقم (٥٧٤٦).

(٢) التقريب (ص ٢٣٩).

عابداً^(١).

وسفيان الثوري، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: عبدالرزاق، وهو ثقة حافظ^(٢). وخالفه أبو داود الحفري عمر بن سعد، وهو ثقة^(٣) فجعله عن نافع، عن صفية بنت عبيد، عن عائشة رضي الله عنها (موقوفاً) على الوجه التالي - والمحفوظ عن سفيان الثوري، رواية: عبدالرزاق، فهو ثقة حافظ، وأما أبو داود: فهو ثقة.

وخالفهما قيس بن الربيع فجعله عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عائشة موقوفاً، - كما في الوجه التالي -.

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن نافع:

— سعد بن إبراهيم، من رواية سفيان الثوري، فيما رواه عنه: أبو داود، وهو وجه غير محفوظ عنه كما ذكر سابقاً.

وكذا من رواية: قيس بن الربيع، وهو صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به^(٤).

وعليه فإن هذا الوجه عن سعد بن إبراهيم غير محفوظ؛ لأنه معارض بوجه آخر أقوى منه كما في الوجه السابق.

وأما الوجه السادس:

فيرويه عن نافع:

— سعد بن إبراهيم، من رواية: مسعر بن كدام، وهو ثقة ثبت فاضل^(٥).

(١) التقريب (ص ٢٦٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٥٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٩٠).

(٤) التقريب (ص ٤٥٧).

(٥) المرجع السابق (ص ٥٢٨).

تفرد مسعر بن كدام بهذا الوجه عن سعد بن إبراهيم، وقد وهم فيه كما نص على ذلك الدارقطني، فقال: "وخالفهما مسعر؛ فرواه عن سعد بن إبراهيم، وقال: عن نافع، عن ابن عمر، عن عائشة، رفعه، ووهم في قوله: عن ابن عمر، وإنما رواه عن امرأة ابن عمر ووهم في قوله: عن ابن عمر، وإنما رواه عن امرأة ابن عمر" (١).

وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن سعد بن إبراهيم.

وأما الوجه السابع:

فيرويه عن نافع:

— سعد بن إبراهيم، من رواية: ابنه إبراهيم بن سعد، قال ابن حجر: ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح (٢).

علقه الدارقطني عنه - إبراهيم بن سعد -، وهو معارض بوجه آخر أقوى من هذا الوجه كما في الوجه الخامس، وهو الوجه الذي رجّحه الدارقطني عن سعد بن إبراهيم.

وعلى ذلك فإن هذا الوجه لا يصح عن سعد بن إبراهيم.

وبالنظر في الاختلاف على سعد بن إبراهيم يظهر رجحان الوجه الخامس عنه؛ لأنه من رواية الأوثق، والأحفظ عنه، وكفى بشعبة في مقابل من رواه على هذه الأوجه، وقد شاركه الثوري في المحفوظ عنه.

ولذا قال الدارقطني: "والصحيح عن سعد ما قاله شعبة، والثوري" (٣).

وهو من هذا الوجه لا يصح عن نافع، كما ذهب إلى ذلك جمع من الأئمة، قال ابن عدي: "قال سعد بن إبراهيم: عن نافع، عن امرأة بن عمر، ... واختلف عن نافع إلى تمام عشرة ألوان وكل ذلك خطأ؛ إلا من رواه عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب" (٤).

(١) العلل (٤٤٤/١٤).

(٢) التقريب (ص ٨٩).

(٣) العلل (٤٤٤/٨).

(٤) الكامل (٣٦٤/٤).

وأما الوجه الثامن:

فيرويه عن نافع

— عبد العزيز بن أبي رواد، من رواية: سلمة بن سليمان الأزدي، قال ابن عدي: ليس هو بذلك، وبعض ما يرويه لا يتابعه عليه أحد^(١).

وقد حمل فيه ابن عدي على سلمة، وذكر حديثه هذا فيما أنكره عليه في روايته عن عبد العزيز بن أبي رواد، قال ابن عدي: "قال سلمة: هكذا ... وكل ذلك خطأ"^(٢).

وأما الوجه التاسع:

فيرويه عن نافع:

عبد العزيز بن أبي رواد، من رواية: أبي أحمد الزبيري، علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً، وهو من هذا الوجه لا يصح عن نافع أيضاً.

وأما الوجه العاشر:

فيرويه عن نافع:

— جرير بن حازم، من رواية: محمد بن أبان الواسطي، قال الأزدي: ليس بذلك، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: صدوق تكلم فيه الأزدي^(٣).

وهو من هذا الوجه لا يصح عن جرير بن حازم.

وأما الوجه الحادي عشر:

فيرويه عن نافع:

— أيوب بن موسى، علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً إليه، وهو من هذا الوجه

(١) الكامل (٣٦٥/٤)، لسان الميزان (٦٨/٣).

(٢) الكامل (٣٦٤/٤).

(٣) الثقات (٨٧/٩)، ميزان الاعتدال (٤٥٣/٣)، تاريخ الإسلام (٩٠٦/٥)، التقريب (ص ٤٦٥).

لا يصح عن نافع أيضاً. والله أعلم.

وأما الوجه الثاني عشر:

فيرويه عن نافع:

- أيوب السخيتاني، من رواية معمر بن راشد، قال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة^(١).

وقد تفرد معمر بهذا الوجه عن أيوب وخالف الجمع ممن رواه عنه على الصواب؛ كما جاء في الوجه الثاني.

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن أيوب غير محفوظ لمخالفته؛ الجمع من الرواة الذين رووه عن أيوب على الوجه الصواب كما في الوجه الثاني.

والخلاصة في عرض الخلاف في هذه الأوجه؛ أنه يظهر اتفاق عدد كبير من الأئمة الحفاظ على ترجيح الوجه الثاني وهو: (نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها) والأخذ به.

قال البزار: "وهذا الحديث إنما يرويه الحفاظ عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها".

وكذا قال أبو حاتم بعد تخطئة الوجه الأول: "إنما هو عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ"^(٢).

والنسائي مرجح لرواية أيوب على هذا الوجه: "والصواب من ذلك كله حديث أيوب"^(٣).

وكذا قال الدارقطني: "والصحيح قول من قال: نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن

(١) التقريب (ص ٥٤١).

(٢) العلل (٢٦/١).

(٣) السنن الكبرى (٣٠٣/٦ ح ٦٨٥٢).

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ^(١).
وهو من هذا الوجه في الصحيحين.



(١) العلل (١١/١٥٦).

الحديث الثامن والثلاثون

قال البزار (٢٢٦/١٢):

٥٩٣٩ - حَدَّثَنَا حَوْثَرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ جَوْبَرَةَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مَجَازِفَةً يَضْرِبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَرُدُّوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ.

وهذا الحديث قد اختلف فيه عن الْأَوْزَاعِيِّ؛

فرواه بعضُ أصحابِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ نَافِعٍ كَمَا رَوَاهُ عِبَادُ.

ورواه ابنُ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ.

ولا نعلم روى هذا الكلام عن النبي ﷺ إلا ابنُ عُمَرَ، ورواه عنه نافعٌ، وسالمٌ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابنُ عدي في الكامل (٥٥٥/٥) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْثَنِ، عَنْ عِبَادِ بْنِ جَوْبَرَةَ بِهِ، بِمِثْلِهِ.

الوجه الثاني: الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابنُ حبان (٣٦٣/١١ ح ٤٩٨٧) من طريق العباس بن عبد العظيم، عن عمرو بن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي رَزِينٍ بِهِ، بِمِثْلِهِ.

✽ وأخرجه أبو جعفر البخاري (ص ٣٦٢) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الْمُصِصِيِّ، عن الْأَوْزَاعِيِّ بِهِ، بِمِثْلِهِ.

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعًا).

✽ أخرجه البخاري (٦٨/٣ ح ٢١٣١)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٨٣/٨ ح ٣١٥٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٣٣٨/١٣) من طريق الوليد بن مسلم، وأبو عوانة في المستخرج (٢٨٥/٢ ح ٤٩٩٣) من طريق الوليد بن مزيد، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨٣/٨ ح ٣١٥٠) من طريق سويد^(١) بن عبد العزيز،

ثلاثتهم: (الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وسويد بن عبدالعزيز) عن الأوزاعي، بنحوه.

✽ وأخرجه البخاري (١٧٤/٨ ح ٦٨٥٢) ومسلم (١١٦/٣ ح ١٥٢٧) وأبو داود (٢٨١/٣ ح ٣٤٩٨)، وعبد الرزاق في المصنف (١٣٠/٨ ح ١٤٥٩٨)، وأحمد (٧/٢ ح ٤٥١٧)، والرويان في مسنده (٨٩/٤ ح ١٣٨٣) والطحاوي في مشكل الآثار (١٨٣/٨ ح ٣١٥٤) من طريق معمر بن راشد،

والبخاري، (٦٨/٣ ح ٢١٣٧)، ومسلم (١١٦/٣ ح ١٥٢٧)، والبيهقي في الكبرى (٣١٤/٥ ح ١٠٤٧٢) من طريق يونس بن يزيد الأيلي،

وأحمد (٤٠/٢ ح ٤٩٨٨) من طريق ابن جريج،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨٣/٨ ح ٣١٥٦) من طريق صالح بن كيسان، أربعتهم: (معمر بن راشد، ويونس بن يزيد الأيلي، وابن جريج، وصالح بن كيسان) عن الزهري، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على الأوزاعي على ثلاثة أوجه، هي:

الوجه الأول: الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عباد بن جويرية.

(١) جاء في المطبوع "شريح"، وهو تحريف والصواب ما أثبتته، ويؤيد ذلك ما جاء في تهذيب الكمال من ترجمة "سويد ابن عبد العزيز" فيما يرويه عن الأوزاعي، ولم أقف على راوٍ يروي عن الأوزاعي، ويدعى شريحًا.

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن الزهري، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عمرو بن محمد بن أبي رزين، ومحمد بن كثير المصيصي.

الوجه الثالث: الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وسويد بن عبد العزيز.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن الأوزاعي:

— عباد بن جويرية، قال أحمد: كذاب أفك، وقال: كذاب أتيته أنا، وقال علي بن المدني، وإبراهيم بن عرعر: قلنا له: أخرج إلينا كتاب الأوزاعي، فأخرج إلينا كتابًا فإذا فيه مسائل عن أبي إسحاق الفزاري: سألت الأوزاعي، وإذا هو قد جعلها عن الزهري وقلبها، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بشيء، ما أرى أن يحدث عنه، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويروي عن المشاهير فاستحق الترك، وكان أحمد بن حنبل يرميه بالكذب، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين^(١).

وهو مع ضعفه قد تفرد بهذا الوجه عن الأوزاعي، ولم يتابع عليه، وخالف من هو أوثق منه بدرجات.

وعلى ذلك فإن هذا الوجه منكر؛ لأنه من رواية ضعيف في مقابلة رواية الأرجح صفة وعددًا؛ كما سيأتي في الوجه الثالث.

(١) العلل ومعرفة الرجال: رواية عبد الله (٤١/٢)، سؤالات أبي زرعة (٥٦٩/٢)، الجرح والتعديل (٧٨/٦)، الضعفاء للعقيلي (١٤٣/٣)، المجروحين (١٧١/٢)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (١٦٥/٢)، الكامل (٥٥٥/٥)، ولسان الميزان (٢٢٨/٣).

وأما قول البزار "فرواه بعض أصحاب الأوزاعي، عن نافع" يحتمل أنه يريد فقط الإشارة إلى رواية عباد بن جويرية.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الأوزاعي:

— عمرو بن محمد بن أبي رزين، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: صدوق ربما أخطأ وكذا قال ابن حجر^(١).

قال الدارقطني بعد عرض الخلاف على الأوزاعي، وعرض مخالفة عمرو بن محمد بن أبي رزين؛ لعباد بن جويرية: "وخالفه عمرو بن أبي رزين، فرواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حمزة، عن ابن عمر^(٢)".

"وحديث الزهري أشبه"^(٣).

لعله - والله أعلم - يريد بقوله: "وحديث الزهري أشبه" جانب القوة، وليس تصحيح الرواية عن الأوزاعي؛ فعمر بن محمد بن أبي رزين؛ كما يظهر من حاله أقوى عند المعارضة؛ من عباد بن جويرية الضعيف.

— محمد بن كثير المصيصي، قال أحمد: هو منكر الحديث، وقال - أيضاً - : يروي أشياء منكورة، وقال ابن معين: صدوق وليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويغرب، وقال ابن عدي: محمد بن كثير المصيصي له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط^(٤).

وقد أشار ابن عبد البر إلى إعلال روايته وتخطئه، حيث قال: "أخطأ محمد بن كثير في هذا الحديث، فرواه (عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حمزة، عن ابن عمر)، والحديث محفوظ لسالم

(١) الثقات (٤٨٢/٨)، التقريب (ص ٤٢٦).

(٢) العلل (٦٥/١٣).

(٣) المرجع السابق (٦٥/١٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٢٥١/٣)، والثقات (٧٠/٩)، المغني (٧٠/٩)، التقريب (ص ٥٠٤).

عن ابن عمر، ليس لحمزة فيه طريق^(١).

وهو من هذا الوجه لا يصح عن الأوزاعي.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن الأوزاعي:

— **الوليد بن مسلم القرشي**، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أحمد: ما رأيت من الشاميين أعقل من الوليد بن مسلم، وقال: كان كثير الخطأ، وقال: اختلطت عليه أحاديث ما سمع ومالم يسمع، وقال أبو داود: إذا حدث عن الغرباء يخطئ، وقد وصفه بالتدليس غير واحد من الأئمة، ذكر أبو حاتم عن عباس الخلال أنه قال: قال مروان بن محمد: كان الوليد بن مسلم عالماً بحديث الأوزاعي، وذكر أبو زرعة الدمشقي قال: حدثني أحمد بن أبي الحواري، قال لي مروان ابن محمد: إذا كتبت حديث الأوزاعي، عن الوليد بن مسلم، فما تبالي من فاتك، وقال الذهبي: إذا قال الوليد: عن ابن جريج، أو عن الأوزاعي، فليس بمعتمد؛ لأنه يدلّس عن كذابين، فإذا قال حدثنا، فهو حجة، ولخص الحافظ حاله بقوله: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية^(٢).

— **الوليد بن مزيد العذري**، قال النسائي: كان لا يخطئ ولا يدلّس، وقال الدارقطني: ثقة ثبت، وقال: من ثقات أصحاب الأوزاعي، وكذا قال يحيى القطان، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(٣).

— **سويد بن عبد العزيز**، قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن حجر: ضعيف^(٤).

(١) التمهيد (٣٣٨/١٣).

(٢) الطبقات الكبير (٤٧٥/٩)، الجرح والتعديل (١٦/٩، ١٧)، تهذيب الكمال (٩٢/٣١)، شرح علل الترمذي (٢٧٧/١)، ميزان الاعتدال (٣٤٨/٤)، التقريب (ص ٥٨٤).

(٣) سؤالات السلمي (ص ٣١٧)، إكمال تهذيب الكمال (٢٥٠/١٢)، التقريب (ص ٥٨٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٤٧٦/٢)، سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٣١)، التقريب (ص ٢٦٠).

ومن دراسة هذه الأوجه عن الأوزاعي يظهر أن الوجه الثالث هو الراجح عن الأوزاعي؛ فهو من رواية أحد المقدمين في الرواية عنه، وهو الوليد بن مزيد، قال النسائي: "أثبت أصحاب الأوزاعي عبد الله بن المبارك، وقال: والوليد بن مزيد أحب إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، لا يخطئ ولا يدلس" (١).

وقال أحمد بن أبي الحواري: قال لي مروان بن مُجَدِّ: إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد فما تبالي من فاتك، وقال مروان أيضاً: كان الوليد عالماً بحديث الأوزاعي (٢).

وتظهر قرينة أخرى، وهي رواية أهل البلد في هذا الوجه بوضوح تام، فالوليد بن مسلم والوليد بن يزيد كلاهما شامي؛ وحديث الشاميين في شيخهم أولى بالصواب من حديث الغرباء.

وهو من هذا الوجه في صحيح البخاري، ومما يقوي الوجه الثالث أيضاً؛ متابعة جماعة للأوزاعي عن الزهري من رواية جمع من أصحابه الحفاظ، مثل: معمر بن راشد، وابن جريج، ويونس بن يزيد الأيلي، وبعضها في الصحيحين.

- والله أعلم -.

(١) شرح علل الترمذي (١/٢٧٧).

(٢) المرجع السابق (١/٢٧٧).

الحديث التاسع والثلاثون

قال البزار (٢٤٨/١٢):

٥٩٩٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَالْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَبْرِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ سَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ آدَمَ لَمَّا أَهْبَطَهُ اللَّهُ ﷻ إِلَى الْأَرْضِ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: أَيُّ رَبِّ ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ قَالَ إِنْني أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ [البقرة: ٣٠].

قالوا: إِنَّا أَطَوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ: فَاخْتَارُوا مَلَكَينِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ حَتَّى يَهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلَانِ ؟ قَالُوا: رَبَّنَا: هَارُوتَ وَمَارُوتَ، فَأَهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ، وَمَثَلَتْ لَهُمَا الزَّهْرَةُ امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ، فَجَاءَتْهُمَا فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تُقَارِبَا الشَّرْكَ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَا: وَاللَّهِ لَا نَشْرُكَ بِاللَّهِ أَبَدًا فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا، ثُمَّ رَجَعَتْ بِصَبِيٍّ تَحْمِلُهُ، فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَقْتُلَا هَذَا الصَّبِيَّ قَالَا: لَا وَاللَّهِ لَا نَقْتُلُهُ أَبَدًا فَذَهَبَتْ، ثُمَّ رَجَعَتْ بِقَدَحِ خَمْرٍ، تَحْمِلُهُ فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَشْرَبَا هَذَا الْخَمْرَ، فَشَرَبَا فَسَكِرَا، فَوَقَعَا عَلَيْهَا وَقَتَلَا الصَّبِيَّ، فَلَمَّا أَفَاقَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ: وَاللَّهِ، مَا تَرَكْتُمَا شَيْئًا مِمَّا امْتَنَعْتُمَا مِنْهُ إِلَّا فَعَلْتُمَا هَؤُلَاءِ سَكْرَتُمَا، فَخَيَّرَا عِنْدَ ذَلِكَ عَذَابَ الدُّنْيَا وَعَذَابَ الْآخِرَةِ فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا.

وهذا الحديثُ رواه غيرُ موسى بن جبير، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، مَوْقُوفًا. وموسى بن جبيرٍ ليس به بأس، وَإِنَّمَا أَتَى رَفَعُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدِي مِنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَأَبُو عَامِرٍ وَغَيْرُهُمْ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر (مرفوعًا).

✽ أخرجه أحمد (١٣٤/٢ ح ٦١٧٨)،

وعبد بن حميد في المنتخب (ص ١٢٥ ح ٧٨٧)، وابن حبان (٦٣/١٤ ح ٦١٨٦)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة،

وابن أبي الدنيا في العقوبات (١٤٦/١ ح ٢٢٢)، عن إسماعيل بن راشد،

ثلاثتهم: (أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسماعيل بن راشد) عن يحيى بن أبي بكير به، بمثله.

✽ وأخرجه أبو حاتم في العلل (٦٩/٢) - معلقاً -، عن معاذ بن خالد العسقلاني، عن زهير بن مُجد به، بلفظ: مختصر.

✽ وأخرجه ابن مردويه في تفسيره - كما أشار إلى ذلك ابن كثير في تفسيره - (٥٤/١) من طريق موسى بن سرجس، عن نافع به، بمثله.

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر، عن كعب (موقوفاً).

✽ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦٥/٩ ح ٦٢٦٩)، من طريق موسى بن عقبة، عن نافع، بلفظ مختصر.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على نافع على وجهين، هما:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: موسى بن جبير.

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر، عن كعب (موقوفاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: موسى بن عقبة.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع:

— موسى بن جبير الأنصاري، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال

البزار: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، ويخالف، وقال ابن حجر: مستور^(١).

ثم إن الراوي عنه هنا: زهير بن مُجَّد التميمي، وثقه أحمد، وابن معين، وقال أحمد مرة: ليس به بأس، وفي أخرى: مستقيم الحديث، وقال أيضاً: مقارب الحديث، وقال ابن معين: صالح لا بأس به، وضعفه مرة، وقال العجلي: جائر الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق وفي حفظه سوء، وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالف، وقد لخص الذهبي حاله بقوله: ثقة، يغرب ويأتي بما ينكر^(٢).

وهو مضعف جداً خاصة في رواية الشاميين عنه، وقد أشار إلى هذا ابن حجر، فقال: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، وقال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه، فكثرت غلطه^(٣).

اتفق الأئمة النقاد - رحمهم الله - على استنكار هذا الحديث من هذا الوجه، وقد حمل فيه البزار على زهير بن مُجَّد، فقال: "وإنما أتى رفع هذا الحديث من زهير بن مُجَّد؛ لأنه لم يكن بالحافظ".

وحمل ابن كثير موسى بن جبير عهدة النكارة، فقال: "وهذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين إلا موسى بن جبير... فهو مستور الحال، وقد تفرد به عن نافع"^(٤).

وقال أحمد: "هذا منكر، إنما يروى عن كعب، وكذا قال أبو حاتم هذا حديث منكر"^(٥).

وبهذا فإن هذا الحديث من هذا الوجه منكر، ولا يصح عن النبي ﷺ.

وأما متابعة: موسى بن سرجس، فإنني لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل، قال ابن

(١) الجرح والتعديل (١٣٩/٨)، الثقات (٤٥١/٧)، التقريب (ص ٥٥٠).

(٢) سؤالات ابن الجنيدي (٣٩٤/١)، سؤالات أبي داود (٢٣٣/١)، علل الترمذي (٣٨١/١)، الجرح والتعديل (٥٩٠/٣)، تهذيب الكمال (٤١٤/٩)، الكاشف (٤٠٨/١).

(٣) التقريب (ص ٢١٧).

(٤) تفسير ابن كثير (٥٤/١).

(٥) المنتخب من العلل للخلال (ص ٢٥٩)، العلل (٦٩/٢).

حجر في بيان حاله: مستور^(١).

وعلى هذا فإن هذه المتابعة لا يحتاج بها - والله أعلم -.

ذكر البزار عقب هذا الحديث أنه روى عنه: عبدالرحمن بن مهدي، وابن وهب، وأبو عامر؛ وهؤلاء أهل العراق رووا عنه أحاديث مستقيمة.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع:

— موسى بن عقبة القرشي، من رواية سفيان الثوري، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: أبو حذيفة النهدي موسى بن مسعود البصري، وهو: صدوق سيء الحفظ وكان يصحف^(٢).

خالف أبو حذيفة وكيع، وعبدالرزاق، وقبيصة، ومؤمل بن إسماعيل فجعلوه عن الثوري عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، عن كعب (موقوفًا) كما جاء في تفسير عبدالرزاق (٣٨٣/١ ح ٩٧)، وابن أبي شيبة (١٨٦/١٣ ح ٣٥٣٥٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٩٠/١ ح ١٠٠٦)، وابن أبي الدنيا في العقوبات (١٤٩/١ ح ٢٢٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٤٨/٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٩١/٥ ح ٦٦٩٥).

وبالنظر في الاختلاف على سفيان الثوري يتبين رجحان الوجه الثاني عنه، وذلك لكثرة الرواة عنه في مقابل تفرد راوٍ واحد عنه في الوجه السابق، ولأنه موافق لما رواه بقية الرواة عن موسى بن عقبة، وهم: إبراهيم بن طهمان، وهيب بن خالد، وعبد العزيز بن المختار كما جاء في التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٨٦٥/٢ ح ٣٦٥٧)، والطبري في تفسيره (٤٣٠/٢ ح ١٦٨٥)، والدارقطني في العلل (٣٦٦/١٢ ح ٢٧٩٢).

(١) التقريب (ص ٥٥١).

(٢) التقريب (ص ٥٥٤).

والحديث من وجهه الراجح: موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، عن كعب (موقوفاً) - صحيح.

وأما قول البزار "وهذا الحديث رواه غير موسى بن جبير، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً"، قد يكون مراد البزار - والله أعلم - الإشارة إلى إعلال الوجه المرفوع بالموقوف، ثم يتسامح بعد ذلك في الموقوف.

- والله أعلم وأعلم -.



الحديث الأربعون

قال البزار (٢٥٧/١٢):

٦٠١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبَرْسَانِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دُلُّوكُ الشَّمْسِ: زَوَالُهَا». وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُرَوَّى مَوْقُوفًا، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يُسْنَدْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، وَكَانَ لَيْنَ الْحَدِيثِ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

✽ لم أقف عليه من غير طريق البزار.

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن أبيه (موقوفاً).

✽ أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٥٤٣/١ ح ٢٠٥٢)، وابن المنذر في الأوسط (١١/٣ ح ٩٢٩) من طريق معمر، عن الزهري به، بلفظ: «دلوك الشمس زياغها بعد نصف النهار؛ وذلك وقت الظهر».

✽ وأخرجه مالك في الموطأ من رواية يحيى الليثي (١٥/٢ ح ٢٥)، ورواية محمد بن الحسن (٥١٨/٣ ح ١٠٠٥)، وابن أبي شيبة (٢٣٥/٢ ح ٦٣٣٠)، وابن المنذر في الأوسط (١٣/٣ ح ٩٣٠)، والطبري في التفسير (٥١٥/١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٨/١ ح ١٥٦٤) من طريق نافع، عن ابن عمر به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على الزهري على وجهين، هما:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عمر بن قيس.

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن أبيه موقوفاً.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: معمر بن راشد.

فأما الوجه الأول:

فيرويه الزهري:

— **عمر بن قيس**، قال ابن معين: ضعيف، وقال ابن المديني: كان ضعيفاً ضعيفاً ليس

بشيء، وقال أحمد: ليس يسوى حديثه شيئاً، أحاديثه بواطيل، وقال أبو زرعة، والبزار:

لين الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث^(١).

وعليه فإن هذا الحديث لا يصح مرفوعاً، وقد أشار البزار إلى ضعف هذا الوجه؛ بتفرد

عمر بن قيس، وضعف حاله، فقال: "لم يسنده عن الزهري إلا عمر بن قيس، وكان لين الحديث".

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الزهري:

— **معمر بن راشد**، قال ابن رجب: ثقة من أثبت أصحاب الزهري^(٢).

وعلى هذا فإن الراجح في هذا الحديث وقفه من هذا الطريق، وإلى ذلك أشار البزار بقوله:

"وهذا الحديث إنما يروى موقوفاً عن ابن عمر".

ويترجح هذا الوجه - أيضاً - بأنه جاء من طرق أخرى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

موقوفاً، - كما في التخريج -.

(١) سؤالات ابن أبي شيبة (ص ١١٤)، العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٥٦٤/١)، الجرح والتعديل

(٥٦٤/٦)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (١٠/٦).

(٢) شرح علل الترمذي (٤٨٠/٢).

الحديث الحادي الأربعون

قال البزار (٢٥٨/١٢):

٦٠١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا.

٦٠١٧ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ كُنَّ عِنْدَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ إِلَّا أَهْلُ الْبَصْرَةِ، وَأَفْسَدَهُ بِالْيَمَنِ فَرَوَاهُ مُرْسَلًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعًا).

✽ أخرجه ابن حزم في المحلى (٤٤١/٩) من طريق مسدد، عن يزيد بن زريع به، بنحوه.

✽ وأخرجه الترمذي (٤٢٦/٢ ح ١١٢٨)، والدارقطني في السنن (٤٠٥/٤ ح ٣٦٨٥)،

من طريق عبدة بن سليمان،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥٣/٣ ح ٥٢٥٦)، والدارقطني في السنن (٤٠٥/٤ ح ٣٦٨٥)،

والحاكم (١٩٢/٢ ح ٢٧٧٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٧٠/١ ح ٥٦٢٦)،

من طريق يزيد بن هارون،

والدارقطني في السنن (٤٠٤/٤ ح ٣٦٨٥)، والبيهقي في الصغرى (١٣٦/٦ ح ٤٨٥٩)

من طريق عبد الله بن بكر،

ثلاثتهم: (عبد بن سليمان، ويزيد بن هارون، وعبد الله بن بكر) عن سعيد بن أبي عروبة به، بمثله.

✽ وأخرجه ابن ماجه (١٣١/٣ ح ١٩٥٣)، وأحمد (٤٤/٢ ح ٥٠٢٧)، من طريق محمد بن جعفر،

والشافعي في مسنده (٢٧٤/١ ح ١٣١٥)، وأحمد (١٤/٢ ح ٤٦٣١)، وأبو يعلى (٣٢٥/٩ ح ٥٤٣٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٨١/٧ ح ١٤٤٢)، وابن حبان في (٤٦٣/٩ ح ٤١٥٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٧٠/١ ح ٥٦٢٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣٦/٤٨) من طريق إسماعيل بن إبراهيم،

وابن أبي شيبة (٣٠٢/٧ ح ٣٦٢٨٦)، عن سفيان بن عيينة، ومروان بن معاوية، والرويان (٩٢/٤ ح ١٣٨٦)، والطحاوي في معاني الآثار (٢٥٢/٣ ح ٤٨٥٤) من طريق عبد الأعلى الشامي،

وابن الأعرابي في معجمه (٣٧٨/١ ح ٧٢٢) من طريق عبدالرزاق، وابن حبان (٤٦٣/٩ ح ٤١٥٨)، والحاكم (١٩٢/٢ ح ٢٧٨١) من طريق عيسى بن يونس،

وابن حبان (٤٦٣/٩ ح ٤١٥٦)، والحاكم (١٩٢/٢ ح ٢٧٨٣) من طريق الفضل بن موسى،

وأبو الشيخ الأصبهاني في ذكر الأقران (٦٩/١ ح ٢٢١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٧١/١ ح ٥٦٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٢١٠/٢ ح ٢٧٨٢) من طريق يحيى بن أبي كثير،

والحاكم (١٩٢/٢ ح ٢٧٨٠) من طريق عبدالرحمن المحاري،

وابن عبد البر (٥٥/١٢) من طريق سفيان الثوري،

جميعهم وعددهم أحد عشر راويًا: (محمد بن جعفر، وإسماعيل بن إبراهيم، وسفيان بن عيينة، ومروان بن معاوية، وعبد الأعلى الشامي، وعبدالرزاق، وعيسى بن يونس، والفضل بن

موسى، ويحيى بن أبي كثير، وعبدالرحمن المحاربي، وسفيان الثوري) عن معمر، عن الزهري به،
بمثله.

✽ وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧٨/٧ ح ٧٤٩٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة
(٢٢٧١/١ ح ٥٦٣١)، من طريق بحر السقاء،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٧١/١ ح ٥٦٣٠)، من طريق مالك بن أنس،
كلاهما: (مالك بن أنس، وبحر السقاء)، عن الزهري به، بمثله.

الوجه الثاني: الزهري (مرسلاً).

✽ أخرجه الشافعي في مسنده (٢٧٤/١ ح ١٣١٥)، وابن أبي حاتم في العلل
(٧٠٩/٣)، والدارقطني في السنن (٤٩٧/٨ ح ٣٧٣٢) من طريق مالك، وهو في الموطأ من
رواية يحيى الليثي (٥٨٦/٢ ح ١٢١٨)، وأبي مصعب الزهري (٦٥٠/١ ح ١٦٩٣)، ومُحمَّد بن
الحسن الشيباني (٤٣٩/٢ ح ٥٢٩)،

وعبدالرزاق في المصنف (١٦٢/٧ ح ١٦٢١)، وأبو داود في المراسيل (٣١٥)، والطحاوي
في معاني الآثار (٢٥٢/٣ ح ٤٨٥٥)، والدارقطني في السنن (٤٩٧/٨ ح ٣٧٣٣)، وأبو نعيم
في معرفة الصحابة (٢٢٧١/١ ح ٥٦٢٨)، من طريق معمر بن راشد،
كلاهما: (مالك بن أنس، ومعمر بن راشد) عن الزهري، بمثله.

الوجه الثالث: الزهري، عن عثمان بن مُحمَّد بن أبي سويد، أن النبي ﷺ.

✽ أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٢٩٨/١ ح ١٤٤٧)، والدارقطني في السنن
(٤٠٤/٤ ح ٣٦٨٦)، والبيهقي في الكبرى (١٨١/٧ ح ١٤٤٢٦) من طريق يونس بن يزيد
الأيلي،

والبخاري في التاريخ الأوسط (٢٩٧/١ ح ١٤٤٦)، والطحاوي في معاني الآثار (٢٥٣/٣)
\ ح ٥٢٥٥) من طريق عقيل بن خالد،

كلاهما: (يونس بن يزيد الأيلي، وعقيل بن خالد) عن الزهري، قال يونس: عن عثمان بن
مُحمَّد بن أبي سويد أن النبي ﷺ، وقال عقيل: بلغنا عن عثمان بن مُحمَّد بن أبي أن رسول الله ﷺ.

الوجه الرابع: الزهري قال: حدثت عن مُحمَّد بن أبي سويد، أن النبي ﷺ.

✽ أخرجه البخاري - كما في علل الترمذي الكبير (ص ١٦٤) - معلقاً عن شعيب بن

أبي حمزة،

والبيهقي في السنن الكبرى (١٨١/٧ ح ١٤٤٢٦) من طريق يونس،

كلاهما: (شعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد الأيلي) عن الزهري، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على الزهري على أربعة أوجه.

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: معمر بن راشد، - فيما يرويه عنه - : سعيد بن أبي عروبة، ومُحمَّد بن جعفر، وإسماعيل بن إبراهيم، وسفيان بن عيينة، ومروان بن معاوية، وعبد الأعلى الشامي، وعبدالرزاق، وعيسى بن يونس، والفضل بن موسى، ويحيى بن أبي كثير، وعبدالرحمن المحاربي، وسفيان الثوري، ويزيد بن زريع - .

ومالك بن أنس، من رواية: يحيى بن سلام.

وبحر السقاء.

الوجه الثاني: الزهري (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مالك بن أنس، فيما يرويه عنه: يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، ومُحمَّد بن الحسن الشيباني، والشافعي، وعبد العزيز الأويسي.

ومعمر بن راشد، من رواية: عبدالرزاق.

الوجه الثالث: الزهري، عن عثمان بن مُحمَّد بن أبي سويد، أن النبي ﷺ .

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: يونس بن يزيد الأيلي، فيما يرويه عنه: عبد الله بن

وهب، والليث بن سعد.

وعقيل بن خالد.

الوجه الرابع: الزهري قال: حدثت عن مُحمَّد بن سويد، أن النبي ﷺ

وقد جاء هذا الوجه من رواية: شعيب بن أبي حمزة، معلقاً.

ويونس بن يزيد الأيلي، فيما يرويه عنه: عثمان بن عمر.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن الزهري:

— **معمر بن راشد**، ومعمر ثقة وخاصة في الزهري، إلا أنه أخطأ في هذا الحديث، ويدل على ذلك أمور:

(١) - إقرار معمر وتصريحه بأنه أخطأ في هذا الحديث بالبصرة، قال عبدالرزاق: - كما نقل ذلك ابن عساكر في تاريخ دمشق -: "فلما قدم علينا قال: إني قد غلطت بالبصرة في حديثين حدثتهما عن الزهري عن أنس أن النبي كوى أسعد بن زرارة، وإنما حدثنا الزهري عن أبي أمامة ابن سهل مرسل، وحدثتهم عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، قال معمر: ذهبت إلى حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة طلق نساءه، وقسم ماله بين ولده، فبلغ ذلك عمر فقال: بلغني أنك طلق نساءك وقسمت مالك بين ولدك، والله إني لأظن أن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك وألقاه في نفسك، والله لئن لم ترجع نساءك وترجع في مالك، ثم مت لأورثتهم منك، ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبي رغال قال: فراجع نساءه، ورجع في ماله" (١).

(٢) - أنه كان عند الزهري في قصة غيلان حديثان: أحدهما مرفوع، والآخر موقوف، فأدرج معمر المرفوع على إسناد الموقوف؛ فأما المرفوع فرواه عقيل، عن الزهري، قال: بلغنا عن عثمان بن سويد أن غيلان ... الحديث. وأما الموقوف فرواه الزهري، عن سالم، عن أبيه أن غيلان طلق نساءه في عهد عمر، وقسم ميراثه بين بنيه (٢).

(٣) - أن معمرًا رحمته الله حدث بهذا الوجه في البصرة من حفظه، والصحيح ما حدث به في اليمن من كتبه، قال ابن عبد البر: "يقولون: إنه من خطأ معمر، ومما حدث به بالعراق من

(١) تاريخ دمشق (٣٩٢/٥٩).

(٢) قاله الإمام مسلم في التمييز، فيما نقله عنه الحافظ في الإصابة (٣٣٤/٥).

حفظه، وصحيح حديثه ما حدث باليمن من كتبه" (١).

ولذا قال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ إِلَّا أَهْلُ الْبَصْرَةِ، وَأَفْسَدَهُ بِالْيَمَنِ فَرَوَاهُ مُرْسَلًا".

وقال ابن معين: "حديث ابن عليّة، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: «أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة» خطأ؛ إنما كان معمر أخطأ فيه" (٢).

وكذا قال أحمد: «معمر أخطأ بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعاً» (٣).

وقال مسلم: "من أوهام معمر بالبصرة أنه حدث عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان أسلم... " (٤).

وقال: أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود: "هو وهم" (٥).

وقال البخاري - فيما نقله عنه الترمذي - "هو حديث غير محفوظ" (٦).

وقال ابن عبد البر: "يقولون: إنه من خطأ معمر، ومما حدث به بالعراق، من حفظه وصحيح حديثه ما حدث باليمن من كتبه" (٧).

وممن خالفهم في ذلك:

- ابن حبان، فأورده في صحيحه كما هو ظاهر في التخريج، وقواه الحاكم، فقال: "الذي يؤدي إليه اجتهادي أن معمر بن راشد حدث به على الوجهين، أرسله مرة، ووصله مرة، والدليل عليه أن الذين وصلوه عنه من أهل البصرة، فقد أرسلوه أيضاً، والوصل أولى من الإرسال؛ فإن الزيادة من الثقة مقبولة والله أعلم" (٨).

(١) التمهيد (٥٥/١٢).

(٢) تاريخ ابن خيمثة (٣٢٨/١).

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (ص ٣٣٠).

(٤) حكاة الحاكم في المستدرك عن الإمام مسلم (١٩٣/٢)، وأسند البيهقي في السنن الكبرى (١٨١/٧).

(٥) العلل (٧٠٧/٣)، المراسيل (ص ٣١٧).

(٦) السنن (٤٢٦/٢).

(٧) التمهيد (٥٥/١٢).

(٨) المستدرك (١٩٣/٢).

وقد أجاب ابن حجر عن ذلك بقوله: "حكم مسلم في التمييز على معمر بالوهم فيه... وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة قال: فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمنا له بالصحة، وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر هذا الحكم، فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه. قلت: ولا يفيد ذلك شيئاً؛ فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة، وإن كانوا من غير أهلها وعلى تقدير تسليم أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب؛ لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة. وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها، اتفق على ذلك أهل العلم به كابن المديني والبخاري وأبي حاتم ويعقوب بن شيبه وغيرهم، وقد قال الأثرم عن أحمد هذا الحديث ليس بصحيح العمل، عليه، وأعله بتفرد معمر بوصله وتحديثه به في غير بلده هكذا"^(١).

- وقال ابن حزم: "إن قيل: فإن معمر أخطأ في هذا الحديث خطأ فاسداً، فأسنده. قلنا: معمر ثقة مأمون، فمن ادعى عليه أنه أخطأ؛ فعليه البرهان بذلك، ولا سبيل له إليه"^(٢).

وكذا قال ابن القطان الفسوي: "المتحصل من هذا هو أن حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، من رواية معمر في قصة غيلان صحيح، ولم يعتل عليه من ضعفه بأكثر من الاختلاف على الزهري"^(٣).

وبعد عرض أقوال الأئمة في هذا الوجه يتبين لنا أن هذا الوجه لا يصح عن الزهري، والحمل فيه على معمر، وأنه أخطأ فيه، وفي النقول السابقة عن أئمة العلل ما يرد كلام من قوى هذا الطريق أو صححه، بل إن معمر بن راشد نفسه أقر بأنه غلط في هذا الحديث بالبصرة، ورجع عنه باليمن.

(١) التلخيص الحبير (٣/٣٤٧).

(٢) المحلى (٩/٤٤١).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/٥٠٠).

— مالك بن أنس، وفي السند إليه: يحيى بن سلام؛ وهو ضعيف^(١)، وهو من هذا الوجه لا يصح عن مالك لتفرد يحيى بن سلام به، ومخالفته.

قال ابن عبد البر في التمهيد: "رواه يحيى بن سلام عن مالك،... فأخطأ فيه يحيى بن سلام على مالك ولم يتابع عنه على ذلك"^(٢).

وقد خالفه جمع من أصحاب مالك أمثال: يحيى بن يحيى الليثي، وأبي مصعب الزهري، ومُحمَّد بن الحسن، والشافعي فرووه عن مالك، عن الزهري مرسلًا، كما سيأتي عنه في الوجه الثاني.

— بحر السقاء، قال ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال مرة: متروك الحديث، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقال مرة: في بعض أحاديثه مناكير، وقال ابن حجر: ضعيف^(٣).

وعلى هذا يتبين أن هذا الوجه لا يصح عن الزهري.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الزهري:

— مالك بن أنس، من رواية: جمع من أصحابه الأثبات، وهم: يحيى بن يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، ومُحمَّد بن الحسن، والشافعي، وعبد العزيز الأويسي، وغيرهم. وهو المحفوظ عن مالك.

— معمر بن راشد، من رواية: عبدالرزاق، وهو الوجه الصواب من روايته، وبه قال جمع من الأئمة.

(١) التلخيص (٣/٣٤٨).

(٢) التمهيد (١٢/٥٤).

(٣) الضعفاء للبخاري (ص ٨٠)، الجرح والتعديل (٢/٤١٨)، الكامل (٢/٥١)، تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين لابن شاهين (ص ١٧٥)، التلخيص (٣/٣٤٨).

وقد رجح أبو زرعة هذا الوجه، وكذلك البزار من رواية: مالك بن أنس، ومعمّر بن راشد - وهي التي حدث بها في اليمن عن الزهري أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من ثقيف: أسلم وعنده عشر نسوة ... الحديث -، قال أبو زرعة: "المرسل أصح" (١).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن الزهري:

- عقيل بن خالد الأيلي، ثقة ثبت، وهو من أثبت الرواة في الزهري (٢).

- يونس بن يزيد الأيلي، واختلف عليه: فيرويه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن وهب القرشي، ثقة حافظ (٣)، والليث بن سعد، ثقة، ثبت (٤).

وخالفها: عثمان بن عمر فرواه عن يونس، عن الزهري قال: حدثت عن محمد بن أبي سويد، أن النبي ﷺ، كما في الوجه الثالث.

وقد رجح أبو حاتم رواية: الليث بن سعد، وعبد الله بن وهب عنه، عن الزهري، عن محمد ابن أبي سويد قال: بلغنا أن النبي ﷺ ... الحديث (٥).

وأما الوجه الرابع:

يرويه عن الزهري:

- شعيب بن أبي حمزة، ثقة ثبت، وهو من أثبت الرواة في الزهري (٦).

- يونس بن يزيد الأيلي، من رواية: عثمان بن عمر، ثقة (٧).

(١) العلل (٧٠٧/٣).

(٢) تاريخ دمشق (١٩٥/٥٦)، تهذيب الكمال (٢٤٣/٢٠)، تهذيب التهذيب (٢٥٦/٧).

(٣) التقريب (ص ٣٢٨).

(٤) التقريب (ص ٤٤٦).

(٥) العلل (٧٠٧/٣).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ٤٢)، الجرح والتعديل (٣٤٥/٤) تاريخ دمشق (٩٥/٢٣)، تهذيب

الكمال (٥١٨/١٢)، التقريب (ص ٢٦٧).

(٧) التقريب (ص ٣٨٥).

وبالنظر في الاختلاف على يونس بن يزيد يتبين لي قوة الوجه الثالث عنه، وذلك: أنه من رواه على الوجه السابق اثنان من الرواة، بخلاف هذا الوجه فإنه لم يروه إلا راوٍ واحد. وعليه فإن هذا الوجه غير محفوظ عن يونس.

وقد رجح البخاري هذا الوجه من رواية: شعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، عن الزهري. قال البخاري "... روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حدثت عن محمد بن أبي سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم، قال محمد: وهذا أصح"^(١).

فتلخص مما سبق أن الحديث من وجهه: الثاني، والثالث، والرابع - ضعيف؛ لعله الإرسال، والحمل في هذا الخلاف على الزهري، فجميع رواة هذه الأوجه هم من أصحاب الزهري المقدمين، ويظهر أن الزهري تارة يرسل الحديث، وتارة يجعله عن عثمان بن أبي سويد عن النبي ﷺ، وتارة يقول: (حدثت) عن محمد بن أبي سويد عن النبي ﷺ، مما يدل على أنه لم يسمع منه.

(١) العلل الكبير (ص ١٦٤).

الحديث الثاني والأربعون

قال البزار: (٢٦٠/١٢)

٦٠٢٢ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، عَنْ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى».

وَالزُّبَيْدِيُّ خَالَفَ الْحَقَّاطَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّاطَ يَرَوُونَهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٤٨١/١ ح ١٥٥٢)، وابن ماجه (٢١١/٢ ح ١١٢٣)، والدارقطني في السنن (١٢٧/٢ ح ١٥٨٨)، وفي العلل (٢٢٤/٩ س ١٧٣٠)، وابن عدي في الكامل (٧٦/٢) من طريق يونس بن يزيد الأيلي،

وابن عدي في الكامل (٣٩٨/١)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري،

كلاهما: (يونس بن يزيد الأيلي، ويحيى بن سعيد) عن الزهري به، بنحوه.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعاً).

✽ أخرجه البخاري (١٢٠/١ ح ٥٨٠)، ومسلم (٤٢٤/١ ح ٦٠٧)، وأبو داود (٢٣٥/٢ ح ١١٢١)، والنسائي في الكبرى (٤٨١/١ ح ١٥٤٩)، والشافعي في السنن المأثورة (ص ١٧٩ ح ١١٠)، والسراج في المسند (٣٠٢/١ ح ٩٢٦)، وابن حبان (٣٥٢/٤ ح ١٤٨٧)، والحاكم (٢٧٩/١ ح ١٠٧٩)، والبيهقي في الكبرى (٥٩٦/١ ح ١٨١٣)، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (٢٦٩/١)، وابن عبد البر (٦٣/٧)، والبعوي في شرح السنة (٢٨٤/٢ ح ٤٠٠) من طريق مالك بن أنس، وهو في الموطأ، رواية يحيى الليثي (١٠/١ ح ١٥)، ورواية أبي مصعب الزهري (١٧٢/١ ح ٤٤٦)، ورواية محمد بن الحسن (٢١٠/١ ح ١٥).

ح (١٣٢).

ومسلم (٤٢٤/١ ح ٦٠٧)، وأبو يعلى (٣٨٩/١٠ ح ٥٩٦٧)، وأبو عوانة في المستخرج (٤١٥/١ ح ١٥٣٣)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٦/٣ ح ٥٧٣٣) من طريق يونس بن يزيد الأيلي،

ومسلم (٤٢٤/١ ح ٦٠٧)، والنسائي في الكبرى (٢٨٩/٢ ح ١٧٥٤)، وأحمد (٣٧٥/٢ ح ٨٨٧٠)، والبزار (٣٩٢/٢ ح ٧٨٥٨)، والسراج في المسند (٣٠٢/١ ح ٩٢٧)، وأبو يعلى (٣٨٩/١ ح ٥٩٦٧)، وأبو عوانة في المستخرج (٤١٥/١ ح ١٥٣٢)، وابن حبان (٣٠٢/٤ ح ١٤٨٥)، والدارقطني في العلل (٢٢٤/٩ ح ١٧٣٠) من طريق عبيد الله بن عمر،

والترمذي (٦٥٨/١ ح ٥٢٤)، والنسائي في الكبرى (٢٨٩/٢ ح ١٧٥٣)، وابن ماجه (٢١١/٢ ح ١١٢٢)، والدارمي (٧٧٩/٢ ح ١٢٥٧)، والبزار (٣٩٢/٢ ح ٧٨٥٧)، والسراج في المسند (٣٠٢/١ ح ٩٢٤)، وأبو عوانة في المستخرج (٤١٥/١ ح ١٥٣٤)، والبخاري في شرح السنة (٢٤٩/٢ ح ٤٠١)، من طريق سفيان بن عيينة،

والنسائي في الكبرى (٢١١/٢ ح ١٥٥٠)، وابن خزيمة في (١٧٣/٣ ح ١٨٥٠)، والسراج في المسند (٣٠٢/١ ح ٩٢٨)، والحاكم (٢٩٠/١ ح ١٠٧٧) من طريق الأوزاعي،
والبخاري في القراءة خلف الإمام (ص ٥٢ ح ١٣٣)، والبزار (١٤١/١٤ ح ٧٦٦٢) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري،

وعبدالرزاق في المصنف (٢٨١/٢ ح ٣٣٦٩)، وأحمد (٢٦٠/٢ ح ٧٥٢٩)، وأبو يعلى (٣٨٩/١٠ ح ٥٩٨٨)، وابن المنذر في الأوسط (١٠٢/٤ ح ١٨٥٤) والدارقطني في العلل (٢٢٤/٩) من طريق معمر،

والبخاري في القراءة خلف الإمام (ص ٥٢ ح ١٣٤)، والطبراني في الأوسط (٣٢٩/٨ ح ٨٧٧١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٢/٦ ح ٢٣١٩)، من طريق يزيد بن عبد الله ابن الهاد،

وابن خزيمة (٤٥/٣ ح ١٥٩٥)، والعقيلي في الضعفاء (٣٩٨/٤)، وابن الأعرابي في معجمه (٥٠٥/١ ح ٩٦٤)، وابن عدي في الكامل (٢٢٨/٧)، والدارقطني في السنن

(٧٠٤/١ ح ١٣٢٩)، والبيهقي في الكبرى (١٢٧/٢ ح ٢٥٧٥) من طريق قرّة بن عبد الرحمن،

وابن خزيمة (١٧٣/٣ ح ١٨٥١)، والسراج في المسند (٣٠٣/١ ح ٩٣٢)، والحاكم (٢٩٠/١ ح ١٠٧٨)، وابن المنذر في الأوسط (١٠٢/٤ ح ١٨٥٥)، والدارقطني في العلل (٢٣٤/٩ س ١٧٣٠)، وابن الأعرابي في معجمه (٤٨٤/١ ح ٩٢١)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٣/٣ ح ٥٩٤٥) من طريق أسامة بن زيد الليثي،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١/٦ ح ٢٣١٨)، من طريق عبد الوهاب بن أبي بكر،

والطبراني في معجم الشاميين (١٧٩/٤ ح ٣٠٥٥)، وأبو عوانة في المستخرج (٤١٥/١ ح ١٥٣١) من طريق شعيب بن أبي حمزة،

والطبراني في مسند الشاميين (٦٥/١ ح ٧٢)، من طريق إبراهيم بن أبي عبلة،

والدارقطني في السنن (١٢٤/٢ ح ١٥٨٢)، والحاكم (٢٩٠/١ ح ١٠٧٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٣/٣ ح ٥٩٤٦) من طريق صالح بن أبي الأخضر،

جميعهم وعددهم أربعة عشر راويًا: (مالك بن أنس، ويونس بن يزيد الأيلي، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومعمر، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، وقرّة بن عبد الرحمن، وأسامة بن زيد الليثي، وعبد الوهاب بن أبي بكر، وشعيب بن أبي حمزة، وإبراهيم بن أبي عبلة، وصالح بن أبي الأخضر) عن الزهري به، بمثله، ولفظه في حديث مالك، وسفيان بن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، وشعيب بن أبي حمزة: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

وجاء عند ابن عبد البر في التمهيد (٦٤/٧) معلقًا عن عمار بن مطر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ووقتها». ولفظه في حديث أبي علي الحنفي، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الفضل».

وللحديث أوجه أخرى لم يذكرها البزار، وهي:

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن ماجه (٢٠٩/٢ ح ١١٢١)، والدارقطني في العلل (٢١٨/٩ س ١٧٣٠) من طريق ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي،

والبزار (١٥١/١٤ ح ٧٦٨١)، والدارقطني في السنن (١٢٣/٢ ح ١٥٨١) من طريق عمر ابن قيس المكي،

وابن عدي في الكامل (١٨٤/٧)، والدارقطني في السنن (٣٢٠/٢ ح ١٦٠١)، وفي العلل (٢١٩/٩ س ١٧٣٠)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١٩/٣ ح ٥٩٦٤) من طريق ياسين بن معاذ الزيات،

والدارقطني في العلل (٢٢٤/٩ س ١٧٣٠) - معلقاً -، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد،

أربعتهم: (ابن أبي ذئب - محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي -، وعمر بن قيس، وياسين بن معاذ الزيات، ويزيد بن عبد الله بن الهاد)، عن الزهري بنحوه، زاد ياسين بن معاذ الزيات لفظ: «فإن أدركهم جلوساً صلى الظهر أربعاً»، وفي رواية له - عند الدارقطني - قال: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أو أبي سلمة على الشك.

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢١١/٢ ح ١٥٥١)، والدارقطني في العلل (٢٢٣/٩ س ١٧٣٠) من طريق الأوزاعي،

وأبو يعلى (٣٦/٥ ح ٢٦٢٥)، وابن عدي في الكامل (٥٢٦/٢)، والدارقطني في السنن (٣١٨/٢ ح ١٥٩٦) من طريق الحجاج بن أرطاة،

والطبراني في الأوسط (٢٨٦/٨ ح ٨٦٥٥)، والدارقطني في السنن (٣٢٠/٢ ح ١٦٠٢) من طريق ياسين بن معاذ الزيات،

وابن عدي في الكامل (٥٣٧/٦)، والدارقطني في السنن (٣١٧/٢ ح ١٥٩٥) من طريق عبدالرزاق بن عمر الدمشقي،

والدارقطني في السنن (٣٢٠/٢ ح ١٦٠٣) من طريق سليمان بن أبي داود الحراني،

والدارقطني في السنن (٣٢١/٣ ح ١٦٠٥) من طريق نوح بن أبي مريم،

ستهم: (الحجاج بن أرطاة، وياسين بن معاذ الزيات، وعبدالرزاق بن عمر الدمشقي، والأوزاعي، وسليمان بن داود الحراني، ونوح بن أبي مريم) عن الزهري، بمثله، زاد ياسين بن معاذ الزيات في حديثه لفظ: «فإن أدركهم جلوساً صلى الظهر أربعاً»، ولفظه في حديث نوح بن أبي مريم: «من أدرك الإمام جالساً قبل أن يسلم فقد أدرك الصلاة»، ولفظ محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني: «إذا أدركت الركعة الآخرة من صلاة الجمعة فصل إليها ركعة، وإذا فاتتك الركعة الآخرة فصل الظهر أربع ركعات».

الوجه الخامس: الزهري (مرسلاً).

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (٢١٧/٩ س ١٧٣٠) - معلقاً -، عن وهيب بن خالد عن معمر، عن الزهري.

الوجه السادس: الزهري، عن سعيد بن المسيب.

✽ أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٩) من طريق يحيى بن أبي أنيسة، عن الزهري، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على الزهري على ستة أوجه، هي:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: الزبيدي، ويونس بن يزيد الأيلي، - فيما يرويه عنه: بقية بن الوليد -

ويحيى بن سعيد الأنصاري، - فيما يرويه عنه: إبراهيم بن عطية الثقفي -.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مالك بن أنس، - فيما يرويه عنه: يحيى بن يحيى

الليثي، وأبو مصعب الزهري، ومُجَّد بن الحسن، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن مسلمة القعنبي،
وعبد الله بن يوسف، والشافعي، وحماد بن زيد - من رواية: أبي كامل الجحدري - فضيل بن
حسين الجحدري، وإبراهيم بن الحجاج الشامي، ومُجَّد بن مخلد، وأبي أسلم الرعيني الحمصي - .
ويونس بن يزيد الأيلي، - من رواية: عبد الله بن وهب القرشي، وعثمان بن عمر، والليث
ابن سعد، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن رجاء - .

وسفيان بن عيينة، وعبيد الله بن عمر،

والأوزاعي، - من رواية: موسى بن أعين، ومُجَّد بن كثير المصيصي، والوليد بن مسلم -
فيما رواه عنه: مُجَّد بن الصباح، وعلي بن سهل الرملي، ومُجَّد بن عبد الله بن ميمون - .

ويحيى بن سعيد الأنصاري، - من رواية: سليمان بن بلال - .

ومعمر، - من رواية: عبدالرزاق، وعبد الله بن المبارك، وعبد الأعلى .

ويزيد بن عبد الله بن الهاد، من رواية: الليث بن سعد، - فيما رواه عنه: يونس بن المؤدب
- وحيوة بن شريح، ونافع بن يزيد .

وقرة بن عبد الرحمن، وأسامة بن زيد الليثي،

وعبد الوهاب بن أبي بكر، وشعيب بن أبي حمزة، وإبراهيم بن أبي عبلة،

وصالح بن أبي الأخضر .

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: ابن أبي ذئب - مُجَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي - ،
وعمر بن قيس، وياسين بن معاذ الزيات، من رواية: وكيع، ويوسف بن أسباط، وعبد الله
بن الحارث .

ويزيد بن عبد الله بن الهاد - من رواية: الليث بن سعد؛ فيما رواه عنه: بكر بن يونس بن
بكير الشيباني، علقه الدارقطني عنه - .

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: الأوزاعي، - فيما يرويه عنه: أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني -.

والحجاج بن أرطاة، وياسين بن معاذ الزيات، من رواية: يحيى بن أيوب.

وعبدالرزاق بن عمر الدمشقي،

وسليمان بن داود الحراني، ونوح بن أبي مريم.

الوجه الخامس: الزهري، (مرسلاً)

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: معمر، فيما يرويه عنه: وهيب بن خالد، علقه الدارقطني عنه.

الوجه السابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: يحيى بن أبي أنيسة.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن الزهري:

- **الزبيدي،** - لم يتبين لي من هو الزبيدي، هل هو صاحب الزهري الثقة أو غيره؟ - وفي السند إليه: بقية بن الوليد، مدلس ممن اشتهر بتدليس التسوية، قال ابن رجب: بقية بن الوليد هو من أكثر الناس تدليساً وأكثر شيوخه الضعفاء مجهولون لا يعرفون، وكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، أو عن زرعة بن عمرو الزبيدي، وكلاهما ضعيف الحديث، فيقول: ثنا الزبيدي، فيظن أنه محمد بن الوليد الزبيدي صاحب الزهري^(١).

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين،^(٢) ممن لا تقبل روايتهم حتى يصرح بالسماع، ولم يصرح هنا.

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٢٤).

(٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ١٦٣)

- **يونس بن يزيد الأيلي**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: بقية بن الوليد، وهو كما بين آنفاً: مدلس، ممن اشتهر بتدليس التسوية، وقد أخطأ في سنده، ومثته، وخالف الحفاظ من أصحاب يونس ممن رواه على الوجه الصواب، كما سيأتي عنه في الوجه الثاني، وقد نص على هذا أبو حاتم، إذ سأل ابنه فقال: "سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الجمعة، وغيرها فقد أدرك الصلاة. فسمعت أبي يقول: هذا خطأ إنما هو الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»" (١).

وقال - أيضاً - ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك»". قال أبي: هذا خطأ في المتن والإسناد، إنما هو: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها»، وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما" (٢).

وكذا قال الدارقطني "... رواه بقية بن الوليد، فوهم في إسناده ومثته ..." (٣).

ومما يدل على خطئه تفرد بهذا الوجه عن يونس بن يزيد الأيلي، نص على هذا أبو بكر ابن أبي داود - فيما نقله عنه الدارقطني - فقال: "ولم يروه عن يونس إلا بقية" (٤).

وقال ابن حجر: "إن سلم من وهم بقية، ففيه تدليس التسوية؛ لأنه عنعن لشيوخه" (٥).

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن يونس غير محفوظ.

- **يحيى بن سعيد الأنصاري**، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: إبراهيم بن عطية الثقفي، قال أحمد: كتبنا عنه، لكنه ممن لا ينبغي أن يروى عنه، ولا يكتب من حديثه شيء، وقال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الساجي: لا

(١) العلل (٢/٥٨٠).

(٢) المرجع السابق (٢/٤٣٢).

(٣) العلل (٩/٢١٦).

(٤) المرجع السابق.

(٥) التلخيص الحبير (٢/٤١).

يكتب عنه، ولا يروى عنه، ليس حديثه بشيء^(١).

وقال ابن حبان عن روايته: "هذا الحديث خطأ، إنما الخبر: «من أدرك من الصلاة ركعة»"^(٢).

وقال ابن عدي: "حديثه غير محفوظ، وإنما نعرفه من حديث بقية، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه"^(٣).

ومع ما فيه من كلام في إبراهيم بن عطية الثقفي، فقد تفرد بهذا الوجه، وخالف من هو أوثق منه ممن رواه على الوجه الصواب كما سيأتي في الوجه الثاني عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

وعلى ما تقدم فإن هذا الوجه لا يصح عن الزهري.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الزهري جمع من الرواة، منهم:

- مالك بن أنس، من رواية جمع من أصحابه الأثبات، وهم: يحيى بن يحيى الليثي، وأبو مصعب الزهري، ومُحمَّد بن الحسن، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وعبدالله بن يوسف، والشافعي، وحماد بن زيد،

وقد اختلف على حماد بن زيد، فيرويه عنه على الوجه السابق: أبو كامل الجحدري فضيل ابن حسين، وإبراهيم بن الحجاج الشامي، بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

وخالفهما في لفظه: مُحمَّد بن مخلد - أبو أسلم الرعيني الحمصي - فزاد في لفظه: «الجمعة»، قال ابن عدي عنه: هو منكر الحديث عن كل من يروي، وقال أيضاً: يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل^(٤).

(١) الجرح والتعديل (١٢٠/٢)، التاريخ الكبير (٣١١/١)، الضعفاء للبخاري (ص ١٤٦).

(٢) المجروحين (٣٥٦/١).

(٣) الكامل (٣٩٨/١).

(٤) المرجع السابق (٢٥٦/٦).

وعليه فالمحفوظ عن حماد ما وافق فيه أصحاب مالك الأثبات بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»، دون ذكر زيادة: «الجمعة».

وقد خالف أصحاب مالك الأثبات:

- عمار بن مطر، - علقه ابن عبد البر عنه، ولم أقف عليه موصولاً - فزاد في لفظه: «ووقتها».

وقد تفرد بها عن مالك، ولم يتابع عليها، وهو ممن لا يحتج به إذا خولف^(١)، قال العقيلي عنه: يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال أبو حاتم: كان يكذب، وقال ابن عدي: متروك الحديث أحاديثه بواطيل^(٢).

- وأبو علي الحنفي - عبيد الله بن عبد الحميد الحنفي - زاد في لفظه: «فقد أدرك الفضل».

وقد خالف الجمع ممن روه عن مالك على الوجه الصواب دون ذكر هذه الزيادة، قال ابن عبد البر: "رواه أبو علي، - عبيد الله بن عبد الحميد الحنفي - عن مالك فقال: «فقد أدرك الفضل». ولم يقله غيره"^(٣).

قال ابن معين عنه: ليس بشيء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني ثقة^(٤).

- وخالد بن خدّاش، زاد في لفظه: «العصر»، علقه الدارقطني، ولم أقف عليه موصولاً، وقد حمل الدارقطني على من دونه، ولم يتبين لي من هو، وحكم على هذه الزيادة بالوهم سنداً، ومتناً، فقال: "وفي هذا الحديث وهم في المتن والإسناد، فأما الإسناد فإنما رواه خالد بن خدّاش، عن حماد بن زيد، عن مالك بموافقة أصحاب الموطأ ... وأما المتن ..."^(٥).

(١) التمهيد (٦٤/٧).

(٢) الضعفاء (٤٠٧/٤)، الجرح والتعديل (٣٩٤/٦)، الكامل (٧٢/٥).

(٣) التمهيد (٦٣/٧).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣٣٤/٤)، والثقات (٤٠٤/٨)، تهذيب التهذيب (٣٤/٧).

(٥) العلل (٢٢٤/٩).

ومن خلال عرض الخلاف على مالك يتبين لي أن الصواب ما رواه عنه أصحابه الأثبات بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»، دون ذكر لفظ: «ووقتها»، و«فقد أدرك الفضل»، و«العصر».

— **يونس بن يزيد الأيلي**، من رواية جمع وهم: عبد الله بن وهب القرشي، وعثمان بن عمر، وعبد الله بن المبارك، والليث بن سعد، وعبد الله بن رجاء، أشار الدارقطني إلى روايتهم تعليقًا ولم أقف عليها^(١).

وخالف الجمع ممن روه عن يونس على الوجه السابق: عمر بن حبيب، وفي السند إليه محمد بن ميمون الخياط، وهو صدوق ربما أخطأ^(٢) -، فانفرد بزيادة لفظ: «الجمعة»، أشار الدارقطني إلى روايته تعليقًا وحمل عليه^(٣).

والمحفوظ عن يونس ما رواه عنه الجمع من أصحابه دون ذكر لفظ: «الجمعة».

— **الأوزاعي**، من رواية: موسى بن أعين، ومحمد بن كثير المصيصي، والوليد بن مسلم، وقد اختلف على الوليد بن مسلم، فيرويه عنه على الوجه السابق: محمد بن الصباح، وعلي ابن سهل الرملي،

وخالفهما محمد بن عبد الله بن ميمون في لفظه، فزاد لفظ: «الجمعة».

والمحفوظ عن الوليد ما وافق فيه الثقات من أصحاب الأوزاعي على هذا الوجه، وقد أشار الدارقطني إلى الخلاف على الوليد، وحمل فيه على محمد بن عبد الله بن ميمون، وحكم على روايته بالوهم، فقال: "قال محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، عن الوليد، عنه «من أدرك ركعة من الجمعة»... ووهم في هذا القول"^(٤).

وقد خالف الجمع من أصحاب الأوزاعي السابقين ممن رواه على الوجه الصواب: عبد القدوس بن الحجاج الخولاني - أبو المغيرة -، فرواه عنه عن سعيد بن المسيب، عن أبي

(١) العلل (٢١٦/٩).

(٢) التقريب (ص ٥١٠).

(٣) العلل (٢١٦/٩).

(٤) العلل (٢٢٤/٩).

هريرة كما في الوجه الرابع، ولا يصح عنه.

وعلى هذا فإن المحفوظ عن الأوزاعي هو ما وافق فيه أصحاب الزهري الأئبات على هذا الوجه.

— يحيى بن سعيد الأنصاري، من رواية سليمان بن بلال، وهو ثقة^(١).

وهو المحفوظ عن يحيى؛ لأنه من رواية الأوثق عنه.

— معمر، من رواية: عبدالرزاق، وهو ثقة حافظ^(٢) وابن المبارك، ثقة ثبت^(٣). وعبدالأعلى بن عبد الأعلى، وهو ثقة^(٤).

وقد خالف الجمع ممن رووه عن معمر على هذا الوجه وهيب بن خالد فرواه عن معمر، عن الزهري مرسلًا - ولا يصح عن معمر؛ لتفرده وهيب به ومخالفته الجمع من الرواة عنه.

— يزيد بن عبدالله بن الهاد، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: الليث بن سعد، وحيوة بن شريح، وهو ثقة^(٥).

وخالفهما: نافع بن يزيد، وهو ثقة^(٦) فقال: عن ابن الهاد، عن (عبد الوهاب بن أبي بكر، عن الزهري)، فزاد في الإسناد: (عبد الوهاب بن أبي بكر)، وفي المتن لفظ: «فضلها»، وهي زيادة شاذة سواء في المتن أو الإسناد، وقد أعلها الطحاوي، وحكم عليها بالتفرد، ورجح رواية الجمع من رواية: الليث بن سعد، ومن تابعه عن ابن الهاد؛ عن الزهري، بلفظ «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة». بدون ذكر (عبد الوهاب بن أبي بكر) في الإسناد، وفي المتن: «فضلها».

حيث قال - الطحاوي - : "فلم نجد أحدا رواه عن ابن شهاب «بإدراك الصلاة وفضلها»

(١) التقريب (ص ٢٥٠).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٥٤)، وتقدم في الحديث السابع.

(٣) المرجع السابق (ص ٣٢٠)، وتقدم في حديث الرابع عشر.

(٤) التقريب (ص: ٣٣١).

(٥) العلل (٩/ ٢٢٤).

(٦) التقريب (ص ٥٥٩).

غير عبد الوهاب بن أبي بكر وهو مقبول الرواية، وقد وجدنا الليث بن سعد رواه بغير ذكر لعبد الوهاب، وبغير ذكر لإدراك الصلاة وفضلها ... فكان ما رواه الليث كافياً ...^(١).

وقد اختلف على الليث بن سعد، فيرويه عنه يونس بن المؤدب، - وهو ثقة ثبت^(٢)، - علقه الدارقطني عنه ولم أقف عليه موصولاً - ، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن الزهري، عن أبي سلمة.

وخالف يونس بن المؤدب بكر بن يونس الشيباني فجعله عن الليث عن يزيد بن عبد الله ابن الهاد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، ولا يصح عن الليث - شعيب بن أبي حمزة، ثقة ثبت، من أثبت الناس في الزهري^(٣).

وقد خالف أصحاب الزهري ممن رواه على الوجه الصواب بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

- أسامة بن زيد الليثي، وهو صدوق له أوهام^(٤).

وفي السند إليه أيضاً: يحيى بن أيوب، قال أحمد: يخطئ خطأ كثيراً، وقال الحاكم: "إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتابه فليس به بأس"، وقال الدارقطني: "في بعض حديثه اضطراب"^(٥).

- صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف ولا سيما في الزهري^(٦).

- قرّة بن عبد الرحمن، صدوق له مناكير^(٧)، وفي السند إليه: يحيى بن حميد، قال البخاري: أما يحيى بن حميد، فمجهول الحال، لا يعتمد على حديثه، غير معروف

(١) شرح مشكل الآثار (٦/٩١ ح ٢٣١٨).

(٢) التقريب (ص ٦١٤).

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص ٤٢)، تهذيب الكمال (١٢/٥١٦-٥٢٠)، التقريب (ص ٢٦٧).

(٤) التقريب (ص ٩٨)، وتقدم في الحديث الثاني.

(٥) التهذيب (١١/١٦٤).

(٦) المرجع السابق (٤/٣٨٠).

(٧) المرجع السابق (ص ٤١٠).

بصحة^(١).

انفرد عن قرّة بزيادة: «يقيم الإمام صلبه».

وقد اتفق الأئمة على إعلال هذه الزيادة: البخاري، والعقيلي، وابن عدي، والبيهقي، وحمل ابن عدي على: "يحيى بن حميد" فقال: "هذه الزيادة: «قبل أن يقيم الإمام صلبه» يقولها: يحيى بن حميد، عن قرّة..."^(٢).

وقال العقيلي: "لعل هذا من كلام الزهري فأدخله يحيى بن حميد في الحديث، ولم ينبه عليه"^(٣).

من خلال العرض السابق للرواة يظهر جلياً أن من رواه بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك»، أكثر وأقوى ممن خالف في لفظه، قال الدارقطني: "والصحيح قول: عبيد الله بن عمر، ويحيى الأنصاري، ومن تابعهم على الإسناد والمثن"^(٤).

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن الزهري:

— ابن أبي ذئب **ثُمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة**، ولا يصح الطريق إليه ففي السند عمر بن حبيب العدوي، وهو ضعيف^(٥).

— **عمر بن قيس المكي**، قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: أحاديثه بواطيل، وقال البخاري: منكر الحديث^(٦).

— **ياسين بن معاذ الزيات**، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال البخاري: منكر

(١) القراءة خلف الإمام (ص ٥١٩).

(٢) الكامل (٢٢٨/٧).

(٣) الضعفاء (٣٩٨/٤).

(٤) العلل (٢٢٤/٩).

(٥) التقريب (ص ٤١٠).

(٦) الضعفاء للبخاري (ص ٩٧)، الجرح والتعديل (١٣٠/٦)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٢٢١)، تهذيب

الكامل (٤٩٠/٢١).

الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف^(١).

ومع ما فيه من كلام فقد اختلف عليه فيرويه عنه على الوجه السابق: وكيع، ويوسف بن أسباط، وعبد الله بن الحارث.

وخالفهم وكيع في رواية عنه وقد جاءت معلقة كما عند الدارقطني، ولم أقف عليها - فرواه عنه عن سعيد بن المسيب، أو أبي سلمة، عن أبي هريرة، - بالشك -، وخالفهم - أيضًا - يحيى بن أيوب فرواه عنه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - رضي الله عنه كما في الوجه الرابع - فهذه ثلاثة أوجه عنه.

وبالنظر في الاختلاف على ياسين بن معاذ الزيات يتبين لي ثبوت هذه الأوجه عنه، وأن هذا الاختلاف من قبله هو؛ لأنه كما تقدم ضعيف.

— يزيد بن عبد الله بن الهاد، من رواية الليث بن سعد، وفي السند إليه: بكر بن يونس ابن بكير الشيباني - علقه الدارقطني عنه ولم أقف عليه موصولاً - وهو ضعيف^(٢).

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن الليث لا يصح.

ومن خلال عرض أحوال الرواة يظهر جلياً أن هذا الوجه لا يصح عن الزهري.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن الزهري:

— الحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس^(٣).

— ياسين بن معاذ الزيات، تقدم بيان حاله أنه ضعيف، والخلاف عليه.

— عبدالرزاق بن عمر الدمشقي، متروك الحديث عن الزهري، لين في غيره^(٤).

(١) التاريخ الكبير (٤٢٩/٨)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٢٥٢)، الجرح (٣١٢/٩)، السنن للدارقطني

(٢/٣٢٠ ح ١٦٠٢).

(٢) التقريب (ص ١٢٧).

(٣) التقريب (ص ١٥٢)، وتقدم في الخامس عشر.

(٤) التقريب (ص ٣٥٤).

— الأوزاعي، من رواية: أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

تفرد بهذا الوجه عن الأوزاعي وخالف الجمع ممن روه عنه عن الزهري، عن أبي سلمة، بدون ذكر (سعيد) في الإسناد. — كما جاء في الوجه الثاني. —

وقد أشار النسائي إلى تفرده، ومخالفته حيث قال: "لا نعلم أحدًا تابع أبا المغيرة على قوله: عن سعيد، عن أبي هريرة، والصواب: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة"^(٢).
وحكم الدارقطني على زيادته بالوهم، حيث قال: "قال أبو المغيرة: عن (سعيد) عن أبي هريرة، ووهم في ذكر سعيد"^(٣).

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن الأوزاعي غير محفوظ.

— سليمان بن أبي داود الحراني، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث^(٤).

— نوح بن أبي مريم، قال الدارقطني: "لم يروه هكذا إلا نوح بن أبي مريم، وهو ضعيف الحديث، متروك"^(٥).

وعليه فإن هذا الوجه — أيضًا — لا يصح عن الزهري؛ كما يظهر من حال الرواة عنه.

وأما الوجه الخامس:

فيرويه عن الزهري:

— معمر، من رواية: وهيب بن خالد الباهلي، وهو ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بآخرة^(٦). —

(١) الجرح والتعديل (٥٦/٦)، والثقات لابن حبان (٤١٩/٨)، سؤالات السلمى (ص ٢٠٢)، تهذيب التهذيب (٣٦٩/٦)، التقريب (ص ٣٦٠).

(٢) العلل (٢١٦/٩).

(٣) المرجع السابق (٢١٦/٩).

(٤) التاريخ الكبير (١١/٤)، الجرح والتعديل (١١٥/٤).

(٥) السنن (١٢٦/٢) ح ١٥٨٥.

(٦) التقريب (ص ٥٨٦).

- علقه الدارقطني عنه، ولم أقف عليه موصولاً -

خالف وهيب بن خالد: الجمع ممن روه عن الزهري على الوجه الصواب، وهم: عبدالرزاق، وابن المبارك، وعبد الأعلى جميعهم روه عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم - كما جاء عنهم في الوجه الثاني - وقد نبّه على مخالفته الدارقطني فقال: "خالفهما وهيب بن خالد في الإسناد دون المتن، فقال: عن معمر، عن الزهري" ^(١).

وعليه فإن هذا الوجه عن معمر غير محفوظ.

وأما الوجه السادس:

فيرويه عن الزهري:

- يحيى بن أبي أنيسة، ضعيف ^(٢). ولا يصح هذا الوجه عن الزهري.

والخلاصة في عرض الخلاف في هذا الحديث أنه من وجهه الراجح - الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك» - صحيح، وهو من هذا الوجه في الصحيحين.

وهو الوجه الذي أشار البزار إلى رجحانه، فقال: "الحفاظ يروون هذا الحديث عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة".

وقد صرح الدارقطني بصحته، فقال: "الصحيح قول عبيد الله بن عمر، ويحيى الأنصاري، ومن تابعهم على الإسناد، والمتن" ^(٣).

(١) العلل (٢١٧/٩).

(٢) التقريب (ص ٥٨٨).

(٣) العلل (٢٢٤/٩).

الحديث الثالث والأربعون

قال البزار (٢٦١/١٢):

٦٠٢٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ السَّجِسْتَانِي، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ».

وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ إِنَّمَا يُرَوَّيَانِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا وَأَسْنَدَهُمَا الْعَلَاءُ وَحْدَهُ.

تخريج حديث: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٧٤ ح ٤٤٦)، والطبراني في الكبير (١٢/٢٨١ ح ١٣١١٨) من طريق عمرو بن خالد،

وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص ١٠٣ ح ١٠٧) من طريق يحيى بن صالح،

وابن عدي في الكامل (٥/٢٣٣) من طريق أبي طالب عبد الجبار بن عاصم،

ثلاثتهم: (عمرو بن خالد، ويحيى بن صالح، وعبد الجبار بن عاصم) عن العلاء بن سليمان الرقي به، بمثله.

✽ أخرجه الدارقطني في العلل (١٢/٢٨٨ س ٢٧٢٠) - معلّقاً - عن عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن الزهري، بنحوه.

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن أبيه (موقوفاً).

✽ أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١/١١٥ ح ٨٥)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/٣٩٤ ح ١٠٤٢) من طريق مالك في الموطأ، وهو في الموطأ من رواية يحيى الليثي (١/٤٢ ح ٩١)، ومُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (١/٥٩ ح ١٢)،

والدارقطني في العلل (١٢/٢٨٨ س ٢٦٧٨) - معلّقاً - عن معمر، وسفيان بن عيينة،

وأي المليح الرقي،

أربعتهم: (مالك، ومعمّر، وسفيان بن عيينة، وأبو المليح الرقي) عن الزهري به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، تبين أن الحديث اختلف فيه على الزهري على وجهين، هما:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: العلاء بن سليمان الرقي.

وعقيل بن خالد، علقه الدارقطني عنه.

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن أبيه (موقوفاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: مالك، ومعمّر، علقه الدارقطني عنه.

وسفيان بن عيينة، علقه الدارقطني عنه.

وأي المليح الرقي، علقه الدارقطني عنه.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن الزهري:

— **العلاء بن سليمان الرقي**، قال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال

ابن عدي: منكر الحديث، ويأتي بمتون وأسانيده، لا يتابعه عليها أحد، وقال الهيثمي:

منكر الحديث^(١).

— **عقيل بن خالد**، والإسناد إليه ضعيف فيه: عبدالله بن لهيعة، كما أشار إلى ذلك

الدارقطني، — ولم أقف على الرواية موصولةً — وقد اختلفت فيه أقوال العلماء، فبعضهم

لا يراه شيئاً، وبعضهم يكتب حديثه للاعتبار، وآخرون يرون أن ما رواه قبل احتراق

كتبه حسنٌ، ومنهم من لا يرى لقصة الاحتراق أصلاً، وقال بعضهم: ما رواه عنه

(١) سؤالات البرذعي (٧٠١/٢)، الجرح والتعديل (٣٥٦/٦)، الكامل (٢٢٣/٥)، مجمع الزوائد (٢٤٨/١).

العبادلة ابن المبارك، وابن وهب، وابن المقرئ، قوي، وغيرهم ضعيف^(١).

وعليه فلا تصح رواية ابن لهيعة هذه.

وبهذا فإن هذا الوجه لا يصح عن الزهري، وقد أشار البزار إلى ذلك حينما نص على أن العلاء بن سليمان الرقي تفرد به، فقال: "هذان الحديثان إنما يرويان عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، وأسندهما العلاء وحده".

وكذا قال ابن عدي: "وهذا لا يرويه عن الزهري غير العلاء بهذا الإسناد"^(٢).

وقال الدارقطني: "ورفعه وهم، والصحيح ما رواه مالك بن أنس..."^(٣).

وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن الزهري.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الزهري:

أصحابه الأثبات، وهم: مالك بن أنس، ومعمّر بن راشد، وابن عيينة، - علقه الدارقطني عن معمّر، وابن عيينة، ولم أقف على رواية هؤلاء الذين علقهم عنهم الدارقطني - . وعلى كل حال فهذا الوجه هو المحفوظ عن الزهري، وقد أشار البزار إلى رجحانه فقال: "هذان الحديثان إنما يرويان عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً".

وقد صرح الدارقطني بصحته، فقال: "والصحيح ما رواه مالك بن أنس، وابن عيينة، وأبو المليح الرقي، ومعمّر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، من قوله"^(٤).

والحديث من وجهه الراجح: الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه موقوفاً، صحيح - والله أعلم - .

(١) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله (٢٩/١)، الجرح والتعديل (١٤٦/٥)، تهذيب الكمال (٤٩٨/١٥)، شرح علل الترمذي (٤٢٠/١)، تهذيب التهذيب (٣٧٥/٥).

(٢) الكامل (٢٢٣/٥).

(٣) العلل (٢٨٨/١٢).

(٤) العلل (٢٨٨/١٢).

الحديث الرابع والأربعون

قال البزار (٢٦١/١٢):

٦٠٢٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ السَّجِسْتَانِي، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ».

وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ إِنَّمَا يُرَوَّيَانِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا وَأَسْنَدُهُمَا الْعَلَاءُ وَخَدَهُ.

تخريج حديث: «توضؤوا مما غيّرت النار»

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

✽ أخرجه الطبراني في الكبير (٢٨١/١٢ ح ١٣١١٧) من طريق عمرو بن خالد الحراني،

وابن عدي في الكامل (٢٢٣/٥) من طريق عبد الجبار بن عاصم،

كلاهما: (عمرو بن خالد، وعبد الجبار بن عاصم) عن العلاء بن سليمان الرقي به، بنحوه.

✽ وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٥٧/٢ ح ١٩١٤) من طريق عقيل بن خالد، عن

الزهري به، بنحوه.

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن أبيه (موقوفاً).

✽ أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٧٤/١ ح ٦٧١) عن معمر،

وابن عبد البر في التمهيد (٣٣٦/٣) - معلقاً -، عن يونس بن يزيد الأيلي،

كلاهما: (معمر، ويونس بن يزيد الأيلي) عن الزهري، من فعل ابن عمر: «أنه كان يتوضأ

مما مسّت النار».

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناءً على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على

الزهري على وجهين، هما:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: العلاء بن سليمان الرقي، وعقيل بن خالد.

الوجه الثاني: الزهري، عن سالم، عن أبيه (موقوفاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: معمر بن راشد. ويونس بن يزيد الأيلي، علقه ابن عبد البر عنه.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن الزهري:

- **العلاء بن سليمان الرقي**، وقد تقدم بيان ضعفه في الحديث السابق.
- **عقيل بن خالد**، والإسناد إليه: وجادة، إذ قال راويها أبو الطاهر ابن السرح: "وجدت في كتاب خالي: حدثني عقيل بن خالد"، فهذه رواية احتمال دخول الخطأ عليها أكبر من غيرها.
- وهذه الوجادة روى منها أبو الطاهر عدة أحاديث، حكم الأئمة على بعضها بالتفرد والخطأ، قال أبو حاتم: "هو خطأ"^(١).
- وقد ألمح الدارقطني إلى إعلاها بقوله: "فروي عن عقيل"^(٢)، ولم يجزم بنسبتها إليه كعادته في نسبة الروايات إلى رواها.
- وأيضاً في السند إليه: أحمد بن محمد بن نافع شيخ الطبراني، لم أقف له على ترجمة، إلا ما أورده الذهبي وقال: لا أدري من ذا؟ ذكره ابن الجوزي مرة وقال: اتهموه^(٣).
- وعليه فإن هذا الوجه لا يصح عن الزهري، وقد أشار البزار إلى ذلك حينما نص على أن

(١) العلل (٢٨/٢).

(٢) العلل (٢٨٠/١٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١٤٦/١).

العلاء بن سليمان الرقي تفرد به، فقال: "هذان الحديثان إنما يرويان عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، وأسندهما العلاء وحده".

وكذا قال ابن عدي: "وهذا لا يرويه عن الزهري غير العلاء بهذا الإسناد" ^(١).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الزهري:

— معمر بن راشد، ويونس بن يزيد الأيلي، كلاهما من أصحاب الزهري الأثبات، قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك، وهو أحب إلي من سفيان، ويونس، ومعمر وعقيل، وقال مرة: يونس، ومعمر عالمان بالزهري ^(٢).

وهو الوجه الذي أشار البزار إلى رجحانه فقال: "هذان الحديثان إنما يرويان عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً".

وقد صرح ابن أبي حاتم بصحته، فقال: "والذي عندي: أن الصحيح: ما رواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، موقوفاً" ^(٣).

وكذا قال الدارقطني: "والصحيح، موقوفاً" ^(٤). والحديث من وجهه الراجح: الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه موقوفاً، صحيح - والله أعلم -.



(١) الكامل (٢٢٣/٥).

(٢) تاريخ ابن خيثمة (٢٧٢/١).

(٣) العلل (٢٨/٢).

(٤) العلل (٢٨٠/١٢).

الحديث الخامس والأربعون

قال البزار (٢٦٩/١٢):

٦٠٤٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَحْثَرَةَ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيْبَهُ فَإِنْ مُوسِرٌ^(١) قَوْمٌ عَلَيْهِ بِأَعْلَى الْقِيَمَةِ، أَوْ قَوْمٌ قِيَمَةٌ لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، ثُمَّ أَعْتَقَ».

وَلَا نَعْلَمُ أَسْنَدَ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ الْمَكِّيَّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَاهُ دَاوُدُ الْعَطَّارُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

✽ أخرجه البخاري (٤٤٥/٨ ح ٢٣٣٧) عن علي ابن المديني،

ومسلم (٤٩٢/٨ ح ٣١٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٦٥/١٠ ح ٢١٣٣٠) من طريق عمرو الناقد، ومحمد بن يحيى،

والنسائي في الكبرى (٤٩٢١ ح ٢٥/٥ ح ٤٩٢٢) عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم،

الشافعي في المسند (١٩٤/١ ح ٩٤٣) - ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار (٤٠/١٢ ح ٤٦٨٠) والبيهقي في الكبرى (٢٧٢/١٠ ح ٢١٨٦٢)، -،

والحميدي (٥٤٢/١ ح ٦٨٦)

(١) كذا هو في المسند، وفي مصادر التخريج "فإن كان موسر".

وأحمد (٤٤٧/١ ح ٤٥٨٩)، - ومن طريقه أبو داود (٤٥٣/١٠ ح ٣٤٣٨)، وأبو عوانة في المستخرج (٢٢٧/٣ ح ٤٧٦٣) -،

ثمانيتهم: (علي ابن المديني، وعمرو الناقد، ومُحَمَّد بن يحيى، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم، والشافعي، والحميدي، وأحمد بن حنبل) عن سفيان بن عيينة به، بنحوه.

✽ وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٥٠/٩ ح ١٦٧٢١) - ومن طريقه مسلم (٤٩٣/٨ ح ٣١٥١)، وأبو داود (٤٥٢/١٠ ح ٣٤٣٧)، والنسائي في الكبرى (٢٦/٥ ح ٤٩٢٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤١/١٢ ح ٤٦٨١)، والبيهقي في الكبرى (٢٧٥/١٠ ح ٢١٨٦٥) - من طريق الزهري، عن سالم به، بلفظ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ عَتَقَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَالِهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ».

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن ابن عمر (مرفوعاً).

✽ أخرجه النسائي في الكبرى (٢٥/٥ ح ٤٩٢٠)، - وعنه الدولابي في الأسماء والكنى (٧١/٤ ح ٧٨٩)، - من طريق قتيبة بن سعيد،

والطبراني في الكبير (٤٥١/١٢ ح ١٣٦٤٠)، من طريق هوزة بن خليفة،

والقطيعي في جزء الألف (١٩١/١ ح ١٢٣)، من طريق سعيد بن أبي مريم،

ثلاثتهم: (قتيبة بن سعيد، وهوزة بن خليفة، وسعيد بن أبي مريم) عن داود بن عبد الرحمن، به، ولم يذكر لفظ: «لَا وَكَسَ، وَلَا شَطَطَ».

✽ وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٤/٥ ح ٤٩١٧)، (٢٤/٥ ح ٤٩١٨)، (٢٤/٥ ح ٤٩١٩)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤١٣/١٣ ح ٥٣٧٢)، والدارقطني في العلل (٤٠٢/١٢ ح ٢٨٢٩) - معلقاً - من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن عمرو بن دينار به، إلا أنه عند النسائي في حديث (٤٩٣٩ ح)، والطحاوي في حديث (٥٣٧٢ ح) قرن عبد العزيز بن رفيع بين عمرو بن دينار وابن أبي مليكة، فقال: عمرو بن دينار، وابن أبي مليكة عن عمر رضي الله عنه بلفظ: «مَنْ أَعْتَقَ عَتَاةً فِيهَا شِرْكٌ فَتَمَامُ عَتَقِهِ عَلَى الَّذِي عَتَقَهُ».

وفي حديث (٤٩١٩) عند النسائي، أبهم عبد العزيز بن رفيع شيخه، فقال: عن أشياخ

من أهل مكة، عن ابن عمر عن النبي ﷺ ... بنحوه.

وجاء عند النسائي في حديث (١٨٠/٣ ح ٤٩٣٩)، وأبي نعيم في الحلية (٦٣/٥) جعله عبد العزيز بن رفيع: عن حبيب بن أبي ثابت، - بدلاً عن عمرو بن دينار - عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ فِي عَبْدٍ ضَمِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْصَابَهُمْ».

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على عمرو ابن دينار على وجهين، هما:

الوجه الأول: عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سفيان بن عيينة.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار، عن ابن عمر، (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: دواد بن عبدالرحمن العطار، وعبد العزيز بن رفيع.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— سفيان بن عيينة، وهو المقدم في أصحاب عمرو بن دينار، قال أحمد: أعلم الناس بعمرو بن دينار؛ ابن عيينة، وقال ابن معين: سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو ابن دينار، وقال الدارقطني: أرفع الرواة عن عمرو بن دينار: ابن جريج، وابن عيينة، وشعبة، وحماد بن زيد^(١).

وهذا الوجه هو الوجه الراجح عن عمرو بن دينار؛ فقد رجحه كبار النقاد، قال البزار: "والصواب ما رواه ابن عيينة".

وكذا قال الدارقطني: "والصحيح: حديث ابن عيينة، عن سالم، عن أبيه"^(٢).

(١) سؤالات أبي عبد الله بن بكير، (١٤٣)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٥٥/١)، وقد تقدم في الحديث السابع.

(٢) العلل للدارقطني (٤٠٢/١٣).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن عمرو بن دينار:

— داود بن عبد الرحمن العطار، قال ابن معين: ثقة^(١)، وقال البخاري: داود بن عبد الرحمن صدوق إلا أنه ربما يهمل في الشيء^(٢)، وقال أبو حاتم: لا بأس به، صالح^(٣).
وقد خالف بإسقاطه سالماً من هو أوثق منه: سفيان بن عيينة - كما في الوجه الأول -
وقد سئل ابن معين: أيما أثبت في عمرو بن دينار، ابن عيينة، أو محمد بن مسلم؟ فقال: ابن عيينة أثبت في عمرو بن دينار، من محمد بن مسلم، ومن داود العطار، وسفيان أكثر حديثاً منهم عن عمرو وأُسند^(٤).

وقد أشار البزار إلى إعلال هذا الوجه عن عمرو بن دينار، فقال: "وقد رواه داود العطار عن عمرو بن دينار، قال: سمعت ابن عمر، والصواب ما رواه ابن عيينة"^(٥).

وأما رواية: عبد العزيز بن رفيع، فقد اختلف عليه: فمرة يروى عنه على هذا الوجه، ومرة عن عمرو أو ابن مليكة، ومرة عن حبيب بن أبي ثابت، ومرة يقول: عن أشياخ من أهل مكة، مما يدل على عدم ضبطه للحديث.

وقد أشار الدارقطني إلى الخلاف عليه، ثم عقب عليه بقوله: "الصحيح حديث ابن عيينة، عن سالم، عن أبيه"^(٦).

وعلى هذا فلا يحتج بهذا الطريق.

فالمراجع إذا عن عمرو بن دينار هو الوجه الأول وهو: عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ - صحيح؛ وهو من هذا الوجه في الصحيحين.
ومما يقوي هذا الوجه - أيضاً - رواية الزهري عن سالم عن أبيه.

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص ١٠٧)، تهذيب الكمال (٨/٤٣١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/١٨٨ ح ٨٨٤٢) لعله نقله عن كتاب (القراءة خلف الإمام) للبخاري أو نقله عن

علل الترمذي الكبير، وليس في المطبوعة. وانظر العلل (ص ١٨٢)؛ ففيه وهم لداود بيّنه البخاري.

(٣) الجرح والتعديل (٣/٤١٧).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (١/٣١٦).

(٥) البزار (١٢/٢٦٨).


(٦) العلل للدارقطني (١٢/٤٠٢).


الحديث السادس والأربعون

قال البزار (٢٨١/١٢):

٦٠٨٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْجَوَّابِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ. وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو الْجَوَّابِ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ الْحُقَاطُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ.


تخريج الحديث:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً)  أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٩١/٢ ح ٢٩٦) من طريق سليمان الطبراني، عن إبراهيم بن سعيد به، بمثله.

 وأخرجه الدارقطني في العلل (٢٩٣/١٢ س ٢٧٢٥) من طريق بدر بن الهيثم، ومُحَمَّد بن جعفر الطبري،

كلاهما (بدر بن الهيثم ومُحَمَّد بن جعفر الطبري) عن مُحَمَّد بن إِسْحَاق به، بمثله.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر (موقوفاً).

 أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٤٢٣/٣ ح ٦١٨٤)،

وابن سعد في الطبقات (٣٤٠/٣ ح ٤١٧٢)، وابن أبي شيبه (٤٦٢/٢ ح ١١٠٥٣) عن وكيع بن الجراح،

وابن المقرئ في معجمه (٣٦٧/١ ح ١٢١٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤٨/٤٤ ح ٥) من طريق حماد بن أسامة،

والدارقطني في العلل (٢٩٣/١٢ س ٢٧٢٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

أربعتهم: (عبدالرزاق، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، وحماد بن أسامة) عن سفيان الثوري به، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على سفيان الثوري على وجهين، هما:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أبي الجواب الأحوص بن الجواب.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر (موقوفاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: عبدالرزاق، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، وحماد بن أسامة.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن سفيان الثوري:

— أبو الجواب الأحوص بن جواب، قال ابن معين: ليس بذلك القوي، وقال مرة: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال: ابن حبان: كان متقناً وربما وهم، لخص حاله ابن حجر فقال: صدوق ربما وهم^(١).

ومع ما فيه من كلام فقد أخطأ في هذا الوجه، وخالف من هم أوثق منه بدرجات، وقد نص على هذا البزار، إذ قال: "وهذا الحديث أخطأ فيه أبو الجواب عن الثوري، وإنما رواه الحفاظ: عبدالرحمن وغيره عن سفيان، عن عاصم، عن سالم، عن أبيه، أن عمر كفن في ثلاثة أثواب".

ومع خطئه بهذا الوجه تفرد برفعه ولم يتابع عليه، قال الخطيب البغدادي: "يقال: إن أبا

(١) الضعفاء لابن شاهين (١٧٢/١)، الجرح والتعديل (٣٢٨/٢)، الثقات (٨٩/٦)، التقريب (ص ٩٦).

الجواب تفرد بروايته عن الثوري^(١).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن سفيان الثوري:

جمع من أصحابه الحفاظ، وهم: عبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم كما هو ظاهر في التخريج.

وهو الوجه الذي أشار البزار إلى رجحانه، فقال: "وإنما رواه الحفاظ: عبدالرحمن وغيره عن سفيان، عن عاصم، عن سالم، عن أبيه، أن عمر كفن في ثلاثة أثواب".

وكذا قال الدارقطني: "رواه يحيى القطان، عن الثوري بهذا الإسناد: أن عمر كفن، وهو الصواب"^(٢).

وهو ظاهر فإن رواته أكثر عدداً، وأجل قدراً.

والحديث من وجهه الراجح: سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، (موقوفاً) - ضعيف؛ لضعف حال؛ عاصم بن عبيد الله، ضعفه مالك، وقال يحيى: ضعيف لا يحتج بحديثه، وقال ابن حبان: كان سيئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ فيترك^(٣).

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٩١ ح ٣٧٥).

(٢) العلل (١٢/٢٩٣ ح ٢٧٢).

(٣) التاريخ الأوسط (٤/٨٢٨)، الجرح والتعديل (٦/٣٤٧)، المجروحون لابن حبان (٢/١٢٧)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/٧٠).

الحديث السابع والأربعون

قال البزار (٢٨١/١٢):

٦٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا فروة بن سليمان، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ الْجَزْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا وَنَافِعًا يُحَدِّثَانِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي التَّيْمَمِ بِالصَّعِيدِ: «أَنْ تَضْرِبَ بِكَفِّكَ عَلَى الثَّرَى، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ، ثُمَّ تَضْرِبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَتَمْسَحَ بِهِمَا ذِرَاعَيْكَ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ نَافِعٍ وَسَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحَفَظُ يُوقِفُونَهُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، عَلَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ الْعَصْرِيَّ قَدْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٠٨٩ - حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول المرفوع.

✽ أخرجه الدارقطني في السنن (٣٣٢/١ ح ٦٩٠)، والحاكم (١٧٩/١ ح ٦٣٦) من طريق شاذان بن سوار، عن سليمان بن أبي داود به، بلفظ: «التيمم: ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين».

✽ وأخرجه الدارقطني في السنن (٣٣٤/١ ح ٦٨٩) والحاكم (١٧٩/١ ح ٦٣٥)، من طريق الزهري، عن سالم به، بلفظ: «تيممنا مع رسول الله ﷺ فضربنا بأيدينا على الصعيد الطيب، ثم نفضنا أيدينا فمسحنا بها وجوهنا...» الحديث.

✽ وأخرجه أبو داود (٢٤٥/١ ح ٣٣٠) عن أحمد بن إبراهيم الموصلي،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨٥/١ ح ٥٤٥)، وابن المنذر في الأوسط (٢٢١/٢ ح ٥٢١) من طريق يحيى بن حسان،

والعقيلي في الضعفاء (٣٥٧/٧ ح ١٧٣٧)، من طريق سعيد بن منصور،

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١١٠٨/١ ح ١٢٥٣) عن مُجَدِّد بن موسى الحرشي،
والدارقطني في السنن (٣٢٥/١ ح ٦٧٦) من طريق أبي الربيع الزهراني سليمان بن داود،
والبيهقي في الكبرى (٢١٥/١ ح ١٠٧٢) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري،
ستتهم: (أحمد بن إبراهيم الموصلي، ويحيى بن حسان، وسعيد بن منصور، ومُجَدِّد بن موسى
الحرشي، وأبو الربيع الزهراني، ويحيى بن يحيى النيسابوري) عن مُجَدِّد بن ثابت العبدي به، مطولاً.
✽ وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٨٦/١٢ ح ١٣٣٦٦)، وابن عدي (٣٢٠/٦)،
والدارقطني في السنن (٣٢٥/١ ح ٦٥٨)، والحاكم (١٧٩/١ ح ٦٣٥)، و (٣٥/٢) و
ح ١٦٤٣)، من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع به، ولفظه في حديث عبيد الله بن عمر:
«التيمن: ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين»

الوجه الثاني: الموقوف.

✽ أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٢١١/١ ح ٨١٧) - ومن طريقه ابن المنذر في
الأوسط (٢٢١/٢ ح ٥١٨)، والدارقطني في السنن (٣٣٦/١ ح ٦٩٤) -، من طريق الزهري،
عن سالم، عن ابن عمر من فعله.

✽ وأخرجه مالك، في الموطأ، من رواية يحيى بن يحيى الليثي (٥٦/١ ح ١٢٢)، ورواية مُجَدِّد
بن الحسن (١٣٣/١ ح ٧١)،

وعبدالرزاق في المصنف (٢١١/١ ح ٨١٨)، وابن أبي شيبة (١٥٨/١ ح ١٦٨٥)،
والعقيلي في الضعفاء (٣٥٧/٧ ح ١٧٣٨)، والطبري في تفسيره (٤١٤/٨ ح ٩٦٥٨) من
طريق أبيوب السخيتاني،

وعبدالرزاق في المصنف (٢١١/١ ح ٨١٧) عن عبد الله بن عمر العمري،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٤/١ ح ٦٧٨) من طريق عبد العزيز بن أبي رواد،
وعبدالكريم الجزري،

والطبري في تفسيره (٤١٤/٨ ح ٩٦٦٠ ح ٩٦٦١)، وابن المنذر في الأوسط (٢١٨/٢)
ح ٥١٩)، والطحاوي في معاني الآثار (٢٢٨/١)، والدارقطني في السنن (٣٣٤/١ ح ٦٨٨)،

والبيهقي في الكبرى (٢٠٧/١ ح ٩٤١)، من طريق عبيد الله بن عمر^(١)،

والدارقطني في السنن (٣٣٤/١ ح ٦٨٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٧/١ ح ٩٤١) من طريق يونس بن عبيد،

ستتهم: (مالك، وعبد الله بن عمر، وأيوب السخيتاني، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعبد الكريم الجزري، وعبيد الله بن عمر العمري، ويونس بن عبيد) عن نافع به، موقوفاً.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على ابن عمر رضي الله عنهما على وجهين، هما:

الوجه الأول: المرفوع.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سالم، فيما يرويه عنه: سليمان بن أبي داود الحيراني، والزهري - من رواية: سليمان بن أرقم - .
ونافع، فيما يرويه عنه محمد بن ثابت العبدي، وعبيد الله بن عمر - فيما يرويه عنه سليمان بن أرقم - .

الوجه الثاني: الموقوف.

وقد جاء هذا الوجه من رواية: سالم، فيما يرويه عنه: الزهري - فيما رواه عنه: معمر - .
ونافع فيما يرويه عنه: مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر - من رواية يحيى بن سعيد القطان، وهشيم -، وأيوب السخيتاني، وعبد الله بن عمر العمري، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعبد الكريم الجزري، ويونس بن عبيد.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن ابن عمر:

— سالم، واختلف عليه فيرويه عنه على هذا الوجه: سليمان بن أبي داود الجزري، ضعفه

(١) جاء في المطبوع من تفسير الطبري بلفظ: "يحيى بن عبيد الله، عن نافع"، وفيه تحريف والصواب "يحيى عن عبيد الله بن عمر، عن نافع" فحرفت "عن" إلى "بن"، فليس ليحيى بن سعيد القطان رواية عن نافع، وإنما روايته عن عبيد الله بن عمر.

أبو حاتم، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال ابن حبان: يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به، وقال الدارقطني: ضعيف^(١).

وقال أبو زرعة - فيمن سئل عنه - : "هذا حديث باطل، وسليمان بن أبي دواد ضعيف الحديث"^(٢).

- والزهري، والإسناد إليه ضعيف فيه: سليمان بن أرقم؛ متفق على ضعفه وتركه، قال البخاري: تركوه، وقال الذهبي: متروك^(٣)، وذكر البيهقي أنه ضعيف لا يحتج به^(٤).

ومع ما فيه من كلام فقد خالف من هو أوثق منه ممن رواه عن الزهري على الوجه الآخر.

- **نافع**، واختلف عليه، فيرويه عنه على هذا الوجه: محمد بن ثابت العبدي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: هو صالح ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس به بأس لكن روى حديثاً منكراً في التيمم لا يتابعه عليه أحد، وقال البخاري: في حديثه شيء، وقال مرة: يخالف في بعض حديثه، وقال أبو حاتم: ليس هو بالمتين حديثه، وهو أحب إلي من أبي أمية بن يعلى، وصالح المري، روى حديثاً منكراً، وقال ابن حبان: "فإنه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات توها من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به وقال ابن حجر: صدوق لين الحديث"^(٥).

ومع ما فيه من كلام فقد انفرد محمد بن ثابت العبدي بهذا الوجه عن نافع، ولم يتابع عليه، وخالف أصحاب نافع الحفاظ ممن روه على الوجه الآخر، وقد جاء عن الأئمة استنكار روايته هذه، قال أحمد: - كما نقله عنه أبو داود - : "روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم".

(١) الجرح والتعديل (١٢٠/٤)، المجروحين لابن حبان (٣٣٥/١)، ميزان الاعتدال (١٥٠/٤).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٥٤/١).

(٣) التاريخ الكبير (٢/٤)، تهذيب الكمال (٣٥١/١١)، الكاشف (٤٥٦/١).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٧/١ ح ١٠٣٥).

(٥) رواية الدوري (٩٠/٢)، سؤالات ابن أبي شيبه (٦٤/١)، البخاري في الضعفاء (١١٨/١)، التاريخ الكبير

(٥٠/١)، سؤالات أبي داود (٣٣٩/١)، الجرح والتعديل (٢١٦/٧)، والمجروحين (١٥١/٢)، الكامل لابن عدي

(٣٠٦/٧)، التقريب (ص ٨٣٠).

وذكر البخاري مخالفته أصحاب نافع الأثبات، قال: "وخالفه أيوب، وعبيد الله، والناس فقالوا: عن نافع، عن ابن عمر من فعله" (١).

وقال أبو زرعة: "هذا خطأ، إنما هو موقوف"، وذكر العقيلي حديثه في الضعفاء (٢).

وخالفهم فيما ذهبوا إليه: البيهقي، وذكر أموراً تقوي رواية محمد بن ثابت العبدي، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما منها:

- أن هذا الحديث رواه جماعة عن نافع من فعل ابن عمر، والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر إنما هو التيمم فقط، وليس أصل القصة، فهي مشهورة برواية أبي الجهم وغيره، وأن المنكر إنما هو المسح إلى المرفقين، لا أصل القصة ولا روايتها من حديث ابن عمر (٣).

قال البيهقي: "ورفعه غير منكر، فقد روى الضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر: قصة السلام مرفوعة، إلا أنه قصر بها فلم يذكر التيمم، ورواه يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن نافع، عن ابن عمر، فذكر قصة السلام، وذكر قصة التيمم، إلا أنه قال: ثم مسح وجهه ويديه، كما رواه يحيى بن بكير، عن الليث في حديث ابن الصمة".

وقال -أيضاً-: "إنما ينفرد محمد بن ثابت من هذا الحديث بذكر الذراعين فيه دون غيره، وتيمم عبد الله بن عمر، على الوجه والذراعين، وفتواه بذلك تؤكد رواية محمد بن ثابت، وتشهد له بالصحة، فقد صار بهذه الشواهد معلوماً أنه روى قصة السلام، والتيمم عن النبي ﷺ، وهو لا يخالف النبي ﷺ فيما يروى عنه، فتيممه على الوجه والذراعين إلى المرفقين يدل على أنه حفظه من النبي ﷺ، وأن محمد بن ثابت حفظه من نافع" - والله أعلم - (٤).

ودافع عن محمد بن ثابت العبدي فقال: "وقال مسلم بن إبراهيم وفي رواية موسى بن الحسن بن عباد عنه: حدثنا محمد بن ثابت العبدي، وكان صدوقاً، ويحيى بن معين لم ير به بأساً،

(١) التاريخ الكبير (٥١/١)، الضعفاء للعقيلي (٣٨/٤)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٤٩٢/١).

(٢) المجروحين (١٥١/٢).

(٣) نصب الراية للزبيعي (١٥٢/١).

(٤) معرفة السنن والآثار (٨/٢).

في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عنه^(١).

كذا قال البيهقي، والظاهر أن ما ذهب إليه جمهور الأئمة هو الراجح، فرواية محمد بن ثابت المرفوعة منكورة، والموقوف على ابن عمر يعنها ولا يؤيدها. - والله أعلم.

- وأما رواية: عبيد الله بن عمر، فلا تثبت عنه، ففي السند إليه: علي بن ظبيان، متفق على ضعفه، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن نمير: ضعيف الحديث يخطئ في حديثه كله، وقال أبو زرعة: واهي الحديث جداً، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة، وقال ابن حجر: ضعيف^(٢).

قال الدارقطني عن روايته هذه: "كذا رواه علي بن ظبيان مرفوعاً، ووقفه يحيى بن القطان وهشيم، وغيرهما، وهو الصواب"^(٣).

ومع ما فيه من كلام فقد خالف من هو أوثق منه بدرجات ممن رواه عن عبيد الله بن عمر على الوجه الآخر، وعليه فلا يصح هذا الوجه عن عبيد الله بن عمر.

ووافق الدارقطني البيهقي فقال: "رواه علي بن ظبيان، عن عبيد الله بن عمر فرفعه وهو خطأ، والصواب بهذا اللفظ عن ابن عمر موقوف"^(٤).

والخلاصة: أن هذا الوجه المرفوع عن ابن عمر رحمهما الله لا يصح من جميع طرقه - والله أعلم.

أما الوجه الثاني:

فيرويه عن ابن عمر:

- سالم من رواية: الزهري، فيما رواه عنه: معمر بن راشد، وهو من أثبت أصحاب

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٢٨٥/١).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩١/٦)، سؤالات البرذعي (٤٢٩/٢)، المجروحين لابن حبان (١٠٥/٢٠)، تهذيب الكمال (٤٩٦/٢٠)، التقريب (ص ٦٩٩).

(٣) العلل للدارقطني (٣٠٦/١٢).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٧/١ ح ١٠٣٥).

الزهري^(١).

وهو المحفوظ عنه؛ لأنه من رواية الأثبت عنه.

قال البيهقي: "والصحيح رواية معمر وغيره عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر من فعله^(٢)."

— نافع، من رواية جماعة من الرواة وفيهم كبار أصحابه، وهم: مالك بن أنس، وأيوب، وعبيد الله بن عمر.

وقد جاء هذا الوجه عن عبيد الله من رواية أصحابه الأثبات، وهم: يحيى بن سعيد القطان، وهشيم، قال الدارقطني: "وقفه يحيى بن القطان وهشيم، وغيرهما، وهو الصواب"^(٣).

والخلاصة أن الصواب عن ابن عمر وقفه كما قال البزار رحمه الله: "والحفاظ يوقفونه على قول ابن عمر".

(١) شرح علل الترمذي (١/٢٥٠).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/٢٠٧ ح ٩٤١).

(٣) العلل للدارقطني (١٢/٣٠٦).

الحديث الثامن والأربعون

قال البزار (٣٠٠/١٢):

٦١٣٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ حَمَّادٍ بْنُ أَبِي الْخَوَّارِ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَحْسَنُ قِرَاءَةً؟ قَالَ: مَنْ إِذَا سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ حُمَيْدَ بْنَ حَمَّادٍ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ مِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا، وَمِسْعَرٌ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِشَيْءٍ، وَلَمْ نَسْمَعْ ذَا الْحَدِيثِ إِلَّا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرٍ، أَخْرَجَهُ لَنَا مِنْ كِتَابِهِ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: مسعر بن كدام، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر (مرفوعاً).

✽ أخرجه الروياني (٤١٠/٢ ح ١٤١٥)،

والطبراني في الأوسط (٢٠٨/٦ ح ٦٢٠٥) عن مُجَدِّ بْنِ أَحْمَدِ الْوَاسِطِيِّ،

وابن عدي في الكامل (٢٧٧/٢)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١٢٩/١)

ح ٢٣٧) من طريق يحيى بن مُجَدِّ بْنِ صَاعِدٍ،

وابن عدي في الكامل (٢٧٧/٢) من طريق أحمد بن عمرو الربيعي،

والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١٢٩/١ ح ٢٣٧) من طريق عبد الله بن

سليمان، والحسن بن شعبة الأنصاري، ومُجَدِّ بْنِ غَسَّانِ بْنِ جَبَلَةَ،

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٤١/٤ ح ١٩٠٢١) من طريق مُجَدِّ بْنِ غَسَّانِ بْنِ جَبَلَةَ،

الأزدي،

ثمانيتهم: (الروياني، ومُجَدِّ بْنِ أَحْمَدِ الْوَاسِطِيِّ، ويحيى بن مُجَدِّ بْنِ صَاعِدٍ، وأحمد بن عمرو

الربيعي، وعبد الله بن سليمان، والحسن بن شعبة الأنصاري، ومُجَدِّ بْنِ غَسَّانِ بْنِ جَبَلَةَ، ومُجَدِّ

بن مُجَدِّد بن يحيى الأزدي)، عن مُجَدِّد بن معمر البحراني به، بمثله.

الوجه الثاني: مسعر بن كدام، عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن مجاهد (مرسلاً).

✽ لم أقف عليه عند غير البزار.

وللحديث وجهان آخران لم يذكرهما البزار، وهما:

الوجه الثالث: مسعر بن كدام، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن طاوس، مرسلاً

✽ أخرجه ابن أبي شيبة (٤٦٤/١٠ ح ٣٠٥٦٥)، (٥٢٢/٢ ح ٨٨٣٤) عن حماد بن

أسامة، ووكيع بن الجراح،

والدارمي في السنن (٨٢١/٢ ح ٣٤٨٩) عن جعفر بن عون،

وابن عدي (٢٧٨/٢) - معلقاً -، عن مُجَدِّد بن بشر، وشعيب بن إسحاق،

خمسهم: (حماد بن أسامة، ووكيع بن الجراح، وجعفر بن عون، ومُجَدِّد بن بشر، وشعيب ابن

إسحاق) عن مسعر بن كدام، بمثله.

الوجه الرابع: مسعر بن كدام، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن طاوس، عن ابن

عباس، (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٧٧/٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في جزء من حديثه

برواية ابن مردويه (ص ١٨ ح ٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٩/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان

(٣٨٨/٢ ح ٢١٤٥) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، عن مسعر، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبيّن أن الحديث اختلف فيه على مسعر

ابن كدام على أربعة أوجه، هي:

الوجه الأول: مسعر بن كدام، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: حميد بن حماد بن أبي الخوار.

الوجه الثاني: مسعر بن كدام، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن مجاهد (مرسلاً).
علقه البزار عنه.

الوجه الثالث: مسعر بن كدام، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن طاوس (مرسلاً).
وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: حماد بن أسامة، ووكيع بن الجراح، وجعفر بن عون،
ومُجَّد بن بشر، علقه ابن عدي عنه.
وشعيب بن إسحاق، علقه ابن عدي عنه.

الوجه الرابع: مسعر بن كدام، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن طاوس، عن ابن
عباس (مرفوعاً).

وهذا جاء هذا الوجه عنه من رواية: إسماعيل بن عمرو البجلي.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن مسعر بن كدام:

— حميد بن حماد بن خوار التميمي، قال أبو زرعة: شيخ، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب
حديثه، ليس بالمشهور، وقال أبو داود: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما
أخطأ، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال
أيضاً: قليل الحديث، وبعض أحاديثه على قلته لا يتابع عليه، وقال ابن حجر: لين
الحديث^(١).

ومع ما فيه من كلام فقد تفرد به حميد، عن مسعر، وخالف المحفوظ؛ وقد نص على هذا
البزار إذ قال: "هذا الحديث لا نعلم أحداً تابع حميد بن حماد على روايته، وإنما يرويه مسعر،
عن عبد الكريم، عن مجاهد مرسلاً".

ومما يزيد هذا الوجه ضعفاً أن مسعر لا تعرف له رواية عن عبد الله بن دينار؛ نص على
هذا البزار، إذ قال: "مسعر لم يحدث عن عبد الله بن دينار بشيء، ولم نسمع ذا الحديث إلا

(١) — سؤالات الآجري لأبي داود (ص ٢٤١)، الجرح والتعديل (٣/٢٢٠)، الثقات لابن حبان (٨/١٩٧)، الكامل
(٢/٢٧٨)، تهذيب الكمال (٧/٣٥٣)، تقريب التهذيب (ص ١٨٢).

من مُجَّد بن معمر؛ أخرجه لنا من كتابه".

وقال ابن عدي عن هذا الوجه، ووجه آخر كما سيأتي في الوجه الرابع: "والروايتان جميعاً غير محفوظتين، والصحيح مرسل عن طاوس"^(١).

وعلى هذا فإن هذا الوجه عن مسعر لا يصح.

وأما الوجه الثاني:

فعلقه البزار، ولم يتبين لي من رواه على هذا الوجه.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن مسعر بن كدام:

— حماد بن أسامة، قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: كان ثبّناً، ما كان أثبتة لا يخطئ، وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث، وقال الذهبي: الكوفي الحافظ، حجة عالم، وقال ابن حجر: ثقة، ثبت ربما دلس^(٢).

— وكيع بن الجراح، قال ابن معين: الثبت بالعراق وكيع، وقال أحمد: كان وكيع بن الجراح إمام المسلمين في وقته، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد^(٣).

— جعفر بن عون، قال ابن سعد، وابن معين، والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد: رجل صالح ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق^(٤).

— مُجَّد بن بشر بن العبدى، - علقه ابن عدي عنه ولم أقف عليه موصولاً - قال ابن

(١) الكامل (٢٧٨/٢).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٢/٣)، الثقات للعجلي (٣١٨/١)، تهذيب الكمال (٢٢٢/٧)، تقريب التهذيب (ص ١٧٧).

(٣) الجرح والتعديل (٢٢٠/١)، تاريخ بغداد (٦٧٤/١٥)، تهذيب الكمال (٤٧٣/٣٠)، التقريب (ص ٥٨١)، وقدم تقدم في الحديث الحادي عشر، رقم (٥٢٧٥).

(٤) الطبقات الكبير (٥١٩/٨)، الثقات للعجلي (٢٧٠/١)، الثقات لابن حبان (١٤١/٦)، تهذيب الكمال (٧٢/٥)، التقريب (ص ١٤١).

سعد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب الفسوي، والنسائي، وابن حجر: ثقة، وزاد ابن حجر: حافظ^(١).

— شعيب بن إسحاق الأموي، — علقه ابن عدي عنه ولم أقف عليه موصولاً — قال ابن سعد وابن معين، وأحمد، وأبو داود، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة، رمي بالإرجاء^(٢).

ومن خلال عرض أحوال الرواة يظهر جلياً أن هذا الوجه هو المحفوظ عن مسعر بن كدام، وقد خالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه إسماعيل بن عمرو البجلي، كما جاء عنه في الوجه التالي، ولا يصح عن مسعر.

وأما الوجه الرابع:

فيرويه عن مسعر بن كدام:

— إسماعيل بن عمرو البجلي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: ضعيف، وله عن مسعر غير حديث منكر لا يتابع عليه، وقال العقيلي: في حديثه مناكير^(٣).

وهذا الوجه كما يظهر من حال راويه لا يصح عن مسعر، وقد استغرب أبو نعيم وصله حيث قال: "غريب من حديث مسعر، لم يروه عنه مرفوعاً موصولاً إلا إسماعيل"^(٤).

والخلاصة في عرض الخلاف أن الحديث من وجهه الراجح: مسعر بن كدام، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن طاوس، — ضعيف؛ لثلاث علل:

(١) الطبقات (٥١٦/٨)، الجرح والتعديل (٢١٠/٧)، الثقات للعجلي (٢٣٢/٢)، والثقات لابن حبان

(٤٤١/٧)، المعرفة والتاريخ (٢٠٥/٣)، تهذيب الكمال (٥٢٠/٢٤)، التقريب (ص ٤٦٩).

(٢) الطبقات (٤٧٦/٩)، الجرح والتعديل (٣٤١/٤)، تهذيب الكمال (٥٠١/١٢)، التقريب (ص ٢٦٦).

(٣) الجرح والتعديل (١٩٠/٢)، الكامل (٣٢٢/١)، الضعفاء للعقيلي (٣٢٢/١)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٢٥٦)، تهذيب التهذيب (٣٢٠/١).

(٤) الحلية (١٩/٤).

الأولى: ضعف حال عبد الكريم بن أبي المخارق، قال ابن معين: بصري ضعيف، وقال أحمد: ضربت على حديثه، هو شبه المتروك، وقال النسائي، والدارقطني: متروك، وقال ابن عبد البر: لا يختلفون في ضعفه، وقال الذهبي: ضعيف، تركه بعضهم، وقال ابن حجر: ضعيف^(١).

الثانية: أنه مرسل.

الثالثة: الاضطراب في إسناده، ولعله من عبد الكريم، فهو كما تقدم ضعيف.



(١) الجرح والتعديل (٦٠/٦)، الضعفاء للعقيلي (٥٤٣/٣)، الكامل (٣٣٩/٥)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٦٣)، التمهيد (١٦١/١) - (٦٥/٢٠)، تهذيب الكمال (٢٦٢/٨)، المغني في الضعفاء (٤٠٢/٢)، التقريب (ص ٣٦١).

الحديث التاسع والأربعون

قال البزار (٣٠٢/١٢):

٦١٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الضَّرِيرِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي الْمُطِيطِيَاءُ^(١)، وَخَدَمَهَا بَنُو فَارِسَ وَالرُّومِ سَلَطَ عَلَيْهَا عَدُوُّهَا»، أَوْ نَحْوَ هَذَا الْكَلَامِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يُحْنَسٍ^(٢)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَا يُعْلَمُ تَابَعَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَحَدًا. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر (مرفوعاً).

✽ أخرجه الترمذي (٩٦/٤ ح ٢٢٦١)،

وأبو نعيم في دلائل النبوة (٥٣٩/١ ح ٤٦٦) من طريق عمر بن سهل الدقاق،

وبحشل في تاريخ واسط (ص ٢٢٤) من طريق أسلم بن سهل الرزار،

ثلاثتهم: (الترمذي، وعمر بن سهل الدقاق، وأسلم بن سهل الرزار) عن محمد بن إسماعيل به، بمثله.

✽ وأخرجه الترمذي (٩٦/٤ ح ٢٢٦١)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (١١٤/٢)

ح ٥٧٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٥٢٥/٦) من طريق زيد بن حباب،

(١) المطيطياء: بضم الميم وفتح المهملة الأولى وكسر الثانية ممدودة وتقصّر، بمعنى: التمطي، وهو المشي فيه التبختر

ومد اليدين، ويروى بغير الباء الأخيرة. ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٣٦٢).

(٢) في المطبوع: "يونس"، وأثبتته عن "العلل" للدارقطني ٣٨٩/١٢.

ونعيم بن حماد في الزهد (٥١/٢)،

وعبد الله بن المبارك (٥١/٢)،

والعقيلي في الضعفاء (٤٤٥/٥ ح ٥٧٠٩) من طريق عبيد الله بن موسى،

وابن عدي (٤٧/٨) من طريق محمد بن القاسم،

خمسهم: (زيد بن حباب، ونعيم بن حماد، وعبد الله بن المبارك، وعبيد الله بن موسى، ومحمد بن القاسم) عن موسى بن عبيدة به، بمثله.

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن يحنس مولى الزبير (مرسلاً).

✽ أخرجه المعافى بن عمران (ص ١٩٨ ح ٣٠)، والبيهقي في دلائل النبوة (٥٢٥/٦) من طريق سفيان الثوري،

وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (ص ٢٩٤ ح ٢٤٩) من طريق حماد بن زيد،

وأبو عمرو الداني في الفتن (٢٨٩/١ ح ٧٠) من طريق عبيد الله بن عمرو،

والثعلبي في تفسيره (٩١/١٠) من طريق سفيان بن عيينة^(١)،

والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٣٧٠/١ ح ٦٣٦) من طريق الفرغ بن فضالة،

خمسهم: (سفيان الثوري، وحماد بن زيد، وعبيد الله بن عمرو، وسفيان بن عيينة، والفرغ بن فضالة) عن يحيى بن سعيد به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على يحيى بن سعيد الأنصاري على وجهين، هما:

الوجه الأول: يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أبي معاوية محمد بن خازم الضرير.

(١) وقع في المطبوع بلفظ: (سفيان بن عيينة، عن "يحنس")، وفي العلل للدارقطني (١٢/١٨٩ ح ٢٨١٤) (سفيان بن عيينة، عن أبي "خيس")، ولا شك أنه تحريف، والصواب "يحنس" بدليل أنه وصفه: "مولى الزبير".

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد، عن يحنس مولى الزبير (مرسلاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان الثوري، وحماد بن زيد، وعبيد الله بن عمرو، وسفيان بن عيينة، علقه الدارقطني عنه، والفرج بن فضالة.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن يحيى بن سعيد الأنصاري:

— أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، قال أحمد: أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً، وقال ابن محرز: سألت يحيى عن أبي معاوية محمد بن خازم، قلت: كيف هو في غير الأعمش؟ فقال: ثقة، ولكنه يخطئ، وقال ابن نمير: كان أبو معاوية لا يضبط شيئاً من حديثه ضبطه لحديث الأعمش، وكان يضطرب في غيره اضطراباً شديداً، وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: ثقة في الأعمش، وقال أبو داود: أبو معاوية إذا جاز الأعمش كثر خطؤه، وقال ابن حجر: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره^(١).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن يحيى بن سعيد الأنصاري:

جمع من الحفاظ الثقات، وهم: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وشاركهم رواة آخرون — كما هو ظاهر في التخريج —.

وقد اعتمد البزار روايتهم، وأعل بها الوجه الأول.

فهذا الوجه هو الراجح عن يحيى؛ لكثرة وثقة من رواه على هذا الوجه، وقد نص الدارقطني في معرض ذكر الخلاف على يحيى بن سعيد على صحته، فقال: "والمرسل أصحهما"^(٢)،

وأما الوجه الأول عن يحيى فقد انفرد به أبو معاوية — محمد بن خازم الضرير — عن الجمع

(١) تاريخ ابن معين — رواية ابن محرز (ص ١٤١)، العلل ومعرفة الرجال — رواية عبد الله (٣٧٤/٢)، الجرح والتعديل

(٣٤٧/٧)، تاريخ بغداد (١٢٦٧/٤)، تهذيب الكمال (١٣٢/٢٥)، تاريخ الإسلام (١٢٦٧/٤) التقريب

(ص ٤٧٥)، وقد تقدم في حديث الرابع عشر.

(٢) العلل (٣٨٨/٦).

من الرواة الذين رووه عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

والحديث من الوجه الأول الموصول، إنما يعرف من رواية موسى بن عبيدة، عن عبد الله ابن دينار.

وقد ذكر البزار ذلك بقوله: "وهذا الحديث إنما يرويه يحيى بن سعيد، عن يحنس، أن النبي ﷺ، ولا يعلم تابع محمد بن إسماعيل على هذه الرواية عن أبي معاوية أحد. وإنما يعرف هذا الحديث - أي الموصول - من حديث موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن النبي ﷺ".

وكذا قال الترمذي: "لا يعرف لحديث أبي معاوية، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أصل، إنما المعروف حديث موسى بن عبيدة"^(١).

قال فيه ابن معين: موسى بن عبيدة ضعيف، لا يحتج بحديثه، وقال أيضاً: روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، وقال أحمد: حديثه منكر^(٢).

والحديث من وجهه الراجح: يحيى بن سعيد، عن يحنس مرسلاً - ضعيف؛ لعللة الإرسال - والله أعلم -.

(١) السنن (٩٦/٤ ح ٢٢٦١).

(٢) الكامل (٣٣٣/٦).


الحديث الخمسون


قال البزار (٣٠٨/١٢):


٦١٥٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَمْنِعُوا بِهَذَا الْبَيْتِ! فَقَدْ هُدِمَ مَرَّتَيْنِ وَيُرْفَعُ فِي الثَّالِثَةِ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ إِلَّا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حَبِيبٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْفُوفًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعاً)  أخرجه ابن خزيمة (١٢٨/٤ ح ٢٥٠٦)، - ومن طريقه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٠٤/١) -،

والطبراني في الكبير (٢٧٣/١٣ ح ١٤٠٣٣)، عن زكريا بن يحيى الساجي، وأبو الشيخ الأصبهاني (٥٥٧/٣)، عن علي بن إسحاق بن إبراهيم الوزير، وابن حبان (١٥٣/١٥ ح ٦٧٥٣)، عن عبد الله بن قحطبة، أربعتهم: (ابن خزيمة، وعلي بن إسحاق بن إبراهيم الوزير، وزكريا بن يحيى الساجي، وعبد الله بن قحطبة) عن الحسن بن قزعة به، بمثله.  وأخرجه الحاكم (٤٤١/١ ح ١٦١٠)، من طريق عمرو بن عون، عن سفیان بن حبيب به، بمثله.

الوجه الثاني: حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عمر رضي الله عنهما (موقوفاً).  أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢٤/٣ ح ١٧٨٩) من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد ابن سلمة به، بلفظ: «يُهْدَمُ الْبَيْتُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ يَرْفَعُ الْحَجَرُ فِي الْهَدْمَةِ الثَّالِثَةِ».

✽ وأخرجه ابن أبي شيبه (٤٦١/٧ ح ٣٨٣٨٨) عن يزيد بن هارون،

ونعيم بن حماد في الفتن (ح ١٨٨٤)، عن توبة بن علوان،

كلاهما: (يزيد بن هارون، وتوبة بن علوان) عن حميد الطويل به، بمثله.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، تبين أن الحديث اختلف فيه على حميد الطويل على وجهين، هما:

الوجه الأول: حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عمر رضي الله عنهما (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سفيان بن حبيب.

الوجه الثاني: حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عمر رضي الله عنهما (موقوفًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: حماد بن سلمة، ويزيد بن هارون، وتوبة بن علوان.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن حميد الطويل:

— سفيان بن حبيب، قال ابن المديني: لم يكن من أصحابنا ممن طلب الحديث، وعني به، وحفظه، وأقام عليه لم يزل فيه إلا ثلاثة: يحيى بن سعيد، وسفيان بن حبيب، ويزيد بن زريع، هؤلاء لم يدعوه، ولم يشتغلوا عنه إلى أن حدثوا، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق وكان أعلم الناس بحديث ابن أبي عروبة، وقال مرة: صالح الحديث، وقال أبو داود: سفيان بن حبيب أثبت الناس في شعبة بعد يحيى بن سعيد، وقال ابن حجر: ثقة^(١).

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن حميد الطويل:

— حماد بن سلمة، ثقة عابد له أوهام، من أثبت الناس في حديث ثابت البناني، وحميد

(١) الجرح والتعديل (٢٢٩/٤)، سؤالات الآجري (١٤٨/٢)، تاريخ الإسلام للذهبي (٨٥٧/٤)، تقريب التهذيب (ص ٣٩٣).

الطويل، وعمار بن أبي عمار، وعلي بن زيد بن جدعان، قال أحمد: أعلم الناس بحديث ثابت، وعلي بن زيد، وحמיד؛ حماد بن سلمة، وقال يعقوب بن شيبة: حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب شديد؛ إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم، متقن لحديثهم، مقدم على غيره فيهم، منهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار، وقال ابن حجر: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخرة^(١).

— يزيد بن هارون، متفق على ثقته وإمامته وعبادته، قال أبو حاتم: ثقة إمام، صدوق لا يسأل عن مثله^(٢).

— توبة بن علوان، قال الأزدي: متروك، وقال ابن حبان: هو بصري، يروي عن شعبة والعراقيين ما ليس من حديثهم، ويروي عن أهل اليمن ما يخالف الأثبات فيها^(٣).

وبالنظر في الاختلاف على حميد يتبين رجحان الوجه الثاني عنه، لأنه من رواه عنه ثقتان أحدهما من أثبت الرواة عنه وهو: حماد بن سلمة، قال أحمد - في رواية الأثرم -: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن حميد من حماد بن سلمة^(٤).

وأما الوجه الأول عنه: فقد أعله البزار بتفرد الحسن بن قزعة فقال: "لم نسمع أحداً يحدث به إلا الحسن بن قزعة، عن سفيان بن حبيب...".

ووافق البزار على إعلال هذا الوجه ابن خزيمة، فقال: "حدثنا الحسن بن قزعة بخبر غريب غريب".

ومما يؤيد ضعف هذا الوجه أن الحفاظ من أصحاب حميد الطويل روه عنه موقوفاً كما أشار البزار إلى ذلك.

(١) تهذيب الكمال (١/٤٤٤)، شرح علل الترمذي (١/٤٤٤)، التقريب (١/٢٨٣).

(٢) الجرح والتعديل (٩/٢٩٥).

(٣) المجروحون لابن حبان (١/٢٠٥)، ميزان الاعتدال (٤/٣١٤).

(٤) رواية الدوري (٢/٢٣١)، شرح علل الترمذي (٤/٣١٤).

والحديث من وجهه الراجح: حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عمر - موقوفاً، في إسناده حميد الطويل وهو: ثقة فاضل، ولكن تكلم في حديثه عن أنس بن مالك أحياناً، والواسطة بينهما ثابت البناني - وثابت متفق على ثقته وصلاحه - قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث إلا أنه ربما دلس عن أنس، وقال مؤمل بن إسماعيل: عامة ما يرويه حميد عن أنس سمعه من ثابت البناني، وقال أبو عبيدة الحداد، عن شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت^(١).

وعليه فهذا الوجه صحيح.

(١) الطبقات الكبير (٢٥١/٩)، تهذيب الكمال (٣٥٩/٧).

الحديث الحادي والخمسون

قال البزار (٢٥٨/١٢):

٦٠٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ قَوْمًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَخَلْنَا هَذِهِ الدَّارَ وَنَحْنُ ذُو وَفَرٍ فَأَفْتَقَرْنَا وَكَثِيرٌ عَدَدُنَا فَقُلْ عَدَدُنَا، وَحَسَنُ ذَاتُ بَيْنِنَا فَسَاءَ ذَاتُ بَيْنِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهَا وَهِيَ ذَمِيمَةٌ» ^(١) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَدْعُهَا؟ قَالَ: «يَبْعُوهَا، أَوْ هَبُوهَا».

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْطَأَ فِيهِ عِنْدِي صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، مُرْسَلًا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً)

✽ أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٢٦/٣ ح ١٣١٦)، وابن خزيمة - كما أشار إلى ذلك ابن حجر في إتحاف المهرة (٣٩٦/٨ ح ٩٦٢٨)، ولم أقف عليه - من طريق يحيى بن كثير، عن صالح بن أبي الأخضر به، بمثله.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن شداد (مرسلاً).

✽ أخرجه معمر بن راشد في الجامع (٤١١/١٠ ح ١٩٥٢٦) - ومن طريقه عبدالرزاق في المصنف (٤١١/١٠ ح ١٩٥٢٦)، والبيهقي في الكبرى (٢٤٢/٨ ح ١٦٥٢٩) -، عن الزهري به، بمثله.

(١) سقط من المسند «دعوها»، وأثبتته عن كشف الأستار (٤٠٢/٣).

وللحديث وجه آخر لم يذكره البزار، وهو:

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة (مرفوعاً).

✽ أخرجه ابن عدي (٢٠١/٤) من طريق زمعة بن صالح، عن الزهري، بمثله

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على الزهري على ثلاثة أوجه، وهي:

الوجه الأول: الزهري، عن سالم، عن أبيه (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: صالح بن أبي الأخضر.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبدالله بن عبدالله بن الحارث، عن عبدالله بن شداد (مرسلاً)

وقد جاء هذا الوجه من رواية: معمر بن راشد.

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة (مرفوعاً).

وقد جاء هذا الوجه من رواية: زمعة بن صالح.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن الزهري:

— صالح بن أبي الأخضر، قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: ليس بشيء، وقال البخاري: لين الحديث عن الزهري، وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال النسائي: صالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري، وقال ابن عدي: في بعض أحاديثه ما ينكر عليه، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، لخص ابن حجر حاله بقوله: "ضعيف يعتبر به"^(١).

(١) سؤالات ابن الجنييد (ص٣٧٩)، ومعرفة الرجال - رواية الدوري (ص٦٢)، التاريخ الكبير (٢٧٣/٤)، والضعفاء (ص٧٥)، الجرح والتعديل (٣٩٥/٤)، التقريب (ص٤٤٣)، وقد تقدم في الحديث الحادي الثلاثين، رقم (٥٧٤٤).

ومع ما فيه من كلام فقد تفرد بهذا الوجه عن الزهري، وأخطأ فيه كما نبه على ذلك البزار بقوله: "أخطأ فيه عندي صالح بن أبي الأخضر".

وقال ابن خزيمة - كما نقله ابن حجر عنه في إتحاف المهرة -: "وهم صالح بن أبي الأخضر في هذا الحديث بهذا الإسناد"^(١).

ومن خلال كلام الأئمة آنفاً يتبين لنا أن هذا الوجه لا يصح عن الزهري، والحمل فيه على صالح بن أبي الأخضر، وهو من أوهامه.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن الزهري:

— **معمر بن راشد**، ثقة ثبت، من أثبت الناس في الزهري، قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك، وهو أحب إلي من سفيان، ويونس ومعمر وعقيل، وقال مرة: يونس، ومعمر عالمين بالزهري^(٢).

وهو الوجه الذي ألمح البزار إلى رجحانه بقوله: "إنما يرويه الزهري عن عبد الله بن عبد الله ابن الحارث عن عبد الله بن شداد مرسلًا".

وهو ظاهر، فمعمر أوثق، وأحسن حالاً من صالح بن أبي الأخضر وزمعة الذي سيأتي في الوجه التالي.

وأما الوجه الثالث:

فيرويه عن الزهري:

— **زمعة بن صالح**، قال ابن معين: صويلح الحديث، وقال مرة: لم يكن زمعة بالقوي، وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأخضر، وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال البخاري: زمعة بن صالح ذاهب الحديث لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا لا أروي عنه، وقال مرة: يخالف في حديثه، وقال أبو زرعة: زمعة

(١) إتحاف المهرة (٣٩٦/٨).

(٢) تاريخ ابن خزيمة (٢٧٢/١).

وصالح بن أبي الأخضر واهيان، قال: أما زمعة فأحاديثه عن الزهري - كأنه يقول مناكير -، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال النسائي: كثير الغلط عن الزهري، ولخص الحافظ ابن حجر حاله بقوله: ضعيف^(١).

وهو كما قال البخاري آنفًا يخالف في حديثه، ومخالفته ظاهرة في هذا الوجه؛ فقد خالف من هو أوثق منه، - كما جاء في الوجه الثاني عن معمر -، وانفرد بذلك.

فأما تفردَه فقد أشار إلى ذلك ابن عدي فقال: "لا أعلم يرويه غير زمعة"، وهو كما قال فإني لم أقف على من تابعه على هذا الوجه.

وعلى ذلك فإن هذا الوجه غير محفوظ عن الزهري.

والحديث من وجهه الراجح: الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن شداد، - ضعيف؛ لعله الانقطاع، فعبد الله بن شداد بن الهاد لم يدرك القصة، وهو ما أشار إليه البزار بقوله: "هو مرسل". - والله أعلم -.



(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٦٠/١)، (٢٢٣/٢)، التاريخ الكبير (٤٥١/٣) علل الترمذي (٤١/١)،
سؤالات البرذعي (٧٥٩/٢)، الجرح والتعديل (٦٢٤/٣)، الضعفاء والمتروكين (ص ١٨١) التقريب (ص ٣٤٠).

الحديث الثاني والخمسون

قال البزار (٢٤٤/١٢):

٥٩٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَالِمٌ أَبُو غِيَاثٍ، عَنْ مَطَرٍ يَعْنِي: الْوَرَّاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُ السَّفَرِ حَتَّى جَلَسَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُصَلِّيَ الْخُمْسَ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: صَدَقْتَ فَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْبَعْثِ وَالْحِسَابِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْقَدَرِ» فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَمَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُحْسِنٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَمَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأُخْبِرُكَ بِأَشْرَاطِهَا: إِذَا رَأَيْتَ الْخُفَاةَ الْعُرَاةَ، يَعْنِي الْعَرَبَ أَحْسِبُهُ قَالَ، يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ» قَالَ: وَخَرَجَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الرَّجُلِ» فَخَرَجْنَا فَلَمْ نَرَ أَحَدًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا جَبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ، مَا أَتَانِي فِي مِثْلِ صُورَتِهِ الْيَوْمَ قَطُّ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِي حَدِيثِ سَالِمٍ، عَنْ مَطَرٍ حَرْفَانِ يُخَالِفَانِ حَدِيثَ ابْنِ بُرَيْدَةَ، فَذَكَرْنَاهُ لِذَلِكَ وَبَيَّنَّا الْعِلَّةَ فِيهِ.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر (مرفوعاً).

❖ لم أقف عليه من غير طريق البزار.

الوجه الثاني: مطر الوراق، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر (مرفوعًا).

✽ أخرجه مسلم (٣٨/١ ح ٨)، عن محمد بن عبيد الغبري، وأبي كامل الجحدري، وأحمد بن عبدة،

والطيالسي (٢٤/١ ح ٢١)،

وأبو عوانة في المستخرج (١٩٣/٤ ح ٦٤٧٠) من طريق سليمان بن حرب، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٨٢٨/٢ ح ٨٢٨)، وابن منده في الإيمان (١٤٠/١ ح ١٠) من طريق مسدد،

ستتهم: (محمد بن عبيد الغبري، وأبو كامل الجحدري، وأحمد بن عبدة، وأبو داود الطيالسي، وسليمان بن حرب، ومسدد) عن حماد بن زيد به، بلفظ مطول.

✽ وأخرجه مسلم (٣٨/١ ح ٨)، وأبو داود (٨١/٧ ح ٤٦٩٥)، والترمذي (٦/٥ ح ٢٦١٠)، والنسائي في الصغرى (١٧٤/١٥ ح ٤٩٠٤)، وفي الكبرى (٥٢٨/٦ ح ١١٧٢١)، وابن ماجه (٤٣/١ ح ٦٣) من طريق كههمس بن الحسن، عن عبد الله بن بريدة به، مطولاً.

دراسة الحديث والحكم عليه:

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على مطر الوراق على وجهين، وهما:

الوجه الأول: مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: سالم أبي غياث.

الوجه الثاني: مطر الوراق، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر (مرفوعًا).

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: حماد بن زيد.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن مطر الوراق:

— سالم أبو غياث العتكي، قال ابن معين: لا شيء، وقال أحمد: ضعيف الحديث^(١). وهو على ضعف حاله انفرد برواية هذا الوجه، ولهذا قال البزار معللاً له: "وفي حديث سالم، عن مطر حرفان يخالفان حديث ابن بريدة، فذكرناه لذلك وبيننا العلة فيه". ومع تفرد خالف من هو أوثق منه بدرجات، وقد نبه البزار على مخالفته في موضعين: فأما الأول فقلوه: عن (مطر، عن نافع)، وهو خطأ لا شك فيه؛ فليس لنافع طريق في هذا الحديث.

وأما الثاني فقلوه: عن (ابن عمر)، فيكون الحديث من مسند ابن عمر، والصحيح أنه من مسند عمر رضي الله عنه كما سيأتي بيانه. وعلى هذا فإن هذا الوجه لا يصح عن مطر بن الوراق، ومما يؤيد ضعف هذا الوجه أن راويه سلك به الجادة المشهورة.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن مطر الوراق:

— حماد بن زيد، قال ابن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: وذكره منهم، وقال أحمد: حماد من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام، قال الخليلي: ثقة متفق عليه، رضىه الأئمة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريباً، ولعله طراً عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب^(٢).

وهو الوجه الصواب عنه، والذي نص على صحته الترمذي، إذ قال: "الصحيح هو ابن

(١) الجرح والتعديل (٤/١٩١٩)، المؤلف والمختلف للدارقطني (٣/١٦٩٨)، تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين لابن

شاهين (ص ٢٢٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/١٠)، التقريب (ص ١٧٨).

عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ^(١).

والحديث من وجهه الراجح: مطر الوراق، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ - صحيح، وهو من هذا الوجه في صحيح مسلم.
ومما يدل على رجحانه - أيضاً - متابعة كهمس بن حسن على هذا الوجه؛ كما جاء في صحيح مسلم.

(١) السنن (٦/٥ ح ٢٦١٠).

الحديث الثالث والخمسون

قال البزار (١٣٤/١٢):

٥٧٠١ - حَدَّثَنَا عُبيد، حَدَّثَنَا أَبُو أُسامة، عَنْ عُبيد الله، عَنْ نافع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النبي ﷺ؛ أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُشْتَرَى الثَّمَارُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

٥٧٠٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نافع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النبي ﷺ ... بِنَحْوِهِ.

وَزَادَ فِيهِ: حَتَّى تُزْهَى، وَالزَّرْعُ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ مِنَ الْعَاهَةِ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

٥٧٠٣ - وَحَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نافع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النبي ﷺ ... بِنَحْوِهِ.

وَزَادَ فِيهِ: حَتَّى تُزْهَى وَالزَّرْعُ حَتَّى يَبْيَضَ.

وَهَذَا الْكَلَامُ: حَتَّى يَبْيَضَ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا أَيُّوبَ.

٥٧٠٤ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ هَارُونَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ نافع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النبي ﷺ، قَالَ: لَا تَبَايَعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا.

تخريج الحديث:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، بدون ذكر لفظ: «حتى تزهى، والزرع حتى يبيض».

✽ أخرجه مسلم (١١٦٥/٣ ح ١٥٣٤) من طريق عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر به، بنحوه.

✽ وأخرجه مسلم (١١٦٥/٣ ح ١٥٣٤)، وأبو عوانة في المستخرج (٢٨٨/٣ ح ٥٠٠٩) من طريق جرير بن عبد الحميد،

ومسلم (١١٦٥/٣ ح ١٥٣٤) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد،

وأحمد (٧٧/٢ ح ٥٤٧٣)، أبو عوانة في المستخرج (٢٨٨/٣ ح ٥٠٠٩) من طريق يزيد ابن هارون،

ثلاثتهم: (جرير بن عبد الحميد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد، ويزيد بن هارون) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به، بنحوه.

✽ وأخرجه البخاري (٧٧/٣ ح ٢١٩٤)، ومسلم (١١٦٥/٣ ح ١٥٣٤)، وأبو داود (٢٥٠/٥ ح ٣٣٦٧)، والشافعي في المسند (١١٨/٣ ح ١٤١٧)، وأبو عوانة في المستخرج (٢٨٧/٣ ح ٥٠٠٣)، وابن حبان (٣٦٦/١١ ح ٤٩٩١) من طريق مالك بن أنس،

ومسلم (١١٦٥/٣ ح ١١٦٥) من طريق الضحاك بن عثمان، وموسى بن عقبة، والنسائي في الكبرى (١٨/٤ ح ٦١١٠)، وابن ماجه (٣٣٠/٣ ح ٢٢١٤) من طريق الليث بن سعد،

أربعتهم: (مالك بن أنس، والضحاك بن عثمان، وموسى بن عقبة، والليث بن سعد) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، بنحوه.

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، بذكر لفظ: «حتى تزهى، والزرع حتى يبيض».

✽ أخرجه مسلم (١١٦٥/٣ ح ١٥٣٥)، والنسائي في الصغرى (١٠٢/١٤ ح ٤٤٧٥)، وفي الكبرى (٢٤/٤ ح ٦١٤٣) عن علي بن حجر السعدي،

ومسلم (١١٦٥/٣ ح ١٥٣٥) عن زهير بن حرب، والترمذي (٥٢١/٣ ح ١٢٢٦) عن أحمد بن منيع، ثلاثتهم: (علي بن حجر السعدي، وزهير بن حرب، وأحمد بن منيع) عن إسماعيل بن علية به، بنحوه.

دراسة الحديث والحكم عليه :

بناء على ما سبق من كلام البزار، ومن التخريج، يتبين أن الحديث اختلف فيه على نافع على وجهين، هما:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، بدون ذكر لفظ: «حتى تزهى، والزرع حتى يبيض».

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: عبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، والضحاك بن عثمان، وموسى بن عقبة، والليث بن سعد.

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، بذكر لفظ: «حتى تزهى والزرع حتى يبيض».

وقد جاء هذا الوجه عنه من رواية: أيوب السخيتاني.

فأما الوجه الأول:

فيرويه عن نافع:

جمع من أصحابه الأثبات: عبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، والضحاك بن عثمان، وموسى بن عقبة، والليث بن سعد.

وهذا الوجه اجتمع عليه اثنان من أصحاب نافع الكبار وهم: مالك وعبيد الله بن عمر^(١). ويظهر أن هذا الوجه هو المحفوظ عن نافع.

وقد خالف الجمع ممن رواه على هذا الوجه أيوب السخيتاني كما سيأتي عنه في الوجه التالي.

وأما الوجه الثاني:

فيرويه عن نافع:

— أيوب السخيتاني، تفرد بهذا الوجه عن نافع، وقد نص على هذا البزار إذ قال: "حتى يبيض لم يروه إلا أيوب"، وهو كما قال رحمته الله فأني لم أقف على من تابعه على هذا الوجه.

(١) سؤالات أبي عبد الله بن بكير (ص ٥٤)، شرح علل الترمذي (١/٤٠١-٤٠٣)، (٢/٤٧٤-٤٧٥).

والخلاصة: يظهر رجحان الوجه الأول عن نافع وهو: بدون ذكر زيادة لفظ: «حتى تزهى والزرع حتى يبيض»، فهو من رواية الجمع من أصحابه، واجتماعهم على هذا الوجه يدل أنه هو الصواب عن نافع، بخلاف الوجه الآخر الذي لم يروه عنه إلا أيوب وقد أعله البزار بالتفرد. وأما تصحيح مسلم لرواية أيوب على الوجه الثاني، فإنه قد أوردها بعد رواية أخرى عن نافع؛ وهو ما رواه مالك عنه مرفوعاً: «نهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهي البائع والمبتاع». فهذه الرواية - رواية أيوب - في المتابعات. ورواية الجماعة مقدمة والزيادة شاذة.

والحديث من وجهه الراجح: نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، بدون ذكر لفظ: «حتى تزهى والزرع حتى يبيض» - صحيح، وهو من هذا الوجه في الصحيحين. - والله أعلم وأعلى -.

الغائمة

الخاتمة

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدَتِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: ١٩] .

بعد أن وفقني الله ﷻ لإتمام هذا البحث وإكماله، فإنني أحب أن أخلص أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

- ظهور براعة الإمام البزار في نقد الأحاديث، وتمييز الصحيح من السقيم، واشتهاره بذلك عند المحدثين.

- سعة علم المحدثين بالمرويات، وبعد نظرهم، وأصالة نقدهم، وهذه من نعم الله تعالى على أمة الإسلام.

- أهمية علم العلل، فهو أجل علوم الحديث وأدقها وأصعبها، ولا بد لمن أراد الحكم على الأحاديث أن يعنى بهذا العلم حق العناية، فهو بحق مرتقى صعب، خاصة عندما تختلف كلمة الأئمة النقاد في حديث ما، وهو مع ذلك من الأهمية بمكان حيث لا غنى لمن أراد الترجيح، والنظر في الأسانيد، والأحاديث من معرفته، وفهم كلام أئمتهم.

- وجوب العناية بكلام أئمة الحديث المتقدمين؛ فإن في كلامهم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيلاً مزياً ليست لغيرهم.

- لم يقتصر مسند البزار على ذكر العلل فقط، بل تكلم في بعض الرواة جرّحاً وتعديلاً، وتلك مزية تضاف إليه.

- اعتنى بالفاظ المتون - رحمه الله -، وزياداتها، وميز بين الزيادة في المتن والاختصار.

- قد يرد الاختلاف في أحاديث الثقات والضعفاء على حد سواء، غير أنه في أحاديث الثقات أشد غموضاً.

- قد تختلف آراء النقاد في الحكم النهائي على آحاد بعض الأحاديث المختلف فيها، لكن النتيجة النهائية تعتمد على النظر والموازنة بين الأحاديث، وما يتوافر في الحديث المعين

من قرائن للموازنة والنظر، قلة وكثرة، تعاضدًا وتعارضًا.

- للعلماء فهم دقيق في نقد الأحاديث مبني على منهج وقواعد علمية أصيلة، ولهذا يتفق النقاد في كثير من أحكامهم وهو ما عبر عنه أبو حاتم بقوله: "سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم"^(١).

التوصيات:

- أوصي بدراسة الأحاديث الأفراد الغرائب في مسند البزار كمشروع علمي يتبناه قسم السنة وعلومها.
 - إن علم العلل يحتاج إلى ممارسة ودرية، ولذا أوصي بتدريس مادة تطبيقية للعلل في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وتكثيف الجانب النظري لعلم العلل في مرحلة البكالوريوس.
 - أخيراً أوصي من بعدي أن يشمروا عن سواعد الجد لإتمام هذا العمل المبارك.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) شرح علل الترمذي (١/١٢٢).

الفهارس العامة

وتشتمل على:

❖ فهرس الآيات القرآنية

❖ فهرس الأحاديث النبوية على حروف المعجم

❖ فهرس الرواة المترجم لهم

❖ فهرس المصادر والمراجع

❖ فهرس الموضوعات



١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الحديث
سورة البقرة		
﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٣٠	٣٦٥
﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ۚ ﴾	٢٨٢	٥٩
سورة آل عمران		
﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	١٩٠	٨٤ ، ٨١
﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴾	١٩٨	٤٥
سورة النمل		
﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾	١٩	٤٤٦

٢- فهرس الأحاديث النبوية على حروف المعجم

الصفحة	طرف الحديث
١٥٥	إذا شك أحدكم في صلاة فلا يدري كم صلى ثلاثاً، أو أربعاً فليصل ركعةً ويسجد سجدين
٤٢٥	إذا مشت أمتي المطيطياء، وخدمها بنو فارس والرؤم سلط عليها عدوها، أو نحو هذا الكلام
١٠٩	ارجع فحج مع امرأتك
٤٢٩	استمتعوا بهذا البيت فقد هدم مرتين ويرفع في الثالثة
٢٩٤	أصبحت عائشة وحفصة صائمتين، فأهدى لهما طعاماً، فأفطرتا، فدخل النبي ﷺ، فسأله إحداهما أحسبها حفصة فقال: اقضيا يوماً مكانه
٢٠٧	اطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار، فرأيت أكثر أهلها النساء
٢٨٤	أن ابن عمر كان إذا دخل الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه
٣٦٥	إن آدم لما أهبطه الله ﷻ إلى الأرض قالت الملائكة: أي رب ﴿أَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾
٢٦٦	إن الإيمان ليأرر إلى المدينة، كما تأرر الحية إلى جحرها
٢٧٥	إن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله، فليأكل أحدكم بيمينه وليشرب بيمينه
٩٩ ، ٦٧	أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم
١٤٣	أن النبي ﷺ توضأ غرفة غرفة

الصفحة	طرف الحديث
١٤٤	أن النبي ﷺ توضأ مرةً مرةً، وجمع بين الاستنشاق والمضمضة بغرفة واحدة
١٤٣ ، ٦٧	أن النبي ﷺ توضأ وانتضح
١٤٣	أن النبي ﷺ توضأ وغسل يديه ووجهه مرةً مرةً
١٤٣	أن النبي ﷺ توضأ ومسح ظاهر أذنيه وباطنهما
٤٦	أن النبي ﷺ حرّم نبيذ الجرّ
٤١٩	أن النبي ﷺ سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَحْسَنُ قِرَاءَةً؟ قَالَ: مَنْ إِذَا سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ
٢١٧	أن النبي ﷺ صلى على قبر
٢١٩	أن النبي ﷺ صلى على قبرٍ بعد ثلاثٍ
٢١٩ ، ٦٦	أن النبي ﷺ صلى على قبر، وكَبَّرَ عليه أربعاً
٢١٩ ، ٦٦	أن النبي ﷺ قال في التَّيْمُمِ بِالصَّعِيدِ: أَنْ تَضْرِبَ بِكَفَيْكَ عَلَى الثَّرَى، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ
٤١٢	أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب
٤٠٩ ، ٦٥	أن النبي ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ
٤٠٩	أن النبي ﷺ نَهَى أَنْ تُشْتَرَى الثَّمَارُ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ
٤٤١	أن النبي ﷺ نَهَى أَنْ تُشْتَرَى الثَّمَارُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ
٤٤١ ، ٦٧	أن النبي ﷺ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
٣٤١	أن امرأةً، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ،

الصفحة	طرف الحديث
	فَأْتِيَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ بِقَطْعِهَا
٣٠٠	أَنْ جَارِيَةَ لَّالْ كَعْبِ كَانَتْ تَرعى غَنَمًا فَخَافَتْ عَلَى شَاةٍ مِنْهَا أَنْ تَمُوتَ فَأَخَذَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا
٣٣١	أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ
١١١	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَشَكَأ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشَ، فَقَالَ: اثْنُونِي بِمَاءٍ
٢٣١	إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةٍ
١٢٠ ، ٦٦	أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا
٣٧٢ ، ٦٣	أَنَّ قَوْمًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَخَلْنَا هَذِهِ الدَّارَ وَنَحْنُ ذُو وَفَرٍ فَافْتَقَرْنَا وَكَثِيرٌ عَدَدُنَا فَقَلَّ عَدَدُنَا وَحَسَنُ ذَاتُ بَيْنِنَا فَسَاءَ ذَاتُ بَيْنِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُوهَا وَهِيَ ذَمِيمَةٌ
٤٣٣	أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِوُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَوَضَّأُ مَرَّةً مَرَّةً
١٤٣	اثْنُونِي بِمَاءٍ، فَأَتَوْهُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبَعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ
٢٣١ ، ٦٥	بَعَثَنِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلٍ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ ...
٨٢ ، ٦١	بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلبِ، وَالْحِمَارِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ
١٤٠	تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَرَفَ غَرْفَةً فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ
١٤٣	تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

الصفحة	طرف الحديث
١٩١	توضئوا مما غيرت النار
٦٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢	ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء والحجامة والاحتلام
١٦٤	جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: إني حلقْتُ قبل أن أذبح، قال: اذبح، ولا حرج
٧٢	جاء رجلٌ عليه ثيابُ السفرِ حتَّى جلسَ بينَ يَدَي رَسولِ اللهِ ﷺ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ
٤٣٧	دلوك الشمس: زوالها
٦١ ، ٣٧٠	الذي يشربُ في آنيةِ الذهبِ والفضةِ إنما يُجرِجُرُ في بطنهِ نارَ جهنم
٣٤٤	رأيتُ الذين يشترُونَ الطعامَ مجازفةً يضربُونَ عَلَى عَهْدِ رَسولِ اللهِ ﷺ حتى يردوه إلى رحالهم
٣٤٩	سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ أَوْ أَمَامَهَا؟
٤٤	صلاةُ الليلِ مَثْنِي مَثْنِي والوتر ركعة
٢٣٥	صليتُ مع النبي ﷺ على قبرٍ، فأقامني عن يمينه
٢٢٠	صوموه وخالفوا فيه اليهود وصوموا قبله يوما وبعده يوما
٦٧ ، ١٠٣	كان النبي ﷺ إذا رأى المطر قال: صَبِيًّا هَنِيئًا
٢٧٠	كانت امرأةٌ تستعيرُ الحُلِيَّ، ثُمَّ تَمْسِكُهُ، فَذَكَرَ أَمْرُهَا لِرَسولِ اللهِ ﷺ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: يا فلانُ، قُمْ فَخُذْ بِيَدِهَا فاقطعْهَا
٣٠١	كُنَّا مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ فَنَمْنَا عَنِ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُؤَذِّنًا فَأَذَّنَ كَمَا كَانَ يُؤَذِّنُ

الصفحة	طرف الحديث
١٩٧	كنت قاضيًا عن أبيك دينًا لو كان على أبيك؟ قال: نعم. قال: فحُجَّ عن أبيك
١٨٠	لَا تَبَايَعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا
٤٤١	لَا تَلْعَنُهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَى صَاحِبِهَا
٢٠٣ ، ٦١	لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمَنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحُدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا
٣٢١	لَقَدْ نَزَلَ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ مَا وَطَّؤُوا الْأَرْضَ قَبْلَهَا
٣٠٦	لَقَدْ هَبَطَ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِلَى الْأَرْضِ
٣٠٦	لَقَدْ هَبَطَ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَهْبَطُوا قَبْلَ ذَلِكَ
٣٠٧ ، ٦٤	لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ كَيْفَ يُورَثُهُ، وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ وَكَيْفَ يَسْتَرْقِيهِ، وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟!
٤٦	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبِ الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنِي
٩٣	لَوْ قَدْ جَاءَنِي مَالٌ لَأَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا
٤٥	لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ الْيَوْمَ التَّاسِعَ
١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٧	مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ
١٢٧	مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ
٣٩٠ ، ٣٨٤	مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى

الصفحة	طرف الحديث
٣٨٢	من أدرك من الجمعة ركعةً فليصل إليها أخرى
٣٨٢	من حلف فقال: إن شاء الله فهو بالخيار إن شاء مضى على يمينه، وإن شاء أن يرجع فلا حرج
٣١١	من حلف، فقال: إن شاء الله لم يحنث
٣١١ ، ٦٤	من كان له عبد بينه وبين آخر فأعتق أحدهما نصيبه
٣١١	من مس فرجه فليتوضأ
٤٠٥	من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه
٦٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢	النبي ﷺ فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير، والحر والعبد
٤٨ ، ٦٣ ، ٢٥٢	نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء، وعن هبته
٢٣٨	نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع: النملة، والنحلة، والضفدع، والصرد
٢٥٧	يا رسول الله عليّ بدنة، وأنا موسر لها، ولا أجدها قال: ادبح شاة
١٧٢	يا رسول الله، فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً
٦٩	يُجزئ لكل عضو غسلة إذا بلغ مواضع الوضوء

٣ - فهرس الرواة المترجم لهم

الراوي	الصفحة
(١) أبان بن يزيد العطار	٢٠٦
(٢) إبراهيم بن بشار	٢٥٧
(٣) إبراهيم بن سعد	٣٥٧
(٤) إبراهيم بن عطية الثقفي	٣٩١
(٥) إبراهيم بن يوسف	٢١٩
(٦) أبو الوليد الطيالسي	٢١٤
(٧) أبو بكر النهشلي	٩٠
(٨) أبو بكر بن أبي شيبة	٢٥٦ ، ٢٢٠
(٩) أحمد بن حنبل	١٩٩
(١٠) أحمد بن عبد الجبار العطاردي	٩٨
(١١) الأحوص بن جواب = أبو الجواب	٤١٢
(١٢) أسامة بن زيد الليثي	٣٩٧ ، ٧٧
(١٣) إسحاق بن إبراهيم الدبري	١٩٩
(١٤) إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة	٢١٢ ، ١٣٧
(١٥) إسماعيل بن عمرو البجلي	٤٢٦
(١٦) إسماعيل بن عياش	٢٩١
(١٧) أسير بن جابر	٢٠٤
(١٨) الأعمش سليمان بن مهران	٩٦
(١٩) أنس بن عياض = أبو ضمرة	٢٩٠ ، ٢٦١ ، ٧٠
(٢٠) أيوب بن سويد الرملي	١٧٦

الراوي	الصفحة
(٢١) أيوب بن مُحمَّد أبي هريرة البجلي	٢٨٣
(٢٢) أيوب بن موسى المكي	٣١٤
(٢٣) بحر السقاء	٣٧٩
(٢٤) برد بن سنان	٣٤٥
(٢٥) بشر بن آدم	٢٢٦
(٢٦) بقية بن الوليد	٣٨٩ ، ٣٨٨
(٢٧) بكر بن يونس بن بكير الشيباني	٣٩٦
(٢٨) بهز بن أسد	١٣٥
(٢٩) توبة بن علوان	٤٣١
(٣٠) جرير بن حازم	٣٢٤
(٣١) جعفر بن عون	٤٢٢ ، ١٧٠
(٣٢) حبان بن علي العنزي	١٧٦
(٣٣) حجاج بن أرطاة	٣٩٤ ، ٣٣٧ ، ٨٠
(٣٤) حجاج بن مُحمَّد المصيصي	١٩٥ ، ١١٤
(٣٥) الحجاج بن نصير	١٥١
(٣٦) الحسن بن الربيع	٢٢١
(٣٧) الحسين بن سيار	٣١٤
(٣٨) حصين بن عبد الرحمن	٨٨
(٣٩) حفص بن سليمان الأسدي	٩٩
(٤٠) حفص بن غياث	٢٥٥ ، ٢٤٧ ، ١٧٥ ، ٧٠
(٤١) حفص بن ميسرة	١٥٩

الراوي	الصفحة
(٤٢) الحكم بن عبد الملك	١٤٠
(٤٣) حماد بن أسامة = أبو أسامة	٩٦ ، ٢٤٩ ، ٢٧١ ، ٤٢٢
(٤٤) حماد بن الوليد	٢٩٥
(٤٥) حماد بن زيد	١١٤ ، ٢٨٩ ، ٤٣٩
(٤٦) حماد بن سلمة	٧٨ ، ٢٨٨ ، ٣٢٣ ، ٤٣١
(٤٧) حماد بن مسعدة	١٤٩
(٤٨) حمزة الزيات	٩٠
(٤٩) حميد بن حماد بن خوار التميمي	٤٢١
(٥٠) الحميدي	١١٢
(٥١) حيوة بن شريح	٣٩٠
(٥٢) خالد بن الحارث الهجيمي	١٩٣
(٥٣) خصيف بن عبدالرحمن	٣٤٥
(٥٤) خلف بن خليفة الأشجعي	٢٢٩
(٥٥) الخليل بن مرة	١٣٩
(٥٦) داود بن عبدالرحمن العطار	٣٠٤ ، ٤٠٨
(٥٧) داود بن عطاء المزني	٣١٥
(٥٨) داود بن علي الهاشمي	١٠٥
(٥٩) دواد بن عبدالرحمن	٣٣٥
(٦٠) رزق الله بن موسى	٢٨٩
(٦١) رشدين بن سعد	١٥١
(٦٢) روح بن عبادة	٧٠ ، ١١٩ ، ١٩٦

الراوي	الصفحة
(٦٣) زرعة بن عمرو الزبيدي	٣٨٦
(٦٤) زكريا بن إسحاق	٤٣٨ ، ١٢٥
(٦٥) زمعة بن صالح	٤٣٥
(٦٦) زهير بن مُجَدِّد التميمي	٣٦٧
(٦٧) زهير بن معاوية	٢٩٦
(٦٨) زيد بن أبي أنيسة	٩٠
(٦٩) سالم أبو غياث العتكي	٤٣٩
(٧٠) سالم بن أبي أمية	٣٢٤
(٧١) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي	٢٨٩
(٧٢) سعيد بن أبي عروبة	٣٥٥ ، ٢٠٤ ، ١٣٣
(٧٣) سعيد بن سالم القداح	١٧٥
(٧٤) سعيد بن عبد الجبار الزبيدي	٣٨٦
(٧٥) سعيد بن عبد الرحمن الجمحي	٢٤٢
(٧٦) سعيد بن مُجَدِّد	٢٦١
(٧٧) سفيان الثوري	٢٩٦ ، ١٧٨ ، ٨٨
(٧٨) سفيان بن حبيب	٤٣٠
(٧٩) سفيان بن عيينة	٤٠٧ ، ٣٨٩
(٨٠) سفيان بن وكيع	١٠٧
(٨١) سليمان بن أبي داود الجزري	٤١٥
(٨٢) سليمان بن أبي داود الحراني	٣٩٧

الراوي	الصفحة
(٨٣) سليمان بن أبي سليمان = أبو إسحاق الشيباني	٢٩١
(٨٤) سليمان بن أرقم	٤١٥
(٨٥) سليمان بن بلال	٣٩١ ، ١٦٢ ، ١٥١
(٨٦) سليمان بن حيان الأزدي = أبو خالد الأحمر	٢٩٦ ، ١٦٦ ، ١٤٩ ، ٧٠
(٨٧) سليمان بن مسلم الخشاب	٢٣٣
(٨٨) سويد بن إبراهيم الجحدري	١٣٨
(٨٩) سويد بن عبد العزيز	٣٦٣
(٩٠) شجاع بن الوليد السكوني	٣١٧
(٩١) شريك بن عبد الله النخعي	٢٧٧
(٩٢) شعبة بن الحجاج	٣٥٣ ، ٩٧
(٩٣) شعيب بن أبي حمزة	٣٩٤ ، ٣٨٠
(٩٤) شعيب بن إسحاق الأموي	٤٢٣
(٩٥) شعيب بن بيان البصري	٢٠٤
(٩٦) شعيب بن حرب	١٧١
(٩٧) شعيب بن صفوان	٢٢٩
(٩٨) شيبان بن فروخ الأيلي	٣٥٢ ، ٢١١
(٩٩) صالح بن أبي الأخضر	٤٣٤ ، ٣٩٢
(١٠٠) صخر بن جويرية	٣٢٥ ، ٣١٤
(١٠١) صخر بن مُجَّد الحاجبي	٣١٤

الراوي	الصفحة
(١٠٢) الضحاك بن شرحبيل الغافقي	١٥٣
(١٠٣) الضحاك بن مخلد = أبو عاصم النبيل	١٢٢ ، ١٩٤ ، ٣٥٣
(١٠٤) عاصم بن كليب الكوفي	٢٨٩
(١٠٥) عباد بن جويرية	٣٦١
(١٠٦) عباد بن منصور الناجي	٧٨
(١٠٧) عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي	١٣٢ ، ٢٨٦
(١٠٨) عبدالرحمن بن مسهر	٣٣٦
(١٠٩) عبدالرحمن بن مهدي	١٣٧
(١١٠) عبدالرحمن بن يونس = أبو مسلم المستملي	٢٥٣
(١١١) عبدالرحيم بن سليمان المروزي	٧٦
(١١٢) عبدالرزاق بن همام الصنعائي	١٠٧ ، ١٥٠ ، ١٩٤ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٣٥٣ ، ٣٩٣
(١١٣) عبد العزيز الدراوردي	١٥٢ ، ١٥٨
(١١٤) عبد العزيز بن أبي رواد	٣٥٠ ، ٣٥٥
(١١٥) عبد العزيز بن رفيع	٧٧
(١١٦) عبد القدوس بن الحجاج الخولاني = أبو المغيرة	٣٩٦
(١١٧) عبد الكريم بن أبي المخارق	٤٢٣

الراوي	الصفحة
(١١٨) عبد الله بن إدريس	٣٠٦ ، ١٤٩
(١١٩) عبد الله بن المبارك	٣٩٣ ، ٣٣٦ ، ١٧٦
(١٢٠) عبد الله بن جعفر المديني	١٥٩
(١٢١) عبد الله بن رجاء المكي	٢٥٦
(١٢٢) عبد الله بن زيد بن أسلم	١٦٧
(١٢٣) عبد الله بن سنان	١٥٤
(١٢٤) عبد الله بن شوذب	٢٤٥
(١٢٥) عبد الله بن صالح	٢٩١
(١٢٦) عبد الله بن عبيد بن عمير	١٠٦
(١٢٧) عبد الله بن عمر العمري	٢٤٦
(١٢٨) عبد الله بن عمر بن أبان الكوفي	٢٨١
(١٢٩) عبد الله بن نافع الصائغ	١٥٢
(١٣٠) عبد الله بن واقد = أبو قتادة الحراني	١٦٠
(١٣١) عبد الله بن وهب القرشي	٣٨٠ ، ١٨٧ ، ١٧٦ ، ١٦٣
(١٣٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج	١٢٣ ، ٨٠ ، ٧١
(١٣٣) عبد الوراث بن سعيد	٢١٢
(١٣٤) عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي	٣٣٦ ، ٣٠٣ ، ٢٠٨
(١٣٥) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف	١٩٥ ، ١٤٠

الراوي	الصفحة
(١٣٦) عبد ربه بن نافع	٣٢٨
(١٣٧) عبدالرحمن بن مغراء	٢٦١
(١٣٨) عبدالله بن لهيعة	٤٠١
(١٣٩) عبدالله بن مسلمة القعنبي	٢٩٠
(١٤٠) عبدالله بن هاشم الطوسي	٢٧١
(١٤١) عبدة بن سليمان الكلابي	٣٢٨ ، ٣٢٧ ، ٢٨١
(١٤٢) عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي = أبو علي الحنفي	٣٩١
(١٤٣) عبيد الله بن عمر	٣٩٢
(١٤٤) عبيدة بن حميد	١٩٩
(١٤٥) عبيدة بن حميد الليثي	٣٢٧
(١٤٦) عثمان بن علي الكوفي	٨٩
(١٤٧) عثمان بن عمر	٢١١
(١٤٨) عطاء الخراساني	٧١
(١٤٩) عطاء بن مسلم الخفاف	٩١
(١٥٠) عفان بن مسلم الباهلي	٣١٣ ، ٢٠٢
(١٥١) عقيل بن خالد الأيلي	٣٨٠
(١٥٢) العلاء بن سليمان الرقي	٤٠٣ ، ٤٠٠
(١٥٣) علي بن الجعد	٢١٢
(١٥٤) علي بن ظبيان	٤١٧
(١٥٥) علي بن عاصم الواسطي	٢٨٠ ، ٢٧٠ ، ٢٦٢

الراوي	الصفحة
(١٥٦) علي بن مسهر	٢٧٩ ، ٢٢٥
(١٥٧) عمار بن مطر	٣٩١
(١٥٨) عمر بن حبيب العدوي	٣٩٥
(١٥٩) عمر بن سعد = أبو داود الحفري	٣٥٣
(١٦٠) عمر بن قيس المكي	٣٩٥ ، ٣٧١
(١٦١) عمر بن نافع	٢٤٤
(١٦٢) عمرو بن علي الفلاس	٢٧٢
(١٦٣) عمرو بن محمد بن أبي رزين	٣٦٣
(١٦٤) عمرو بن هاشم البيروتي	٣١٥
(١٦٥) عمرو بن هاشم الجني	٣٠١
(١٦٦) عوف بن أبي جميلة	٢١٢
(١٦٧) عيسى بن المختار	١٠١
(١٦٨) الفضل بن دكين = أبو نعيم	١٥١ ، ١١٢
(١٦٩) فضيل بن حسين = أبو كامل الجحدري	٣١٣
(١٧٠) فضيل بن عياض	٩٧
(١٧١) القاسم بن يحيى بن عطاء بن المقدم	٧٦
(١٧٢) قبيصة بن عقبة	٢٦٠ ، ٢٤٧ ، ١١١
(١٧٣) قتادة بن دعامة السدوسي	١٤٢
(١٧٤) قرّة بن عبد الرحمن	٣٩٤

الراوي	الصفحة
(١٧٥) قيس بن الربيع	٣٥٤
(١٧٦) قيس بن سعد	٧٨
(١٧٧) كامل بن العلاء التيمي	٩٠
(١٧٨) كثير بن فرق	٣١٤
(١٧٩) الليث بن سعد	٢٤٨
(١٨٠) مالك بن سعيير = أبو الأحوص	٣٢٨
(١٨١) محمد بن أبان الواسطي	٣٥٦
(١٨٢) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي	١٣٦
(١٨٣) محمد بن أبي عمر العدني	١٨٧
(١٨٤) محمد بن إسحاق	٣٥٢ ، ٣٢٧
(١٨٥) محمد بن إسماعيل بن أبي فديك	٢٤٤
(١٨٦) محمد بن الزبرقان = أبو همام	٢٩٧
(١٨٧) محمد بن العلاء = أبوكريب	١٠٧
(١٨٨) محمد بن بشار	١٣٤
(١٨٩) محمد بن بشر العبدي	٤٢٢ ، ٢٧٨
(١٩٠) محمد بن بكر البرساني	١٩٦ ، ١٩٤ ، ٧٠
(١٩١) محمد بن ثابت العبدي	٤١٥
(١٩٢) محمد بن جعفر الأنصاري	١٥١ ، ١٣٤
(١٩٣) محمد بن خازم الكوفي = أبو معاوية الضرير	٤٢٩ ، ٣١٤ ، ١٧٥
(١٩٤) محمد بن ربيعة الكلابي	١٧٥

الراوي	الصفحة
(١٩٥) مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي	٣١٥ ، ٨٠
(١٩٦) مُحَمَّد بن عبيد الطنافسي	٢٨١
(١٩٧) مُحَمَّد بن عجلان المدني	٣٥٠ ، ١٦٠
(١٩٨) مُحَمَّد بن عمر بن واقد الواقدي = الواقدي	٢٧٣
(١٩٩) مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان	١٩٨ ، ٨٧
(٢٠٠) مُحَمَّد بن قدامة المصيصي	٣٦٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٤ ، ٢٢١
(٢٠١) مُحَمَّد بن مخلد - أبو أسلم الرعيني الحمصي	٣٩٠
(٢٠٢) مُحَمَّد بن مسلم الطائفي	١١٤
(٢٠٣) مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري	١٨٦
(٢٠٤) مُحَمَّد بن مطرف	١٦٠
(٢٠٥) مُحَمَّد بن ميمون الخياط	٣٩٢
(٢٠٦) مُحَمَّد بن يوسف الفريابي	٢٤٦
(٢٠٧) مخلد بن يزيد الحراني	١٩٣
(٢٠٨) مسدد بن مسرهد	٢٦١ ، ١٣٥
(٢٠٩) مسعر بن كدام	٣٥٤
(٢١٠) مسلم بن إبراهيم	١٣٨
(٢١١) مسلم بن خالد القرشي	٢٩٠
(٢١٢) معاذ بن معاذ	١٣٨

الراوي	الصفحة
(٢١٣) معاذ بن هشام الدستوائي	١٣٦
(٢١٤) المعافى بن عمران الموصلي	٢١٢
(٢١٥) المعتمر بن سليمان التيمي	٢٣٥
(٢١٦) معمر بن راشد	١٣٩ ، ١٥١ ، ١٨٨ ، ٢٧٢ ، ٣٠١ ، ٣٥٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٤٠٤ ، ٤١٧ ، ٤٣٥
(٢١٧) منصور بن أبي الأسود	٢٢٣
(٢١٨) منصور بن المعتمر	٩٦
(٢١٩) منصور بن زاذان	٧٧
(٢٢٠) مهلب بن العلاء	٢٠٤
(٢٢١) موسى بن جبير الأنصاري	٣٦٧
(٢٢٢) موسى بن سرجس	٣٦٨
(٢٢٣) موسى بن مسعود البصري = أبو حذيفة النهدي	٣٦٨
(٢٢٤) موسى بن مسعود النهدي	٢٢٢
(٢٢٥) نافع بن يزيد	٣٩٣
(٢٢٦) نصر بن مزاحم	٢٦٠
(٢٢٧) نوح بن أبي مريم	٣٩٧
(٢٢٨) هريم بن سفيان البجلي	٢٢١
(٢٢٩) هشام الدستوائي	٢٠٤ ، ١٣٣

الراوي	الصفحة
(٢٣٠) هشام بن حسان الأزدي	٨٠
(٢٣١) هشام بن سعد	١٥٠
(٢٣٢) هقل بن زياد	٣١٣ ، ١٨٧
(٢٣٣) همام بن يحيى	١٣٣
(٢٣٤) الواضح الإشكري = أبو عوانة	٢٢٤
(٢٣٥) وكيع بن الجراح	١٠٦ ، ١٥٠ ، ٢١١ ، ٤٢٢
(٢٣٦) الوليد بن مزيد	١٨٧
(٢٣٧) الوليد بن مزيد العذري	٣٦٦
(٢٣٨) الوليد بن مسلم القرشي	١٦١ ، ١٨٨ ، ٣٦٣
(٢٣٩) وهيب بن خالد الباهلي	٧٦ ، ٣٩٧
(٢٤٠) ياسين بن معاذ الزيات	٣٩٥ ، ٣٩٦
(٢٤١) يحيى بن أبي أنيسة	٣٩٨
(٢٤٢) يحيى بن أبي بكير	٢٢٦
(٢٤٣) يحيى بن إسحاق	١٨٥ ، ١٨٩
(٢٤٤) يحيى بن المهلب الكوفي = أبو كدينة	٢٢٩
(٢٤٥) يحيى بن أيوب	٧٠
(٢٤٦) يحيى بن ثابت الجزري	١٧١
(٢٤٧) يحيى بن حميد الحماني	٣٢٩ ، ٣٩٤
(٢٤٨) يحيى بن راشد المازني	١٦١
(٢٤٩) يحيى بن سعيد الأموي	٢٦٢

الراوي	الصفحة
(٢٥٠) يحيى بن سعيد الأنصاري	٣٢٩ ، ١٦٩
(٢٥١) يحيى بن سعيد القطان	١٣٣ ، ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٩٦
(٢٥٢) يحيى بن سلام	٣٧٧
(٢٥٣) يحيى بن سليم الطائفي	٢٦٠ ، ٢٦٥
(٢٥٤) يحيى بن عبد الله بن سالم	٣٠٣
(٢٥٥) يزيد بن عبد الرحمن بن سلامة	٩٠
(٢٥٦) يزيد بن هارون السلمي	١٥١ ، ٢٣٤ ، ٤٣١
(٢٥٧) يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي	١٠١
(٢٥٨) يونس بن يزيد الأيلي	٤٠٤

٤ - فهرس المصادر والمراجع

- ١ - الإبانة الكبرى لابن بطة، أبي عبد الله عبيد الله بن مُجَدِّ بن مُجَدِّ بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٢ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُجَدِّ بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعته ووجد منهج التعليق والإخراج)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- ٣ - الآحاد والمثاني، أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١ م.
- ٤ - أحاديث أبي عروبة الحراني، لأبي عروبة الحسين بن مُجَدِّ بن أبي مشر مودود الحراني، (ت: ٣١٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم مُجَدِّ أحمد القشقر، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ٥ - أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، لأبي بكر مُجَدِّ بن عبد الباقي بن مُجَدِّ الأنصاري الكعبي، المعروف بقاضي المارستان (ت: ٥٣٥هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٦ - أحكام القرآن، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: مُجَدِّ صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥ هـ.
- ٧ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله مُجَدِّ بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت: ٢٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

- ٨- اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
- ٩- اختلاف الحديث (مطبوع ملحقاً بالألم للشافعي)، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ١٠- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- ١١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٢- أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٣- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ١٤- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٥- أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم

الطيب، دمشق - بيروت.

١٦- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله

البكجري المصري الحكري الحنفي، علاء الدين (ت: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن

عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٧- الأمام، الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد

المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة -

بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

١٨- أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن

بشران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن

يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

.

١٩- أمالي الباغندي، المؤلف: الباغندي الكبير محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، أبو

بكر الباغندي، والد الحافظ محمد بن محمد الباغندي (المتوفى: ٢٨٣هـ)، تحقيق: أشرف

صلاح علي، الناشر: مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٠- الأموال لابن زنجويه، لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف

بابن زنجويه (ت: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاکر ذيب فياض الأستاذ المساعد -

بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،

السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢١- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت:

٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة

المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٢٢- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر

النيسابوري، (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار

طبية - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

- ٢٣- الإيمان، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَه العبدى (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٤- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٢٦- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، سنة الولادة / سنة الوفاة ٦٢٨هـ، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الناشر دار طيبة، سنة النشر ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٢٧- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م.
- ٢٨- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.
- ٢٩- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر:

- دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ٣١- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- ٣٢- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٣٣- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- ٣٤- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م
- ٣٥- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣٦- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزري (ت: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- ٣٧- الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
- ٣٨- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله

- القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.
- ٣٩- تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤٠- تفسير عبدالرزاق، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩ هـ.
- ٤١- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر دار الرشيد، سنة النشر ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م، سوريا .
- ٤٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦ هـ)، المحقق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م.
- ٤٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
- ٤٤- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بؤادر التصحيف والوهم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)، المحقق: سكيئة الشهابي، الناشر: طلاس - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥ م.
- ٤٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
- ٤٦- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي

- الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ)، تحقيق : سامي بن مُحمَّد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحبابي، دار النشر : أضواء السلف - الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- ٤٧- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن مُحمَّد المعلمي العتمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، مع تحريجات وتعليقات: مُحمَّد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبدالرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤٨- تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، لأبي جعفر مُحمَّد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الناشر دار المأمون للتراث، سنة النشر ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، مكان النشر دمشق / سوريا.
- ٤٩- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر مُحمَّد بن جرير بن يزيد الطبري، (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق محمود مُحمَّد شاكر، الناشر مطبعة المدني، سنة النشر، مكان النشر القاهرة.
- ٥٠- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ
- ٥١- تهذيب الكمال، أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزني، تحقيق : د. بشار عواد معروف، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م.
- ٥٢- الثقات، لأبي حاتم مُحمَّد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ)، ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد، الناشر : دار الفكر، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥
- ٥٣- الجامع (منشور كملحق بمصنف عبدالرزاق)، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاہم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ .

- ٥٤ - جامع البيان في تأويل القرآن = تفسير ابن جرير، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، الطبري، (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٥٥ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ م.
- ٥٦ - الجامع الصحيح = سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ٥٧ - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ
- ٥٨ - الجامع في العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، رواية: المروزي وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨
- ٥٩ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- ٦٠ - الجرح والتعديل، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بيجدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م
- ٦١ - جزء أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي، لأبي الجهم العلاء بن موسى بن عطية البغدادي، الباهلي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقر،

الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦٢- جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيبي (ت: ٣٦٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار النفائس - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦٣- جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، لأبي أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مردويه، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٤- حديث السراج، لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسراج (ت: ٣١٣هـ)، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي ٥٣٣هـ، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٦٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦٦- خلق أفعال العباد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: د. عبدالرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض.

٦٧- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ.

٦٨- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جَرْدِي الخراساني، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ.

- ٦٩- ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً، لأبي مُجَدَّ عبد الله بن مُجَدَّ بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٧٠- ذكره الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُجَدَّ بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٧١- الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥ هـ
- ٧٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله مُجَدَّ بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، المحقق: مُجَدَّ المنتصر بن مُجَدَّ الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٧٣- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الإمام الحافظ أبي عبد الله مُجَدَّ بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق مُجَدَّ إبراهيم الموصللي، الناشر دار البشائر الإسلامية، سنة النشر ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، مكان النشر بيروت - لبنان.
- ٧٤- الزهد، المؤلف: هناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ .
- ٧٥- سنن ابن ماجه ، لابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبي عبد الله مُجَدَّ بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٧٦- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- ٧٧- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٧٨- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٧٩- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ .
- ٨٠- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- ٨١- سؤالات السلمي للدارقطني، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت: ٤١٢هـ)، المحقق: فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد الحميد، والدكتور خالد الجريسي، الناشر: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ .
- ٨٢- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
- ٨٣- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ٨٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي

(ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر دار بن كثير، سنة النشر ١٤٠٦هـ، مكان النشر دمشق.

٨٥- شرح السنة، لأبي مُحمَّد محيي السنة، الحسين بن مسعود بن مُحمَّد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط-مُحمَّد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٨٦- شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٧- شرح لغة المحدث منظومة في علم مصطلح الحديث، نظم وشرح ابي معاذ طارق بن عوض الله، الناشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الاولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م

٨٨- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن مُحمَّد بن سلامة الطحاوي، (٣٢٤هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة، سنة النشر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مكان النشر لبنان/ بيروت.

٨٩- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن مُحمَّد بن سلامة بن عبدالمملك بن سلمة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: مُحمَّد زهري النجار، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٩٠- الشريعة، لأبي بكر مُحمَّد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي البغدادي (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٩١- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ -

٢٠٠٣ م.

٩٢- الصَّارِمُ الْمُكِّي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبُكِيِّ، شمس الدين مُجَدِّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن مُجَدِّد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله. الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٩٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم مُجَدِّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣ م.

٩٤- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر مُجَدِّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، المحقق: د. مُجَدِّد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت .

٩٥- الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله مُجَدِّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ

٩٦- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن مُجَدِّد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٩٧- الضعفاء، لأبي جعفر مُجَدِّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٣٢٢هـ)، المحقق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس مصر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٨ م.

٩٨- الضعفاء، لأبي عبد الله مُجَدِّد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦ هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس - سمندود ، مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥ م

٩٩- الضعفاء، وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت: ٢٦٤هـ)، المحقق : د. سعدي الهاشمي، الناشر :

- الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ١٠٠- طبقات الحفاظ، المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ .
- ١٠١- الطبقات الكبير، مُجَدِّد بن سعد بن منيع الزهري (ت: ٢٣٠ هـ) المحقق: علي مُجَدِّد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- ١٠٢- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي مُجَدِّد عبد الله بن مُجَدِّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩ هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- ١٠٣- الطبقات، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٦٩ هـ.
- ١٠٤- العظمة، لأبي مُجَدِّد عبد الله بن مُجَدِّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩ هـ)، المحقق: رضاء الله بن مُجَدِّد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ .
- ١٠٥- العقوبات، لأبي بكر عبد الله بن مُجَدِّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١ هـ)، تحقيق: مُجَدِّد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٠٦- علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى مُجَدِّد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ
- ١٠٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٠٨- **العلل لابن أبي حاتم**، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

١٠٩- **عمل اليوم والليلة**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

١١٠- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبدالرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

١١١- **غريب الحديث**، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١١٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مجدي بن عبد الخالق الشافعي، إبراهيم بن إسماعيل القاضي، السيد عزت المرسي، محمد بن عوض المنقوش، صلاح بن سالم المصري، علاء بن مصطفى بن همام، صبري بن عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

١١٣- **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

١١٤- **الفصل للوصل المدرج في النقل**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد

- بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١١٥- فهرسة ابن خير الإشيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشيلي (ت: ٥٧٥هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
- ١١٦- الفوائد (الغيلانيات)، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزاز (ت: ٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعاه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ١١٧- القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ١١٨- القراءة خلف الإمام، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥
- ١١٩- قرّة العينين برفع اليدين في الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد الشريف، الناشر: دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م
- ١٢٠- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني، (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر دار الفكر، سنة النشر ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، بيروت.
- ١٢١- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (٧٣٥هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- ١٢٢- الكشف والبيان = تفسير الثعلبي، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي

- النيسابوري (ت: ٤٢٧هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان -
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، الطبعة: الأولى
- ١٢٣- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري
الدولابي الرازي (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن
حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٢٤- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لأبي البركات بركات بن أحمد بن
محمد الخطيب، زين الدين ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب
الني، الناشر: دار المأمون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٨١ م.
- ١٢٥- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد
الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، الناشر:
دار صادر - بيروت
- ١٢٦- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري
الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة -
١٤١٤ هـ
- ١٢٧- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني
(المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م.
- ١٢٨- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، لأبي موسى محمد بن عمر بن
أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، (ت: ٥٨١هـ)، المحقق: أبو عبد الله محمد علي
سمك، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٢٩- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)،
دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة
والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٣٠- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن
علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر:

- مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.
- ١٣١- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لأبي حاتم مُجَدِّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.
- ١٣٢- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- ١٣٣- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، لأبي مُجَدِّد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. مُجَدِّد عجّاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
- ١٣٤- **المحلى بالآثار**، لأبي مُجَدِّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٣٥- **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**، لأبي الفضل شهاب الدين بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، المحقق: صبري عبد الخالق أبو ذر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م.
- ١٣٦- **المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص**، مُجَدِّد بن عبدالرحمن بن العباس بن عبدالرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (ت: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٣٧- **المراسيل**، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ١٣٨- **المراسيل**، لأبي مُجَدِّد عبدالرحمن بن مُجَدِّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ هـ.

١٣٩- المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، حاتم بن عارف العوني، الناشر دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

١٤٠- مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر الخرائطي السامري (ت: ٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

١٤١- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٤٢- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الإمام الحافظ الحاكم النيسابوري، (ت: ٤٠٥ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، بإشراف: د. يوسف المرعشلي.

١٤٣- مسند ابن الجعد، المؤلف: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠ م.

١٤٤- مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، (ت: ٢٠٤ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الناشر: هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٤٥- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلية التميمي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م. تحقيق: حسين سليم أسد

١٤٦- مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: السيد أبو المعاطي النوري، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٤٧- مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨ هـ)، المحقق: عبد الغفور

بن عبد الحق البلوشي، الناشر : مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة : الأولى ، ١٩٩١ م.

١٤٨- مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاوي، أبو سعيد، علم الدين (ت: ٧٤٥هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٤٩- مسند الإمام عبد الله بن المبارك، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (ت: ١٨١هـ)، المحقق: صبحي البدر السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ

١٥٠- مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، (المتوفى : ٢٩٢ هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر : مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ، (بدأت ١٩٨٨ م ، وانتهت ٢٠٠٩ م).

١٥١- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

١٥٢- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٥٣- مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ .

١٥٤- مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت:

٣٦٠هـ)، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ - ١٩٨٤ م.

١٥٥- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٥٦- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهرازي الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، الطبعة : الأولى

١٥٧- مسند الموطأ للجوهري، لأبي القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد العافقي، الجوهري المالكي (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بوسريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

١٥٨- مسند عبد الله بن عمر، لأبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي البغدادي ثم الطرسوسي (ت: ٢٧٣هـ)، المحقق: أحمد راتب عرموش، الناشر: دار النفائس - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ .

١٥٩- مشيخة الشيخ الأجل محمد الرازي ابن الخطاب، المؤلف : أحمد بن محمد بن أحمد السلفي (ت: ٥٧٦هـ)، تحقيق : حاتم بن عارف العوني، الناشر : دار الهجرة - الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ - ١٩٩٤ م.

١٦٠- مُصَنَّف ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ هـ . ٢٣٥ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن الطبعة، الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٦١- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ .

١٦٢- معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخرّيج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد

الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٦٣- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن مُجَد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ.

١٦٤- معجم البلدان، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦ هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

١٦٥- معجم الشيوخ، لأبي الحسين مُجَد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (المتوفى: ٤٠٢ هـ)، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، طرابلس، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١٦٦- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١ هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

١٦٧- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

١٦٨- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنتهية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن مُجَد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، المحقق: مُجَد شكور الميادين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٦٩- المعجم لابن المقرئ، لأبي بكر مُجَد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت: ٣٨١ هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٧٠- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين

(المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام مُجَدِّ هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٧١- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م

١٧٢- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٧٣- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

١٧٤- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي مُجَدِّ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، (٧٦٢هـ - ٨٥٥هـ)، حققه، أبو عبد الله مُجَدِّ حسن مُجَدِّ حسن إسماعيل الشافعي الشيخ القاهري المصري الشهير بـ (مُجَدِّ فارس)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٧٥- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لأبي مُجَدِّ عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ

١٧٦- مقارنة المرويات، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان، سنة النشر: ١٤٣٣هـ.

١٧٧- مكارم الأخلاق، لأبي بكر عبد الله بن مُجَدِّ بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن - القاهرة.

١٧٨- من تُكَلِّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، الإمام الحافظ شمس الدين مُجَدِّ بن أحمد

بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

١٧٩- المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمه)، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن
محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي
(المتوفى: ٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراجية
للنشر والتوزيع.

١٨٠- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي
ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (ت: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدر السامرائي
، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى،
١٤٠٨ - ١٩٨٨

١٨١- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد
الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا،
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٨٢- المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور
بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب
الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

١٨٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف
النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية،
١٣٩٢هـ.

١٨٤- منهج المتقدمين في التدليس، المؤلف ناصر بن حمد الفهد، الناشر أضواء السلف،
الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

١٨٥- موطأ الإمام مالك بن أنس رواية ابن القاسم، الإمام مالك (١٧٩ هـ)، المحقق :
السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي، الناشر : منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي
- الإمارات، الطبعة : الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٨٦- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبي عبدالله الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، تحقيق : د.

تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، الناشر :
دار القلم - دمشق، الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

١٨٧- موطأ مالك - رواية يحيى الليثي، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي الناشر : دار إحياء التراث العربي - مصر.

١٨٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

١٨٩- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت: ٣٨٥ هـ)، تحقيق : سمير بن أمين الزهيري، الناشر : مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٩٠- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

١٩١- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢ هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البنوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجان، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٩٢- النكت الوفية بما في شرح الألفية، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥ هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

١٩٣- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢ هـ)، المحقق : ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر :

عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،
الطبعة : الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٩٤- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر
الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر:
أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩٥- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد
بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد
الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م.

١٩٦- **نوادير الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**، المؤلف: محمد بن علي بن الحسن بن بشر،
أبو عبد الله، الحكيم الترمذي (المتوفى: نحو ٣٢٠هـ)، المحقق: عبدالرحمن عميرة،
الناشر: دار الجيل - بيروت.

١٩٧- **نيل الأوطار**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)،
تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى،
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٩٨- **الواضح في أصول الفقه**، لأبي الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي
الظفري، (المتوفى: ٥١٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر:
مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ -
١٩٩٩م.

الموسوعات الإلكترونية:

١٩٩- موسوعة الحديث الشريف (الكتب التسعة)، إصدار مؤسسة حرف،
بالتعاون مع مؤسسة الراجحي الخيرية .

٢٠٠- المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث .

٢٠١- موسوعة جوامع الكلم .

٥ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقرير لجنة المناقشة	أ
ملخص الرسالة باللغة العربية	ب
المقدمة	٣
مشكلة البحث	٤
أهمية البحث	٤
أسباب اختيار البحث	٥
أهداف البحث	٥
حدود البحث	٦
الدراسات السابقة	٦
منهج البحث	٧
إجراءات البحث	٧
خطة البحث	٩
مصادر البحث	١٠
الشكر والتقدير	١٢
الباب الأول: الدراسة النظرية	١٣
التمهيد	١٤
المبحث الأول: نبذة موجزة عن الإمام البزار	١٥
اسمه ونسبه وكنيته	١٥
مولده ونشأته	١٥
رحلاته	١٥

الموضوع	الصفحة
شيوخه، وتلاميذه	١٧
أقوال العلماء فيه	١٨
أولاً: العلماء الذين أثنوا عليه	١٨
ثانياً: العلماء الذين وجهوا إليه النقد	١٩
مؤلفاته	٢٠
المبحث الثاني: التعريف بكتاب (البحر الزخار)	٢٥
اسم الكتاب	٢٥
الفصل الأول: التعريف بعلم العلل	٢٧
المبحث الأول: تعريف العلة، ووسائل الكشف عنها، وموضعها، أهم المؤلفات فيه	٢٨
أولاً: تعريف العلة	٢٨
ثانياً: وسائل كشف العلة	٢٩
ثالثاً: مواضعها وحكمها	٣٧
رابعاً: المؤلفات فيه	٣٧
المبحث الثاني: تعريف الاختلاف، وأهمية معرفته، وأثره في إعلال الأحاديث	٤١
تعريف الاختلاف	٤١
أهمية معرفته، وأثره في إعلال الأحاديث	٤٢
الفصل الثاني: التعريف بمسند البزار وأهميته	٤٣
المبحث الأول: الغرض من تصنيف مسند البزار	٤٤
المبحث الثاني: الجوانب التي امتاز بها مسند البزار	٤٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: اهتمام العلماء بمسند البزار	٥٢
الفصل الثالث: منهج البزار في المسند من خلال أحاديث الدراسة	٥٥
المبحث الأول: منهجه في إعلال المرويات	٥٦
الأمر الأول: طريقة البزار في الكلام على الحديث	٥٦
الأمر الثاني: الألفاظ التي استعملها البزار في حكمه على الأحاديث	٥٦
الأمر الثالث: الدلائل والقرائن التي اعتمدها البزار في الحكم على الأحاديث وال ترجيح بين المختلف فيها	٥٧
أولاً: القرائن المعتبرة في الترجيح عند الاختلاف على الراوي	٥٨
الترجيح بالكثرة	٥٩
الترجيح بكون الراوي أعرف بشيخه من الراوي الآخر	٥٩
الترجيح بسلوك غير الجادة	٦٠
ترجيح أحد الوجهين بوجود متابع له	٦١
ترجيح أحد الوجهين لعدم ثبوت الوجه الآخر	٦١
ترجيح أحد الوجهين على الآخر الذي فيه تصريح الراوي بعدم ضبطه للحديث أو شكه فيه أو تردده	٦٢
ثانياً: قرائن التعليل عند البزار	٦٢
الإعلال بالتفرد مع المخالفة	٦٢
تفرد من لم يشتهر بالحفظ بإسناد مشهور	٦٣
تفرد من يشتهر بالحفظ بإسناد مشهور	٦٣
المبحث الثاني: أنواع العلل التي علل بها أحاديث الدراسة	٦٤

الموضوع	الصفحة
الاختلاف على الراوي	٦٤
الاختلاف بين الوصل والإرسال	٦٤
الاختلاف بين رفع الحديث ووقفه	٦٤
الاختلاف بإبدال راوٍ أو أكثر بآخر	٦٥
التفرد مع المخالفة؛ سواء كان من ثقة، أو من ضعيف	٦٥
الاختلاف بزيادة راوٍ في السند، أو إسقاطه	٦٥
الاختلاف بزيادة جملةٍ فيها أو حذفها	٦٦
العلل التي ذكرها البزار في متن الحديث	٦٦
إعلال المتن بزيادة لفظةٍ ليست منه	٦٦
إعلال الحديث بروايةٍ متنه مطولاً ومختصراً	٦٧
الباب الثاني: أحاديث الدراسة	٦٨
الحديث الأول: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيَّ بَدَنَةٌ، وَأَنَا مُوسِرٌ لَهَا، وَلَا أَجِدُهَا قَالَ: اذْبَحْ شَاةً	٦٩
تخريج الحديث	٦٩
دراسته والحكم عليه	٧٠
الحديث الثاني: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: اذْبَحْ، وَلَا حَرَجَ	٧٢
تخريج الحديث	٧٢
دراسته والحكم عليه	٧٥
الحديث الثالث: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، <small>رضي الله عنهما</small> ، قَالَ: بَعَثَنِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ	٨٢

الموضوع	الصفحة
ﷺ في إبلٍ أعطاه إِيَّاهُ من إبلِ الصَّدَقَةِ فلما أتاه وكانت ليلةً ميمونةً خالتهُ، فأتى المسجد فصلى العشاء	
تخريج الحديث	٨٣
دراسته والحكم عليه	٨٦
الحديث الرابع: لو أنَّ أحدكم إذا أتى أهله قال: اللَّهُمَّ جَنِّبِ الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنِي	٩٣
تخريج الحديث	٩٤
دراسته والحكم عليه	٩٥
الحديث الخامس: أنَّ النبي ﷺ اخْتَجَمَ، وَهُوَ صَائِمٌ بِالْقَاحَةِ فَنَزَفَ حَتَّى خُشِّيَ عَلَيْهِ	٩٩
تخريج الحديث	٩٩
دراسته والحكم عليه	١٠٠
الحديث السادس: في صوم عاشوراء: صوموه وخالفوا فيه اليهود وصوموا قبله يوماً وبعده يوماً	١٠٤
تخريج الحديث	١٠٤
دراسته والحكم عليه	١٠٥
الحديث السابع: إِنِّي اكْتُسِبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا، وَامْرَأَتِي تَرِيدُ أَنْ أَحُجَّ مَعَهَا، قَالَ: ارْجِعْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ	١٠٩
تخريج الحديث	١٠٩
دراسته والحكم عليه	١١٠
الحديث الثامن: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحُجَّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ:	١١٦

الموضوع	الصفحة
نعم	
تخريج الحديث	١١٦
دراسته والحكم عليه	١١٨
الحديث التاسع: إن رسول الله ﷺ كان يتوضأ بفضل ميمونة	١٢٠
تخريج الحديث	١٢٠
دراسته والحكم عليه	١٢٢
الحديث العاشر: ما يقطع الصلاة؟ قال: قال ابن عباس: الكلب الأسود والمرأة الحائض.	١٢٧
تخريج الحديث	١٢٧
دراسته والحكم عليه	١٣١
الحديث الحادي عشر: أنا أعلمكم بوضوء رسول الله ﷺ، فتوضأ مرة مرة	١٤٣
تخريج الحديث	١٤٥
دراسته والحكم عليه	١٤٨
الحديث الثاني عشر: إذا شك أحدكم في صلاة فلا يدرى كم صلى ثلاثاً، أو أربعاً فليصل ركعةً ويسجد سجدين	١٥٥
تخريج الحديث	١٥٥
دراسته والحكم عليه	١٥٨
الحديث الثالث عشر: ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء والحجامة والاحتلام	١٦٤
تخريج الحديث	١٦٤
دراسته والحكم عليه	١٦٦

الموضوع	الصفحة
الحديث الرابع عشر: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ: التَّمَلَّةِ، وَالتَّحْلَةِ، وَالضُّفْدَعِ، وَالصُّرْدِ	١٧٢
تخريج الحديث	١٧٢
دراسته والحكم عليه	١٧٤
الحديث الخامس عشر: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَمْ يُحْجَّ، فَإِنْ حَمَلْتُهُ عَلَى بَعِيرٍ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ	١٨٠
تخريج الحديث	١٨٠
دراسته والحكم عليه	١٨٤
الحديث السادس عشر: تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ	١٩١
تخريج الحديث	١٩١
دراسته والحكم عليه	١٩٤
الحديث السابع عشر: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ فَنِمْنَا عَنِ الصَّلَاةِ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُؤَذِّنًا فَأَذَّنَ كَمَا كَانَ يُؤَذِّنُ	١٩٧
تخريج الحديث	١٩٧
دراسته والحكم عليه	١٩٨
الحديث الثامن عشر: لَا تَلْعَنُهَا فَإِنَّمَا مَأْمُورَةٌ وَإِنَّهُ مِنْ لَعْنِ شَيْءٍ لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَى صَاحِبِهَا	٢٠٢
تخريج الحديث	٢٠٢
دراسته والحكم عليه	٢٠٣
الحديث التاسع عشر: اَطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ،	٢٠٧

الموضوع	الصفحة
وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ	
تخريج الحديث	٢٠٧
دراسته والحكم عليه	٢٠٩
الحديث العشرون: أن النبي ﷺ صلى على قبر	٢١٧
تخريج الحديث	٢١٧
دراسته والحكم عليه	٢١٧
الحديث الحادي والعشرون: أن النبي ﷺ صلى على قبر، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا	٢٢٠
تخريج الحديث	٢٢٠
دراسته والحكم عليه	٢٢٣
الحديث الثاني والعشرون: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَشَكَأ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشَ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِمَاءٍ،	٢٣١
تخريج الحديث	٢٣١
دراسته والحكم عليه	٢٣٢
الحديث الثالث والعشرون: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى وَالْوُتْرُ رَكْعَةٌ	٢٣٥
تخريج الحديث	٢٣٥
دراسته والحكم عليه	٢٣٥
الحديث الرابع والعشرون: أن النبي ﷺ فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير، والحُرِّ والعبد	٢٣٨
تخريج الحديث	٢٣٨
دراسته والحكم عليه	٢٤٤
الحديث الخامس والعشرون: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ	٢٥١

الموضوع	الصفحة
يَعْصِي اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ	
تخريج الحديث	٢٥١
دراسته والحكم عليه	٢٥٢
الحديث السادس والعشرون: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتَهُ	٢٥٧
تخريج الحديث	٢٥٧
دراسته والحكم عليه	٢٦٠
الحديث السابع والعشرون: إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا	٢٦٦
تخريج الحديث	٢٦٦
دراسته والحكم عليه	٢٦٧
الحديث الثامن والعشرون: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: صَبِيًّا هَنِيئًا	٢٦٩
تخريج الحديث	٢٦٩
دراسته والحكم عليه	٢٧٠
الحديث التاسع والعشرون: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشْمَالَهُ وَيَشْرَبُ بِشْمَالَهُ، فَلْيَأْكُلْ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ	٢٧٥
تخريج الحديث	٢٧٥
دراسته والحكم عليه	٢٧٧
الحديث الثلاثون: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ إِذَا دَخَلَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ	٢٨٤
تخريج الحديث	٢٨٤

الموضوع	الصفحة
دراسته والحكم عليه	٢٨٦
الحديث الحادي والثلاثون: أصبحت عائشة وحفصة صائمتين، فأهدى لهما طعامًا، فأفطرتا، فدخل النبي ﷺ، فسأله إحداهما أحسنهما حفصة فقال: اقضيا يومًا مكانه	٢٩٤
تخريج الحديث	٢٩٤
دراسته والحكم عليه	٢٩٦
الحديث الثاني والثلاثون: كانت امرأة تستعير الحلي، ثم تمسكه، فذكر أمرها لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: يا فلان، قم فخذ بيدها فاقطعها	٣٠٠
تخريج الحديث	٣٠٠
دراسته والحكم عليه	٣٠١
الحديث الثالث والثلاثون: لقد هبط يوم مات سعد بن معاذ سبعون ألف ملك إلى الأرض	٣٠٦
تخريج الحديث	٣٠٦
دراسته والحكم عليه	٣٠٧
الحديث الرابع والثلاثون: من حلف فقال: إن شاء الله فهو بالخيار إن شاء مضى على يمينه، وإن شاء أن يرجع فلا حرج	٣٠٩
تخريج الحديث	٣٠٩
دراسته والحكم عليه	٣١٢
الحديث الخامس والثلاثون: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا امرأة على زوجها	٣١٩

الموضوع	الصفحة
تخريج الحديث	٣١٩
دراسته والحكم عليه	٣٢٢
الحديث السادس والثلاثون: أن جارية لآل كعب كانت ترعى غنما فخافت على شاة منها أن تموت فأخذت حجراً فذبحتها به فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأمر بأكملها	٣٣١
تخريج الحديث	٣٣١
دراسته والحكم عليه	٣٣٤
الحديث السابع والثلاثون: أن النبي ﷺ نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة	٣٤١
تخريج الحديث	٣٤١
دراسته والحكم عليه	٣٤٦
الحديث الثامن والثلاثون: رأيت الذين يشتررون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ حتى يردوه إلى رحالهم	٣٥٩
تخريج الحديث	٣٥٩
دراسته والحكم عليه	٣٦٠
الحديث التاسع والثلاثون: إن آدم لما أهبطه الله ﷻ إلى الأرض قالت الملائكة: أي رب ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴿﴾	٣٦٥
تخريج الحديث	٣٦٥
دراسته والحكم عليه	٣٦٦
الحديث الأربعون: دُلُّوكُ الشَّمْسِ: زَوَاهَا	٣٧٠

الموضوع	الصفحة
تخريج الحديث	٣٧٠
دراسته والحكم عليه	٣٧٠
الحديث الحادي والأربعون: أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا	٣٧٢
تخريج الحديث	٣٧٢
دراسته والحكم عليه	٣٧٥
الحديث الثاني والأربعون: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى	٣٨٢
تخريج الحديث	٣٨٢
دراسته والحكم عليه	٣٨٦
الحديث الثالث والأربعون: مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ	٣٩٩
تخريج الحديث	٣٩٩
دراسته والحكم عليه	٤٠٠
الحديث الرابع والأربعون: تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ	٤٠٢
تخريج الحديث	٤٠٢
دراسته والحكم عليه	٤٠٣
الحديث الخامس والأربعون: مَنْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيْبَهُ	٤٠٥
تخريج الحديث	٤٠٥
دراسته والحكم عليه	٤٠٧
الحديث السادس والأربعون: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ	٤٠٩
تخريج الحديث	٤٠٩

الموضوع	الصفحة
دراسته والحكم عليه	٤١٠
الحديث السابع والأربعون: أن النبي ﷺ قال في التَّيْمِ بِالصَّعِيدِ: أَنْ تَضْرِبَ بِكَفِّكَ عَلَى الثَّرَى، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ	٤١٢
تخريج الحديث	٤١٢
دراسته والحكم عليه	٤١٤
الحديث الثامن والأربعون: أن النبي ﷺ سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَحْسَنُ قِرَاءَةً؟ قَالَ: مَنْ إِذَا سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ	٤١٩
تخريج الحديث	٤١٩
دراسته والحكم عليه	٤٢٠
الحديث التاسع والأربعون: إِذَا مَشَتْ أُمِّي الْمُطَيْطِيَاءُ، وَخَدَمَهَا بَنُو فَارِسَ وَالرُّومِ سُلْطَ عَلَيْهَا عَدُوُّهَا، أَوْ نَحْوَ هَذَا الْكَلَامِ	٤٢٥
تخريج الحديث	٤٢٥
دراسته والحكم عليه	٤٢٦
الحديث الخمسون: اسْتَمْتَعُوا بِهَذَا الْبَيْتِ فَقَدْ هُدِمَ مَرَّتَيْنِ وَيُرْفَعُ فِي الثَّالِثَةِ	٤٢٩
تخريج الحديث	٤٢٩
دراسته والحكم عليه	٤٣٠
الحديث الحادي والخمسون: أَنَّ قَوْمًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَخَلْنَا هَذِهِ الدَّارَ وَنَحْنُ ذُو وَفِرٍ فَافْتَقَرْنَا وَكَثِيرٌ عَدَدُنَا فَقَلَّ عَدَدُنَا وَحَسَنَ ذَاتُ بَيْنِنَا فَسَاءَ ذَاتُ بَيْنِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهَا وَهِيَ ذَمِيمَةٌ	٤٣٣
تخريج الحديث	٤٣٣

الموضوع	الصفحة
دراسته والحكم عليه	٤٣٤
الحديث الثاني والخمسون: جَاءَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُ السَّفَرِ حَتَّى جَلَسَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ	٤٣٧
تخريج الحديث	٤٣٧
دراسته والحكم عليه	٤٣٨
الحديث الثالث والخمسون: نَهَى أَنْ تُشْتَرَى الثَّمَارُ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ	٤٤١
تخريج الحديث	٤٤١
دراسته والحكم عليه	٤٤٢
الخاتمة	٤٤٥
الفهارس	٤٤٨
فهرس الآيات	٤٤٩
فهرس الأحاديث النبوية	٤٥٠
فهرس الرواة المترجم هم	٤٥٦
فهرس المصادر، والمراجع	٤٧٠
فهرس الموضوعات	٤٩٦

بسم الله

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of education
Al Qussaim university
College of Sharia and
Islamic Studies
Sona and sciences
department



Conversations that Male Bazaar where a difference
in his Musnad
Collecting and issuing and study
Musnad Ibn Abbas, may Allah be pleased with
interview (5179) to the end of the palm Abdullah bin
Umar

A letter of introduction to complete the requirements for
obtaining a master's degree in Hadith and its sciences

Done by

Awattef Bent Nassar Ben Ali Rashidi

Supervision

Prof. Dr: Abdullah bin Abdul Aziz Al-Hosen

Professor year and sciences department

Academic year 1436 h

Message summary

Title (Conversations that Male Bazaar where a difference in his MusnadCollecting and issuing and studyMusnad Ibn Abbas, may Allah be pleased with interview (5179) to the end of the palm Abdullah bin Umar

), part atheist, XII, a letter of introduction for the Master's degree from the researcher (emotions Nassar Ali Rashidi), under the supervision of Sheikh Professor Dr: Abdullah bin Abdulaziz branch.

The book is a scientific project adopted by year and sciences department at the University of Qassim, a distributor of a number of scholars and researchers had my share of this book of the palm Ibn Abbas to talk Number: (5179) to the end datum Abdullah ibn Umar b.

The number of conversations that have been studied in this book by numbering your Balbagesh and counting has reached (53) recently.

The words of introduction, and reboot, and two, then Conclusion and indexes.

Among the most important findings of this research:

-The emergence of the versatility of Imam al-Bazzar in the criticism of the conversations, the correct distinction of sick.

-Modern science Palmruyat capacity, and foresight, originality and criticism.

-Aware of the importance of ills, and the necessity of care applicants modern imams words in it.

-Datum Bazzar not limited to only mention ills, but spoke in some narrators wound and an amendment.

-Took care of verbally Almnton- Allah have mercy on him, and Xiaodadtha, and distinguished between the increase in the Metn and the shortcut.

The most important recommendations: I would recommend studying the conversations of individuals in wacky datum Bazzar year adopted as a scientific department and sciences.

And Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings of God, the prophet Mohammed, and to

His family and companions.